





مجلد البحوث والاوراق المشاركة
في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني
لكلية العلوم السياسية - جامعة بغداد
بالتعاون مع
المعهد العراقي للحوار

## التطورات المنهجية والمعرفية في العلوم السياسية:

# واقع العلوم السياسية في العراق والعالم العربي

٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢ / بغداد







**مجلد البحوث والاوراق المشاركة**

**في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني**

**لكلية العلوم السياسية - جامعة بغداد**

**بالتعاون مع**

**المعهد العراقي للحوار**

تحت عنوان

# التطورات المنهجية والمعرفية في العلوم السياسية:

# واقع العلوم السياسية في العراق والعالم العربي

للمدة من ٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢ / بغداد

## الشركاء في المؤتمر




المعهد العراقي للحوار

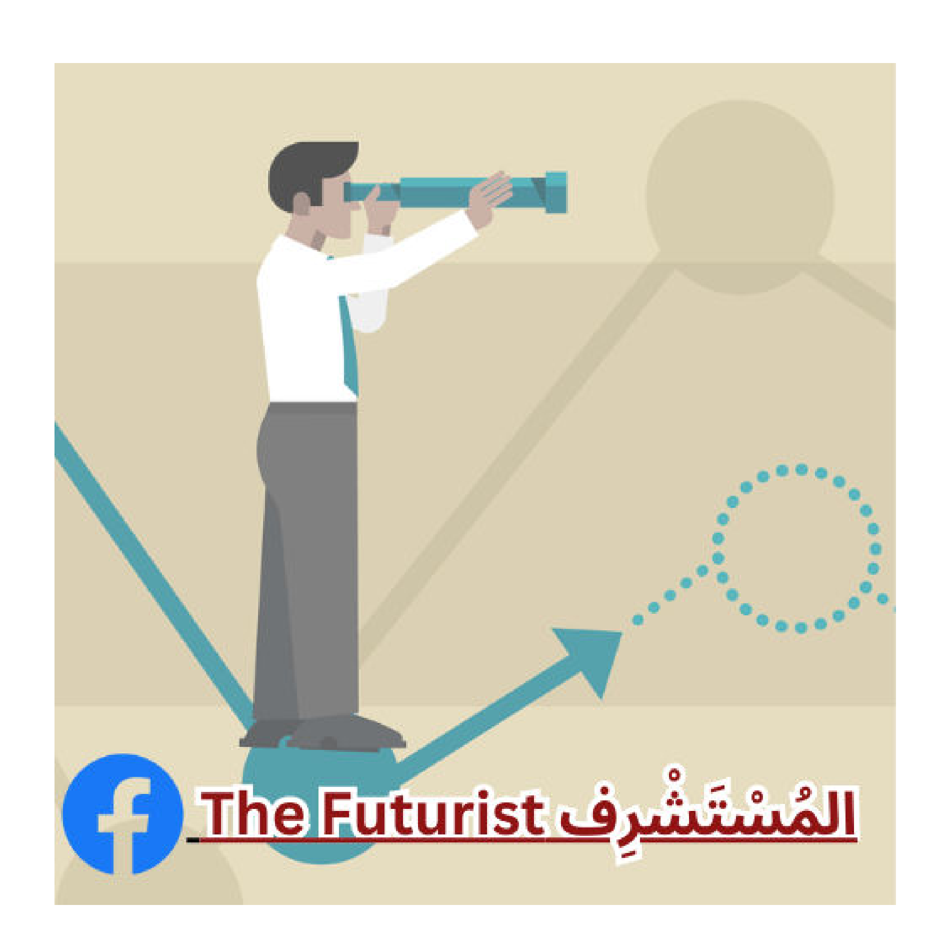



مؤسسة إسلام أباد للبحوث السياسية - باكستان

## أهداف المؤتمر

يهـدف مؤتمـر العلـوم السياسـية الدولـي والـذي عقـد تحـت عنـوان «التطـورات المنهجية والمعرفية في العلوم السياسية: واقع العلوم السياسية في العراق والعالم العربي» في بغداد-العراق للمدة من ٢١ - ٢٢ كانون الأول ٢٢٠٢، إلى الجمع بين الباحثين والأكاديميين والعلماء لتبادل خبراتهم والأفكار الجديدة ونتائج البحوث حول جوانب العلوم السياسية جميعها ومناقشة التحديات العملية التي تمت مواجهتها والحلول المعتمدة، إلى جانب المناقشات حول أحدث التطورات والاتجاهات والاهتمامات العلمية والتحديات في هذا المجال، علاوة على الإسهام في استشراف وبناء مستقبل العلوم السياسية بناءً على مبادئ التبادل المفتوح للمعلومات والتواصل عبر الحدود بين مختلف المشارب الفكرية والعلمية.

تطمح كلية العلوم السياسية إلى أن يكون المؤتمر خطوة رائدة تستمر سنوياً، ليكون أحد أكثر الأحداث الأكاديمية تأثيراً في هذا المجال، ويسجل مع الوقت تاريخ طويل وسجل حافل. كما يعمل القائمون على المؤتمر على أن يبدأ مؤتمر كل سنة من حيث أنتهى مؤتمر السنة السابقة وما خرج به من طروحات ونتائج، ليكون المؤتمر سلسلة متكاملة الحلقات.



The Futurist المُسْتَشْرِف

# كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

**أ .م .د . عادل عبد الحمزة ثجيل**
عميد كلية العلوم السياسية

جاء عنوان المؤتمر متزامنا مع رؤية ورسالة وأهداف الكلية الجديدة، التي وضعها مجلسه الموقر، و التي انطلقت من : (كلية في علم السياسة : رائدة علميا، متميزة تعليميا، مبدعة بحثيا، مساهمة تنمويا). ومتوافقاً مع الاهداف التي تسعى إليها كُليتُنا الرائدة في مجال اختصاصها من : إعداد برامج تعليمية متميزة، و تحقيق بيئة علمية متطورة، وتأهيل ملاكات متخصصة في علم السياسة لتلبية حاجة السوق، وإنتاج البحوث العلمية الرصينة، وتعزيز مهارات البحث والتحليل والارتقاء بمستوى التخصص والبحث العلمي.

زعمت الدراسات التي تؤرخ نشأت علم السياسة بأنه علم غربي لا سيما وأنه ولد في حاضنة تلك الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وهذه النظرة تتجاهل إسهامات معرفية غير غربية : منها الصينية والعربية الإسلامية، وكان لها الأثر الكبير في وضع اسس هذا العلم، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر بالأفكار المتحيزة معرفيا، والمتمركزة حول الذات الغربية لا سيما وإن الاسهامات العربية الإسلامية كان لها دورا بارزا في الدراسات والنظريات المتعلقة بأصول نظام الحكم وتأطير الدساتير والدراسات الاجتماعية-السياسية.

إن علم السياسة بقدر ما هو علم حديث النشأة قياسا بالعلوم الأخرى لا يزال يصطدم ببعض المزاعم السلبية التي تذهب إلى القول بأن علم السياسة يعيش عالة على العلوم الاجتماعية الأخرى، لا سيما في موضوعه ومنهجه وأهدافه، ولم تكتف بذلك بل عدت هذا الحقل دون وجود ميدان خاص ينفرد به عن سواه من العلوم الاجتماعية مثل القانون والاقتصاد وعلم الاجتماع ... الخ. غير انه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تطورات وتحولات

وبزوغ ظواهر سياسية جديدة، وانقسام العالم على كتلتين، وقيام كيانات دولية جديدة، إلى جانب التطورات العلمية والتكنولوجية في المجالات المعرفية والعلمية التطبيقية والإنسانية والاجتماعية كافة، كل هذه العوامل أكسبت أهمية لعلم السياسة وفتحت الباب للبحوث السياسية والدراسات المستقبلية، وأعطت علم السياسة أبعاد جديدة تميزه وتبرزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى. ففي العام ١٩٤٨ اكتسب علم السياسة شخصية متميزة عن غيره من العلوم الاجتماعية بظهور قائمة اليونسكو التي حدد من خلالها علماء السياسة المجتمعون في باريس قطاعات العلوم السياسية.

غير إن عربيا لم تشهد المنطقة حضورا لعلم السياسة كتخصص أكاديمي الا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تأسس أول قسم يهتم بهذا المجال في معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٥٣ تحت مسمى قسم البحوث والدراسات السياسية، وشهد عام ١٩٥٩ تأسيس قسم السياسة في جامعة بغداد، وكذلك في كلية الاقتصاد والسياسة في القاهرة للعام نفسه، ومنذ ذلك الحين توالى تأسيس كليات وأقسام العلوم السياسية في مختلف الجامعات العربية.

يطرح المؤتمر تقييم تاريخ علم السياسة في العراق والعالم العربي، ويفحص تاريخ الحقل عربيا وعراقيا من منظور نقدي، ما يُمكن أعضاء المجتمع الأكاديمي العربي من الوقوف على أهم العراقيل المعرفية والتحديات العلمية التي تواجه هذا الحقل، ومازالت تواجه التخصص، ومناقشة سبل مواجهتها داخل حدود الأكاديميات وخارجها، لتكمن اهداف المؤتمر بما يأتي.

١. خلق منصة علمية لأساتذة علم السياسة في العراق والعالم العربي تسهم في التشبيك والتعاون لخدمة الحقل المعرفي علميا ومنهجيا.
٢. ابراز الدور العربي في نظرية المعرفة وما يواجهه من تحديات.
٣. رصد أهم التحديات التي تواجه تطوير حقل علم السياسة عربيا وعراقيا، والمبادرة بطرح المعالجات.
٤. تعزيز دور علم السياسة نظريا وعمليا في خدمة التنمية الشاملة في البلدان العربية، وتقديم حلول للأزمات السياسية والاجتماعية، وترشيد صنع القرار السياسي.
٥. استشراف مستقبل علم السياسة في العراق والعالم العربي.

للإجابة عن هذه الإشكاليات الكبرى، ولمحاولة تحقيق الاهداف السابقة، تم تصميم المؤتمر ليتناول بالبحث والدراسة ماضي وحاضر ومستقبل علم السياسة موضوعا ومنهجا وأهدافا، وتسليط الضوء على عمليات التغيير والتطور التي حصلت في الحقل العلمي في العراق والعالم العربي، كما يتناول المؤتمر بالبحث والحوار العلمي كيفية الارتقاء بهذا الحقل الحيوي ليوازي ما يحدث في البلدان والجامعات المتقدمة، في ضوء ذلك قسمت محاور المؤتمر على سبع محاور رئيسة تحاول أن تغطي أهم المتغيرات العلمية التي حدثت في حقل الدراسة، واستلمت اللجنة العلمية ثلاثين بحثا أصيلا توزعت على محاور المؤتمر.

لقد تم الإعداد للمؤتمر قبل اكثر من ستة اشهر، واستند إلى العديد من اللقاءات العلمية التحضيرية لإعداد فلسفة المؤتمر ورؤيته والاطر والأدوات المطلوبة لتحقيق أهدافه، إذ تم تشكيل لجنة علمية وأخرى تحضيرية للإشراف والمتابعة بكل ما يتعلق بشؤون المؤتمر وأعماله، وعلى الرغم من كثرت الصعوبات التي اعترضت انعقاد المؤتمر وتأجيله لأكثر من مرة فإن انعقاده في هذا اليوم شكل نجاحا بنسبة عالية لهذه الجهود، على أمل أن يتوصل مؤتمرُنا هذا عبر النقاشات والحوارات العلمية الجادة والرامية إلى ترسيخ ملامح الرؤية العراقية والعربية لعلم السياسة حقلا وموضوعا ومنهجا مستقلا له أبعاده وحدوده العلمية الواضحة.

انسجاما مع اهداف المعهد العراقي للحوار في اطار تعزيز التعاون مع الجامعات العراقية شارك المعهد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد مؤتمرها الدولي الثاني الموسوم (**التطورات المنهجية والمعرفية للعلوم السياسية.. واقع العلوم السياسية في العراق والعالم العربي**)، الذي عقد في بغداد للمدة من ٢١-٢٢ كانون الاول ٢٠٢٢ بهدف صياغة رؤية جديدة مشتركة، وتعزيز فرص التعاون بين مراكز الابحاث والتفكير ومنظمات المجتمع المدني.

تأتي مشاركة المعهد في هذا المؤتمر في سياق دعم اهدافه ورسالته ومحاوره التي تتركز على تطوير واقع مناهج وتدريس العلوم السياسية في الجامعات العراقية والعربية وبمشاركة اكثر من ثلاثين باحثا من داخل وخارج العراق، قدموا في جلسات المؤتمر بحوثا ودراسات تضمنت مقترحات وتوصيات لتطوير واعادة صياغة المناهج والمفردات الدراسية وتحديثها بالاستفادة مما توصل اليه العلم من ابتكارات ونظريات جديدة، في حقل العلوم السياسية.

**عباس راضي العامري**
مدير المعهد العراقي للحوار

## المحتويات

مراجعة لغوية
د. شيماء محمد عبيد – م. فاطمة رضا عطية

# تطور تدريس العلاقات الدولية في العراق

الأستاذ المتمرس الدكتور
**سعد حقي توفيق**
معهد العلمين للدراسات العليا

**المقدمة**

تُعنى العلاقات الدولية بدراسة العلاقات والتفاعلات بين الدول والوحدات الأخرى في النظام الدولي ، اذ انها أصبحت تهتم بدراسة المجتمع الدولي ، ولم تعد تقتصر على حركة التفاعلات بين الدول لوحدها فقط ، وانما تشمل التفاعلات بين الدول وغيرها من الوحدات الأخرى ايضاً مثل المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات والجماعات والافراد وهي تفاعلات لا تتعلق بالجوانب السياسية فقط ، بل انها تتعلق بالجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ايضاً . انها دراسة توسعت من الدراسة التاريخية الى دراسة مشاكل الحرب والسلام في العالم ودور المؤسسات الدولية في إرساء روح السلام في العالم . وأصبحت تهتم بدراسة مشاكل وقضايا المجتمع الدولي .

لقد شهد منهج تدريس العلاقات الدولية في العراق تطوراً كبيراً منذ نشأة قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد في العام ١٩٥٩ وحتى الوقت الحاضر . ومرت دراستها بمراحل متعددة ، فمن الدراسة الوصفية تطورت نحو الدراسة العلمية ، واخذت تركز على الجانب النظري والفكري ، من خلال الاستفادة من مناهج الجامعات المرموقة في العالم . كما ازدادت هذه الدراسة تعمقاً وتفصيلاً ، وتم إعادة النظر في منهج تدريس العلاقات الدولية على مر السنين لعدة مرات ليواكب التطورات العلمية الحديثة في مناهج العلاقات الدولية في الجامعات في

العالـم . ومـن خـلال الحـوارات العلميـة التـي جـرت فـي فـرع الدراسـات الدوليـة فـي كليـة العلـوم السياسـية-جامعة بغـداد تـم إعـادة النظـر فـي مفـردات مـادة العلاقـات الدوليـة ليضـاف اليهـا مـا اسـتجد مـن تطـورات علميـة حديثـة . وسنسـعى الـى دراسـة تطـور تدريـس العلاقـات الدوليـة فـي العـراق وفـق الفقرتيـن الآتيتيـن :

اولاً : تطور منهج العلاقات الدولية .

ثانياً : تطور تحديث منهج تدريس العلاقات الدولية .

**اولاً : تطور منهج العلاقات الدولية**

كان تدريـس العلاقـات الدوليـة فـي البدايـة، يقـع تحـت موضـوع التاريـخ الدبلوماسـي . وتطـورت دراسـتها بعـد الحـرب العالميـة الأولـى ، حيـث تـم تأسـيس اول كرسـي لتدريسـها فـي جامعـة ويلـز فـي بريطانيـا تحـت اسـم (السياسـة الدوليـة) فـي العـام ١٩١٩ . وقـد نظـر الـى دراسـتها بوصفهـا فرعـاً مـن فـروع الدراسـات التاريخيـة . وكانـت مواضيعهـا تتضمـن الدراسـات المتعلقـة بقضايـا القانـون والسياسـة والأخـلاق والاقتصـاد التـي ظهـرت نتيجـة قيـام عصبـة الأمـم . وكانـت دراسـتها فـي البدايـة تتـم ضمـن دراسـة التاريـخ الدبلوماسـي والقانـون الدولـي . ولمـا كانـت العلاقـات الدوليـة توصـف بأنهـا متخصصـة بدراسـة المشـاكل المتعلقـة بالقانـون والسياسـة والأخـلاق فـإن العصبـة سـاهمت بتطويـر دراسـتها حيـث مثلـت خطـوة نحـو الامـام باتجـاه قيـام المؤسسـات الدوليـة التـي تقـوم بحمايـة السـلم والامـن الدولييـن[١] .

فقـد تركـزت دائـرة الاهتمـام بدراسـة العلاقـات الدوليـة فـي سـنواتها الأولـى علـى الآمـال أكثـر مـن إرتباطهـا بالواقـع ، اذ انهـا لـم تكـن ذات صلـة بالأوضـاع السياسـية الواقعيـة ، لذلـك افتقـرت الكثيـر مـن المؤلفـات والمقـررات فـي الجامعـات مـن الجهـود فـي الإطـار النظـري ، وان عكسـت بعـض الـرؤى الأيديولوجيـة او كانـت صـدى لهـا[٢] .

وتأثـرت دراسـة العلاقـات الدوليـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة بالأوضـاع الدوليـة التـي أعقبـت الحـرب ، وترتـب علـى ذلـك ادخـال مفـردات جديـدة لـم تألفهـا الدراسـة سـابقاً . وسـاهم ادخـال الأسـلحة النوويـة فـي العالـم الـى تطـور دراسـتها حيـث ظهـرت مفـردات جديـدة مثـل الـردع النـووي والاسـتقرار واللااسـتقرار . وظهـرت نتيجـة لذلـك

مواضيع تتعلق بالوضع العالمي الجديد مثل كيفية إبقاء الاتصالات بين أطراف الردع، ومنع تحول الازمات الدولية الى مواجهة شاملة[٣].

اخذ منهج العلاقات الدولية في العالم يتطور تدريجياً مع ظهور كتب منهجية ودراسات، لاسيما، في العالم الغربي وخصوصاً في الولايات المتحدة الامريكية. ومع تطور حقل العلاقات الدولية ظهرت نظريات جديدة برع فيها منظرون في طرحها اسانيدها. ان تطور حقل العلاقات الدولية بوصفه حقل معرفة ساهم في تطوير تدريسها نحو دراسات أعمق واوسع تناولت الإطار النظري وعملت على تطويره بطرح عدد من النظريات.

وقد حدثت نقله نوعية في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فظهرت دراسة المناطق الجغرافية والتي تتخصص بدراسة مناطق محددة في العالم، وإنجاز تطور ملحوظ في الإطار النظري، وظهور طرق بحث مستقلة فيها مثل الطريقة الاستقرائية وطريقة القياس الكمي أدى الى التوجه بدراسة العلاقات الدولية نحو الطرق العلمية ليغدو حقل معرفي متخصص في بعض الجامعات الغربية[٤].

لم يكن تدريس مادة العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد عند بداية تأسيسه في العام ١٩٥٩ بنفس المستوى من العمق والتفصيل كما يتم في الوقت الحاضر. وانصبَّ تدريسها خلال حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي على مواضيع محددة وبشكل موجز. ولم ينل الإطار النظري ذلك الحيز الكبير من الاهتمام والعناية، اذ لم تخصص له دراسة معمقة كما هو الحال اليوم. وكان المنهج الدراسي للعلاقات الدولية يقوم على دمج الإطار النظري والاسس العامة مع الجانب التاريخي والقانوني. ولهذا انطوت دراستها على دراسة سياسية وتاريخية وقانونية مشتركة. ولم يحز الجانب السياسي فيها سوى مجالاً محدوداً. فعلى سبيل المثال شمل منهج تدريس العلاقات الدولية آنذاك على مواضيع تتعلق بالمنظمات الدولية والإقليمية على الرغم من وجود مادة متخصصة للمنظمات الدولية آنذاك، وبالتالي ظهرت فيه مفردات مكررة. بالإضافة الى تدريس مفردات تتعلق بالجانب القانوني مثل الحياد القانوني

واركانه، ناهيك عن تدريس العلاقات الامريكية-السوفيتية خلال الحرب الباردة كجزء من مادة العلاقات الدولية وهي مفردة تتعلق بتاريخ العلاقات الدولية(٥).

وبالنظر لاستحداث مادة تاريخ العلاقات الدولية في ثمانينيات القرن الماضي تم تحويل المواضيع المتعلقة بتطورات العلاقات الدولية مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي والعلاقات الامريكية-السوفيتية الى هذه المادة لتصبح مادة العلاقات الدولية أكثر تخصصاً.

لقد تضمن المنهج القديم في مادة العلاقات الدولية دراسة موضوع القوة، وكذلك دراسة الصراع نتيجة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي. الى جانب ذلك فقد احتوى المنهج الدراسي القديم لمادة العلاقات الدولية على دراسة الإطار النظري ولكن بشكل موجز جداً حيث شملت المدارس التقليدية مثل المدرسة التاريخية والمدرسة القانونية والمدرسة الواقعية. كما شملت على بعض النظريات المعاصرة مثل المنهج السلوكي ونظرية اتخاذ القرارات في السياسة الدولية ونظرية اللعبة(٦).

كما تضمن منهج العلاقات الدولية القديم على دراسة تقليدية اشتملت على المفاهيم الأساسية والإطار النظري وطبيعة النظام السياسي للدول بصورة عامة ودراسة السياسة الخارجية للدول القومية ودراسة تاريخ العلاقات الدولية، وهي دراسة اتسمت بالعموميات والاختصار.

وبعد اجراء مراجعة للمنهج الدراسي القديم تم اجراء تطوير على المادة العلمية بإضافة مفردات جديدة، واضافة نظريات جديدة الى نظريات العلاقات الدولية مثل نظرية النظام ونظرية التوازن والمنهج الأخلاقي. كما تم إضافة مفردات جديدة في موضوع القوة مثل طبيعة القوة وطرق تقييم القوة واستخدامها ومتغيرات ممارسة التأثير والقيود التي تحد من استعمال القوة وكذلك سياسة الحرب واسبابها وتوازن الرعب النووي(٧).

وبعد العام ٢٠٠٣ تم إعادة النظر في مفردات العلاقات الدولية وتم ادخال مفردات ومواضيع جديدة مثل حقوق الانسان والسيادة والتدخل الدولي لأغراض انسانية، وهي مفردات دخلت في السلوك السياسي الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وغدا بها اهتمام متزايد في ظل نظام دولي جديد. وتم إضافة مفردات جديدة الى منهج العلاقات الدولية مثل موضوع النظام الدولي وخصائصه

ووحداتـه، كمـا تـم إضافـة موضـوع التعـاون والتكامـل الدولـي، اذ اتجهـت جهـود الـدول نحـو التعـاون. ولمـا حـل الوفـاق الدولـي بيـن الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي كان التعـاون يشـكل أحـد مظاهـر علاقاتهمـا المتبادلـة، ولاسـيما مـن اجـل تطويـق النزاعـات واحتوائهـا ومنـع تحولهـا الـى مواجهـة. كمـا ان حاجـة البلـدان الناميـة الـى التنميـة والتطـور بعـد نيـل الاسـتقلال شـكَّل حافـزاً للتعـاون بينهـا مـن جهـة، وبينهـا وبيـن الـدول المتقدمـة مـن جهـة أخـرى. فضـلاً ان مسـاعي الكثيـر مـن الـدول المتقدمـة والـدول الناميـة نحـو التكامـل الدولـي مثَّـل عامـلاً نحـو تحقيـق الاندمـاج السياسـي والاقتصـادي، ونشـير بهـذا الصـدد الـى مسـاعي جهـود الـدول الاوربيـة لبنـاء الاتحـاد الأوربـي، فظهـرت إثـر ذلـك دراسـة تتعلـق بالتعـاون والتكامـل الدولـي ممـا أدى الـى ادخـال هـذه المفـردات فـي منهـج العلاقـات الدوليـة[٨].

**ثانياً: تطور تحديث منهج تدريس العلاقات الدولية**

لقـد تـم إعـادة النظـر فـي المنهـج مـرة أخـرى فـي العـام ٢٠١٨ حيـث تـم الاطـلاع علـى مناهـج العلاقـات الدوليـة فـي الجامعـات الرصينـة فـي العالـم واسـتلهم المنهـج الدراسـي التطـورات العلميـة الحديثـة فـي مناهجهـا. وتمخـض عـن ذلـك ادخـال مواضيـع جديـدة وتحديـث المعلومـات فيهـا وتضمـن المنهـج الجديـد مـا يأتـي:

١. تـم ادخـال موضـوع الحوكمـة العالميـة فـي المنهـج الدراسـي المقـرر فـي العلاقـات الدوليـة، حيـث اخـذت الحوكمـة تعكـس مجموعـة مـن النشـاطات الحكوميـة والقواعـد والآليـات الرسـمية وغيـر الرسـمية التـي توجـد علـى مسـتويات مختلفـة مـن العالـم. وهـذا النمـوذج المعرفـي يقـوم علـى ممارسـة الحكـم العالمـي مـن قبـل الـدول والمنظمـات الدوليـة الحكوميـة والمنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة حيـث اخـذت هـذه الأخيـرة تسـاهم فـي التفاعـلات الرسـمية وممارسـة عمليـات متنوعـة تعمـل علـى تنسيق المصالـح والحاجـات فـي غيـاب سـلطة عالميـة موحـدة. فلـم تعـد الدولـة بوحدهـا قـادرة علـى اسـتيعاب الحاجـات المتطـورة والمتسـارعة التـي تجـري فـي المسـرح الدولـي[٩]. ولـم تعـد الدولـة قـادرة علـى مواجهـة تحديـات القـرن الحـادي والعشـرين مثـل مشـاكل البيئـة والصحـة والأزمـات الإنسـانية لوحدهـا، فالتعـاون مـع المنظمـات الدوليـة الحكوميـة والمنظمـات الدوليـة غيـر

الحكومية أصبحت ضرورة ملحّة، وهذه المنظمات قادرة على مساعدة الدول في أداء مهامها ومواجهة مشاكلها. وهذا يدل على وجود ثغرات في إدارة العولمة في مجال الامن الغذائي والتغيير المناخي. ولم يعد النظام الويستفالي يمثل اطاراً للحكم العالمي مثلما كان قبل مئة سنة. ان الحوكمة هي مفهوم جديد لإدارة العلاقات الدولية بديلاً عن توازن القوى والامن الجماعي اللذين فشلا في منع الحروب بين الدول، نظراً لعدم وجود حكومة عالمية[١٠].

٢. ان التطور الهام الذي حدث في منهج تدريس العلاقات الدولية هو التطور الحاصل في الجانب النظري. لقد اضافت النظرية السياسية علمية على علم السياسة. ان علم السياسة اخذ يتخلص تدريجياً من الجوانب التاريخية في النظرية السياسية، في حين اخذ الاتجاه النظري يميل الى الالتزام بالقيم الأخلاقية، وتم تسميته بالنسبية الأخلاقية، وتم فصل القيم عن الوقائع، وعدت مجرد تعبير عن تفضيلات الافراد والجماعات[١١].

وقد واكبت العلاقات الدولية تطور النظرية في العلوم السياسية من حيث قدرة النظرية في العلاقات الدولية على التنبؤ والتفسير، ومن حيث اهتمام النظرية السياسية بالظواهر التي تهتم بها العلاقات الدولية. وكان للثورة السلوكية في النظرية السياسية تأثير كبير على النظرية في العلاقات الدولية، والتي اخذت تنهل من افكارها وكان لظهور الثورة السلوكية دوراً في ان تتخلى العلاقات الدولية عن المنهج التقليدي في النظرية السياسية[١٢].

لقد ظهرت منظورات متعددة في العلاقات الدولية. والمنظور هو رؤية سائدة وهي التي تسود في مرحلة ما عن طبيعة الظاهرة الدولية كما يدركها ويصفها معظم المنظرين في كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية. ويشير المنظور الى وجود نوع من الاتفاق على سمات الظاهرة الدولية وابعادها الأساسية وحول الأسئلة التي تثيرها، وحول كيفية دراستها والبحث فيها[١٣].

ان الاختلاف في المنظورات هو السبب في الاختلاف في النظريات، وان مدخل تعاقب المنظورات والجدالات بينها يساعد على الربط بين التغيرات

العالمية والتغيرات في التنظير، أي يساعد هذا المدخل على تجسير الفجوة بين الإطار النظري والواقعي[١٤].

لقد تعاقب منظورات متعددة في العلاقات الدولية مثل النظريات التقليدية، كالمنهج التاريخي والمنهج القانوني والمنهج الأخلاقي، وكان لكل منها أثر في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية. وقد ذابت هذه المناهج النظرية التقليدية امام منظورات جديدة، حيث شهد علم العلاقات الدولية بروز جدالات كبرى بين المنظورات، اذ تستند هذه المنظورات الى أسس معرفية وفلسفية وانطولوجية مختلفة تسهم في تشكيل الرؤية عن طبيعة هذه العلاقات وعن منهجية دراستها[١٥].

ولما كانت العلاقات الدولية تفتقر الى النظرية العامة فقد ظهرت نظريات جزئية متنوعة تم التعبير عنها في الحوارات النظرية التي جاء بها المنظرون، وتمثلت في:[١٦]

- الحوار الأول: النظرية المثالية في مواجهة النظرية الواقعية.
- الحوار الثاني: المدرسة السلوكية في مواجهة المدرسة التقليدية.
- الحوار الثالث: الواقعية الجديدة في مواجهة الليبرالية الجديدة.
- الحوار الرابع: الوضعية وما بعد الوضعية، او بين العقلانية والتأملية.
- الحوار الخامس: التحولات المعرفية في علم التعقد.

لقد تم تطوير المنهج الدراسي المتعلق بنظريات العلاقات الدولية. فتم الاستغناء عن المنهج التاريخي والمنهج القانوني-الأخلاقي بوصفها نظريات تقليدية لتحل محلها نظريات جديدة مثل الواقعية الجديدة والليبرالية والليبرالية الجديدة والبنائية والتي اخذت بها المناهج الحديثة في العلاقات الدولية، علماً ان النظرية الليبرالية تغطي المنهج القانوني-الأخلاقي لدراسة العلاقات الدولية لأنها تنطوي على دراسة دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في حماية السلم العالمي. وكان من ابرز روادها الرئيس الأمريكي ودرو ولسون الذي دعا الى انشاء عصبة الأمم لتتولى الحفاظ على السلام العالمي بدلاً من نظام توازن القوى الذي عبّر عن عجزه على منع الحروب في العالم. كما تنطوي هذه النظرية على النزعة الأخلاقية حيث ان أنصارها يؤمنون بنزعة الخير الأساسية لدى البشر. انها نظرية

تؤكد على دور القانون الدولي وسمو الاخلاق وتمجيد دور المنظمات الدولية في حماية السلام أكثر من تأكيدها على القوة وحدها التي يتمسك بها الواقعيون.

كذلك تم إضافة النظرية الليبرالية الجديدة التي انتعشت منذ سبعينيات القرن الماضي تحت اسم المؤسساتية الجديدة، وهي التي تقوم على التعاون بدلاً من القوة وهي ترى بأنه بالإمكان ان يتعاون الاضداد بطريقة عقلانية في بيئة لا يوجد بها سلطة تعزز هذا التعاون. وتقوم الليبرالية الجديدة على عنصرين أساسيين:

**أ. المؤسساتية.**

ب. الاعتماد المتبادل حيث تستطيع المؤسسات، كما يرى أنصارها، من تحقيق الامن، فهي تهتم بقضايا حقوق الانسان والبيئة والهجرة والاقتصاد. وان أنصارها يرون بأن المؤسسات تساهم بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي وتوفر فرص للتعاون الاقتصادي وتحقق مكاسب للدول نتيجة الاستفادة من هذه الفرص. وترى ان الفرص المتاحة جراء السلام الذي ينبثق عن التعاون وما تؤدي الى تحقيق ونجاح الديمقراطية. أشار الكثيرون من أنصارها ان فرص الحرب لم تعد قائمة بين الدول الديمقراطية، والمثال الذي يقدمونه هو تجربة الاتحاد الأوربي(١٧).

كما تم إضافة النظرية الواقعية الجديدة الى المنهج، والتي ظهرت من خلال الجدل بين الواقعيين الدفاعيين والواقعيين الهجوميين فالواقعيين الدفاعيين يرون بأن الحروب لم تحقق مكاسب للدولة إلا بشكل محدود، والغزو لا يحقق ربحاً، وبالنتيجة انهم يحاولون ان يثبتوا ان الدول في النظام الدولي يجب ان تتبع سياسات الكبح من خلال الوسائل العسكرية، مثل توازن القوى والوسائل الدبلوماسية والاقتصادية، اذ ان هذه الوسائل الدفاعية المعتدلة لا تؤدي الى مستويات خطيرة من عدم الثقة بين الدول(١٨).

كما تم إضافة النظرية البنائية الى المنهج التي ترى انه لا الفرد ولا الدولة التي يتشارك فيها البنائيون جميعاً ولا مصالح الجماعة الدولية حتمية او ثابتة ولكنها مبنية اجتماعياً من خلال تفاعل ثابت مستمر. وان سلوك الدولة تشكله معتقدات النخبة والهويات والمعايير الاجتماعية. فالأفراد في الجمعيات يقومون بصياغة وتشكيل وتغيير الثقافة من خلال الأفكار والممارسات. ان الدولة والمصالح الوطنية في

هـذه النظريـة هـي نتـاج الهويـات الاجتماعيـة والقـوى اللاعبـة . وبالتالـي فـإن هـدف الدراسـة هـو معايير وممارسات الافـراد والشعب كلـه[١٩]

ويتجنـب أنصـار البنائيـة فكـرة ان البنـى الماديـة تمتلـك معنـى ضروريـاً او ثابتـاً او متأصـلاً . وان هـذه النظريـة لا تهتـم بالعناصـر الماديـة وانمـا بالبنـى الاجتماعيـة حيـث تركـز علـى توزيـع الهويـات وليـس توزيـع القـدرات العسـكرية كمـا يسـعى اليـه الواقعيـون . ويهتـم أنصارهـا بالسـلطة ولكـن مـن خـلال قـوة الأفـكار والثقافـة واللغـة وانهـم لا يـرون فـي السـيادة مفهومـاً مطلقـاً بـل مفهومـاً متنازعـاً عليـه وهـم يوضحـون ان الـدول لـم تمتلـك سـلطة حصريـة علـى أراضيهـا . وسـيادة الدولـة كانـت دائمـاً عرضـة للتحـدي باسـتمرار مـن خـلال اشـكال سياسـية جديـدة وحاجـات وطنيـة جديـدة[٢٠] .

ويؤكـد البنائيـون علـى ان التغيير يمكـن حدوثـه مـن خـلال انتشـار الأفـكار او تدويـل المعايير بالإضافـة الـى جعلهـا اجتماعيـة ، وتبنـي هويـات المجموعـات النظيـرة . وهـذه التفسـيرات تسـاعدنا علـى فهـم ان الأفـكار تنتشـر داخـل البيئـة الوطنيـة وعبـر الحـدود الوطنيـة الـى البلـدان الأخـرى . هـذه هـي طريقـة انتشـار الديمقراطيـة ، وطريقـة تدويـل أفـكار حمايـة حقـوق الانسـان ، وكيـف اعتـاد الـدول مثـل الـدول الأعضـاء الجديـدة فـي الاتحـاد الأوربـي مـع معاييـر المجموعـة وممارسـتها . انهـم يـرون ان سـلوك الدولـة تشـكله معتقـدات النخـب والمعاييـر الجمعيـة والهويـة الاجتماعيـة .

٣ . تـم اجـراء تطويـر علـى المنهـج الدراسـي فـي العوامـل المؤثـرة علـى العلاقـات الدوليـة وكمـا يأتـي :

أ . عامـل السـكان : حيـث تـم تحديـث المعلومـات والأرقـام واضافـة مفـردات شـملت النمـو السـكاني ، ومراحـل التطـور الديموغرافـي ، التحديـات السـكانية .

ب . المـوارد الأوليـة : تـم تحديـث المعلومـات وشـملت الغـذاء والمعـادن وتأثيرهـا علـى العلاقـات الدوليـة .

ت . تـم إضافـة عامـل الطاقـة لبيـان أهميـة النفـط والغـاز وامـن الطاقـة ومسـتقبل تأثيـر النفـط فـي العلاقـات الدوليـة .

ث . فـي العامـل الاقتصـادي تـم تحديـث المعلومات وإضافـة موضـوع الاسـتثمارات الدوليـة والفقـر وتحديث موضـوع المسـاعدات الخارجية .

٤ . فـي موضـوع القـوة تـم تحديـث المعلومـات وشـرح مفاهيـم القـوة المختلفـة . كمـا تـم إضافـة مبحـث جديـد حـول القـوة الصلبـة والقـوة الناعمـة والقـوة الذكيـة ،

وهـي مفاهيـم جديـدة سـادت فكـر العلاقـات الدوليـة . وتقـوم القـوة الصلبـة علـى استخدام القـوة العسـكرية والقـوة الاقتصاديـة ، علمـاً ان القـوة الاقتصاديـة تدخـل فـي إطـار القـوة الناعمـة ايضـاً . فالقـوة الاقتصاديـة تدخـل فـي إطـار القـوة الصلبـة حينمـا تصبـح أداة الضغـط والعقوبات الاقتصادية . كمـا انهـا تدخـل في القـوة الناعمـة حينمـا تكـون أداة لتقديـم المسـاعدات والاسـتثمارات الاقتصاديـة . امـا القـوة الذكيـة فإنهـا تعمـل علـى توظيـف القوتيـن الصلبـة والناعمـة[٢١] .

٥ . تم تطوير الفصل المتعلق في الحروب بإضافة أنواع وتصنيف الحروب[٢٢] .

٦ . تـم تحديث المعلومـات في نظـام تـوازن القـوى بإدخـال موضـوع معانـي تـوازن القـوى وأنـواع تـوازن القـوى وتحديـث المعلومـات فـي نظـام تـوازن قـوى متعـدد الأقطـاب[٢٣] .

٧ . تـم تحديـث وتطويـر موضـوع نـزع السـلاح وضبـط التسـلح بإضافـة متطلبـات تحقيـق نـزع السـلاح وضبـط التسـلح وتحديـث المعلومـات واضافـة مبحـث حـول منـع انتشـار الأسـلحة النوويـة ، وتـم نقـل المعاهـدات المتعلقـة بنـزع السـلاح وضبـط التسـلح بأنواعهـا الشـاملة والإقليميـة والثنائيـة ضمـن جـدول خـاص[٢٤] .

٨ . في موضوع الامن الجماعي تم إضافة أنواع عمليات حفظ السلام[٢٥] .

٩ . فـي موضـوع الـدول الصغـرى والناميـة فـي العلاقـات الدوليـة تـم تقليـص موضـوع عـدم الانحيـاز ، وتـم إضافـة كيفيـة تأثيـر الـدول الصغـرى والناميـة فـي العلاقـات الدوليـة[٢٦] .

١٠ . في موضـوع وسـائل تسـوية النزاعـات الدوليـة تـم تقليـص الجانـب القانونـي فيهـا واضافـة مبحـث حـول وسـائل تسـوية الصراعـات الدوليـة ، وتخصيـص مبحـث حـول بنـاء السـلام[٢٧] .

١١ . تـم ادخـال موضـوع العولمـة فـي المنهـج الدراسـي . وتعنـي العولمـة التدفـق الحـر للأشـخاص والسـلع والأمـوال والخدمـات بـدون قيـود او حـدود . انهـا تعمـل علـى تحويـل العالـم الـذي هـو متعـدد الحضـارات والثقافـات الـى شـيء متجانـس يتحـد بثقافـة وحضـارة مدنيـة تشـمل العالـم . كمـا انهـا تدعـو الـى حريـة عبـور رأس المـال وهـذا يتطلـب إزالـة الحواجـز بيـن الـدول ممـا كان لـه تأثيـر كبيـر علـى تحقيـق

تحولات ونشاطات بين الدول حيث تشهد أسواق المال نشاطات كثيرة جدا ، كما تزايد استخدام العملات مثل اليورو والين الى جانب الدولار.

والعولمة تنطوي على جوانب سياسية واقتصادية وثقافية ، فضلاً عن انها عملت على تقليص العالم الى عالم صغير وتقوم بتعزيز الترابط العالمي وتزايد الوعي في الاتصال بين الشعوب. ان تطور التكنولوجيا والتطور العلمي أدى الى زيادة الإنتاجية مما أدى الى الحاجة أي إيجاد أسواق أوسع والى تقليص حدود الدولة القومية التي لم تعد هي حدود السوق العالمية الجديدة[٢٨] .

١٢ . تم ادخال موضوع البيئة في المنهج الدراسي الجديد كونها أصبحت مسألة عالمية عابرة للحدود الوطنية واخذت تلحق اضراراً بالإنسان أينما كان على الكرة الأرضية حيث أصبحت قضايا التلوث البيئي والاحتباس الحراري مسائل عابرة للحدود الوطنية مما يتطلب بذل جهداً دولياً وتعاوناً مشتركاً لمواجهة آثارها الخطيرة التي اخذت تهدد العالم. وفي ظل استمرار التدهور البيئي وانتشار آثاره الخطيرة على العالم لم يعد بمقدور الدولة على مواجهته بجهود منفردة وانما وفق جهود عالمية مشتركة وتمكنت الدول من التوصل الى بعض الاتفاقيات المهمة التي تمنع زيادة التلوث والاحتباس الحراري في العالم لذلك تم دراسة هذه القضية من خلال دراسة آثار التدهور البيئي على العالم وسبل مواجهته .

١٣ . تم إضافة موضوع الهجرة واللجوء الى المنهج الدراسي وآثاره على العلاقات الدولية. واخذت هذه الظاهرة تزداد في الآونة الأخيرة بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحروب الاهلية التي تحدث في البلدان النامية وأصبحت آثارها خطيرة على الدول المستقبلة لها مما دفع حكوماتها الى اتخاذ قرارات لإيقافها والتشدد في قبول المهاجرين كما هو الحال في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية .

### الخاتمة

حقق منهج تدريس العلاقات الدولية في العراق نقلة نوعية في تطوير المادة العلمية بإدخال مفردات ومواضيع جديدة افتقر اليها المنهج القديم. وكان للاسهامات العلمية للاكاديميين والباحثين في مختلف ارجاء العالم قيمة كبيرة في تطويره بما قدموه من إنجازات علمية غنية كان لها صدى إيجابي في تطوير حقل

العلاقـات الدوليـة .

كمـا كان لتطـور النظريـة وجهـود الباحثيـن فـي مجـال تحديـد المفهـوم وإيجـاد حـدود الموضـوع انجـاز إيجابـي لإيجـاد حقـل مسـتقل فـي العلاقـات الدوليـة . ان الإنجـازات العلميـة فـي العلاقـات الدوليـة بمـا تضمنتـه مـن مفـردات جديـدة أضيفـت الـى المنهـج العلمـي لـم تسـاهم وحدهـا فقـط فـي تطويـر المنهـج الدراسـي ، وانمـا كان للأحـداث والتطـورات الدوليـة اسـتلهاماً لتطويـر واغنـاء المـادة العلميـة ايضـاً .

وبقـدر مـا تـم الاسـتغناء علـى الجوانـب التاريخيـة والتقليديـة فـي المـادة العلميـة شـهد المنهـج الدراسـي الجديـد ادخـال مفـردات ومواضيـع جديـدة مثـل الحوكمـة والتعـاون والتكامـل والعولمـة والبيئـة والهجـرة واللجـوء وحقـوق الانسـان مواضيـع سـاهمت فـي إيجـاد مـادة علميـة متطـورة للعلاقـات الدوليـة .

**الهوامش**

1- P.N. Chatraved, Theory of International Politics, KUNAL Books, New Delhi-110002, India, p.1

٢- د . يوسف محمد الصواني ، نظريات في العلاقات الدولية ، ط١ ، منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٥ .

3- Davis B Babrow, International Relations, New Approaches, The Press, New York, 1972, p.9-10

4- Raymond Plaitage, International Relations: Problems of Evolution and Advancement, Carenegie Endowment for peace, California, U.S.A., 1966, p.5-9.

٥- د . يونس جميل العزاوي ، العلاقات الدولية ، مجموعة المحاضرات التي ألقيت على طلبة الصف الثاني في قسم السياسة ، طباعة مكتب الجامعة ، بغداد ، ١٩٧٦-١٩٧٧ ، ص٤-٨

- حول المفردات القديمة لمادة العلاقات الدولية انظر : الكتاب السنوي لقسم السياسة لعام ١٩٧٢ ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٤١-٤٢ .

٦- المصدر نفسه ، ص١٠-١٥ .

٧- د . كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٧ ، ص٦١-٦٦ .

٨- د . سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط١ ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦ ، ص٥٦٣-٥٩٢ .

٩- مارك امستيوز ، قواعد اللعب : الكتاب الرائد في العلاقات الدولية ، ط١ ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٣٢٦ .

١٠ - المصدر نفسه ، ص٣٢٦-٣٣٠ .

١١ - د . السيد عبد المطلب غانم ، التنظير في علم السياسة : البؤرة والموضع والمستقبل- اتجاهات حديثة في علم السياسة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١-٢٥ .

١٢ - المصدر نفسه ، ص٢٤-٢٥ .

١٣ - د . نادية محمود مصطفى ، مسار علم العلاقات الدولية بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية في كتاب ، العلاقات الدولية في عالم متغير : منظورات

ومداخل مقارنة ، الجزء الأول ، تحرير أ .د . نادية محمود مصطفى ، مركز الحضارة للدراسات السياسية في القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٣٩ .

١٤- المصدر نفسه ، ص٤٠ .

١٥ المصدر نفسه ، ص٣٩ .

١٦ حول الحوارات النظرية انظر د . يوسف محمد الصواني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩-٥٦ . وحول الحوار الخامس انظر : محمد حمشي ، مدخل الى نظرية التعقد في العلاقات الدولية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر-بيروت ، ٢٠٢١ ، ص٢٦١-٢٧٧ .

١٧ تيموثي دن ، الليبرالية ، في كتاب عولمة السياسة العالمية ، تأليف جون بيليس وستيف سميث ، ط١ ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ص٣٣٧-٣٤٠ .

- وانظر كذلك : كارين أ . منغست وايفان م . أريغوين ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط١ ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، دمشق ، ٢٠١٣ ، ص١٢١-١٢٨ .

١٨ كارين أ . منغست وايفان م . أريغوين ، المصدر نفسه ، ص١١٠-١٢١ .

١٩ المصدر نفسه ، ص١٣٢-١٣٥ .

٢٠ المصدر نفسه ، ص١٣٤ .

٢١ د . سعد حقي توفيق ، العلاقات الدولية ، ط١ ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٣٢٢-٣٣٧ .

٢٢ المصدر نفسه ، ص٣٦٢-٣٦٩ .

٢٣ المصدر نفسه ، ص٣٧٣-٣٨١ وكذلك ص٤٠٦-٤١٤ .

٢٤ المصدر نفسه ، ص٤٢٠-٤٢٣ وكذلك ص٤٥٥-٤٧٢ .

٢٥ المصدر نفسه ، ص٤٩٥-٥٠٠ .

٢٦ المصدر نفسه ، ص٥١٠-٥١٥ وكذلك ص٥٣٨-٥٤٥ .

٢٧ المصدر نفسه ، ص٥٨٠-٨٩٢ .

٢٨ المصدر نفسه ، ص٦٣٠-٦٤٥ .

# أفكار حول تدريس مادة الفكر السياسي

**أ . د . علي عباس مراد**
معهد العلمين للدراسات العليا

أود ابتداء أن أشكر كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، والقائمين فيها على شؤون المؤتمر العلمي حول تدريس العلوم السياسية، على تشريفهم لي بدعوتي لتقديم ورقة في هذا المؤتمر المهم، حول موضوع (تدريس مادة الفكر السياسي) بوصفها من المواد الأساسية في هذا التخصص الأكاديمي، وكلي أمل أن أنجح في قول ما لدي في هذا الشأن في أفكار محددة وموجزة:

الفكرة الأولى: إن ما يبدو واضحا لدارس ومدرس الفكر السياسي من تعدد وتنوع كبيرين في دراسات الفكر السياسي، وما كانت مادتها وما زالت تعانيه من تشتت وافتقار إلى الخيط الذي يربط بين مفرداتها وتفاصيلها، دفعنا أنا والزميل (أ. د. عامر حسن فياض) إلى أن نحاول في كتابنا المشترك (المدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط. جامعة قار يونس. بنغازي-ليبيا. ٢٠٠٤م) اقتراح هذا الخيط الذي اعتقدنا أنه موجود في الفكرة القائلة: (إن السياسة تدور بداهة وحتما، وفي كل زمان ومكان، حول موضوع واحد ووحيد هو (السلطة السياسية = سلطة حكم الجماعة واتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بالشأن العام)، ومن ثم، فقد جعلنا من هذه الفكرة مقدمة استخلصنا منها نتيجة تقول (إن مدار انشغال الفكر السياسي ومحور اشتغاله، يتكثّف بالضرورة ودائما في محاولة الإجابة عن أربعة أسئلة أساسية تتعلق بالسلطة السياسية وهي:

- ما هو أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها؟
- ما هو شكل تنظيم السلطة السياسية؟
- ما هي وظيفة/ وظائف السلطة السياسية.
- ما هي أسباب وطرق انتقال/ تداول السلطة السياسية؟

وعلى حد علمي المتواضع، فإن هذه أول محاولة حتى الآن، سواء باللغة العربية أو حتى باللغات الأخرى أيضاً، لدراسة الفكر السياسي وتدريسه، بأسلوب يركّز بشكل أول وأساس على موضوع السلطة، ويبحث عن إجابات للأسئلة الأربع الأساسية آنفة الذكر حوله، وهو ما نقترح على كل دارس ومدرس للفكر السياسي اعتماده أسلوبا في عمله الدراسي والتدريسي.

الفكرة الثانية: إن الفيلسوف اليوناني (أرسطو ٣٢٢ ق م)، كان صاحب الفضل الأول ليس في دراسة السياسة دراسة منهجية منظمة فحسب، بل وصاحب الفضل الأول أيضا في الكشف عن البعد الاجتماعي لدراسة السياسة عندما ربط في كتابه الأشهر (السياسة)، بين طريقة تفكير الإنسان وتصرفه وبين ظروفه البيئية الطبيعية والاجتماعية، وعلل في هذا الإطار اختلاف القوانين باختلاف ميول مشرّعيها، تبعاً لاختلاف معارفهم وخبراتهم واحتياجاتهم الفردية والمجتمعية. وبعد ستة عشر قرنا، استكمل جهود أرسطو في هذا المجال، عالم الاجتماع والمؤرخ التونسي (عبد الرحمن بن خلدون ١٤٠٦م - ق١٤) في مقدمة عمله الكبير (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، والتي قال فيها عبارته المهمة: (إن الإنسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه) (المقدمة ج ٢. ص ٤٧٧)، فكرر التأكيد الأرسطي على البعد أو المدخل الاجتماعي للظواهر كلها، بما فيها الظواهر السياسية.

ولم يكتف ابن خلدون بذلك، بل وتجاوزه أيضا إلى وضع أسس البعد أو المدخل التاريخي لدراسة الظواهر، ملاحظا أهمية المعرفة بما أسماه (فن التاريخ) الذي وصفه بأنه: (فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبّت، يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتُمِد فيها على مجرد النقل، ولم تُحكَم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمَن فيها من العثورِ ومزلةِ القَدم والحيدِ عن جادة الصدق).
ثم زاد على ذلك، فكشف أن لفن التاريخ ظاهرا وباطنا:

* فظاهر التاريخ هو : (أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأوَل ، تنمو فيها الأقوال ، وتضرب فيها الأمثال ، وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال ، وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال ، واتسع للدول فيها النطاق والمجال ، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال) .

* أما باطن التاريخ فهو : (نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخليق) .

واستنتج ابن خلدون من هذين البعدين أو المدخلين (التاريخي و الاجتماعي) لكل معرفة ، أن اختلاف المجتمعات والأزمنة ، يتسبب في اختلاف عناصرها الفكرية والعملية ، واختلاف هذه العناصر بدوره ، يتسبب في اختلاف الشخصيات البشرية ، الفردية والمجتمعية ، بما يتسبب بدوره في اختلاف منتجاتها المادية والفكرية بأشكال ودرجات متعددة ومتباينة .

وإذ تركزت جهودي منذ بداية حياتي الأكاديمية على دراسة وتدريس مادة الفكر السياسي شرقا وغربا وفي العصور القديمة والوسيطة والحديثة والمعاصرة ، فقد لاحظت مبكرا أيضا أن الأفكار السياسية لا تأتي من فراغ ، وأن المفكرين الذين ينتجونها ، ذوو ميول ومذاهب ومرجعيات وانتماءات فكرية واجتماعية شتى ، بما يجعل دارِس ومدرِّس الفكر السياسي يحتاجان معا إلى استخدام مداخل بحثية تكميلية ، تنسَجم من جهة مع طبيعة هذا الفكر ، وتتناسب من جهة ثانية مع اختلاف الدواعي والعوامل التي أنتجته في كل حالة ، وهو ما يقتضي جعلها مداخل مركبة (تاريخية ، اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ، بل وحتى شخصية أيضا) ، من حيث إن :

المدخل التاريخي يستجيب لواقع تباين عصور إنتاج الأفكار السياسية واختلاف أزمنتها وهو ما لا يمكن للباحث إغفاله أو تجاهله طالما أن لكل عصر روحه ومنطقه اللذان لا بد من مراعاتهما عند دراسة وتدريس أفكاره وفي مقدمتها أفكاره السياسية ، فبدلالة تلك الروح ووفقاً لذلك المنطق يُنتِج الإنسان الفرد/ المجتمع أفكاره ويُعيد إنتاجها بأشكال جديدة ، ويقيم أنظمته ويحافظ عليها ويعدلها جزئيا أو يغيرها كليا .

المدخل الاجتماعي يستجيب لواقع تباين المجتمعات الإنسانية ، لأن لكل مجتمع هويته وشخصيته التي يحددها ويبلورها تفاعله عبر الزمان والمكان مع بيئتيه الطبيعية والاجتماعية اللتان يُنتج أفراده بتأثيرهما معتقداتهم وقيمه وأفكارهم ،

ويقيمون نظمهم ومؤسساتهم. وهكذا، فإن فرادة البصمة الجينية لكل إنسان عن بصمة كل إنسان آخر، وفقاً للغة العلوم الطبيعية، تتكرر في حالة المجتمع الذي لا تتطابق بصمته الجينية مع البصمة الجينية لمجتمع آخر حتى لو تعاصرا زمانيا، وتجاورا مكانيا، مما يفرض على دارس ومدرس العلوم الإنسانية والاجتماعية، مراعاة الاختلاف بينها في كل شأن من شؤونها النظرية أو العملية.

المدخل الاقتصادي يستجيب لواقع تباين أنظمة الإنتاج الاقتصادي في المجتمعات الإنسانية، والتي سبق ولاحظ (ابن خلدون) أن لاحظ، وقبل كارل ماركس بما يزيد على أربعة قرون، أن اختلاف هذه الأنظمة، يؤدي إلى اختلاف أفكار الناس وأخلاقهم بما يجتمع تحت عنوان عام (اختلاف أحوالهم)، وهو ما عبَّرَ عنه بدقة ووضوح بقوله في المقدمة: (إن اختلاف الأجيال في أحوالهم، إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش)(*) (المقدمة ج ٢. ص ٤٦٧). ويعني ذلك أن تحديد وتبلور هوية المجتمع وشخصيته لا يكون بتفاعله عبر الزمان والمكان مع بيئتيه الطبيعية والاجتماعية، فقط بل وتفاعله أيضا مع نظام (نمط) الإنتاج الاقتصادي السائد في ذلك المجتمع، بما يجعل معتقدات أفراده وقيمهم وأفكارهم وسلوكياتهم، نتاجا لتفاعل هذه العناصر كلها. وهكذا، فإن فرادة البصمة الجينية لكل إنسان عن بصمة كل إنسان آخر، وفقاً للغة العلوم الطبيعية، تتكرر في حالة المجتمع الذي لا تتطابق بصمته الجينية مع البصمة الجينية لمجتمع آخر حتى لو تعاصرا زمانيا، وتجاورا مكانيا، مما يفرض على دارس ومدرس العلوم الإنسانية والاجتماعية، مراعاة الاختلاف بينها في كل شأن من شؤونها النظرية أو العملية.

المدخل السياسي يستجيب لطبيعة موضوع الدراسة وخصوصيته التي تجعل المعني بدراسة الفكر السياسي، ملزما بالكشف عن العناصر المتنوعة والمختلفة التي تحجب المحتوى السياسي وراء غمامة كثيفة من مواضيع ومحتويات أخرى لا سياسية، وهو ما يستدعي تركيز الاهتمام ليس على الأفكار المتصلة بالظاهرة السياسية فحسب، بل وأيضا على كل ما يمكن أن يدور حولها ويتعلق بها من تساؤلات يحاول الفكر السياسي الإجابة عنها أو عن بعضها، عبر إجابته عن الأسئلة الأساسية الأربع آنفة الذكر حول السلطة السياسية.

المدخل الشخصي يستجيب لطبيعة المفكر موضوع الدراسة وخصوصيته التي تجعل المعني بدراسة فكره السياسي، ملزما بالكشف عن خصوصية ظروفه الزمانية

والمكانية، والدوافع والأهداف الكامنة وراء صياغته لفكره السياسي بهذا الشكل أو ذاك، بما يمنحه قدرا من التميز، يجعله فكرا سياسيا جديرا بدراسة خاصة ومستقلة، لا بد أن تبدأ بدراسة شخصية من أنتج هذا الفكر وأرسى أركانه.

الفكرة الثالثة: إن خبرتي النظرية والعملية في دراسة الفكر السياسي والتخصص فيه في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، ثم تدريسي لهذه المادة للمراحل الدراسية الجامعية الأولية والعليا منذ أكثر من ثلاثة عقود، أوصلتني إلى استنتاج مفاده: إن امتلاك الشهادة العلمية المحددة قانونا لممارسة مهنة التدريس، ليس كافيا بحد ذاته وبشكل حتمي لمزاولة مهنة التدريس التي تحتاج أيضا إلى الرغبة الذاتية والاختيار الطوعي. ولكن توافر شرطي (الشهادة و الرغبة)، ليس كافيا بحد ذاته، بل لا بد أن يستكملها شرطان آخران هما:

- شرط امتلاك الحائز على الشهادة العليا، والراغب في مزاولة مهنة التدريس، المواهب الفطرية والقدرات الذاتية اللازمة لذلك، والتي تشبه في طبيعتها نظائرها من مواهب وقدرات الرسم والنحت والموسيقى، مثلما تشبهها من حيث تفاوت واختلاف نسبها ومعدلاتها بين الناس، ليكون بعضهم أكثر تمتعا بها من غيرهم، وبعض من يتمتعون بها، أقدر على تفعيلها وصقلها وتنميتها وتطويرها من أمثالهم.

- شرط تعلم الحائز على الشهادة العليا، والراغب في مزاولة مهنة التدريس، قواعد وأساليب التدريس، وتدربه على تطبيقها، لأن امتلاك الشهادة والرغبة والمواهب والقدرات، لا تكفي لوحدها وبشكل عفوي وتلقائي لصناعة تدريسي أكاديمي ناجح، مثلما أن الدراسة النظرية والتدريب العملي، عاجزين وحدهما أيضا وبالتأكيد عن تزويده بما يفتقر إليه بالأصل والطبيعة من هذه المواهب والقدرات.

ويؤسس ذلك للقول: إن الأكاديمي الجدير بهذه الصفة، تدريسيا كان أو باحثا، أو كلاهما معا، لا يتوافر جاهزا ومكتملا، بل يصنع صناعة عبر عملية مركبة، تتداخل فيها وتتفاعل وتتكامل ثلاثة عوامل:

عامل الاستعداد الشخصي، والمتمثل في امتلاك الموهبة الذاتية والقدرة الإبداعية التي يفطر عليها الإنسان بطبيعته، وتتفاوت نسب ومعدلات وجودها لدى الأفراد، ويتعذر منحها لمن لا يمتلكها أصلا، لكنها أيضا قابلة للتفعيل والصقل والتنمية والتطوير في حال توافرها.

عامـل الرغبـة الذاتيـة والاختيـار الطوعـي، والمتمثـل فـي توافـر الظـروف البيئيـة المناسبة للتعبير عـن المواهـب والقـدرات الطبيعية التي قـد لا تتـاح لبعض مـن يمتلكونها الفرصـة لتوظيفهـا مهنيـا، ولا تجسـيدها والتعبيـر عنهـا فـي مفـردات الحيـاة اليوميـة.

عامـل التدريـب المسبق، والمتمثـل في اكتسـاب المهـارات والخبـرات التـي لا يفطـر عليهـا الإنسـان، بـل يحصـل عليهـا بالتعليـم، ويصقلهـا وينميهـا ويطورهـا بالتدريـب.

ولا بـد أيضـاً مـن القـول، إن قـدرات ومهـارات العمـل الأكاديمـي، ذات طبيعـة نوعيـة مميـزة، لذلـك، فإنهـا ليسـت موزعـة بيـن النـاس بالتسـاوي، فبعضهـم أكثـر امتـلاكا لهـا مـن غيرهـم، وبعـض مـن يمتلكونهـا، أقـدر علـى تنميتهـا وتطويرهـا مـن غيرهـم. وإذ إن امتـلاك القـدرات والمهـارات البحثيـة بالطبيعـة، لا يجعـل مـن مالكهـا باحثـا بشـكل عفـوي وتلقائـي، فـإن عمليتـي الدراسـة والممارسـة، تعـدان ضرورتـان لازمتـان لصناعـة أكاديمـي متمكـن، بصقلهمـا لقدراتـه ومهاراتـه الطبيعيـة وتنميتهـا وتطويرهـا، بمـا يصنـع منـه فـي النهايـة أكاديميـا متمكنـا، ولكـن هاتيـن العمليتيـن عاجزتيـن بالتأكيـد عـن توفيـر القـدرات والمهـارات الأكاديميـة لمـن يفتقدهـا ويفتقـر إليهـا أصـلا، لأنهـا فـي واقـع الحـال، أشـبه مـا تكـون بالقـدرات والمهـارات الفنيـة الطبيعيـة فـي الرسـم والنحـت والموسـيقى، التـي لا تتوافـر للنـاس جميعـا الذيـن يعجـز بعضهـم حتـى عـن تقديـر قيمـة الأعمـال الفنيـة والموسـيقية.

شكرا لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم أفكار متواضعة،
أسأل الله تعالى أن تكون صحيحة بقدر ما هي أيضا مفيدة،
له سبحانه الحمد دائما أبدا، وعليه قصد السبيل.

**الهوامش:**

*- اختـلاف نحلتهـم فـي المعـاش: تعنـي اختـلاف أسـلوبهم فـي الإنتـاج أو أسـلوبهم فـي تحصيـل مصـادر الـرزق التـي حددهـا فـي (الإمـارة والتجـارة والصناعـة والزراعـة)، وإذ عـد الإمـارة مذهبـا غيـر طبيعـي فـي تحصيـل المعـاش، فقـد أخرجهـا وأبقـى علـى الثلاثـة الأخـرى، وفكـرة ابـن خلـدون هـذه، سـابقة بمـا يزيـد علـى أربعـة قـرون مـن الزمـن علـى فكـرة (كارل ماركـس) عـن ارتبـاط النظـام الاجتماعـي بنظـام الإنتـاج الاقتصـادي.

# تداخل الايديولوجي والمعرفي في دراسة الفكر السياسي الإسلامي

**أ .د . أمل هندي الخزعلي**
جامعة بغداد/مركز الدراسات الدولية

**أ .د .اياد خلف العنبر**
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

يختلف الخطاب الايديولوجي عن الخطاب المعرفي بصورة جوهرية ونوعية تتعلق بالنهايات التي يسعى كل منها الى تحقيقها ، فالخطاب العلمي يبحث في الحقائق الموضوعية وتفسيرها دون تمييز ذاتي ، على خلاف الايديولوجيا التي تتجاوزها حدود الحقيقة لتحدد للناس طرف تفكيرهم وسلوكهم .

وفقاً لهذا التصور الاولي تحاول هذه الدراسة تقصي اثر طبيعة النظام السياسي القائم ومتبنياته الأيديولوجية على طبيعة وتوجه الدراسات العليا في الجامعات العراقية وتحديداً على دراسة مواضيع الفكر السياسي الاسلامي .

وسنحاول التركيز على التوجه نحو الدراسات الاسلامية في أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير في كليه العلوم السياسية وتحديداً في فرع الفكر السياسي بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ لاسيما وان مثل تلك الدراسات قد فرضت عليها قيود عديدة قبل ذلك التاريخ نظراً لطبيعة النظام العلمانية وايديولوجيته القومية ، إذ توجهت المواضيع الى دراسة الفكر القومي بصورة خاصة والمواضيع والقضايا المتعلقة به بصورة عامة دون الولوج الى الدراسات الاسلامية لاسيما المعاصرة منها .

على العكس من ذلك شهدت هذه الدراسات اقبالاً واضحاً من طلبة الدراسات العليا بعد التغيير ووصول الاسلام السياسي الى الحكم حيث انصبت الدراسات على الشخصيات الفكرية الاسلامية المعاصرة بتوجهاتها كافة ، فضلاً عن دراسة القضايا ذات العلاقة بالفكر والواقع الاسلامي كقضايا الديمقراطية والمواطنة

والحرية وحقوق المرأة وحقوق الانسان وتحديد رؤية الفكر السياسي الاسلامي من مفاهيم العقلانية والليبرالية والحكم الصالح والحداثة والعدالة والاصلاح والتجديد واسلمة المعرفة والمراجعات الفكرية. وبعد انتشار الفكر التكفيري وسيطرة تنظيم داعش تناولت دراسات عديدة طبيعة هذا الفكر وتنظيماته المتطرفة ونقد الاصول الفكرية للتنظيمات الارهابية.

إذاً، عندما نريد المقارنة في تناولنا موضوع الأيديولوجي والمعرفي، فهو لا يخضع لمنطق التقابل أو التقاطع أو التنافي، بل إنه يضعنا أمام موضوع يحتاج إلى قراءته وتحليله وفق متغيرات سياسية أثرت على طبيعة وشكل نظام الحكم وعلاقته بالمواضيع المطروحة في أروقة كلية العلوم السياسية.

وإن كل محاولة لبحث تأثير المفهومين بصورة مفصولة عن مجالات تمظهرهما، تواجه صعوبات لا حصر لها؛ لأن كلاهما يعبر عن التحولات والتغيرات الناشئة في قلب الصراع التاريخي والسياسي القائم في أي دولة والذي يتأثر بما يدور في عالمنا.

في ضوء ذلك، تتمحور اشكالية الدراسة حول كيفية تحييد الجانب الايديولوجي وتأثيره في طبيعة الدراسات العلمية والاكاديمية وتعزيز الحيادية والموضوعية العلمية في تلك الدراسات.

وعليه جاءت فرضية الدراسة لتؤكد على «أن التوجه العام للنظام السياسي بعد ٢٠٠٣ وصعود قوى الاسلام السياسي الى السلطة اسهم بشكل فاعل في فسح المجال نحو دراسة قضايا وشخصيات في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ومواكبة التطورات التي يشهدها هذا الحقل».

اما حدود الدراسة زمنياً فتبدأ عام ٢٠٠٣ بعد تغيير النظام السياسي السابق الى الوقت الحاضر، مع توضيح واقع الدراسات ذات البعد الاسلامي قبل تغيير نظام الحكم، ومكانياً تعتمد الدراسة على تناول واقع الدراسات الإسلامية في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد وفي فرع الفكر السياسي حصراً.

وللتحقق من فرضية الدراسة والاجابة على اسئلة الاشكالية سيتم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح مواضيع واهتمامات اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير في فرع الفكر السياسي، ووفق المحاور ثلاث محاور رئيسة:

أولاً- الايديولوجي والعلمي بين التداخل والاستقلال

ثانياً- واقع الدراسات الاسلامية في فرع الفكر السياسي قبل ٢٠٠٣
ثالثاً- طبيعة الدراسات الاسلامية بعد العام ٢٠٠٣

**أولاً: الايديولوجي والعلمي بين التداخل والاستقلال**

يختلف الخطاب الايديولوجي عن الخطاب العلمي بصورة جوهرية ونوعية تتعلق بالغايات التي يسعى كل منها الى تحقيقها. فالخطاب العلمي يبحث في الحقائق الموضوعية التي تفرض نفسها في دائرة الواقع، وتعمل على وصف هذه الحقائق وتفسيرها دون تمييز يتعلق بهذه الحقيقة.

بينما تمثل الايديولوجيا نظرة ذاتية للعالم تكتمل في نسق من القدرات الفكرية الذهنية الدوغماتية التي تتغلغل في الوعي الانساني بوصفها تعبيراً عن الحقيقة والتفرد في املائها، وبذلك فهي لا ترتبط بحركة الواقع بل تعبر غالباً عن مصالح الطبقات الاجتماعية التي تهيمن وتسود في المجتمع.

إن إشكال الاستخدام والتوظيف التي عرفتها مفردة أيديولوجيا في الأدبيات السياسية النضالية، منحتها دلالات تتسم بكثير من القلق، فغاب عنها التشبع المعرفي الذي يفترض أنه يمنح الدلالة في المفردات صلابة نظرية، كما يمنح الكلمات الوضوح اللازم للمساهمة في عملية بناء التصورات والمواقف.[١]

وارتبط مفهوم الايديولوجيا، في تشكله الأساس، بالتفكير في الصراع التاريخي ودور الوعي في التاريخ، ولهذا السبب ارتبط بالمجال السياسي، ومجال الدراسات الإنسانية. ولكن التحولات المعرفية التي تبلورت في العقود الأخيرة داخل العلوم الإنسانية والمكاسب المعرفية والمنهجية التي أثمرتها، ساهمت في إعادة إنتاج المفهوم وإعادة إنتاج العلاقة المؤَسّسة في قلب الزوج إيديولوجيا/معرفة، كما ساهمت في تأسيس شبكة من الإجراءات المنهجية، وخاصة في السوسيولوجيا وعلم السياسة، بهدف مزيد من الإحاطة بنوعية العلاقة القائمة في الوعي بين الجوانب المعرفية والمستويات الوظيفية والعملية، التي تروم أن يكون للوعي دور فاعل في التاريخ.[٢]

مع ذلك تكمن الصعوبة بإمكانية الفصل بين العلم والايديولوجيا، اذ يلتقيان في كونهما نوعاً من المعرفة، لكنهما في علاقتهما يمثلان مستويات مختلفة من العلاقات التي تكون تصادماً أو تناقضاً وقد تكون احتواءاً.

واذا كانت السياسة تمثل جانباً معرفياً ، فأن الايديولوجيا تؤثر فيها بطرق مختلفة فهي المحدد الاساسي للأحداث السياسية كما تعد مفهوماً اساسياً في علم السياسة ولها وظائف سياسية كونها آلية لتبرير السلطة وممارستها ، وآلية للتعبئة والسيطرة .

تشتغل المعرفة في مجالات المنهج وإنتاج النظرية من خلال عمليات التحويل والتركيب والتفكيك ومن ثم البناء . لذلك الحكم يكون معياري على أساس الملاحظة والتجربة . أما الايديولوجيا فأنها تعتمد على الأفكار ولكن ليست بالضرورة تكون نتائجها متطابقة معها ، إذ قد تكون الفكرة صحيحة في ذاتها ، لكن يتم توظيفها فيما يبتعد عن غايتها أو هدفها . ومن هنا ، نرى ادبيات الفكر السياسي المعاصر تبرز استخدام الايديولوجيا في منحى سلبي بحيث تصبح عملية انتاج الايديولوجيا مرتبطة بآليات توجيه الوعي تحت طائلة الأهداف العملية للقوى الاجتماعية المسيطرة .

وتعد من أهم إشكاليات البحث في أبعاد الايديولوجيا والمعرفي وتأثرها في الدراسات الإنسانية ، هو التداخل بين بينهما من على مستوى توظيف القضايا العلمية في التبريرات الايديولوجية . وهنا نجد من الصعوبة النظر إلى الايديولوجيا والمعرفي باعتبارهما من الثنائيات الحدية الواضحة بالتمييز والاختلاف . فتارة تجد التداخل واضحاً ، وفي مواضيع أخرى يطغى الأيديولوجي على المعرفي ، لكنه يحاول أن يغلف موضوعاته بمفاهيم المعرفة والعلم . وهذا التداخل يكون صعب التمييز في مجالات دراسة ومناقشة دور الفكر في التاريخ ، وتحليل الصراع السياسي في المجتمع وتأثيره في الأفكار السياسية .

وفي دراسة التداخل بين الأيديولوجي والمعرفي ، يجب إدراك حقيقتين لا سبيل إلى تجاهلهما في دراسات الفكر العربي المعاصر : [٣]

أولاهما ، أن الأيديولوجيا شكل من أشكال المعرفة له ما يبرره ، بل وله ما قد يؤسس مشروعيته في حالات من الوعي والواقع التاريخي . وعلى ذلك ، لا ينبغي أن ينظر إليها دائماً وكأنها لوثة يجب حجبها على ما تسعى العلموية في القول به وتقريره .

وثانيهما ، أن المسافة بين ما هو معرفي وما هو أيديولوجي محدودة في مجال الإنسانيات ؛ ذلك أن ظواهر التاريخ والاجتماع الإنساني غير ظواهر الطبيعة ،

ومساحة تداخل الذات والميول والعواطف والمصالح فيها واسعة إن قورنت بذات المساحة من ظواهر الطبيعة. وفي الحالتين، لا مناص من رؤية نسبية وواقعية للعلاقة بين المعرفي والأيديولوجي تجنبنا مطبات الممايزة الماهوية بينهما في النظر إلى ظواهر الفكر والوجود الإنساني.

على الرغم من ذلك، يتحقق الفصل النهائي بين العلمي والايديولوجي وفق شرطين: أولها تحقيق العلمية في اطار الحركة الابستمولوجيا للعلم والتجاوز المستمر للذات، وثانيها يتعلق بتحقيق اخلاقيات العلم وعدم السماح للأيديولوجيا بالتحكم بالعلمي.

ويبدو ان كلا الشرطين لم يتوافرا في الدراسات الاكاديمية التي تناولت الفكر السياسي الاسلامي بشكل خاص، فقد طغى الجانب الايديولوجي على المعرفي بشكل كبير في الكثير من تلك الدراسات في فرع الفكر السياسي سواء قبل سقوط النظام السابق أو بعد سقوطه وهذا ما سيوضحه المبحث الاول من خلال استعراض المواضيع التي تناولتها اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير في الفرع بعد ان تحول الفكر الديني الى ايديولوجية، وتحرك بعيداً عن دوره وصار تابعاً بشكل واضح لمتطلبات النظام السياسي القائم أو على الاقل الحرص على مراعاته وتجنب الصدام مع ثوابت الايديولوجيا القائمة، وهذا لا يمنع من اصرار عدد من الدارسين على حيادهم تجاه التوجهات والتحيزات السياسية وتجردهم العلمي عند دراسة الشخصيات والقضايا الاسلامية. وبالمحصلة النهائية، يبقى معيار التمييز واضحاً، فالمعرفة تقوم على بناء منهج وفرضيات يمكن التحقق من صحتها أو عدمها. أم الايديولوجيا فتقوم على توظيف المعرفة في خدمة قضيتها وتعمل على تبرير ادعاءاتها بمفاهيم علمية.

**ثانياً: واقع الدراسات الاسلامية في فرع الفكر السياسي قبل ٢٠٠٣**

تعود نشأة كلية العلوم السياسية الى عام ١٩٥٩ حيث تأسس قسم العلوم السياسية في كلية الاداب ثم انتقل ليلتحق بكلية الاقتصاد ثم اصبح جزءاً من كلية القانون والسياسة. ولم يتحول القسم الى كلية مستقلة الا في عام ١٩٨٧ وكانت بذلك أول كلية مستقلة بهذا الاختصاص في المنطقة العربية اذا تم استثناء معهد العلوم السياسية في الجزائر الذي تأسس منذ عام ١٩٤٩.

أما دراسة الماجستير في الاختصاص الموحد للعلوم السياسية فقد ابتدأت في العام الدراسي ١٩٧٤ــــ ١٩٧٥ ، ولم تكن الدراسة وفقاً للتخصص الدقيق للفروع الثلاثة الفكر السياسي ، النظم السياسي ، العلاقات الدولية ، بل كانت المواضيع التي أشرف عليها أساتذة الفرع تتناول مختلف مواضيع العلوم السياسية ولم تقتصر على المواضيع الفكرية ، حتى عام ١٩٩٩/ ١٩٩٨ حيث بدأت الفروع العلمية بقبول الطلبة وفقاً لتخصصاتها الدقيقة وتمنح الكلية منذ ذلك الحين درجات الماجستير والدكتوراه وفقاً للتخصصات الدقيقة للفروع .

وقدر تعلق الأمر بالدراسات الاسلامية ، فقد كانت محدودة بشكل واضح نظراً لضيق هامش الحرية في ظل النظام السابق وكانت القضايا الفكرية التي تم تناولها في رسائل واطاريح الفرع تتناول بشكل خاص القضايا التالية :

١ –الفكر السياسي القومي وشخصياته البارزة لاسيما البعثية منها .

٢ – قضايا الوحدة والتجارب العربية الوحدوية ، وموقف الفكر القومي من بعض القضايا الفكرية كالعلمانية والثورة والديمقراطية .

٣ – الفكر الصهيوني وابرز الطروحات الدينية اليهودية ذات الابعاد السياسية .

٤ – حظيت فترة الحكم الملكي في العراق بأهمية واضحة من خلال دراسة القوى والاحزاب في تلك الفترة وبعض الشخصيات السياسية .

بالإضافة إلى ما تقدم ، نجد من الضرورة الإشارة إلى أن عدد من الرسائل والاطاريح في الفكر السياسي ، قد لجئت إلى مناورة للهروب من التوجهات الايديولوجية التي يفرضها النظام السياسي قبل ٢٠٠٣ ، من خلال اللجوء إلى القضايا التراث أو التاريخ باعتباره جزء من (خطاب النصوص المخفية) اي أنه نهج مناهض يستغل الماضي كوسيلة للانخراط في خطاب سياسي «مأمون» الجانب في ظل حكم تسلطي .[(٤)] لذلك ، نجد الدراسات في الفكر السياسي الاسلامي لم تتجاوز اصابع اليد وعالجت مواضيع فكرية سياسية طرحت في القرون الاسلامية الاولى ، فضلاً عن بعض الطروحات السياسية لبعض الشخصيات الاسلامية التي تنتمي لتلك العصور كالغزالي ، على سبيل المثال . كما تناولت بعض الرسائل قضايا اسلامية حديثة كقضية الاستبداد في الفكر الاسلامي الحديث وقضية العدالة والوحدة .

إذاً، يمكن ملاحظة علو الأيديولوجيا على الجانب المعرفي، إذ يبدو تدخل الأيديولوجيا واضحاً في المؤسسات الأكاديمية وانشطتها البحثية عندما يسعى كل نظام قيادة لا إلى إسناد حكمه إلى الهيمنة فقط، بل يريد أن يتم إضفاء الشرعية عليها. وهنا يبرز دور الايديولوجيا بتبرير نظام السلطة القائم.(٥)

ويبدو تأثير ذلك في دراسات الفكر السياسي في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، مما انعكس بصورة واضحة على تعثر تطور المعرفة السياسية التي تحتاج الى بيئة حرة تماماً ولا يمكن تطوير موضوعاتها وتدريسها دون توافر الاجواء العلمية الملائمة. علماً أن التقييد بدأ على صعيد مرحلة البكالوريوس حيث لم تدرس في جميع المراحل الاربعة الا مادة فكرية اسلامية واحدة في المرحلة الثالثة تتناول أبرز المفكرين الاسلاميين في العصر الوسيط والحديث، ولم تستحدث مادة اخرى الا بعد سقوط النظام حيث اضيفت مادة الفكر الاسلامي السياسي المعاصر لتدرس في المرحلة الرابعة.

والسبب الرئيس وراء التقييد على دراسة وبحث موضوعات الفكر السياسي الإسلامي، يعود إلى أيديولوجيا نظام الحكم التي فرضها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على المؤسسات التربوية والتعليمية، وهذا ما يذكره التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٩١، الذي يؤكد على «أن الثورة قطعت شوطاً جيداً على طريق بناء جهازها الخاص بالتربية والتعليم القائم على المنطلقات القومية والاشتراكية والمرتبط وثيق الارتباط بالتنمية وحاجات المجتمع، ولكنها ما تزال تواجه هذه المهمة وبخاصة في الحقل الجامعي حيث لا يتوفر حتى الآن العدد من الأساتذة المتشبعين بفكر الحزب وخط الثورة. . فضلاً عن استمرار الحاجة لتطوير الكادر البشري والفني، وإغناء المناهج الدراسية بما يجعلها تتلاءم أكثر مع اتجاهات الثورة وأهدافها وحاجات المجتمع الجديد إلى التطور».(٦)

الوجهات الايديولوجيا في كتابة الرسائل والاطاريح في العلوم السياسية بصورة عامة وفي تخصص الفكر السياسي بصورة خاصة، كان جزءاً منها يتماهى مع الخطاب السياسي الذي يعبر عن ايديولوجيا حزب البعث، وهذا الخطاب كان متعرجاً حسب الظروف. في البدء كان خطاب توكيد «الثورة» بدل «الانقلاب»، أخذاً بالحسبان أن الانقلاب يحمل دلالات مؤامرة عسكرية في القصور، أما الثورة

فلها معاني سامية مشحونة بالتقدم والتغيير الجذري، مقابل الازدراء بـ«الليبرالية، العلمانية، والتعددية»، وإعلاء «العروبة والوحدوية مقابل شجب القطرية». حتى جاء زحف الدين وحلوله محل القومية العلمانية. [٧]

ولكن، في نهاية تسعينات القرن الماضي تغير هذا الواقع بشكل محدود لاسيما بعد أن تبنى النظام ما يسمى «بالحملة الايمانية» التي انطلقت اعتباراً من الأول من حزيران ١٩٩٣، لتعبر صعود موجة قوية من التدين الشعبي والرموز الدينية، للتعويض عن انحسار قيمة ايديولوجيتها العروبية. [٨]

ومن هنا، استغل بعض الطلبة هذا الواقع للكتابة في المواضيع المتعلقة بالفكر الاسلامي في مراحله المتعددة، و لم يقتصر هذا التوجه على فرع الفكر السياسي بل امتد الى بعض الفروع العلمية الاخرى لاسيما فرع النظم السياسية الذي تناولت بعض اطاريحه الحركات الاسلامية المعاصرة وفكرها السياسي، رغم استمرار الحذر في الخوض بتلك المواضيع لاسيما وان كل المواضيع تخضع لتدقيق من قبل لجان السلامة الفكرية للتأكد من عدم مساسها بثوابت النظام القائم، واستمرار صعوبة الحصول على المصادر الاسلامية والسياسية منها بشكل خاص، وكتب المفكرين الاسلاميين العرب والعراقيين حيث كانت اغلب المصادر محضورة بشكل كامل، وكان بعض منها محدود التداول في قسم خاص في المكتبة الوطنية العراقية لا يطلع عليه الا طلبة الدراسات العليا ويمنع استعارته خارج المكتبة.

**ثالثاً: طبيعة الدراسات الاسلامية بعد العام ٢٠٠٣**

بعد ٢٠٠٣ بدأت بالزوال الكثير من القيود والمحددات التي كانت تفرض من قبل النظام السابق على مواضيع دراسات الماجستير والدكتوراه. ما شد الانتباه إلى دراسة مواضيع وقضايا وشخصيات لها حضورها بالفكر السياسي الإسلامي، والتي كانت يمنع دراستها أو تحليلها بسبب أيديولوجيا نظام البعث وتوجهاته القومية والمذهبية. أو ربما يعدها نظام الحكم تيارات أو شخصيات تعالنا الخصومة والرفض. لذلك بدأت التوجه نحو الكتابة في موضوعات إسلامية كثيرة ومتنوعة، وبات التداخل بين الاندفاع الأيديولوجي والتوجه المعرفي

يواجه صعوبة بالتمييز. فالعناوين التي تطرح تستدعي شكلياً المناهج العلمية والإشكاليات والفرضيات المناسبة. ولكنها من حيث المضمون والتناول النصي تحتوي على الكثير من الشحنات الايديولوجية.

إن التداخل بين المعرفي والايديولوجي في الأعم الأغلب من دراسات الفكر السياسي الإسلامي يعد من الظواهر الملحوظة بحيث لا تقبل النكران. وقد يشتد أمره في بعضها أكثر من بعض آخر، وقد ترجح كفة الايديولوجيا أكثر من المعرفة في قسم منها، لكن يبقى من الصعب نكران التداخل بينهما. فمشكلة الأيديولوجيا تخترق الكثير من النصوص وتندس فيها أو تقف خلفها من دون شعور كاتبه. وهنا تكمن الخطورة على الجانب المعرفي، إذ تنجح الايديولوجيا في التعبير عن نفسها في صورة «علمية» أو تحت ذريعة «الموضوعية»، ولا سيما عندما توظف اللغة العلمية ومفرداتها.

ومن خلال مراجعة وإحصاء الدراسات التي تناولت الفكر الاسلامي بشكل واضح وكبير بعد عام ٢٠٠٣، نجد أن سقوط النظام السابق فتح مجالاً واسعاً لتلك الدراسات، لاسيما في ظل النظام السياسي الجديد وتوجهاته الاسلامية من جهة، ورغبة الطلبة في تناول مواضيع ظلت محضورة لفترات طويلة من جهة اخرى، ، فمن بين ما يقارب ٨٦ اطروحة دكتوراه تناولت ٦٠ منها قضايا اسلامية، ومن ١٢٠ رسالة ماجستير كتبت ٦٥ رسالة في ذات المواضيع للمدة من ٢٠٠٥- ٢٠٢٢ (١) ويبدو أن ذلك جاء متأثراً بتصاعد الاسلام السياسي في المنطقة العربية لاسيما بعد العام ٢٠١١ ووصول بعض حركاته الى السلطة الامر الذي تطلب معالجة الكثير من القضايا الفكرية التي افرزتها التجربة السياسية

واجمالا توزعت الدراسات في هذا المجال على النحو الاتي:

١. **الشخصيات الاسلامية**: بدأت اغلب الرسائل والاطاريح بتناول ابرز الشخصيات الاسلامية ومن كافة الاتجاهات المذهبية، في دراسات طغى عليها طابع الانبهار والتحيز لتلك الشخصيات وتحاشي التعرض لها بالنقد أو لآرائها بالمناقشة

٢. **القضايا السياسية الاسلامية**: وبمرور الوقت اتجهت بعض الدراسات لمناقشة قضايا مهمة في الفكر الاسلامي المعاصر كقضايا الديمقراطية

والمواطنة والموقف من العولمة وحوار الحضارات والتعددية الحزبية وحقوق غير المسلمين وغيرها من المواضيع الحيوية .

٣. **النظريات :** حيث تناولت بعض الاطاريح دراسة النظريات في الفكر الاسلامي المعاصر لاسيما نظريات السلطة كالحاكمية وولاية الفقيه وسيادة الامة ، وفي ظل تصاعد الخطاب المتطرف والاعمال الارهابية التي شهدها العراق بشكل واسع ، لا سيما بعد سيطرة تنظيم داعش على بعض المناطق العراقية ، اتجهت بعض الدراسات في فرع الفكر السياسي لتناول المواضيع المتعلقة بتلك الظواهر والاحداث ، حيث تناولت العديد من الاطاريح والرسائل الاسس الفكرية للتنظيمات الارهابية ، وكيفية مواجهة خطابات التطرف والعنف ، والتأكيد على اهمية المراجعات للاسس والبنى الفكرية التي اعتمدتها لتبرير اعمالها الارهابية ضد الموطنين المسالمين وضد القوات الامنية والتعرض للمؤسسات الرسمية .

٤ . ولم تغفل بعض الدراسات الجوانب النقدية للفكر الديني بشكل عام والفكر الاسلامي بشكل خاص إذ تناولت التوجه النقدي لدى بعض أبرز المفكرين على الساحة الاسلامية ومناقشة رواهم الفكرية بهذا الصدد .

**التوصيات**

توصلت هذه الورقة الى بعض التوصيات التي تمكن انضاجها بشكل اوضح بعد استكمال كتابة البحث وأبرز تلك التوصيات :

١ - رغم التداخل الواضح بين الايديولوجي والمعرفي لاسيما في المنطقة العربية في ظل سيطرة الانظمة التوليتارية التي لاتقبل ان تكون هناك مجالات خارج سيطرتها ومنها المجال الديني ، لابد أن تتمتع الدراسات السياسية بشكل عام بالحياد والموضوعية قدر المستطاع وعلى عالم السياسة والباحث فيها أن لا ينخرط مع السلطة السياسية بل ينبغي أن يكون في مكانة اسمى من كل الفرقاء السياسيين .

٢ - كانت كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد من الكليات الرائدة في الوطن العربي واستطاعت أن تحقق استقلاليتها عن بقية العلوم الاجتماعية التي ارتبطت فيها لعقود طويلة شأنها في ذلك شأن الكليات المناظرة لها في بقية دول المنطقة والعالم ،

وكان فرع الفكر السياسي من الفروع المهمة في الكلية ويحظى باقبال كبير من طلبة الدراسات العليا .

٣- مرت الدراسات المتعلقة بالفكر السياسي الاسلامي بمراحل عديدة في الفرع حيث شهدت بدايات تأسيسه عزوف واضح عن هذا الفكر بسبب القيود التي فرضها النظام قبل عام ٢٠٠٣ إذ اتجهت اغلب الدراسات الى معالجة مواضيع تتعلق بالفكر القومي والتجارب الوحدوية العربية ، فضلاً عن دراسة الفكر اليهودي والصهيوني .

٤- شهد حقل العلوم الاسلامية لا سيما المعاصرة منها تطوراً ملحوظاً بعد سقوط النظام السابق حيث عالج الكثير من القضايا والشخصيات المعاصرة غابت عنها الحيادية بعض الشي بما يتطلب الالتزام بالجانب العلمي واعتماد البعد النقدي في دراستها وعدم الانجراف نحو التمجيد والقبول بالاراء المطروحة دون مناقشتها ومقارنتها علمياً .

٥- لابد ان تحظى الدراسات الاسلامية باهتمام اكثر لاسيما في مرحلة البكالوريوس التي لا تدرس الا مادتين في الفكر الاسلامي من مجموع ٣٦ مادة ، ويفضل ان تتناول الدراسات المضافة مواضيع معاصرة تتناول القضايا الاسلامية الراهنة كالدراسات النقدية والدراسات التجديدية فضلا عن موقف الفكر الاسلامي من القضايا المهمة كحقوق الانسان والتجديد والحداثة والموقف من التراث واسلامية المعرفة والعلاقات الدولية في المنظور الاسلامي السياسي المعاصر والموقف من الاخر المختلف وسبل مواجهة الارهاب والتطرف .

٦- أن تخصص العلوم السياسية بصورة عامة يتطلب اجواءاً من الحرية والتسامح وقبول الاخر وعلى الجهات المعنية أن تضمن هذه الاجواء في البيئة الأكاديمية وعدم فرض القيود اياً كان نوعها على الدراسات السياسية لاسيما الدينية منها حرصاً على الرصانة العلمية والموضوعية المعرفية .

**الهوامش:**

١- كمال عبد اللطيف ، في الأيديولوجيا والمعرفة : مدخل عام ، في : حسن حنفي و(آخرون) ، المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر ، تحرير : عبد الإله بلقزيز ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠) ، ص٣٧

٢- المصدر نفسه ، ص ٣٨

٣- عبد الإله بلقزيز ، المعرفي والأيديولوجي في دراسات الفكر العربي المعاصر ، في : حسن حنفي و(آخرون) ، المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر ، تحرير : عبد الإله بلقزيز ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠) ، ص٣٤٥-٣٤٦

٤- حول هذا الموضوع ، يمكن مراجعة : إريك دافيس ، مذكرات دولة . . السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث ، ترجمة : حاتم عبد الهادي ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،٢٠٠٨) ، ص٣٦

٥- بول ريكور ، محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا ، تحرير وتقديم : جورج تايلور ، ترجمة : فلاح رحيم ، (بيروت : دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠١٧) ، ص٧٠

٦- حزب البعث العربي الاشتراكي : البيان السياسي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع ، مؤتمرٍ (الجهاد والبناء) ، للمدة من ١٢-١٣ ايلول ١٩٩١ ، (بغداد : دار الحرية ، ١٩٩١) ص ١٦١ . نقلاً عن : رهبة اسودي حسين ، المثقف والسلطة . . انموذج العراق (١٩٦٨-٢٠٠٤) ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٢١) ص١٨٠

٧- فالح عبد الجبار ، كتاب الدولة- اللوياثان الجديد ، نقله إلى العربية : فريق ترجمة ، (بغداد-بيروت : منشورات الجمل ، ٢٠١٧) ، ص٣٧٠

٨- فالح عبد الجبار ، العمامة والأفندي : سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني ، ترجمة : أمجد حسين ، (بيروت-بغداد : منشورات الجمل ، ٢٠١٠) ، ص ٤٦١

# تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية وأثرها في التنشئة السياسية بين المتطلبات واختلالات المنهجية


**أ .د . ماجد محي عبد العباس**
تدريسي في جامعة بابل
محاضر في معهد العلمين للدراسات العليا

**م .م . علي مهدي كاظم**
تدريسي في الجامعة العراقية



**الكلمات المفتاحية**

الديمقراطية ، حقوق الانسان ، التنشئة السياسية

political socialization   human rights   democracy


**فكرة البحث:**

ينطلق البحث من فكرة تقوم على اساس فهم الدوافع والغايات الاساسية التي دفعت صانع القرار السياسي والمسؤولين عن السياسة التعليمية العليا في العراق عد عام ٢٠٠٣ الى ادخال مفردات الديمقراطية وحقوق الانسان وتدريسها في الجامعات والمعاهد العراقية كواحدة من اساليب التنشئة السياسية لتحشيد وتعبئة اعداد كبيرة من الطلبة لصالح النظام السياسي الجديد وادراكهم لآليات الديمقراطية البناءة التي تعمل على اسناد النظام كما يسعى البحث الى تشخيص كل الاختلالات الحاصلة في هذه التجربة من خلال الاحاطة اولاً بالمنهجية المعتمدة وما افرزته من نتائج سواء سلبية أكانت ام ايجابية مما يعطي الباحث فرصة لتقييم التجربة من جوانبها جميعا والوقوف عند مكامن الخلل ومن ثم طرح الاليات وسبل المعالجة للارتقاء بها نحو مصاف افضل .

**Search idea:**

The research stems from an idea based on understanding the basic motives and goals that prompted the political decision-maker and those responsible for higher educational policy in Iraq, in the year 2003, to introduce the vocabulary of democracy and human rights and teach them in Iraqi universities and institutes as one of the methods of political upbringing to mobilize and mobilize large numbers of students in favor of the regime. The new political system and their awareness of the mechanisms of constructive democracy that work to support the system. The research also seeks to diagnose all the imbalances that occurred in this experiment by first taking note of the approved methodology and the results it produced, whether negative or positive, which gives the researcher an opportunity to evaluate the experience in all its aspects and stand at the place of the imbalance Thus, mechanisms and means of treatment were put forward to raise them towards a better level.

**المقدمة**

عقب التحول السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ وانتقاله من نظام شمولي الى نظام يدعو الى الاخذ بالديمقراطية والتعددية منهجاً في الحكم برزت الحاجة الى اتباع الوسائل التي تديم عمل هذا النظام ومن بينها اللجوء الى التنشئة السياسية الفاعلة التي تسعى الى تعزيز المنهج الديمقراطي وهنا كان لابد من اتباع البرامج التي تديم عملية التنشئة السياسية هذه فظهرت الحاجة الى تدريس المواد المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات والمعاهد العراقية لغرض التعريف بالمفردات السياسية التي تعزز ثقافة الفرد وتسهم في ادراكه للمعاني الحقيقية للديمقراطية فكراً وسلوكاً.

إن المنهجية التي تم اعتمادها في تدريس مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان قائمة على اساس ادراك فلسفة النظام السياسي الجديد والتعريف بتوجهاته ومؤسساته كذلك التأكيد على اهمية موضوع الديمقراطية كمنهج في الحكم

ودورها في تلمس الطريق الصحيح لتحقيق رفاهية الشعب فضلاً عن اهمية تطبيق حقوق الانسان كأحد المعايير الاساسية للنهوض بالمجتمعات وارساء القيم الصحيحة لبناء الدول .

إلا انه من الملاحظ بعد المسيرة الطويلة التي امتدت لعقدين من الزمن لم يتم ادراك النتائج المرجوة ولم يتم بلوغ الاهداف التي تم التخطيط لها وبدت الرتابة واضحة من خلال الاداء الرتيب وكذلك من خلال التلكؤ في تحقيق النتائج المطلوبة وذلك بسبب الاختلالات المنهجية الواضحة وعدم الابتكار في اتباع الوسائل التعليمية الفعالة في تدريس الموضوعات ذات الشأن .

جاءت الدراسة لتسلط الضوء على الدوافع الحقيقة وراء التوجه الى ادخال هذه المواد ضمن مناهج التعليم العالي ولمختلف الاختصاصات كذلك أثر تدريس هذه المواد في تعزيز عملية التنشئة السياسية والمساهمة في تحقيق نتائجها وبلوغ اهدافها ويستتبع ذلك اجراء عملية التقييم من خلال التركيز على النتائج النسبية المتحققة بعد تشخيص مكامن الخلل والمتمثلة في الاختلالات المنهجية القائمة وعدم التحديث والابتكار في الوسائل والاساليب ، لذا تم تبويب الدراسة وفق المحاور التالية :

أولاً : الدوافع وراء تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان

ثانياً : اثر مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان في التنشئة السياسية

ثالثاً : منهجية الاداء والخلل القائم

رابعاً : تقييم الاداء وآليات المعالجة

**فرضية البحث:**

اكتنفت عملية تدريس مواد الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اختلالات عدة اثرت سلباً في دورها في التنشئة السياسية ودون تصحيح هذه الاختلالات سيبقى الاثر السلبي شاخصاً .

اشكالية البحث :

يسعى البحث الى حل الاشكالية المتمثلة بالصعوبات والعقبات التي جابهت عملية تدريس مادة الديمقراطية في الجامعات العراقية وتأثير ذلك في التنشئة

السياسية ومن اجل الوقوف عند المسارات الصحيحة لحل هذه الاشكالية لابد من الاجابة على ابرز التساؤلات الاتية :

١- ماهي ابرز الدوافع وراء تدريس مادة الديمقراطية وحقوق الانسان .
٢- ما هي السبل الصحيحة لكي تؤثر هذه المواد الدراسية بشكل ايجابي في عملية التنشئة السياسية .
٣- ما هي الاختلالات القائمة التي تعترض سبيل العملية وما هي اليات الحل والمعالجة .

**منهجية البحث:**

لقلة الدراسات السابقة وندرتها ونظراً للجانب التطبيقي والعملي الذي يؤطر هذا الموضوع كان لزاماً ان تأخذ الدراسة جانباً ميدانياً مما يتوجب الاعتماد على المنهج الاستقصائي من خلال التعامل مع ارشيف الجامعات والتفاعل مع الطلبة وكذلك اصحاب الشأن .

## المحور الأول

## الدوافع وراء تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان

بعد انهيار النظام الشمولي في العراق عام ٢٠٠٣ والتوجه نحو نظام سياسي جديد وفق مبادئ الديمقراطية سعى هذا النظام الى ازاحة وازالة معالم وافكار المرحلة السابقة واستبدالها بقيم جديدة واتخاذ الجامعة منطلقاً لذلك كونها الوعاء الفكري الاهم والاطار الجامع للطاقات الشبابية خصوصاً بعد ان تأثرت بسياسة البعث وافكاره القومية اذا ما علمنا ان هذه الافكار كانت تدرس ويتم الدعوة اليها من خلال مادة الثقافة القومية فضلاً عن المؤتمرات والندوات والاجتماعات واللقاءات والتجمعات وكل مظاهر التعبئة والتحشيد[١] ومن بين الدوافع الاخرى التعريف بمبادئ النظام السياسي الديمقراطية* وكذلك التثقيف بحقوق الانسان ونشر ثقافة سياسية جديدة تدعو الى المشاركة السياسية البناءة والعمل على ترصين الوحدة الوطنية[٢]

كما ترمي هذه المواد الدراسية الى تحرر وتعزيز دور الجامعات وابرازها لتشكل دعامة حيوية للنظام السياسي الجديد وتعزيز الكوادر السياسية والقيادية من بين حشود الطلبة عبر تغذيتهم عقائديا وفكرياً ودعوتهم الى الممارسة السياسية العميقة والبناءة ومن بين الاهداف والغايات خلق حالة التناغم بين الطلبة والتقريب بينهم عبر الالتقاء عند محطة فكرية جامعة تقلل من التمايز الفكري والذي مرده تفاوت الاختصاصات العلمية والانسانية الذي يترك اثراً في سلوك الطالب الجامعي وتوجهاته ونشاطاته[٣] لعب المحيط الجامعي دوراً مهماً في تأصيل المواطنة والاعتبارات الديمقراطية والسلوك الانساني، وتتربع الجامعة على راس الهرم للنظام التعليمي والتثقيفي لبناء الموارد البشرية التي تتجاوب مع منطلقات التنمية الاجتماعية الشاملة، ويرتبط بها مهمة صياغة الشباب فكرا لذا تعد البيئة الجامعية مركز إشعاع فكري وحضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من ابرز المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالمحيط الاجتماعي، فهي من صناعة المجتمع من ناحية ومن جانب اخرى هي اداته في خلق قيادته الفنية والاحترافية والسياسية والفكرية، فوجود البيئة الجامعية يقترن بثلاثة عوامل مهمة هي العلم والفكر والحضارة، وهذه الأفكار مترابطة ويكمل بعضها البعض الاخر، وان للجامعة خطابا واهدافاً محددة هي المعرفة والتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ليصبح متسلحا بالثقافة العامة، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف المكان والزمان لاسيما ان للبيئة الجامعية دورٌ مهمٌ في تقوية المواطنة والقيم الديمقراطية وخدمة المجتمع التي تتحدد بوظائف اعداد الموارد البشرية واجراء البحوث العلمية والإسهام في التنشئة السياسية والاجتماعية ونقل الثقافة والعمل على توطيد القيم الديمقراطية وحل إشكاليات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته[٤] لاسيما ان التعليم العالي يمثل قمة المنظومات التعليمية وحجر الاساس ليس فقط للعملية التربوية، وانما ايضا للعملية الديمقراطية وتؤدي دورا هادفا في صناعة القرار السياسي والثقافي في الوقت نفسه، لذلك فإن للجامعة واجبا حيويا مضافا إلى مهماتها الاخرى لاسيما معالجة ظاهرة الانحراف الفكري والسياسي، وتستهدف نتائجها السلبية على المجتمع إذ تعد الجامعة افضل مكان للحوار الجاد بين اطياف المجتمع لأنها نافذة الجميع، ومنبع الأفكار الإيجابي نحو المجتمع، فان اضطلاع الجامعة بهذا الدور الحيوي يأتي من كونها منابع

العلوم والمعرفة، لاسيما انها ابرز المؤسسات في تحضير المادة الفكرية الهادفة وضبط الممارسة العلمية، والمطالبة قبل غيرها في النظر في القضايا السياسة التي تواجه المجتمع لاسيما ظروف المرحلة الراهنة[٥] وتقديم الحلول الناجحة، والإسهام بأداء الحوار الحضاري في ترسيخ قيم الوحدة الوطنية، والتوظيف على تخطيط مشروع استراتيجي عراقي للمستقبل ينظر إلى فلسفة تربوية تعليمية تعبر عن الانسان المراد تخريجه كفرد او مجموع يؤسس لثقافة جديدة خالية من العنصرية، والتسامح والاعتراف بالآخر عرقيا ومذهبيا وطائفيا، اضافة ان للتعليم دوراً فاعلا في المجتمع من خلال زرع الديمقراطية والقيم والاخلاق في نفوس الدارسين بما يساهم ايجاباً في تربية المواطن وتوطيد المواطنة وحب الوطن والحفاظ على مبادئه ووحدته بدعم الانتماء، وان معاني حب الوطن لدى النشئ تترسخ عبر مدخل التعليم التي تمثل نواة أساسية لبناء مجتمع واعٍ متسلح بالعلم والمعرفة كما جاء في مادة الديمقراطية وحقوق الانسان بما يعزز ثقافة الولاء في أوساطهم، وأهمية دور التدريسيين في العمل على ترسيخ الولاء الوطني بوصفهم اللبنة الأساسية في بناء مجتمع محب لوطنه مدافع عنه[٦]

## المحور الثاني

## اثر مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان في التنشئة السياسية

تعد عملية التنشئة السياسية ضرورة لازمة لعملية التحول الديمقراطي ولا يمكن استمرار عملية التحول هذه دون النهوض بعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية ومن بينها الجامعة، لذا برزت الحاجة جلية وواضحة لاتخاذ الجامعة محوراً اساسياً من محاور التنشئة لاسيما بعد التطور التكنولوجي والعلمي، وتباين تجارب الدول في الاستفادة من دور الجامعة في ذلك تبعاً لشكل النظام السياسي، وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣ تم استثمار الجامعات في عملية التنشئة من خلال مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان لنشر مبادئ النظام الديمقراطي وتعريف ملايين الطلبة بماهية الديمقراطية وتاريخها واهم التجارب العالمية واهميتها بالنسبة للشعوب والمجتمعات المعاصرة كذلك الاهتمام بحقوق الانسان والتذكير بأهم المواثيق والاعلانات والمعاهدات التي تعنى بها والتعريف بأهم الحقوق والحريات الاساسية[٧]

ولغرض فهم مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان، ولجعلها اكثر تجانسا مع قيم التسامح وثقافة الحوار التي هي اساس العملية الديمقراطية في العراق يجب ان تتولى الجامعات وباعتماد العديد من السبل والأساليب والعمل الجماعي في نشر ثقافة الحوار وإشاعتها، عن طريق مادتي الديمقراطية وحقوق الانسان اذ تجد طريقها الى المجالات الاجتماعية المختلفة من خلال الطلبة الى زملائهم ولقاءات الاساتذة والباحثين في الندوات والمؤتمرات ومؤسسات المجتمع المدني، ويكتمل ذلك من خلال[٨] : -

١ . اعتماد الحوار الهادئ واحترام الرأي الاخر الذي يساهم في نبذ الجدل والتشدد ويساعد على تلاقح الافكار بين الجماعات لتصب جميعا في خدمة الوطن.

٢ . الدعوة الى تعزيز نقاط الالتقاء والقواسم المشتركة بين أبناء الشعب ونبذ الانتماءات المتعددة والحفاظ على الهوية الوطنية الشاملة ويشجع الكل للعمل بهمّة اكبر تحت الفسطاط الاكبر (العراق)[٩]

٣ . الاعتماد على المحاضرات في الجامعة والفعاليات اللاصفية كافة إذ تعمد الجامعة الى تعزيز الأفكار لدى الطلبة، والعمل على بلورة شخصيتهم ليكونوا اكثر قدرة على فهم اهداف الإعلام المضاد، وأثار بعض المحطات الاجنبية التي غايتها تشويه الشخصية العراقية، وتشوية عقل المواطن، والترويج الى تضخيم الانا والتخفيض من اهمية «الآخر» او تسفيهه، ومن ثم إشاعة التعصب في الحوار[١٠]

٤ . تعزيز دور الطالب في اروقة الجامعة على أساس قيم الاحترام والمحبة، مهما اختلفت وجهات النظر، والتركيز على ان العراق بلد الجميع ليس اليوم، بل منذ الآف السنين وان بناء روح الحوار الوطني الهادف الذي يصب بالمصلحة الوطنية هو الاسمى والادق

٥ . تضافر الجامعات مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لإعداد جيل واعي متحرر ورعاية المثقف وتدعيم دوره في عملية التغيير، والترويج لشعار العلم والاحترام والاخلاق صنوان وان الجميع مطالب لبناء الوطن، ويتم ذلك بالتعاون والحوار وليس الجدل والاختلاف فيما بينهم، ومن ثم تصبح الجامعة بحق مركز إشعاع لبناء الوطن الموحد، مما تقدم يتضح ان

الدور الفاعل للجامعات ومراكز بحوثها في التأثير بصناع القرار اضافة الى الرأي العام من خلال المحاضرات والمؤتمرات والحلقات النقاشية فضلاً عن مساهمة الباحثين وأساتذة الجامعات من خلال المحاضرات واللقاءات في وسائل الاعلام وفي الندوات التي تعقدها منظمات المجتمع المدني، ويبلغ ذلك ذروته بتكرار الرسائل والمادة الاعلامية الداعية لتدعيم ثقافة الحوار بين قطاعات المجتمع اضافة الى دور اساتذة الجامعات والباحثين بالشان السياسي بإقامة وتهيئة الطلبة بالاعتماد على مدخلات ومخرجات الثقافة، وتبني روح الديمقراطية وحقوق الانسان والتعرف على التنشئة السياسية من خلال مناهج التكرار الاعلامي واساليب الاقناع، ناهيك عن اساليب الاستمالة من خلال اتباع العقل ومحاكاة العاطفة بمخاطبة وإثارة الهمم لتحقيق استجاباتهم وإثارة اهتماماتهم بالثقافة وجعلها نهج عملهم، فالدعوة الى حشد الصف الوطني ولم الشعث لضمان وحدة استقلال العراق ارضاً وشعباً[١١] كما عمدت مفردات هذه المواد الى تذكير طلبة الجامعات بالنظام الدكتاتوري الشمولي لمرحلة ما قبل ٢٠٠٣ وتعامله الحازم تجاه قضايا حقوق الانسان وعسكرته المجتمع العراقي ولاسيما الجامعات وتقيد الحرية والعمل على نزع اثار الحقبة الديكتاتورية وتوجيه الطلبة باتجاه الحوار الحر القائم على مبدأ الثقة بالنفس[١٢] وبعد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣ اصبح واجبا إعادة النظر في المنظومة القيمية ولاسيما المناهج الدراسية، والتكاتف على مجموعة الحقوق والواجبات في إطار الحرم الجامعي التي تتمثل في[١٣]:

١. احترام القيم والمبادئ

٢. احترام الديمقراطية والتعددية والالتزام بحقوق الانسان والمشاركة السياسية.

٣. إنعاش قيم المجتمع المدني.

٤. إشاعة المساواة بين القيم المادية والقيم الحضارية.

٥. يجب ان تكون الجامعات مستقلة عن الصراعات الحزبية والسياسية، وان تلتزم جميع الاحزاب بعدم تسييس الجامعات وان يكون نشاطها السياسي خارج الجامعة.

ويستلزم من الجامعات العمل على بناء منهجية فكرية لدى الطلبة وتثقيفهم على الاساليب والمناهج التي تعاونهم في البحث والدراسة وتشجيعهم على الحوار الحر والنقاش وتعليمهم على احترام مقترحات الآخرين وتقبل النقد والاختلاف، كل ذلك من اجل تأمين تنشئة سياسية ديمقراطية للطلبة تقوم على السلوك الايجابي ليكون الطلبة مؤهلين بعد تخرجهم لتحمل المسؤولية السياسية والعلمية والمشاركة الايجابية في بناء المجتمع العراقي على احسن وجه(١٤) وتعمل هذه المواد الدراسية على تسليط الضوء على اهم القضايا السياسية والمفردات القانونية والتعريف بمواد الدستور ونشر الثقافة الدستورية والاهتمام بعمل المؤسسات السياسية والدعوة الى المشاركة كما عملت على خلق حالة الانسجام بين مؤسسات التنشئة السياسية ابتداءً من الأسرة الى المدرسة والاقران ثم الجامعة من خلال التركيز على دور الجامعة كمحطة اساسية ينبغي ان تكون فاعلة ومؤثرة في محاولة خلق قيادات سياسية فاعلة من خلال انضاج الدور السياسي لشرائح طلبة الجامعات والمعاهد وتعزيز اهتماماتهم ومواهبهم السياسة والقيادية وانضاج الخطاب السياسي وتحريك النقاش العلمي الجاد والبناء وتشكيل ملامح رأي عام ناهض ومنسجم وتنظيم حالة النقد البناء والانتقاد الرامي. (١٥)

## المحور الثالث

## **منهجية الاداء والاختلالات القائمة**

**١ . منهجية الاداء**

- اعتمدت المواد في تدريسها على اسلوب الالقاء النظري القائم على التوجيه من قبل المحاضر على شاكلة الدروس الانسانية ذات الطابع النظري.
- تم اختيار المرحلتين الاولى والثانية من الكليات والمعاهد العراقية ابتداءً محلاً للدراسة بالنظر الى ان طلبة هاتين المرحلتين في بداية نشاطهم العلمي ودورهم الجامعي مما يسهل امكانية التأثير فيهم.
- تم اعتماد مفردات ذات طابع تاريخي تذكر بالتطور التاريخي للديمقراطية وحقوق الانسان ومدى استفادة البشرية منها وكذلك الطابع القانوني الذي

يعـرف بالدسـتور والقيمـة القانونيـة لحقـوق الانسـان والحريـات واللوائـح القانونيـة والمعاهـدات الدوليـة ومـن ثـم الطابـع السياسـي المعنـي بأهميـة الديمقراطيـة وحقـوق الانسـان والتعريـف بالمؤسسـات السياسـية وطبيعـة عملهـا وآليـات الوصـول الـى الحكـم. [١٦]

- جـرى تخصيـص سـاعتين اسـبوعياً لـكل مـادة ابتـداءً لتغطـي المفـردات المقـررة لها
- كمـا جـرى التأكيـد أيضـاً علـى منـح مهمـة تدريـس هـذه المـواد للمتخصصيـن فـي القانـون والعلـوم السياسـية مـن حملـة الشـهادات العليـا علـى اعتبارهـم الأقـرب والأجـدر بهـذه المهمـة.

سعت الدولـة العراقيـة الـى تطويـر المؤسسـات الجامعيـة والتربويـة العامـة والخاصـة باعتبـاره عامـل حيـوي فـي تقـدم المجتمـع وحـق تضمنـه الدولـة فـي كافـة المراحـل مـن اجـل خلـق جيـل واعـي مـن المثقفيـن الذيـن سيسـاهمون فـي تقـدم البـلاد وحراسـة مصالحـه العامـة والعمـل علـى اعـادة العقـول العراقيـة المهاجـرة مـن العلمـاء والاسـاتذة للمسـاهمة فـي بنـاء مختلـف المجـالات التعليميـة، وعلـى هـذا الاسـاس سـعت الدولـة علـى تطويـر النظـام التعليمـي وضمـان كفاءتـه وذلـك فـي تطويـر الجامعـات وتأهيلهـا للطـلاب والسـعي الـى رفـع القـدرات المهنيـة للاسـاتذة وتطويـر المناهـج الدراسـية، فضـلا عـن الاهتمـام بالموهوبيـن لزيـادة قدرتهـم[١٧] ان المناهـج المعتمـدة فـي الجامعـات العراقيـة قبـل عـام ٢٠٠٣ لـم تعمـل علـى بـث روح الحـوار امـا بعـد العـام المذكـور تـم السـعي الـى تبنـي اجـراءات متطـورة مـن قبـل وزارتـي التربيـة والتعليـم العالـي باتجـاه إعـادة النظـر فـي البرامـج والمناهـج بمـا يتواكـب وضـرورات المرحلـة ومـع إقـرار تدريـس مادتـي (حقـوق الانسـان والديمقراطيـة) وفـي عمـوم الاقسـام فـي المعاهـد الجامعـات العراقيـة الاهليـة والحكوميـة، إلا ان مفرداتهمـا تركـزت علـى الاسـس النظريـة، ولـم تشـمل مفـردات تعـرف الطلبـة بماهيـة العمليـة السياسـية فـي العـراق، وكيفيـة تدعيـم عمليـة التحـول الديمقراطـي التـي شـهدها العـراق بعـد التغيـر ناهيـك والتعريـف بالدسـتور الدائـم لسـنة ٢٠٠٥ والاحـكام التـي تضمنهـا بمـا فـي ذلـك ماهيـة النظـام السياسـي والحقـوق والحريـات الخاصـة والعامـة التـي أشـار لهـا وكفلهـا الدسـتور للمواطنيـن العراقييـن لـذا اصبـح مـن الضـروري التعـرف علـى هاتيـن المادتيـن، مـع ضـرورة التركيـز علـى التعريـف بالحيـاة السياسـية بعـد عـام ٢٠٠٣ فـي

العـراق ومـا جـرى عليهـا مـن تطـورات سياسـية ودسـتورية وأسـلوب العمـل علـى ترسيخها ومـن ثـم تطورهـا وصـولاً الـى تثبيـت بنـاء المجتمـع وتثبيـت اسـس الدولـة الديمقراطيـة ، وكل ذلـك لا يمكـن الوصـول اليـه إلا بمشـاركة جميـع العراقييـن بـلا إقصـاء او تهميش لأيـة طائفـة ، لـذا ينبغـي تكثيـف العمـل علـى إدخـال مفـردات تعـزز نشـر القيـم التـي ترسـخ وتشـجع اعتمـاد الحـوار الحـر كأسـلوب لـلإدراك المشـترك والقبـول بالآخريـن واحتـرام آرائهـم وحقوقهـم فـي ممارسـة حريتهـم ، مـع التأكيـد علـى ضـرورة تحمـل الجميـع المسـؤولية المتكاملـة فـي البنـاء والتنميـة علـى كل الاصعـدة[١٨] غيـر إن الحـرص بمـا تقـدم مـن قبـل الجامعـات لا يكفـي إذا لـم يقتـرن ذلـك بالتصـرف الديمقراطي لعضـو الهيئـة التدريسية وممارسـه فـي القاعـات الدراسـية وخارجهـا . وللنهـوض بالتنشـئة السياسـية ينبغـي للجامعـات العراقيـة وضـع جـدول أعمـال يرمـي الـى تطويـر السـلوك الديمقراطـي والمشـاركة السياسـية التـي صـارت ضـرورة حياتيـة للنظـم السياسـية الجديـدة فـي ظـل مجتمـع متعـدد ليـس لأنهـا افضـل وسـيلة لتحقيـق الوحـدة الوطنيـة بـل لأنهـا توفـر المنـاخ المناسـب لتحفيـز الطاقـات الكامنـة فـي المجتمـع ، علـى ان يشـمل هـذا البرنامـج إلـزام الجامعـات والكليـات الإنسـانية ولاسـيما كليـة العلـوم السياسـية بشـكل خـاص بإلـزام طلابهـا علـى كتابـة بحـوث تخـرج هادفـة مـن اجـل خلـق جيـل واعـي مسـتقبلي يشـارك بملـئ الفـراغ الـذي حصـل بسـبب شـيوع الظواهـر السـلبية فـي المجتمـع التـي وصلـت الـى الجامعـات ايضـا ناهيـك عـن الـدور المهـم للجامعـة وخصوصـا بالاحـداث السياسـية التـي يمـر بهـا المجتمـع العراقـي[١٩]

## ٢ . الاختلالات القائمة

علـى الرغـم مـن كل التوجهـات القائمـة والمنطلقـات الفكريـة والعمليـة صـوب إرسـاء عمليـة تنشـئة سياسـية مـن خـلال الجامعـة وادواتهـا ومـن بينهـا مـا ذكرنـاه حـول تدريـس مادتـي الديمقراطيـة وحقـوق الانسـان الا ان عـدد مـن الاختـلالات الواضحـة تقـف ماثلـة ومـن بينهـا

- لـم يتـم التوجـه نحـو الجانـب العملـي الـذي يعـزز المشـاركة وينمـي الادوار القياديـة للطلبـة ويمنحهـم فرصـة المتابعـة مـن خـلال المؤتمـرات العلميـة والنـدوات وورش العمـل وخلـق حالـة التفاعـل مـع المـادة العلميـة .

- تم دمج هاتين المادتين بمادة واحدة وتقليص عدد الساعات الى ساعة واحدة اسبوعياً مما اضعف فرصة مدرسي المادة بالتوسع بمفرداتها والتعمق بصورة جدية وهذا يدلل على ضعف وتدني الاهتمام بها .
- غياب الاعتماد على موضوع التخصص بالتدريس بل جرى التوجه نحو التخصصات الاخرى الساندة من باب سد النصاب او لغايات اخرى بعيداً عن التخصص مما اضعف الجدوى وراء تدريس هذه المادة .

وتسعى الهيئة التدريسية في الجامعات الى مهمة اداء دور التثقيف فضلاً عن دورها التعليمي من خلال التأكيد على ضرورة تسيد تلك القيم التي تجمع بين الطلبة والمجتمع ونبذ ما عداها من عادات خاطئة وربما يكون من الامور بالغة الاهمية في هذا الشأن التاكيد على توسيع مجالات النشاطات اللاصفية في اروقة الجامعات، وتشجيع النشاطات البحثية[٢٠] ومعالجة مشكلة اخرى لا تتعلق بالمناهج التدريسية فحسب، وإنما من يقومون بتقديم هذه المناهج إذ يكون السؤال عن طريقة التعلم ومن يعلم فالخطأ الذي تقع فيه النظم التربوية هو الفصل بين الطريقة او الاسلوب ومن يقوم بتنفيذها والقيام عليها، وان تصدير طرائق ونماذج مبتكرة للتعليم وتصورها على إنها العلاج الموفق لكل المشكلات التعليمية والتربوية وتاتي النتائج في اغلب الأوقات مخيبة للآمال[٢١] إن معظم الاساتذة في الجامعات يمارسون عملهم بمنظور تقليدي، ولم يعد دور للهيئة التدريسية سوى نقل تحت شعار انت تسأل ونحن نجيب، بل يجب ان يكون المدرس موجه وملهم ومثير لأفكار الطلبة يوجههم الى البحث في ادق التفاصيل[٢٢] ان اعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات والدراسات العليا تتوافر لديهم القدرة على التحديث واستيعاب المعرفة وهذا من خلال الطرائق والاساليب التدريسية المتطورة، إلا ان التحديات والمشكلات التي تواجه التدريسيين متمثلة في زيادة اعداد الطلبة وانخفاض اعداد هيئة التدريس تمثل حجر عثرة في طريق تحسين ادائهم فدور التعليم العالي ليس مجرد نقل المدرس الجامعي للمعارف والمعلومات الى الطالب، بل عملية تنمية الطالب عقلياً ووجدانياً وتربيته تربية مكتملة والعمل على تكامل شخصيته ونحتها من مختلف جوانبها وثمة مهمة كبرى تقع على عاتق عضو الهيئة التدريسية في وزارة التعليم العالي وهي تعليم الطالب كيف يستنبط ويفكر لا كيف يحفظ ولكن هذا الشيء مرتبط بسؤال آخر هو

ماذا تعلم عن الديمقراطية وحقوق الانسان بعد التغير ، لا سيما ان هناك مجموعة من الاهداف التي يسعى المجتمع الى الوصول اليها وتحقيقها من التعليم هي غير واضحة المعالم ، بسبب العدد المبالغ به من الجامعات الاهلية وإن ظاهرة التلقين التقليدية والانقطاع عن الفكر في عملية التدريس تقود الى عوامل من أهمها شيوع مفهوم الإتباع لا الإبداع ، وذلك لاوضاع تاريخية واجتماعية عاشها المجتمع في ظل تسلط النظم السياسية السابقة(٢٣)

## المحور الرابع
## تقييم الاداء واليات المعالجة

**١ . تقييم الاداء**

بعد مرور عقدين من الزمن على تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان لم يلحظ ظهور نتائج متحققة تعبر عن الجدوى الحقيقة وراء تدريس المادة وعدم تحقيقها الفلسفة التي يعبر عنها النظام السياسي القائمة على نشر الديمقراطية والتعريف بها وترسيخها كما لم يلحظ مساهمتها في التنشئة السياسية وترسيخ روح المواطنة والتفاعل مع المشاركة السياسية وذلك للأسباب التالية : (٢٤)

- عدم اعتمادها على اساليب منهجية حديثة قائمة على اساس الحوار البناء والهادف الذي يذكي روح الابداع والمشاركة والانتماء لدى الطلبة بل كان الاعتماد على اساليب تقليدية قوامها طرح المعلومات بأسلوب نظري مجرد .
- ما زالت المفردات التي تتضمنها المادة الدراسية قائمة على اساس معلومات قديمة دون الخوض في تفاصيل عميقة تتعلق بآليات المشاركة السياسية والمواطنة وتعميق الوعي والثقافة السياسية ولغة الخطاب السياسي البناء .
- عدم اعتماد متخصصين اكفاء لتدريس المادة العلمية من حملة الشهادات العليا من العلوم السياسية وهذا ما أدى الى عدم تحقيق الفائدة المرجوة .

- غياب جهات اشرافية متخصصة معنية بمتابعة تدريس هذه المواد سواءً في الوزارة او الجامعات تعمل على تطوير وابتكار الاساليب الامثل للنهوض بها وتحقيق الفوائد المرجوة منها.
- لم تنجح في خلق الحوافز الابداعية لدى الطلبة بسبب غياب طرائق التدريس الصحيحة والعلمية التي تتلائم مع طبيعة هذه المواد.

ان غياب الوعي السياسي في المجتمع العراقي لا يعزى الى مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣ أي ما بعد الاحتلال فحسب وانما تمتد أصوله منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة على امتداد عقود طويلة وبناء وعي الفرد وفق لثقافة الاستبداد وغياب الحرية الثقافية والفكرية، الا ان القلق يزداد في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ وذلك لأثرها المباشر في عمل المؤسسة التعليمية الجامعية[٢٥] واستمرار دوافع غياب الوعي الثقافي والسياسي لدى الافراد والتي ستكون عائقاً لمواجهة تحسين المستوى التعليمي فكما هو معروف ان زيادة وتنمية الوعي الثقافي والسياسي لدى الافراد تعادلها زيادة في مستوى الاستقرار السياسي والمجتمعي، ويمكن القول إن بناء الوعي الثقافي والسياسي لدى الفرد العراقي خاصة في الجامعة ليست بالمهمة المتعذرة ولكنها صعبة لوجود عدة تحديات ومعوقات مجتمعية وفكرية وثقافية، ناهيك عن المعوقات السياسية والاقتصادية، فضلا عن المعوقات الامنية العسكرية كمواجهة الارهاب وغيره فعملية تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي في العراق مازالت تواجه معوقات وصعوبات يمكن اختصارها بالاتي:[٢٦]

١. ضعف البنية السياسية، والرجوع الى تشكيل البنى التقليدية التي تتمثل بالقبيلة والعشيرة وانتشار السلاح بينهم.

٢. الغزو المعرفي والثقافي مثل التقنية الإعلامية ووسائل الاتصال (شبكة المعلومات الدولية) وتزايد اهتمامات الافراد بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية تبعا للنمط الغربي

٣. انتشار الفقر والبطالة وعجز الخدمات في المجتمع العراقي.

٤. ضعف أداء الحكومة وعدم اهتمامها بالجانب التربوي والتعليمي، وانغماسها بتحقيق الفوائد الشخصية والحزبية.

٥. غياب الدور الفاعل لمؤسسات الدولة بجميع قطاعاتها في مجال التنشئة الاجتماعية والسياسية.

٦ . صراعات الكتل الحزبية حول تقاسم المناصب والانشغال بالأمور الثانوية وترك الأمور الأساسية للمجتمع .

٧ . تزايد الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة العراقية .

٨ . دخول التنظيمات الارهابية ومن ضمنها تنظيم داعش الارهابي .

٩ . عدم التقدم بالمستوى العلمي للجامعات والكليات والمعاهد .

١٠ . عدم ادراك الساسة ان الاصلاح ضرورة ملحة لتحقيق تطلعات أبناء الشعب العراقي من خلال تحقيق الأهداف الشاملة للإصلاح ليتضمن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية .

**٢ . آليات المعالجة[٢٧]**

- ضرورة اتباع وسائل واساليب منهجية حديثة تنمي الحوار البناء وتعزيز الابداع وتعمل على تطوير آليات المشاركة السياسية والانتماء لدى الطلبة .
- اعادة النظر بمفردات المادة الدراسية المقررة من متخصصين معروفين بالكفاية والدقة على اساس ادخال معلومات جديدة ذات عمق ومساس بالواقع وتسليط الضوء على مشكلات التجربة السياسية العراقية في ميدان الديمقراطية وحقوق الانسان .
- تسليط الضوء على التجارب العالمية الناجحة بغية الاستفادة منها لمعالجة وتصحيح التجربة العراقية بأسلوب علمي وتحفيز الطلبة للدخول كجزء من الحل والمعالجة .
- التركيز على اقامة الندوات والمسابقات والمؤتمرات العلمية التي تسعى الى تطوير قدرات الطلبة ومهاراتهم ومعارفهم من اجل كشف كوامنهم وتطوير ادوارهم القيادية وتجعل من المادة العلمية محلاً للتفاعل والتآلف والتنشئة لا محلاً للتنافر والملل .
- حصر تدريس المادة بالمتخصصين من خريجي كليات العلوم السياسية من حملة الشهادات العليا .
- استحداث معهد متخصص يعنى بتطوير الكفاءات المعنية بتدريس المادة والعمل على استحداث الوسائل والآليات الافضل والمناهج الاكثر حداثة .

- تعيين جهات اشرافية في الوزارة والجامعات العراقية تعنى بمتابعة تدريس هذه المواد وفق الاساليب الصحيحة والمفردات المقررة وتعمل على انتقاء العناصر الافضل للتدريس.
- اعادة العمل بنظام الوحدتين للتغطية على المفردات المتنوعة وتسهيل مهمة تزويد الطلبة بمعلومات اكثر.
- التنسيق مع وزارة التربية لتدريس بعض مفردات هذه المواد في مراحل الدراسة المختلفة من الابتدائية صعوداً لتنشئة الطلبة على المفردات والمساهمة ببناء ثقافة سياسية رصينة ذات معايير عالية.

**الخاتمة**

كان من المفترض ان يؤدي التغير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى عملية تحول ديمقراطي تفضي بالمحصلة النهائية الى ترسيخ الديمقراطية كسلوك فاعل للنظام السياسي من خلال تنشئة سياسية فاعلة هي الاخرى بادوات واليات تنسيق مع اداء المؤسسات السياسية الا ان الواقع افرز ضعفا واضحا في السلوك السياسي باتجاة تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان وهذا ما انعكس بشكل جلي على عملية التنشئة السياسية التي شهدت تراجعا واضحا في مدياتها وتوسعاتها واتجاهاتها وبالعودة الى الجامعات كواحدة من ابرز مؤسسات التنشئة فانها شهدت خللا وظيفيا نتيجة عدم اتباع منهجية صحيحة تفضي الى تحقيق نتائج ايجابية فضلا عن التسييس الواضح والممنهج لها من خلال تدخل المؤسسات السياسية في شؤونها ورافق ذلك غياب فلسفة واضحة لدى النظام السياسي وكان من نتائجة ايضا غياب سياسات تعليمية رصينة من الحكومات المتعاقبة لذا اصبحت الجدوى من وراء تدريس الديمقراطية وحقوق الانسان في الجامعات العراقية معدومة نتيجة الركون للجانب النظري دون التوجه للممارسات العملية وقله الانشطة اللاصفية وضعف السلوك الديمقراطي داخل المؤسسة الجامعية ذاتها.

**المصادر**

١. احمد جودة، تاريخ التعليم في العراق واثرة على الجانب السياسي-، الطبعة الاولى، امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦،
٢. أسامة مرتضى السعيدي، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، السنة (٥)، العدد (١٥)، ٢٠١٠
٣. امل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني: العراق انموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٢)، السنة (١٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥
٤. خالد صلاح حنفي محمود، دور الجامعات العربية في تنمية الوعي السياسي للطلاب في أعقاب ثورات الربيع العربي، شبكة المعلومات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠٢٣، متاح على الرابط الاتي: .tps: //www.new-educ.com ht
٥. ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة: فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧،
٦. سعدي كريم سلمان، دور الجامعات العراقية في تعزيز المواطنة في المجتمع العراقي، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين (نحو دور فعال للتعليم العالي في اعادة الاعمار والبناء في المرحلة الراهنة)، ١١ - ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٩
٧. صالح عباس الطائي، دور التعليم في إرساء رؤية وطنية للإعلام: في نحو دور فعال للتعليم العالي لإعادة الاعمار والبناء في المرحلة الراهنة، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩
٨. صالح عباس الطائي، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العدد ١٤ لسنة ٢٠١٠
٩. صالح عباس الطائي، نحو سياسة وطنية للإعلام (من المركزية الى التعددية المسؤولة)، مجلة الراصد العراقي، العدد ٦، آيار ٢٠٠٩،

١٠ . صفاء محمد علي احمد ، لأنشطة الطلابية ودورها في تنميه الوعي السياسي طلاب الجامعة رسالة ماجستير في أصول التربية ، جامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٨

١١ . طه حميد حسن العنبكي ، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة (٤)، العدد (١٤)، ٢٠١٠ .

١٢ . عامر حسن فياض ، اثر تدريس مادة حقوق الانسان في تعزيز الفكر الليبرالي في العراق ، مجلة اوراق عراقية ، العدد ١ ، ٢٠٠٥

١٣ . عايش زيتونة ، اساليب التدريس الجامعي ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٢

١٤ . عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة الاستاذ ، العدد ٢٠٣ ، جامعة بغداد ، كلية التربية- ابن رشد ، ٢٠١٢ ،

١٥ . علي الأديب ، مناهج الدراسات الإنسانية : رؤية لمشروع مراجعة مفردات مناهج الدراسات الإنسانية في الجامعات العراقية وتحديثها باتجاه اعادة بناء الإنسان العراقي وحذف مفردات وأفكار التطرف والتكفير ، الرافدين للطباعة والنشر ، ط (١)، لبنان ، ٢٠١٣

١٦ . ماجد محي عبد العباس ، محاضرة القيت على طلبة كلية التربية جامعة بابل ، تشرين الثاني ، ٢٠١٨

١٧ . محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، عدد خاص

١٨ . محمود صالح الكروي ، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٥

١٩ . منتصر حسين جواد ، الجامعات العراقية ودورها في تعزيز المواطن بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد(٢٠٢٢)، ٢٠٢٢

٢٠ . موريس ديفرجية ، الأحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد ، عبد الحسين سعد ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط ٣، ١٩٨٠ ،

٢١ . ناظم عبد الواحد الجاسور ، دور المؤسسة التعليمية العراقية الحكومية والاهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٤ ، ص ١٣ .
٢٢ . وزارة التخطيط / جهاز المركزي للإحصاء : الاهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥
٢٣ . ياسين سعد البكري ، التنشئة الاجتماعية والسياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، شبكة المعلومات الدولية ، ، تم الاطلاع بتاريخ ١٦/ ١/ ٢٠٢٣ متاح على الرابط التالي : nahrainuniv . edu . iq

**الهوامش**

١ – عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة الاستاذ ، العدد ٢٠٣ ،جامعة بغداد ، كلية التربية– ابن رشد ،٢٠١٢ ، ص ٦٢٣ .

٢ – إن الديمقراطية التي تعود جذورها إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو وإلى التطبيق الاثيني : وقد عرفها موريس ديفرجية : النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة . ينظر الى : موريس ديفرجية ، الأحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد ، عبد الحسين سعد ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٥٦ . كذلك ينظر الى : ديفيد هيلد, نماذج الديمقراطية, ترجمة : فاضل جتكر, معهد الدراسات الاستراتيجية, بيروت, ٢٠٠٧, ص ٣١٣

٣ – منتصر حسين جواد ، الجامعات العراقية ودورها في تعزيز المواطن بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد(٢٠٢٢) ، ٢٠٢٢ ، ص ١١٢

٤ – ياسين سعد البكري ، التنشئة الاجتماعية والسياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، شبكة المعلومات الدولية ، ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٦ متاح على الرابط التالي : nahrainuniv. edu. iq

٥ – صالح عباس الطائي ، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٤ لسنة ٢٠١٠ ، ص ٥٦ – ٥٧ .

٦ – سعدي كريم سلمان ، دور الجامعات العراقية في تعزيز المواطنة في المجتمع العراقي ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين (نحو دور فعال للتعليم العالي في اعادة الاعمار والبناء في المرحلة الراهنة) ، ١١ – ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، ص ١ .

٧ – علي الأديب ، مناهج الدراسات الإنسانية : رؤية لمشروع مراجعة مفردات مناهج الدراسات الإنسانية في الجامعات العراقية وتحديثها باتجاه اعادة بناء الإنسان العراقي وحذف مفردات وأفكار التطرف والتكفير ، الرافدين للطباعة والنشر ، ط (١) ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص٧٨

٨ – صالح عباس الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

٩ – صالح عباس الطائي ، نحو سياسة وطنية للإعلام (من المركزية الى التعددية المسؤولة) ، مجلة الراصد العراقي ، العدد ٦ ، آيار ٢٠٠٩ ، ص ١٩ – ٢١ .

١٠ – صالح عباس الطائي ، دور التعليم في إرساء رؤية وطنية للإعلام : في نحو دور فعال للتعليم العالي لإعادة الاعمار والبناء في المرحلة الراهنة ، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني : كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٨

١١ – صالح عباس الطائي ،مصدر سبق ذكرة ، ص ٥٥ .

١٢ – امل هندي الخزعلي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني : العراق انموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٣٢) ، السنة (١٧) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢

١٣ – محمود صالح الكروي ، التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٥ ، ص ٢٧ .

١٤ – ناظم عبد الواحد الجاسور ، دور المؤسسة التعليمية العراقية الحكومية والاهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٤ ، ص ١٣ .

١٥ – أسامة مرتضى السعيدي ، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة (٥) ، العدد (١٥) ، ٢٠١٠ ، ص٤٥

١٦ – ماجد محي عبد العباس ، محاضرة القيت على طلبة كلية التربية جامعة بابل ، تشرين الثاني ، ٢٠١٨

١٧ – وزارة التخطيط /جهاز المركزي للإحصاء : الاهداف التنموية للألفية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

١٨ – طه حميد حسن العنبكي ، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، السنة (٤) ، العدد (١٤) ، ٢٠١٠ . ، ص ٧٠ .

١٩ – محمود صالح الكروي ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٢٧ – ٢٨ .

٢٠ – طه حميد حسن العنبكي ، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

٢١ – محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، عدد خاص ، ص ١٦١ – ١٦٢ .

٢٢ – عايش زيتونة ، اساليب التدريس الجامعي ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص ١٧ .

٢٣ – محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢ .

٢٤ – عامر حسن فياض ، اثر تدريس مادة حقوق الانسان في تعزيز الفكر الليبرالي في العراق ، مجلة اوراق عراقية ، العدد ١ ، ٢٠٠٥ ، ص٤٦ . كذلك ينظر الى : خالد صلاح حنفي محمود ، دور الجامعات العربية في تنمية الوعي السياسي للطلاب في أعقاب ثورات الربيع العربي ، شبكة

المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ ، متاح على الرابط الاتي : tps: //www. . new-educ. com ht

٢٥ – محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

٢٦ – طه حميد حسن العنبكي ، التنشئة الاجتماعية-السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٧٥ .

٢٧ – احمد جودة ، تاريخ التعليم في العراق واثرة على الجانب السياسي ـ ، الطبعة الاولى ، امجد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ ، ص ١٩ وكذلك ينظر الى : صفاء محمد علي احمد ، لأنشطة الطلابية ودورها في تنميه الوعي السياسي طلاب الجامعة رسالة ماجستير في أصول التربية ، جامعة عين شمس ، جمهورية مصر العربية ،٢٠٠٥ ، ص ١٥٨

## النظرية في العلاقات الدولية :
## دراسة في توظيف البعد الاجتماعي في النظرية البنائية

**ورقة مقدمة من**


**أ .د هالة خالد حميد**
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

**أ .د قاسم محمد عبد**
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين


**اولاً النظرية في العلاقات الدولية:**

تعد النظرية من اهم العناصر في تحديد وتوجيه وصياغة المعارف العلمية وتسهم في تحقيق التراكم المعرفي والنظري ، والنظرية في العلوم الاجتماعية تعد محاولة لتفسير ظاهرة ما ، وهذا التفسير يحدد مجموعة من العوامل او الشروط لحدوث هذه الظاهرة ، وفي العلاقات الدولية فانه لا يوجد اتفاق ثابت بين المفكرين والباحثين في العلاقات الدولية حول مفهوم النظرية ، ولذلك وردت عدة تعاريف تهدف التوصل الى صيغة مشتركة لتعريف النظرية باعتبارها أداة علمية للفهم والتفسير للواقع قائمة على فرضيات مترابطة منطقية ، وهي بناء علمي يزاوج بين الجانب النظري والتطبيقي ، وقد وردت تعاريف عديدة للنظرية في العلاقات الدولية منها تعريف (كينث والتز) الذي عرفها بأنها (مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك او بظاهرة معينة) و عرفها دافيد ادواردوز) بأنها (مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة وهي الظاهرة السياسة الدولية) اما (فيليب بريار) فقد عرفها بانها (مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الدولية) وعليه فان اغلب التعاريف تتفق على ان النظرية في العلاقات هي افتراضات لتفسير ظاهرة معينة وأسباب انتظامها التوصل الى قوانين في حال تأكدت تلك الافتراضات ، سوف تسهم هذه القوانين في فهم الظاهرة

السياسة وتفسيرها وتحديد المؤثر في اتجاهاتها ومستقبلها ، الا انه يجب التأكيد بان قدرة النظرية على التنبوء (يشوبها) الكثير من الصعوبات الا انه من الصعب وضع قوانين عامة للسلوك البشري سواء على الصعيد الفردي او الجماعي [١] .

ومع بداية القرن الحادي والعشرين شهد حقل العلاقات الدولية اتجاهات عديدة قدم كل منها رؤيا وتصور مختلف عن العلاقات بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي اثار جدلاً خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، وهذه الجدل مثلت النظريات التقليدية الوضعية والتي سادت مرحلة الحرب الباردة وما قبلها في الطرف الأول ، اما التيارات النقدية او ما بعد الوضعية التي سادت مرحلة مابعد الحرب الباردة الطرف الثاني ، وجوهر الجدل هو ايستيمولوجي وانطولوجي ، حيث يعتقد الأول الذي تمثله النظريات الوضعية بحتمية اثر البنية في سلوك الفاعل وان هنالك حقيقة مستقلة عن الإدارة البشرية يمكن اكتشافها بالطرق العلمية ، مع استبعاد لدور القيم والثقافة والصفات الخاصة اما الثاني فيرى ان الظواهر السياسية لا تتكرر ولذلك فهي غير قابلة للدراسة عن طريق الملاحظة والتدريب كما يشير اتباع النظرية البنائية الى عدم إمكانية فصل الذات عن الموضوع [٢] .

ان التعاريف المرتبطة بالنظرية في العلاقات الدولية انطلقت من منطلقات تكاد ان تكون متماثلة او متقاربة فهي تنطلق من فهم حقيقي لتاريخ الفكر السياسي والفلسفة الاجتماعية في العلاقات الدولية فضلاً عن ارتباطها بالتطور البيستمولوجي للعلاقات الدولية ولذلك جاء التطور المهني والنظري للعلاقات الدولية مميزاً بين النظرية التقليدية التي تقدم تفسيرات عامة تؤكد على متغير واحد او متغيرات محدودة في تفسير ظاهرة العلاقات الدولية ونظريات حديثة تميل الى الجزئية وتعتمد على اكبر عدد مبني من المتغيرات في تفسير الظواهر الدولية كما ان هناك التصنيف الأكثر شيوعاً وهو وضعية عقلانية تعتمد على الدولة كمستوى رئيسي للتحليل ونظريات ما بعد الوضعية التي تدرس ظاهرة العلاقات الدولية من مستويات مختلفة [٣] .

### ثانياً: النظرية البنائية [٤].

ان النظرية البنائية واحدة من النظريات ما بعد الوضعية التي تدرس الظاهرة السياسية من منطلقات مختلفة تتعلق بالمجتمع والفرد ويمكن القول انها من

النظريات التي تنطلق في القاعدة باتجاه القمة بافتراض ان استقرار وانتظام القاعدة قد يؤدي الى تقليل الخلاقات وتحجيم الاختلافات بشكل يجعلها تسير باتجاه واحدة نحو القمة ولذلك يمكن القول ان النظرية البنائية جات لتقدم نفسها كجسر يربط بين النظريات الوضعية والنظرية ما بعد الوضعية كونها تنطلق من الفرضيات الأساسية للنظريات الوضعية في اعتبار الدولة اللاعب الأساس في العلاقات الدولية الا انها في الوقت نفسه تسلط الضوء على دور الهوية والثقافة والأفكار في تحديد المساهمة الوطنية للفاعل ومن خلالها يتحدد سلوكه فضلاً عن انها محاولة تنظيرية تركيبية اكثر منها نظرة نقدية : وتحديثية لدراسات وابحاث المدارس السابقة.

١- النظرية البنائية التطور

تعود جذور البنائية الى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي (جيامبا فيكو) الذي جادل بان العالم الطبيعي من خلق الله والعالم التاريخي من صنع الانسان، وان التاريخ كعملية تطورية يخضع للتأثير الإنساني بينما الدول بني تاريخية مما يؤكد ان البنائية هي فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي وقد ولدت وتطورت في ظل العلوم الأخرى بعيداً عن علم السياسة وخاصة علم الاجتماع وكان لعجز نظريات الاتجاه التفسيري على بلورة اتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية من بين اهم الأسباب التي مهدت امام ظهور نظريات الاتجاه التكويني (التأملي) في العلاقات الدولية ومن بينها النظرية البنائية التي يرى الكثير من المنظرين بأنها ثمرة تطور النظرية النقدية للحوار الثالث في الثمانينات وحاولت الالمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية للتأسيس لنظرية عامة في العلاقات الدولية.

**٢- النظرية البنائية / التعريف**

يعود الفضل في بروز البنائية كنظرية في العلاقات الدولية الى (نيكولاس أنوف) عندما استعمل البنائية عام ١٩٩٨ في كتابة (عالم من صنعنا) منتقداً أفكار واراء المدرسة الواقعية وأفكار والتز (الجديدة حيث ان الدول والمجتمعات والعالم بالنسبة (لانوف) من صنع الناس من خلال تفاعلهم مع البيئة ومع البناء وان الناس (الافراد) يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الناس وهذه العملية المتبادلة

هي محور اهتمام البنائية حيث ان هذا التأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع يبدأ من الوسط (البيئة) ولذلك يطرح البنائيون مفهوم القاعدة بمعنى الضابط (Rule) اما مقالة (الكسندر وينرت) لعام ١٩٩٢ « أناركي — كما تصنع منها او كما تفهمها الدول فقد مثلت اهم الاسهامات في هذا الاتجاه حيث أشار (ويندت) الى حالة الفوضى (غياب السلطة المركزية عن النظام الدولي) هي عبارة عن رؤيا ناتجة عن تفاعل اجتماعي انتجتها الممارسات التي قام بها الفاعلون في النظام الدولي واثرت في بيئة النظام. اذا الفوضى وفقاً لذلك نتيجة تفاعل الوحدات مع بعضها البعض وتفاعلها مع بيئة النظام الدولي وجاءت النظرية بشكلها الكامل في كتاب (الكسندر ويندت) لتقديم نسق بنائي جديد يرفض القواعد والمنطلقات العقلانية والتفسيرية ويقدم تفسيرات ذات وجهة نظر اجتماعية لفهم قضايا السياسة الدولية ودراسات مخرجاتها.

**٣- مرتكزات النظرية البنائية**

أ. يرفض البنائيون قبول مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية كما هي معطاة حيث تنظر البنائية للعلاقات الدولية على أنها بناء اجتماعي متغير

ب. تهتم البنائية بالقوى الفاعلة غير الدول مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، كما يركز البنائيون على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه العوامل او الوحدات

ت. بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

ث. تنظر الى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه (البناء هنا هو التركيب الاجتماعي)

ج. يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيداً عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه.

**ثالثاً: افتراضات النظرية البنائية حول مجموعة من المفاهيم وهي:**

**١- الأفكار والثقافة في تكوين العلاقات الدولية .**

الافكار لها دور محوري في تحديد السياسة الدولية حيث ينظر اليها البنائيون بوضعها بناء اجتماعي ينتج من التفاعل المستمر والمتبادل بين الافراد مما يولد وعي جمعي مشترك او ما يسمونه فهم جماعي مشترك يعتمد على الممارسات الاجتماعية التي يمكن ان تقيد انتاج هذه الأفكار او هذا الفهم وهذا ما يفسر تعدد هويات الدولة الواحدة في الوقت نفسه وتغيرها بين عدو او صديق . كما انها الأفكار بالنسبة لهم هي بنية النسق الدولي أولا ثم يأتي دور القوى المادية لاحقاً . ومن خلال هذه الأفكار المشتركة يتم تحديد هويات ومصالح الجهات الفاعلة ولذلك لا يمكن اعتبار هذه الهويات قيمة معطاة بشكل طبيعي

**٢- دور المعايير في تحديد سلوك الفاعلين الدوليين**

فهي تهيكل الحياة الدولية وتنشيئ اوضاعاً جديدة ومعاني جديدة تسمح للفاعلين بتوجيه افعالهم وانشطتهم وقيادتها بعضهم اتجاه بعض كما ان المعايير وفقاً للبنائين بناء اجتماعي انتجه الفهم الجماعي

**٣- الترابط بين الهويات والمصلحة**

يرى البنائيون ان الهويات لا يمكن اختزالها بالمصالح لان الهويات تشير الى من هم الفاعلين اما المصالح فتشير الى رغبة الفاعلين وماذا يريدون والهويات سابقة على المصالح الا انهما مترابطتان الا ان الهويات ليست ثابتة بل تعرف من خلال علاقتها بهويات ومصالح لاعبين اخرين

**٤- التشكيل المتبادل بين البنية والفاعل**

وهنا تؤكد البنائية ان النظام متكون من جزئين : الأول مادي والثاني بناء اجتماعي .

ويرى وندت ان فكرة التشكيل المتبادل تنطلق من حقيقتين أساسيتين الأولى ان البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم وتؤدي افعالهم الى تغيير المجتمع الذي

يعيشون به ، والثانية ان المجتمع متكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب التفاعل بين البشر لان البشر يعيشون في ظل عالم له وجود مسبق ومنظم ومهيكل بحيث يؤثر سلوكهم على وافعالهم بشكل مباشر .

**٥- الفوضى هي ما تصنعه الدول نفسها**

الفوضى لدى البنائيين تنشأ نتيجة لتأثير المتبادل بين الفاعلين الذين لديهم قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية – وهي ليست حالة ثابتة وانما تخلقها الدول اثناء تفاعلاتها حيث يرى ويندت أن التفاعلات بين الدول هي تفاعل الهويات والمصالح وهذه التفاعلات تسمح بإمكانية السيطرة على الممارسات التصارعية .

**٦- الامن بوصفه وسيلة خطابية – لغوية (الامننة)**

ابرز ما طرقه البنائيون هو (الامننة) – وتعني إمكانية إضفاء الطابع الأمني على القضايا من خلال توظيف اللغة والخطاب ، حيث يمكن تصنيف قضية بوصفها قضية امنية وذات أهمية لسلامة الوطن والانسان وتعتمد على قدرة خطاب الامننة السلطوي في اقناع الافراد بأن الإخفاق في ضبط هذه القضية قد يجعل كل شيء اخر غير ذات معنى ومعرض للخطر لانه يمس وجوده وبقاءه والمجتمع الآمن لدى البنائيين هو هيكل إجتماعي يتألف من المعرفة المشتركة تثق الدول به ببعضها لحل مشاكلها بدون اللجوء للحرب وبذلك فهم يركزون على الواقع الاجتماعي لكن دون تجاهل الواقع المادي .

**ثالثاً / تطبيقات النظرية البنائية (٥)**

لقد ارجعت النظرية البنائية جميع أسباب الإخفاق في السلم والامن الدوليين الى مخرجات تفاعل الفاعل والبنية والذي يؤثر بدوره على طبيعة النظام الدولي واستقراره فالبنائية تنظر للنظام الدولي بشكل مختلف عن النظرة الواقعية من خلال ادخال البعد الاجتماعي ، الذي يفترض عدم وجود حتمية او ثبات في الظاهرة السياسية والاجتماعية ، فالبناء مكون من تفاعل مستمر بين الدول يتحدد سلوكها من معتقدات النخبة والهويات والأفكار والمعايير الاجتماعية وبالنتيجة

فان المصالح الوطنية هي انعكاس لهذا المزيج بين القوة المادية التي ينظر اليها الواقعيون بانها العامل الوحيد في تحديد المصلحة، والبناء الاجتماعي الذي تحدده قوة الأفكار والثقافة واللغة، وهذا الربط انعكس على طبيعة العلاقات الدولية فمن جهة تنظر البنائية وفقاً للتحليل السابق هي ظاهرة تتكون من مبادئ وأفكار وثقافات ومعايير اجتماعية، أي تحديد مفاهيم جديدة تدخل ضمن اطار ظاهرة العلاقات الدولية، مضافاً لها عوامل مادية عسكرية او اقتصادية او سياسية.

على الرغم من ان البنائيون يعترفون بوجود الفوضى في السياسة الدولية، الا انهم يحاولون النظر الى سبب ومعالجة هذه الفوضى بشكل مختلف عن النمط الواقعي، حيث يرفض البنائيون اعتماد مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية على انها واقع معد سلفاً وعلى الفواعل ان تتكيف وفقاً لهذا الواقع، فهي تنظر الى العلاقات الدولية على انها بناء اجتماعي متغير تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين المؤثرة في هوية ومصلحة الفاعلين، حيث ان الهياكل غير المادية وهي التي تحدد هوية اللاعبين وبدورها تحدد المصالح التي تم من خلالها التفاعل داخل اطار النظام الدولي، ولذلك فأن تحديد هوية الصديق والعدو تتم من خلال معرفة مسبقة تحددها الأفكار التي تسمح للفاعلين بتوجيه افعالهم وانشطتهم باتجاه بعضهم البعض، وبذلك فأن البنائية تنظر الى ان الهوية والأفكار سابقة لتكوين المصلحة فبينما تشير الأولى الى من هم الفاعلون تشير المصلحة الى رغبة الفاعلين في ظل فهم جمعي سابق لطبيعة العلاقات وتميزها فيما اذا كانت تصارعية او تعاونية.

ان التطبيقات العملية للبنائية تفترض التوصل الى استشفاف فيما اذا العلاقات الدولية تتجه بنحو تعاون تعترف به الدول بالوضع الحالي كونه وضعاً يلبي مصالحها التي تعتمد على أشياء معيارية وفهم مسبق للتعاون والسيادة والصداقة والتحالف، بالإضافة الى القوة المادية التي تجعل هذه الأفكار وخاصة أفكار السيادة الشرعية والسلطة موضع التنفيذ، ولعل في اهم ما ناقشته البنائية هو مفهوم السيادة، فكل دولة تمتلك أفكاراً جمعية تعكسها المؤسسات وصناع القرار في تفاعلاتها داخل النظام الدولي.

ان اهم النقاط التي اثارتها النظرية البنائية هي البحث في مفهوم التغيير وهل يحدث لأسباب مادية بحته كما يصفها الواقعيون، ام من خلال انتشار أفكار

وتدويل المعايير وتبني هويات وتغييرات تسعى الى نشر هذه الأفكار داخل البيئة الوطنية ثم وضعها في اطار فهم جمعي يمكن ان ينعكس بصيغة سلوك خارجي يهدف الى تحقيق مصالح حددت وفقاً لهذه القيم، وتسعى من خلالها الدولة اما الى تأمين نفسها سياسياً واقتصادياً او فرض هذه المصلحة من خلال فرض الأفكار والتغيرات المختلفة في طبيعة العلاقات الدولية والنظام الدولي على باقي الوحدات ولذلك فالبنائية انطلقت من نقطة جوهرية وهو الفهم المسبق للظاهرة.

ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى كوبا وكندا كدول مجاورة ولكن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي اتجاه أي منها يحدده الأفكار والتفسيرات والهوية والثقافة التي تحدد طبيعة المصلحة في التعامل مع أي منهما فيما تذهب كندا في اطار علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية تسعى الولايات المتحدة وكوبا الى جعل المصلحة المشتركة تتمحور حول كيفية بقاء العلاقات في حالة استقرار.

اما جانب التغيير فهو يتعلق بدخول مفاهيم وأفكار جديدة تنشيئ هويات مختلفة ذات سلوك مختلف وواحدة من اهم القضايا التي برزت في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة والتي أحدثت تغيراً في طبيعة العلاقات الدولية باتجاه القطبية المركزية المتمحورة حول قطب وهو الولايات المتحدة الامريكية يمتلك كاريزما القيادة وإمكانات التأثير ومجموعة اقطاب اقتصادية وعسكرية تدور في فلك هذا القطب المركزي، وهذا ناجم من فهم جمعي بان الحرب على الإرهاب هو هدف عالمي سامي تتعلق بالأمن والسلم الدوليين، حيث فسرت النظرية هذه الحرب من خلال عملية الامننة بإضفاء الطابع الأمني على القضايا الدولية من خلال توظيف اللغة والخطاب والاستعارات والشعارات باتجاه فهم جمعي لمكافحة الإرهاب، وهي نفسها التي أسهمت في تشكيل فهم جمعي اوجد ونمى الإرهاب.

ختاماً فان النظرية البنائية تعد مكمل حقيقي للنظريات التي سبقتها ففي الوقت الذي لم تغفل هذه النظرية أسس وافتراضات النظريات السابقة لظاهرة العلاقات الدولية وهي البعد الاجتماعي فهي تنظر الى الفرد ككائن اجتماعي مسؤول عن تشكيل المؤسسات والأنظمة مما يضفي عليها بعد اجتماعي وهي بذاتها تشكل الدولة كفاعل في النظام الدولي، ولذلك فأن الأساس الاجتماعي ينعكس بشكل

كبيرعلى طبيعة(الفاعليين) الدول وسلوكهم اتجاه البنية التي هي بالأساس تمثل التركيب الاجتماعي، وهذا التفاعل ينعكس على النظام الدولي ليضفي عليه صفة اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، وعليه فان إستنتاجنا يضمن إمكانية توظيف افتراضات وإنطلاقات هذه النظرية في فهم سلوك الفاعلين مسبقاً من خلال البحث عن طبيعة البنية وتركيبها الاجتماعي التي سوف تعكس سلوك مبني على هذه الأفكار سواء كان هذا السلوك تعاوني ام تصارعي.

**المصادر**


١. لمزيد من التفاصيل أنظر (جيمس دورتي – روبرت بالتيسغراف)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط ١، ١٩٩٥. أنظر أيضاً: سعد حفي توفيق، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، العراق، ط١، ٢٠١٤.
٢. كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية طرابلس، ليبيا، ١٩٩٩.
٣. لمزيد من التفاصيل أنظر: النظرية الأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، ط، ٢٠٠٦.
٤. لمزيد من التفاصيل حول النظرية البنائية أنظر: كارين أ. منغست وايفانا م. اريغوين، مباديء العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة ولانشر، سوريا، دمشق، ط ١، ٢٠١٣.
٥. لمزيد من التفاصيل حول تطبيقات النظرية البنائية أنظر: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديمة الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٦.

# الاستقلالية في العلوم السياسية: نحو علم سياسة منتج


**أ .د . احمد علي محمد**
استاذ الفكر السياسي المعاصر
جامعة الانبار

**م .د .شروق اياد خضير**
مدرس الفكر السياسي الاسلامي
جامعة الفلوجة



**الملخص:**

تبحث الدراسة في اسباب الخلل الذي يعانيه علم السياسة في البلدان العربية ، والذي يمنعه من القيام بوظائفه في تفسير الظواهر السياسية والتنبؤ بها ، أضف الى ذلك ، التعبير عن هموم وقضايا تلك المجتمعات ، وتعزو الدراسة اسباب هذا الخلل الى فقدان علم السياسة للاستقلالية في البعدين الخارجي والداخلي ، فعلى الصعيد الخارجي لعب الاستعمار المعرفي دوراً في ابعاد هذا العلم عن التعبير عن مشاكل المجتمع ، وعلى الصعيد الداخلي عملت السلطات السياسية والاجتماعية على تقويض استقلالية البحث السياسي ، وانتهاك الحريات الاكاديمية ، وتخلص الدراسة الى بيان اهم السبل الكفيلة لإيجاد علم سياسة منتج في جامعاتنا العراقية والعربية .



**الكلمات المفتاحية : علم السياسة - الاستقلالية - الاستعمار المعرفي -الحريات الاكاديمية**



Abstract: This study examines the causes of the defect that political science suffers from in the Arab countries, which prevents it from carrying out its functions in interpreting and predicting political phenomena in addition to expressing the concerns and issues of those societies. On

the external level, cognitive colonialism played a role in distancing this science from expressing the problems of society, and on the internal level, the political and social authorities worked to undermine the independence of political research and violate academic freedoms. The study concludes with a statement of the most important ways to find a productive political science in our Iraqi and Arab universities.

Keywords: political science - autonomy - cognitive colonialism - academic freedoms

**المقدمة**

تنطلق هذه الدراسة من حقيقة مفادها ان علم السياسة في العالم العربي يعاني من ازمة تتجلى في قصوره عن اداء وظائفه الاساسية في تفسير وتحليل الظواهر السياسية المحلية واستشراف مآلاتها المستقبلية، وكذلك هامشية ارتباط هذا العلم بالمجتمع المحلي وهمومه السياسية، وضعف الترابط والتفاعل بين البعد العملي والبعد المعرفي في عالم السياسة.

واذا ما كانت قضية الاستقلالية المعرفية من الاشكاليات المزمنة في العلوم الاجتماعية، فانها اكثر ظهوراً في علم السياسة كونه العلم الذي يعنى بدراسة مراكز القوى والنخب ومصادر شرعيتها وغيرها من المواضيع ذات الحساسية العالية، ويزداد الامر تعقيدا في مجتمعاتنا التي تعاني الامرين من تسلط الطغيان الداخلي والدولي، الامر الذي يجعل من استقلالية ذلك العلم على الصعيدين الخارجي والداخلي احدى اهم الاشكاليات والتحديات التي يواجهها المختصون في العلوم السياسية.

وتأسيساً على تلك الاشكالية تعنى الدراسة بالإجابة عن جملة تساؤلات لعل اهمها: ما أسباب العطب في علم السياسة في بلداننا؟ وما دور العوامل الخارجية والداخلية في هذا العطب؟ ولماذا لم ننجح في انتاج علم سياسة بنسخة وطنية او عربية او حتى مدرسة عراقية او عربية في العلوم السياسية؟ ولماذا لم يحصل تفاعل بين البعدين العملي والمعرفي بما ينعكس في انتاج نخب تكنوقراط على

غرار (هنري كيسنجر)مثلاً ، و(احمد داوود اوغلو) وغيرهم؟ واخيرا ما المثابات الدالة في سبيل الوصول الى علم سياسة منتج في بلداننا؟

وللإجابة على تلك التساؤلات ، تنطلق الدراسة من فرضية اساسية وهي : ((ان عطب علم السياسة في العالم العربي وقصوره في اداء وظائفه يعودان الى فقدان استقلاليته داخلياً وخارجياً ، وان هناك علاقة تلازم بين قطبي الاستقلالية الداخلي والخارجي على نحو يخدم كل منهما الاخر و يرسخه)) .

وتتوسل الدراسة في التحقق من صحة فرضيتها بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن فضلا عن المنهج التاريخي ، وقد توزعت على ثلاثة محاور : تناول الاول منها الاستقلالية الخارجية والاستعمار المعرفي ، وتناول الثاني الاستقلالية الداخلية : الاستتباع والانقطاع ، في حين ركزّ المحور الثالث على الحريات الاكاديمية والاستقلال الاداري والمالي .

**المحور الاول: الاستقلالية الخارجية والاستعمار المعرفي**

ارتبطت نشأة العلوم الحديثة وتطورها بنشأة وتطور الاستعمار الغربي اي ان العلوم الحديثة قد تم تطويرها من خلال نظام قائم على استغلال المستعمرات وفي الوقت نفسه ساعدت تلك العلوم في تبرير هذا الاستغلال والمحافظة عليه ، وهو ما انعكس في الطريقة التي ينظر فيها الغربيون للأعراق الاخرى ، وكان من الطبيعي ان يقترن الحاق ما يسمى بالعالم الثالث او عالم الجنوب وادماجه في النظام الرأسمالي بجنَبة علمية ، وان يكون استغلال الموارد متوازياً مع الاستغلال الفكري والعلمي[١] ، وأضحت المعرفة الاستعمارية اي المعرفة التي أنتجت بشكلها ومحتواها من خلال استغلال الشعوب الاخرى احد اهم عوامل التمكين للاستعمار قديما وحديثاً[٢] .

وعليه ، شيّد العالم الغربي مقولات كبرى ونظريات علمية ترى ان الانموذج الغربي هو النسق القياسي للبشرية جمعاء والذي يقوم على[٣] :

اولا : اختزال الانسانية الى ثنائية ألانا المركز الذي يمثله الغرب ، والاخر الهامش الذي يمثله الشرق .

ثانيا : دراسة المجتمعات الشرقية طبقا لمؤشرات النظرية الغربية وذلك بهدف الالحاق الحضاري لدول الشرق ، وهو ما عُرف بالاستعمار المعرفي ،

وتجّلت ابعاده واثاره بشكل خاص في العلوم الاجتماعية بحكم ارتباطها بالواقع وخصوصيته وفي مقدمتها علم السياسة الذي نشأ كتخصص علمي مستقل في الولايات المتحدة الامريكية واقترن ذلك بإنشاء كرسي مستقل لعلم السياسة في جامعة كولومبيا عام ١٨٥٦ ، ثم بتأسيس مدرسة علم السياسة التابعة للجامعة ذاتها عام ١٨٨٠[٤] ، واخيرا في الاعلان الرسمي عن ظهور علم السياسة كعلم مستقل مع تأسيس الجمعية الامريكية للعلوم السياسية عام ١٩٠٣[٥] .

سعى الغرب الى تعميم نموذجه المعرفي كنموذج كوني للإنسانية جمعاء ، ولكنه في الحقيقة عمل على كوننة خصوصية معينة هي الخصوصية الغربية ، على حساب الخصوصيات الاخرى ، وفرضها باسم الكونية والانسانية ، وعليه لم يكن الجمع بين علم السياسة والليبرالية الامريكية مجرد صدفة لكن الفصل الظاهري الذي أبداه المذهب الوضعي بين الحقائق العلمية من جهة ، والقيم من جهة اخرى اخفى حقيقة هذا التلازم[٦] الذي يظهر دائما في افتراضات علم السياسة حول الطبيعة الانسانية والحكم الرشيد . اذ قدّم الفكر الليبرالي الانسان كفرد عاقل رشيد بالطبيعة ، وقدّم الحكومة الصالحة على انها الحكومة التي تقوم على آليات اجرائية كالانتخابات ، وان الدولة القومية هي الاساس في التنظيم السياسي ، والحقيقة ان هذا الفرد الرشيد وهذه الدولة والحكومة ليست حقائق بديهية بل هي نتاج العقل الحداثي الاستعماري للغرب[٧] .

عليه ، شكلت الليبرالية الرحم الذي نمى في احشائه علم السياسة قبل ان يصل الى مرحلة الابستمولوجيا الحالية وكانت مفاهيم هذا العلم وطرائق بحثه ومصطلحاته تعبيرا عن واقع المجتمعات الغربية الصناعية وتحديدا في الولايات المتحدة الامريكية ، ولعل هذا ما دفع (روبرت ادكوك) الى القول : «لقد جاءت ابرز المساهمات في علم السياسة من قبل علماء السياسة الامريكيين مثل هارولد لاسويل وروبرت دال وحنة ارندت الى حدّ عدّ البعض علم السياسة علما امريكيا بامتياز»[٨] .

وقاد استمرار هيمنة الولايات المتحدة على الانتاج المعرفي في علم السياسة منذ تأسيسه حتى اليوم الى ان ظلت التطورات المنهجية والمعرفية فيه تمثل انعكاساً لحاجة الولايات المتحدة بالدرجة الاساس سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي ، وهو ما يبين مقدار الترابط بين المعرفة والمصلحة السياسية مثلما

يبين ارتباطات علماء السياسة بصانعي القرار في البلدان الغربية ولاسيما منذ مدة الحرب الباردة ومروراً بدراسات المناطق ودراسات الديمقراطية التي كانت في الاعم الاغلب تصب في خدمة اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية[٩].

ثم صار الصعود البارز لنظرية الخيار العقلاني في الثمانينيات جزءاً من اتجاه علم السياسة الى الاقتصاد بحثاً عن النموذج الملهم مع صعود النيوليبرالية في عهد الرئيس الامريكي السابق (رونالد ريغن) ورئيسة وزراء بريطانيا السابقة(مارغريت تاتشر)[١٠]. ومع مطلع التسعينيات حصل التلاقي الملفت بين الفرضيات المسبقة التي قامت عليها نظرية الخيار العقلاني، وطروحات التبشير بالنصر النهائي للرأسمالية ونهاية التاريخ[١١]. وكان هذا التداخل بين الايديولوجي والمعرفي احد اهم عوائق تطور علم السياسة على الصعيد العالمي اذ اصبح علما غائيا بامتياز.

كرس الاستعمار المعرفي منذ فجر العصور الحديثة وحتى اليوم نوعا من الهرمية المعرفية تتطابق مع الهرمية الدولية على المستويين السياسي والاقتصادي وتعكس نوعا من التبعية والاعتمادية المعرفية اذ يتم انتاج المعارف والنظريات والمفاهيم من دول المركز ليتم استيرادها واستهلاكها من دول المحيط، وترتبط تلك التبعية والاعتمادية على صعيد علم السياسة بفاعلية الجامعات ومراكز الفكر والابحاث اذ يوجد ما يقارب من(٥١٪) من تلك المراكز في الولايات المتحدة واوربا[١٢]، وعلى صعيد الجامعات و وفقاً لتصنيف التايمز للجامعات لسنة ٢٠٢١ والذي تضمن(١٥٠٠) جامعة في (٩٣) دولة كان هناك (٢٥) جامعة في الولايات المتحدة لوحدها من بين افضل (٥٠) جامعة في العالم ولم تسجل في قائمة اعلى (٢٠٠) جامعة أية جامعة في الدول العربية[١٣]، وطبقا لإحصاءات العام ٢٠١٩ بشأن المقالات العلمية حول العالم فقد تم انتاج (٦١٪) من المعرفة العلمية من قبل (١٠) دول فقط في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية[١٤]، والتي ظلت تهيمن على جل المقالات في علم السياسة بحسب دراسة أعدتها مجلة(American Political Science Review)[١٥].

وفي المقابل، عانت العلوم الاجتماعية عامة والسياسية على وجه الخصوص في بلداننا من العديد من التحديات والازمات التي ستتعرض لها هذه الدراسة في المحاور القادمة الامر الذي آل الى تكريس حالة التبعية المعرفية والاعتمادية

غير المتكافئة على المنتج المعرفي الغربي ، والاخطر في هذا النوع من التبعية هو ان البلدان العربية والاسلامية تشكل المخبر الاهم للعدة المفهومية الغربية بما تعج به من ظواهر و تطورات سياسية تتم معالجتها في مخابر العالم الغربي الاستعمارية وذلك لإنتاج مفاهيم ونظريات ومن ثم اعادة تدويرها وتصديرها محملة باسقاطات ومضامين تخدم اغراض منتجي المعرفة الاقوياء دون مراعاة للحاجات الحقيقية لتلك البلدان التي توظف ذلك المنتج في محاولة فهمها لذاتها وللاخر(١٦) .

مما دفع الى ظهور مقاربات للتحرر المعرفي على غرار حركات التحرر الوطنية ، وكان كتاب (ادوارد سعيد) عن (الاستشراق) نقلة نوعية في هذا السبيل ، اذ اطلق به سيلاً من الدراسات ما بعد الاستعمارية ، وكشف فيه بلغة الغرب وبمنهجه العلمي التلازم بين المعرفة والقوة والكيفية التي تنتج فيها القوة المعرفة السائدة وتهمش ما عداها(١٧) .

كما انتج ذلك تداعيات خطيرة في نطاق التطورات المنهجية والمعرفية للعلوم السياسية وارتباطها بالواقع السياسي لتلك البلدان ليس اقلها اسقاط المفاهيم والنظريات الغربية التي هي نتاج لواقع تاريخي للمجتمعات الصناعية على الواقع السياسي لتلك البلدان تحت غطاء كونية العلم ومن ثم عزل العلم عن هموم المجتمع ومشاكله ، والذي يتجسد ايضا في التباين بين ما يدرَس من نظريات ومفاهيم في العلوم السياسية تعكس مضامين النظرية الليبرالية وبين ما يسود من واقع الاستبداد والانسداد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية .

ان التأكيد على استقلالية العلوم الاجتماعية والسياسية لا يعني رفض ما هو كوني من منطلق تأكيد الخصوصية كما لا يعني الدعوة غير العلمية الى اقامة علم سياسة اسلامي او عربي في مقابل علم سياسة امريكي او اوروبي او صيني ، بل على تصحيح مسار العلاقة بين ما هو خصوصي وكوني ، والكونية ينبغي ان لا تتخذ كستار لتهميش والغاء الخصوصيات الاخرى لحساب خصوصية يراد لها ان تهيمن باسم الكونية ، كما لا تعني الاستقلالية الانغلاق على الذات تحت شعار تأكيد الخصوصية ، فعلم السياسة على الصعيد العالمي هو حاصل تفاعل وتلاقح بين منظومات ومركزيات معرفية تتعايش معرفياً وتتبادل التأثر والتأثير ، فالمعرفة الانسانية علمية كانت ام غيرها لا يمكن تصورها الا ضمن ثلاثة مستويات : التراكم

المعرفي ، والتكامل المعرفي ، والتبيئة المعرفية ، والدول الناجحة سياسياً اليوم هي الدول التي ضبطت معادلة التوازن بين الكوني والخصوصي ولعل التجربة الاسيوية والصينية بالأخص اظهر برهان على ذلك ، مع ضرورة التأكيد على المسؤولية العلمية والاخلاقية في تحليل وتفكيك الابعاد الايديولوجية في المعرفة العلمية الاستعمارية ، وفك ارتباطاتها وعلاقاتها التخادمية بخصوصية بعينها ، وكشف البنى الكولونيالية في مجتمعاتنا بأسلوب ومنهج علمي مثلما فعل (ادوارد سعيد) حينما وظف المنهج العلمي وصرامته في الكشف عن ذاتية الممارسة المعرفية في الغرب كاشفاً لعلاقات التخادم الخفية بين المعرفة والسلطة .

**المحور الثاني: الاستقلال الداخلي: الاستتباع والانقطاع**

ان دراسة طبيعة العلاقة بين السلطتين العملية والسياسية في مجتمعاتنا لا بد وان يحيل الباحث الى تتبع جذورها في التقاليد التاريخية التي ترسخت في ثقافتنا السياسية وبالتحديد في تراثنا العربي الاسلامي ، فقد تجسدت السلطة العلمية كما يرى (علي اومليل) في ثلاث فئات رئيسة : ابرزهم الفقهاء فيما عرف باسم (السياسة الشرعية) للاجتهاد فيما ليس فيه نص من امور الحكم والسياسة ، وثانياً في الكُتّاب او ارباب القلم فيما عرف بأدب النصيحة للحاكم وتحسين صورته ، وثالثاً في الفلاسفة من خلال تكييف التقاليد الكلاسيكية لعلم السياسة او الفلسفة السياسية ل(افلاطون)و(ارسطو)[١٨] .

وقد انتهى واقع الحال كما يخلص المؤلف الى ان السلطة العلمية الوحيدة التي استقرت في قبال السلطة السياسية كانت سلطة الفقيه او صاحب العلم الديني الذي الحّ دائماً على واقع هذا التمايز لكي يهيئ لنفسه القيام بدور الرقيب على السلطة السياسية وهو مالم يسلم له به الحاكم الذي سعى دائما الى استتباع الفقهاء بالترهيب او الترغيب بحسب الاقتضاء[١٩] ، وهكذا بات الفقيه كما يقول (الغزالي) : «يحكم بصحة الاسلام تحت ظلال السيوف»[٢٠] .

لذا كانت السياسة تابعة للشريعة من حيث المبدأ ، اما من حيث الواقع فقد كان الفقيه تابعا للسلطان ويأتمر بأمره ، وهو ما جعل (علي الوردي) – في كتاب واضح الدلالة في عنوانه(وعاظ السلاطين) – يخلص الى القول : «لقد كان السلاطين في عهودهم الغابرة يستخدمون نوعين من الجلاوزة : جلاوزة السيف

و جلاوزة القلم ، وهم كانوا يبذلون من الاموال في رعاية جلاوزة القلم مثلما يبذلون في رعاية جلاوزة السيف»[٢١] . وفي قبال واقع الاستتباع لم يخل التاريخ الاسلامي من فقهاء ورموز رفضوا علاقة الاستتباع للسلطة السياسية ، وكان البديل علاقة الانقطاع عن السلطة السياسية ، وهو اما انقطاع مفروض من خلال التصفية الجسدية والمعتقلات كما حصل لكثير من ائمة اهل البيت عليهم السلام ، وللإمام (احمد بن حنبل) في ما يعرف بمحنة خلق القرآن[٢٢] . او يكون انقطاع طوعي يدفع بالعالِم الى التقية او الاعتزال ليأمن شر السلطة وتأمن شره .

ظل هذا النمط من العلاقة ببعديه الاستتباع والانقطاع هو النمط السائد في مجتمعاتنا حتى عقب تأسيس الدولة العربية الحديثة ، اذ عملت الانظمة المتعاقبة على تكريسه وبصور مختلفة ، وفي هذا الصدد خلص (امحمد صبور)في دراسته الرائدة حول المعرفة والسلطة في الوطن العربي الى : «ان ما خبره المجتمع العربي من تغيرات في البنى والمؤسسات ، وتقسيم العمل لم تؤثر تأثيراً كبيراً في توزيع السلطة ، وعلاقات السلطة بين عالم الفكر وعالم السياسة ، اذ من المعلوم ان هذا الاخير قد هيمن باستمرار على عالم الفكر ، والى اليوم ما يزال ارباب الفكر يعيشون تحت رحمة عالم السياسة وسلطته»[٢٣] .

وعلى صعيد التخصص تم تأسيس قسم العلوم السياسية في مصر والعراق اواخر الخمسينيات وبداية الستينيات[٢٤] . في عهد(جمال عبد الناصر) في مصر ، و (عبد الكريم قاسم) في العراق ، ثم تبعتها بقية الدول العربية ، اي ان اقسام وكليات العلوم السياسية نشأت وتطورت في ظل انظمة عسكرية استبدادية ثم في ظل ديمقراطيات فاسدة رسخت ما يسمى ب «لاستبداد الديمقراطي»[٢٥]* .

مثل هذه الانظمة لم تكن معنية بتأسيس مدرسة عراقية او مدرسة عربية في العلوم الاجتماعية او السياسية ، او حتى تقديم نسخة وطنية او عربية للمفاهيم السياسية الغربية او توطينها ، لأنها على الارجح وبكل بساطة لم تكن على استعداد لبناء انساق معرفية تزعزع اسس شرعيتها وتخضعها للنقد ، لأنها كانت وما تزال انظمة مؤدلجة على الطراز (الستاليني -الجدانوفي)[٢٦]** . لذا لم يكن من مشاغلها تطوير العلوم الاجتماعية او النظرية ، وعندما اسست اقسام العلوم السياسية فأنها اسستها لحاجتها الماسة لها في ظل ظروف الحرب الباردة لتدعيم اسس شرعيتها ، وظلت تنظر لها كورش لإعداد الاتباع والملاكات القيادية لا

سيما في وزارة الخارجية وكذلك لتأهيل المقربين من النظام واعدادهم لتولي المناصب العليا ، ففي حقبة التسعينيات كانت كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد على سبيل المثال ، هي الكلية الوحيدة للعلوم السياسية في العراق ، وكان من بين طلبتها في الدراسات الاولية والعليا العديد ممن يقربون النظام السابق على نحو مباشر ، فضلا عن المرافقين والاقارب من الخط الاول لحماية رئيس النظام البائد ، وهؤلاء عادة ما كانوا يحصلون على شهاداتهم بحد ادنى من الاستحقاق ، وهو امر ظل متبعاً وربما على مدى اوسع بعد الانفجار الكبير في اقسام وكليات القانون والعلوم السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ، وبالتالي فقد ضاعفت هذه الانظمة من التحديات والازمات المعرفية التي واجهت تطور العلوم الاجتماعية بعامة والسياسية بخاصة ، وذلك من خلال انغلاق المجال العام وتقييد الحريات وضعف الدعم المالي ، وسيادة الاقتصاد الريعي ، وغياب المراكز البحثية المستقلة ، واقتصار التوظيف على المقربين والاتباع ، لذا لم تعد تلك العلوم في الغالب مصادر جذب للنخب الطلابية ، ولم تشكل معاهداً للنخبة تضم خيرة العقول بل اضحت في الغالب الملجأ الاخير للطلبة من ذوي المعدلات المتدنية ممن لا تؤهلهم معدلاتهم للقبول في الكليات والاقسام المؤهلة للتعيين ولسوق العمل ، ومن هنا طغت الكمية على النوعية وتم تخريج جيوش من العاطلين من حملة تلك الاختصاصات[٢٧] .

وفي مقابل علاقات الاستتباع والانقطاع بين المعرفي والسياسي في بلداننا العربية فان العلاقة بين المجالين في البلدان المتقدمة كانت قائمة في الغالب على التكامل والتعاضد فيما يعرف ب(سياسة الباب الدوار) بحيث يطور كل منهم الاخر ويرتقي به في تبادل للمواقع بين مراكز القرار(السياسي) ومراكز التعليم(الاكاديمي) وخزانات الفكر التي تعد بمثابة جسر بين المعرفة والسياسة اذ تعوض النقص في البحث الاكاديمي من حيث دمج النظرية بالممارسة ، وتعويض اوجه القصور لصانعي السياسات وابتكار المفاهيم والسياسات في مختلف القضايا[٢٨] .

ان اجواء الحرية والديمقراطية والاستقلال الاكاديمي والمالي والاداري للمؤسسات الاكاديمية ولمراكز البحوث في تلك البلدان هي التي هيأت لظهور نخب التكنوقراط التي يفتقر اليها العالم العربي ، من امثال (هنري كيسنجر) و(صومئيل هنتغتون) و(فرانسيس فوكاياما)وهم من خريجي كلية العلوم السياسية

في جامعة هارفرد ومن بين مهندسي السياسات في بلدانهم ، وكذلك(احمد داوود اوغلو)بروفيسور العلاقات الدولية ومهندس السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في تركيا وغيرهم كثير(٢٩) .

وقد عرف (بوتنام) و(جاك سينود) «التكنوقراط» بانه : «الشخص الذي يمارس السلطة بحكم معرفته التقنية والذي يلعب فيها دوراً كبيراً في تحديد السياسات الرئيسية ، او كيفية تنفيذ تلك السياسات او كليهما»(٣٠) .

ان نخبوية تلك الاسماء اللامعة في عالم السياسة يرتبط اولا بدعم المؤسسات الرسمية لهذه النخب الفكرية التي تفتح في الغالب قنوات اتصال مباشرة او غير مباشرة معهم لتحسين جودة صناعة القرارات العليا للدولة ، ولا يقتصر الامر على المؤسسات الرسمية بل ان مراكز الابحاث والاستشارات العلمية تشكل حاضنة فكرية ومراكز جذب لهم للاستفادة من عمق خبرتهم الاكاديمية النظرية ومن تنوع تجاربهم الدبلوماسية والعملية في ميدان العمل السياسي(٣١) . ، وقد ساهمت تلك المراكز بشكل فعال في ذيوع وانتشار نظرياتهم العلمية عبر العالم ، فالنماذج النظرية المطورة ل(توازن القوى) و(الدولة الوستفالية) ل(هنري كيسنجر) ، و (نظريات الهيمنة) و(سياسات الاحتواء) ل(برجنسكي)كانت نتاجا للدمج بين الخبرة العملية في ميدان السياسة الخارجية والامن القومي الامريكي من جهة ، واطر التحليلات النظرية العامة لموضوعات العلوم السياسية من جهة اخرى(٣٢) .

قادت طبيعة علاقات الاستتباع والانقطاع بين المجالين المعرفي والسياسي في البلدان العربية ومنها العراق الى تخلف المجالين معا نتيجة لغربة علم السياسة عن واقعه المعاش وغياب الابحاث والدراسات النقدية ، وعليه فقد اضحت الصورة قاتمة و مزدوجاً لان هذه الانظمة لا هي ساهمت في تأسيس علوم سياسية بنسخة وطنية او تأسيس مدرسة وطنية في العلوم السياسية ، ولا هي استطاعت تحقيق انجازات او مشاريع سياسية ناجحة يمكن كونتها او التنظير لها على الصعيد الاكاديمي كما هو حال النموذجين الصيني والروسي او الانموذج الاسيوي بعامة الذي نجح في تكييف المفاهيم الغربية وترجمتها الى نسختها القومية ، واضفاء الروح القومية عليها لدرجة ان اضحت معها تنشر افكار ونظريات ، ومفاهيم تعبر عن النمط الاسيوي ، او الصيني ، او الروسي في اقتصاد السوق ، فضلاً عن

ظهور مشاريع استراتيجية مثل(طريق الحرير) او(الحزام والطريق)او (نمو الصين السلمي)كمبدأ في السياسة الخارجية، وفي الجدل الاكاديمي في الغرب حول استشراف مآلات الصعود الصيني في سلم القيادة العالمية، اما نظمنا السياسية فربما اغنت البحث الاكاديمي في مجال اوحد هو مجال (الدول الفاشلة).

**المحور الثالث: الحرية الاكاديمية والاستقلال الاداري**

برز مفهوم الحريات الاكاديمية كمصطلح في ادبيات اليونسكو منذ اكثر من اربعة عقود ثم تبلور على صورته الحالية، والحريات الاكاديمية هي ضرورة لا غنى عنها للعمل الجامعي، ولا سيما للأستاذ الجامعي، فهي تساعده عى النهوض بمهامه الرئيسة الثلاث: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع[٣٣].

ويعرف (اندراوس)الحرية الاكاديمية بانها: «غياب القيود التي يمكن ان تفرض على الجامعة من قبل السلطات السياسية، او الدينية، او الادارية، او غير ذلك من الجهات من خارج الجامعة، والتي من شأنها ان تزرع الخوف والقلق في عقول ونفوس الاساتذة، والباحثين، والطلاب بحيث تمنعهم من الدراسة او البحث بحرية في اي موضوع يثير اهتمامهم او مناقشته او تدريسه او اية نتائج يتوصلون اليها»[٣٤]، ويتضمن المفهوم التطبيقي للحريات الاكاديمية: عدم قدرة اي جهة على مراقبة اداء الاستاذ الجامعي فيما عدا الجهات المتخصصة، وتشكل الحرية الاكاديمية سبباً ونتيجة معاً لاستقلال المؤسسة التعليمية والحرية، والاستقلال الاكاديمي شرطان اوليان لتكون المؤسسة التعليمية مركزاً للإنتاج العلمي وتطويره[٣٥].

وترتبط الحرية الاكاديمية من هذا المنظور بالاستقلال الاداري والمالي، لا سيما من ناحية اختيار القيادات الجامعية ممثلة برؤساء الجامعات، وعمداء

الكليات، ورؤساء الاقسام العلمية، وتشير الدراسات الى اربعة اساليب اساسية لاختيار القيادات الجامعية، وهي :[٣٦]

١-التعيين : اي ان تحتكر السلطة التنفيذية اختيار القيادات الجامعية دون الرجوع الى الهيئات التدريسية.

٢-الانتخاب : وهو اسلوب متبع في الدول الديمقراطية اذ يتم انتخاب القيادات الجامعية من اعضاء الهيئة التدريسية.

٣-المزاوجة بين الانتخاب والتعيين : اذ يتم انتخاب عدد محدود من التدريسيين من اعضاء الهيئة التدريسية، ومن ثم تناط مهمة اختيار احدهم للسلطة التنفيذية ممثلة بوزارة التعليم.

٤-الاقدمية : وهنا تمثل الدرجة العلمية والاسبقية معياراً اساسياً للاختيار.

ووفقا لأسلوب التعيين يكون للسلطة التنفيذية حرية مطلقة في اختيار من تشاء فيما يعرف بأسلوب الاسلاب او الغنائم، اذ تتولى السلطة او الحزب الفائز في الانتخابات الاستئثار بالمناصب الجامعية، وحصرها بأنصاره او بتزكية منه، واستبعاد غير المرغوب فيهم[٣٧].

وفي العراق اعتمد المشرع العراقي هذا الاسلوب والذي تم النص عليه في قانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل بالنسبة الى منصب رئيس الجامعة قبل عام [٣٨]٢٠٠٣، وقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠)لسنة [٣٩]١٩٨٨.

ورغم التحول الديمقراطي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فقد استمر اعتماد اسلوب التعيين بطريقة الاسلاب والغنائم ان صح التعبير، وكانت المرة الوحيدة التي تم فيها اعتماد اسلوب الانتخاب في تاريخ التعليم العالي في العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الحاكم المدني آنذاك (بول بريمر)، نتيجة لظروف الفراغ الدستوري المؤسساتي، ولكن سرعان ما انقلبت القوى السياسية على تلكم الطريقة، واعتمدت بالدرجة الاساس اسلوب الغنائم رغم تمسك تلك القوى نفسها بالمحاصصة العرقية والطائفية التي اقرها ايضاً(بول بريمر)عام [٤٠]٢٠٠٣.

ان خضوع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعرف المحاصصة الطائفية والسياسية والعرقية، وتعطيل عمل مجلس الخدمة الاتحادية الذي نص عليه الدستور في المادة(١٠٧) : »يؤسس مجلس الخدمة العامة الاتحادية، يتولى شؤون

الوظيفة العامة بما فيها التعيين والترقية وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون»[٤١]، وهو ما نص عليه قانون مجلس الخدمة الاتحادية رقم(٤) لسنة ٢٠٠٩ المعدل، والذي لم يمارس اختصاصه في اختيار القيادات الجامعية بسبب المناورات السياسية، وكذلك لم يتم التصويت على اصحاب الدرجات الخاصة ومنهم رؤساء الجامعات في البرلمان بسبب المحاصصة والمشاحنات السياسية بالدرجة الاولى، وتم اعتماد طريقة الوكالة في تولي المناصب في وزارات الدولة، وهكذا اصبحت المناصب الجامعية القيادية بيد وزارة التعليم العالي، او بيد الجهة التي تتبع لها الوزارة، وهنا تلعب التزكية الحزبية والسياسية الدور الاهم في الاختيار والاستمرار في تولي تلك المناصب[٤٢].

ونتيجة لكل ذلك اضعفت المحاصصة الطائفية والمعرفية والسياسية المؤسسات التعليمية نتيجة الصراع والتنافس على مناصب القيادات الجامعية الامر الذي انسحب سلباً على استقلال تلك المؤسسات، ودفع بالعديد من الاساتذة الجامعيين الى الانخراط بشكل او بآخر في الاحزاب السياسية، او التقرب منها طمعاً في الحصول على المغانم السلطوية، مما اضعف الصلة بين الهيئات التدريسية وقياداتها، وبالمقابل تعاملت بعض هذه القيادات باستعلاء وفوقية مع الهيئات التدريسية لان سلطتهم مستمدة من جهات سياسية متنفذة من خارج الوسط التعليمي[٤٣].

ان فقدان المؤسسة التعليمية لاستقلالها ازاء السلطات السياسية يفقدها بالمحصلة حياديتها ومصداقيتها كما ان انخراط اعضاء الهيئات التدريسية في الاحزاب والصراعات السياسية يفقدهم المصداقية والاستقلالية، وبرغم ضرورة اقتراب المختص والباحث في العلوم السياسية من الواقع السياسي ليجعل علاقته به مباشرة ويستلهم منه قضاياه وتوجهه النظري، الا انه ينبغي ان لا يخوض غمار العمل السياسي كأحد الفرقاء المتصارعين او كرديف لجهة دون اخرى، لان مهمة الفيلسوف السياسي اسمى من ذلك فهو لا ينظر للجزئيات والمصالح الآنية بل ينظر للوجود السياسي بكليته للارتقاء به الى ما يجب ان يكون، فهو الذي يقدم معايير الحكم ويعملها على القوى المتصارعة، لذا فان عالِم السياسة ينبغي ان يكون اسمى وارفع بكثير من اولئك المتصارعين على السلطة او الممسكين

بزمامها لأنه يفترض ان يكون معلمهم وموجههم، وليس خبيراً أجيراً يتحرى عطائهم[٤٤].

أن علم السياسة الذي لا يستطيع ان ينقد ويدين ويشخص خطايا السياسيين مثلما يصف علم الطب السرطان، بأنه مرض خبيث، هو هرطقة لا تستحق وصف العلم، مثلما لا يستحق المشتغل بهذا العلم لمنافع شخصية او حزبية وصف العالِم[٤٥].

ان الدعوة الى الفصل بين المعرفي والايديولوجي لا تعني بالضرورة الدعوة لإقامة علم سياسة وضعي[٤٦]* بقدر ما تعني بضرورة التمييز بين البعد القيمي والبعد الايديولوجي. فعلم السياسة تدريسا وبحثا لا يخلو من محددات قيمية تتضمن القيم الانسانية السامية وقيم الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي، ولكن ينبغي ان ينأى علم السياسة عن البعد الايديولوجي الذي يعبر عن مصلحة او توجه حزب او حركة او مكون بعينه.

ان احدى علل الواقع التعليمي في العراق هي غياب فلسفة واضحة للتعليم نتيجة لضبابية هوية الدولة وفلسفتها العامة حتى في ثنايا دستورها.

والى جانب هذا العامل السياسي الاداري هناك عدد من عوامل اخري تؤثر على الحريات الاكاديمية وتضيق عليها، ومنها العامل الاجتماعي المتمثل بالدرجة الاساس في ضعف الوعي المجتمعي بأهمية العلم والنقد وسيادة الجهل المقدس، وكذلك العوامل الاقتصادية التي قد تعيق تمويل بعض الابحاث والدراسات التي قد تتعارض وتوجهات القوى المهيمنة، ولكن يبقى عامل تسييس الدين كما هو سائد في مجتمعاتنا من اخطر واهم العوامل التي قد تقود الى انتهاك الحريات الاكاديمية، ويقصد بتسييس الدين اتخاذه مرجعية سياسية، او تبني جماعات لايديولوجيا سياسية تتخذ من الدين مرجعيتها الاساسية[٤٧].

فعندما يتداخل السياسي بالديني في ظل غياب الثقافة الديمقراطية او في ظل استقطاب ديني- سياسي محتدم يصبح نقد الواقع وتحليله وكسر تابواته امراً محفوفاً بالمخاطر بالنسبة للباحث في الشأن السياسي، أذ يختلط عندها التكفير الديني والمذهبي بالتكفير السياسي، ذلك ان العقل الديني والعقل السياسي كما يقول(محمد عابد الجابري): «هو عقل يقوم على الاعتقاد وليس على البرهان وهو ليس بعقل فرد بل عقل جماعة ومنطق الجماعة لا يتأسس على مقاييس

معرفية بل على رموز خيالية تؤسس الاعتقاد والايمان، وقد يتساهل المرء في مسائل المعرفة لكنه لا يتساهل ابداً في المس بعقيدته، بل قد يضحي بحياته فقط من اجل أثبات صحة ذلك الاعتقاد»[٤٨].

وهنا تكمن خطورة المعرفة السياسية والمخاطر التي يواجهها المشتغلون بها الى جانب مزاياها، فهي قد تتسبب في الاطاحة بالرؤوس، وقد ترفع الهامات والمقامات بحسب القرب او البعد عن مراكز السلطة والنفوذ، ولنا هنا ان نتساءل: ما عدد الذين هم على استعداد للمخاطرة بحيواتهم وارزاقهم في سبيل العلم ازاء عدد المنتفعين منه؟ وعلى حد قول (ارنست رينان): «نحن لا نستشهد الا من اجل الاشياء التي ليس لنا عنها معرفة يقينية، فالناس يموتون من اجل آرائهم (وهي ظنون)وليس من اجل حقائق يقينية، يموتون من اجل ما يعتقدون وليس من اجل ما يعرفون»[٤٩].

ان تخصص العلوم السياسية هو التخصص الاكثر حاجة من بين العلوم الاجتماعية الى بيئة اكاديمية حرة، اذ انه المعني على نحو مباشر بالكشف عن مراكز القهر السياسي وقيم المجتمع ونخبه، وتوزيع الموارد، ومستويات الفساد السياسي، وهي موضوعات لا يمكن خوض غمارها بالتدريس والبحث دون توافر بيئة بحثية حرة، ولعل ضيق الحريات هو ما يفسر جانباً مهماً من هجرة العديد من الكفاءات في التخصص بحثاً عن حرية الكلمة، مثلما يفسر تعثر تطور المعرفة السياسية في جامعاتنا، واقتصار بحوثنا ورسائلنا ومقالاتنا السياسية في كثير من الاحيان على موضوعات بعيدة عن واقعنا، او ان لامست الواقع (غير حساسة) من وجهة نظر القوى المتنفذة على الارض[٥٠].

ان الاكاديمي بعبارة الفيلسوف البريطاني(برتراند رسل): «شأنه شان الفيلسوف والفنان والاديب لا يستطيع القيام بعمله بكيفية مرضية الا اذا شعر بانه موجه من قبل دوافعه الداخلية الخلاقة، وليس من طرف سلطة خارجية ضاغطة»[٥١].

ان غياب الحريات الاكاديمية وفقدان الاستقلال الاداري والمالي وقلة الوعي المجتمعي بقيمة العلم والمعرفة النقدية، هو ما قد يدفع الاكاديمي المختص بالشأن السياسي الى تدريس السياسة دون التكلم في السياسة، والبحث في السياسة دون الاقتراب من السياسة، وهو ما يفاقم انفصام المعرفة السياسية عن مشكلات المجتمع وهمومه الحقيقية، وفي مثل هذه الاجواء تنعدم امكانيات

الابـداع والابتـكار، وانتـاج المفاهيـم والمصطلحـات والنظريـات الجديـدة، كمـا تفقـد البحـوث والدراسـات في جامعاتنـا مصداقيتهـا ليتكـرس واقـع التبعيـة والاعتمـاد المعرفـي علـى الخـارج فـي العلـوم السياسـية والاجتماعيـة.

ان استشـراء مظاهـر الفسـاد المالـي والسياسـي والاداري ومافياتـه، والسـلاح المنفلـت، والاذرع العسـكرية للعديـد مـن القـوى السياسـية، ومكاتبهـا الاقتصاديـة، ونشـاطاتها المشـبوهة، وارتباطاتهـا الخارجيـة المشـبوهة هـي الاخـرى، كل ذلـك وغيـره مـن الظواهـر المتحكمـة بالمشـهد السياسـي والاقتصـادي، يشـكل تابـوات غيـر رسـمية لا يجـرؤ الباحـث او المختـص فـي جامعاتنـا اليـوم علـى الاقتـراب منهـا الا مـا نـدر، ناهيـك عـن سـبر اغوارهـا وإعمـال مبضـع النقـد والتشـريح فـي اسـتئصالها، وإبـراء الجسـد السياسـي والاجتماعـي مـن اورامهـا الخبيثـة، ان هـذا العجـز أو الامتنـاع المعرفـي هـو مـا يفاقـم علاقـات الاسـتتباع والانقطـاع بيـن المعرفـي والسياسـي مـع مـا يـؤل اليـه مـن محصلـة بدهيـة، وهـي اسـتمرار تخلـف السياسـة علمـاً وممارسـةً.

**الخاتمة**

ان اشـكالية الاسـتقلالية فـي العلـوم السياسـية اشـكالية مزمنـة اكثـر مـن غيرهـا مـن العلـوم بحكـم حساسـية موضوعاتهـا، وتبـرز تلـك الاشـكالية علـى مسـتويين احدهمـا خارجـي يتعلـق بالاسـتعمار المعرفـي، وهيمنـة الغـرب علـى الانتـاج المعرفـي فـي علـم السياسـة، والاخـر داخلـي يتعلـق بضعـف هامـش اسـتقلال الاكاديمييـن المتخصصيـن عـن السـلطة السياسـية، والتضييـق علـى الحريـات الاكاديميـة، وقـد ظهـر مـن ثنايـا البحـث ان هنـاك تلازمـاً بيـن قطبـي الاسـتقلالية الخارجـي، والداخلـي لدرجـة ان بـات كل منهمـا يرسـخ الاخـر.

وعلـى الصعيـد الداخلـي فـان طبيعـة العلاقـة بيـن السـلطتين العلميـة والسياسـية فـي المجتمعـات العربيـة اخـذت بعديـن همـا الاسـتتباع و الانقطـاع، اذ سـعى صاحـب السـلطة الـى اسـتتباع عالِـم السياسـة او اقصائـه بعكـس علاقـة التكامـل والتداخـل فـي الـدول المتقدمـة، وهـو مـا آل الـى تخلـف المجاليـن معـا اي تخلـف السياسـة كممارسـة وكعلـم.

ان التأكيـد علـى اسـتقلالية التخصـص لا تعنـي ان يبتعـد المختـص عـن الواقـع السياسـي بـل علـى العكـس اذ ان عليـه ان يتفحـص الواقـع السياسـي ويسـتمد منـه

قضاياه واهتماماته، ولكن تعني ان لا يكون عالِم السياسة طرفاً في الصراع السياسي اذ ينبغي ان يتسامى على جميع الاطراف السياسية ليلعب دور الموجه والهادي وليس دور التابع الاجير الذي يتحرى المغانم من صاحب السلطة .

كذلك ان التأكيد على الاستقلالية في العلوم السياسية لا يعني بحال الدعوة الى علم سياسة وضعي بعيد عن القيم، بل ينبغي ان يكون البعد القيمي حاضراً في تدريس السياسة وبحثها، مع ضرورة التمييز بين البعد القيمي الذي يركز على القيم الانسانية والوطنية الموحدة من جهة، والبعد الايديولوجي المعبر عن مصلحة ووجهة حزب او تكتل او مكون بعينه من جهة اخرى .

**التوصيات**

تحرير قطاعي التربية والتعليم من اسار المحاصصة الطائفية والعرقية والسياسية من خلال استحداث مجلس تعليم اتحادي مستقل عن السلطة التنفيذية يحل محل وزارتي التربية والتعليم العالي .

٢- تفعيل دور مجلس الخدمة الاتحادية، واعادة النظر بقانون وزارة التعليم العالي، وقانون الخدمة الجامعية بما يؤمن الحريات الاكاديمية، واستقلال المؤسسات التعليمية ادارياً وعلمياً ومالياً، ويأتي في المقدمة من ذلك اعتماد اسلوب الانتخاب بديلاً عن اسلوب التعيين في اختيار القيادات الجامعية .

**المصادر والمراجع**

**الكتب العربية والمترجمة:**

ابو حامد محمد بن محمد الغزالي، احياء علوم الدين، تحقيق : عبد الله الخالدي)دار الارقم بن ابي الارقم، د.ت)، مج١ .

ادوارد سعيد، الاستشراق : المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة : محمد عناني، ط١ ،(د.م : رؤية للنشر والتوزيع٢٠٠٦) .

امحمد صبور، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، الاكاديميون العرب والسلطة، ط٢(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١( .

تقي الدين عبد الغني المقدسي ، محنة الامام احمد بن حنبل ، تحقيق : عبد الله عبد المحسن التركي ، ط٢(القاهرة : هجر للطباعة والنشر ، ١٩٨٧) .

حسين حسين زيدان، مظاهر الحريات الاكاديمية، ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية: دراسة تطبيقية(بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢١) .

عبدالرضا حسين الطعان ، صادق الاسود ، مدخل الى علم السياسية ، (القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب ، ١٩٨٦) .

عبد الرضا الطعان ، علي عباس مراد ، عامر حسن فياض ، الفكر السياسي العربي المعاصر ، ج٢(بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، د . ت) .

علي الوردي ، وعاظ السلاطين ، ط٢(لندن : دار كوفان ، ١٩٩٥) .

علي اومليل ، السلطة الثقافية والسلطة السياسية ، ط٢(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٨( .

محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته ، ط٤(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠( .

وائل عبد اللطيف الفضل ، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام ١٨٧١لغاية عام٢٠٠٥ ، ط٢(بغداد : دار الشؤون الثقافية ، ٢٠٠٦) .

والتر د . فيولو ، العصيان المعرفي : التفكير المستقل والحرية الدي- كونيالية ، ترجمة : فتحي المسكيني ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، ترجمان : قسم الدين وقضايا المجتمع ، ٢٨ ديسمبر٢٠١٦ .

الرسائل الجامعية :

احمد محمود شحاته ، آليات اختيار القيادات الجامعية في جمهورية مصر العربية كما يدركها اعضاء المجتمع الجامعي في ضوء خبرات بعض الجامعات ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات التربوية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

تغريد محمود عناب ، الحرية الاكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الاردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها ومقترحات التطوير ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة اليرموك ، عمان ، ٢٠١٢ .

دانـا لطفـي حمـدان ، العلاقـة بيـن الحريـة الاكاديميـة والـولاء التنظيمـي لـدى اعضـاء الهيئة التدريسية فـي الجامعـات الفلسـطينية ، رسـالة ماجسـتير ، جامعـة النجـاح الوطنيـة ، كليـة الدراسـات العليـا ، نابلـس ، ٢٠٠٨ .

محمـد نـوار حسـين ، دور التكنوقـراط فـي السياسـة الخارجيـة ، هنـري كيسـنجر واحمـد داوود اوغلـو انموذجـا ، رسـالة ماجسـتير ، كليـة القانـون والعلـوم السياسـة ، جامعـة الانبـار ، ٢٠٢٢ .

١٧-- المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم ، تطويـر ادارة التعليـم العالـي فـي الوطـن العربـي ، المؤتمـر الثالـث عشـر للـوزراء المسـؤولين عـن التعليـم العالـي والبحـث العلمـي فـي الوطـن العربـي ، ابـو ظبـي ، ٧-٨ ديسـمبر ٢٠١١

**الدوريات:**

-١٨تونـي بالنتايـن ، المعرفـة الاسـتعمارية ، ترجمـة : ثائـر ديـب ، مجلـة عمـران ، العـدد١٧ ، مجلـد ٥ ، صيـف ٢٠١٦ ، المركـز العربـي للابحـاث ودراسـة السياسـات .

-١٩حنـان علـي عواضـة ، موقـف الوضعيـة المعاصـرة مـن الميتافيزيقيـا : السـلب والايجـاب ، مجلـة كليـة الآداب ، العـدد ٩٧ .

٢٠-خليـل العنانـي, مـأزق علـم السياسـة : بيـن الايدولوجـي والمعرفـي ، مجلـة سياسـات عربيـة, العـدد ٤١ ,تشـرين الثانـي, ٢٠١٩ .

قحطـان احمـد سـليمان ، العلـوم السياسـية فـي العـراق : بداياتهـا ، نشـأتها ، تطورهـا ومفرداتهـا التدريسـية ، مجلـة العلـوم السياسـية ، كليـة العلـوم السياسـية ، بغـداد ، العـدد ٣٧ ، عـدد خـاص بالذكـرى الخمسـين لتأسـيس العلـوم السياسـية في العـراق ، ٢٠٠٩ .

وليـد عبـد الحـي ، العلـوم السياسـية فـي الجامعـات العربيـة : اقتـراح نمـوذج ، مجلـة عمـران ، المركـز العربـي للابحـاث ودراسـة السياسـات ، العدد٢ ، خريـف ٢٠١٢

**المصادر الاجنبية:**

23-Bertrand Russel, The Impact of Science on Society(London: .)George Allen & Unwin, Ltd., 1952

Richard J.Olson, Scientism technocracy in the twentieth century, 24- .(the legacy of scientific management(USA: Lexington books, 2016

25- Robert Adcock, «the history of political science, ‹› studies review, 3 issue, January, 2006.

26- Robert Adcock and others, modern political science: Anglo. American exchanges since 1880 (Princeton: Princeton university press, 2007).

**الانترنت:**

-٢٧ابراهيم كرثيو, الانتاجية البحثية والقدرات العلمية في دول منظمة التعاون الاسلامي, مركز المجدد للبحوث والدراسات، وحدة الدراسات السياسية, ٢٠٢١/١١/٢٣,: متاح على الموقع: https://almojaded.com/2021/11/30/research-productivity/

-٢٨رشا السيد عشري, النظرية النقدية وما بعد الكولونيالية في العلاقات الدولية, ١٨ مايو ٢٠١٧, متاح على الموقع: https://kitabat.com/cultural/

٢٩- عبد الحق دحمان، اهمية مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية للدول، مركز المجدد للبحوث والدراسات، وحدة الدراسات السياسية، ١٩نوفمبر ٢٠٢١، متاح على الموقع: https://almojaded.com/2021/11/19/import-think-tanks/

٣٠-عبد الحليم مهورباشة، تأصيل العلوم الاجتماعية في الفكر العربي المعاصر، متاح على الموقع: http://kalema.net/home/article/view/1278

٣١-عبد الغني الكندي، لماذا لا يوجد علماء سياسة في عالمنا العربي: كيسنجر وبرجنسكي نموذجا،الشرق الاوسط، العدد١٥٢٧٤، الثلاثاء

٢٢/ سبتمبر/ ٢٠٢٢، متاح على الموقع : https://aawsat.com/home/article/2521916

٣٢-عصمت سيف الدولة، الاستبداد الديمقراطي، (كتاب الكتروني) متاح على الموقع : https://foulabook.com/ar/book

٣٣-قانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل، متاح على الموقع : http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/24.html

٣٣- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، متاح على الموقع : http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/7762.html

٣٥-ليزا ودين, المعرفة العلمية, الليبرالية والامبراطورية : علم السياسة الامريكي والشرق الاوسط الحديث، متاح على الموقع : https://www.jadaliyya.com/Details/33683

٣٦-محمد امين بن جيلالي, مقاربة بناء الدولة في ظل العولمة : قراءة في جدل الحقيقة الكونية وثقافة الخصوصية, مجلة لوغوس, العدد٣-٤, ٢١ ايلول ٢٠٢١, متاح على الموقع : https://labopheno.com/lms/logos-revu/course/mokarab

٣٧-محمد الربيعي، القيادات الجامعية : الانتخاب ام التعيين ام الانتقاء، متاح على الموقع : http://www.tellskuf.com/index.php/authors/321-mrub/21656-aa-sp-1003263257.html

٣٨- محمد صفار، علم السياسة في مصر : التاريخ والتوجهات، متاح على الموقع : https://www.jadaliyya.com/Details/30546

**الهوامش:**

١- والتـر د .فيولـو ، العصيـان المعرفـي : التفكيـر المسـتقل والحريـة الـدي- كونياليـة ، ترجمـة : فتحـي المسـكيني ، مؤسسـة مؤمنـون بـلا حـدود ، ترجمـان : قسـم الديـن وقضايـا المجتمـع ، ٢٨ ديسـمبر ٢٠١٦ ، ص ١٣ .

٢- للتفصيـل ينظـر : تونـي بالنتايـن ، المعرفـة الاسـتعمارية ، ترجمـة : ثائـر ديـب ، مجلـة عمـران ، العـدد١٧ ، مجلـد ٥ ، صيـف ٢٠١٦ ، المركـز العربـي للابحـاث ودراسـة السياسـات ، ص ص ١٣-٤٦ .

٣- محمـد اميـن بـن جيلالـي, مقاربـة بنـاء الدولـة فـي ظـل العولمـة : قـراءة فـي جـدل الحقيقـة الكونيـة وثقافـة الخصوصيـة, مجلـة لوغـوس, العـدد٣-٤, ٢١ ايلـول ٢٠٢١, متـاح علـى الموقـع :

https://labopheno.com/lms/logos-revu/course/mokarab

. تاريخ زيارة الموقع: 2023-1-9.

٤- عبـد الرضـا حسـين الطعـان, صـادق الاسـود, مدخـل الـى علـم السياسـية, (القاهـرة : العاتـك لصناعـة الكتـاب, ١٩٨٦), ص٢٠٦ .

٥- خليـل العنانـي, مـأزق علـم السياسـة : بيـن الايدولوجـي والمعرفـي ، مجلـة سياسـات عربيـة, العـدد ٤١,تشـرين الثانـي, ٢٠١٩, ص٢٣ .

٦- ليـزا وديـن, المعرفـة العلميـة, الليبراليـة والامبراطوريـة : علـم السياسـة الامريكـي والشـرق الاوسـط الحديـث ، متـاح علـى الموقـع : https://www.jadaliyya.com/Details/33683

تاريخ زيارة الموقع: 2023-1-9

٧- رشـا السـيد عشـري, النظريـة النقديـة ومـا بعـد الكولونياليـة فـي العلاقـات الدوليـة, ١٨ مايـو ٢٠١٧, متـاح علـى الموقـع : https://kitabat.com/cultural/

تاريخ زيارة الموقع: 2023-1-15.

8- Robert Adcock, «the history of political science, ‹› studies review, 3 issue, January, 2006, p.2.

For more details: Robert Adcock and others, modern political science: Anglo- American exchanges since 1880 (Princeton: Princeton university press, 2007) .

٩- ليزا ودين ، مصدر سابق ،(انترنت) .

١٠- نفس المصدر .

١١- خليل العناني ، مصدر سابق ، ص٣٤ .

١٢- عبـد الحـق دحمـان, اهميـة مراكـز الفكـر فـي صنـع السياسـة الخارجيـة للـدول, مركـز المجـدد للبحـوث والدراسـات, وحـدة الدراسـات السياسـية, ١٩ نوفمبـر ٢٠٢١ . متـاح علـى الموقـع : https://almojaded.com/2021/11/19/import-think-tanks/

تاريخ زيارة الموقع: 2022-12-15.

١٣- ابراهيـم كرثيـو, الانتاجيـة البحثيـة والقـدرات العلميـة فـي دول منظمـة التعـاون الاسـلامي, مركـز المجـدد للبحـوث والدراسـات ، وحـدة الدراسـات السياسـية, ٢٠٢١/١١/٢٣, : متـاح علـى الموقـع : https://almojaded.com/2021/11/30/research-productivity/

تاريخ زيارة الموقع: 2023-1-5.

١٤- نفس المصدر .

١٥- ليزا ودين ، مصدر سابق .

١٦- والتر د . فيولو ، مصدر سابق ، ص١٣ .

١٧- للتفصيل ينظر : ادوارد سعيد ، الاستشراق : المفاهيم الغربية للشرق ، ترجمة : محمد عناني ، ط١ ، (د .م : رؤية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦) .

١٨- للتفصيل ينظر : علي اومليل ، السلطة الثقافية والسلطة السياسية ، ط٢(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٨) .

١٩- نفس المصدر ،ص١١ .

٢٠- ابو حامد محمد بن محمد الغزالي ، احياء علوم الدين ، تحقيق : عبد الله الخالدي(د .م : دار الارقم بن ابي الارقم ، د .ت) ، مج١ ، ص٢٩ .

٢١- علي الوردي ، وعاظ السلاطين ، ط٢(لندن : دار كوفان ،١٩٩٥) ، ص٢٧١ .

٢٢- تقي الدين عبد الغني المقدسي ، محنة الامام احمد بن حنبل ، تحقيق : عبد الله عبد المحسن التركي ، ط٢(القاهرة : هجر للطباعة والنشر ، ١٩٨٧) .

٢٣- امحمد صبور ، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي ، الاكاديميون العرب والسلطة ، ط٢(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠١) ، ص٢٠٣ .

٢٤- للتفصيل حول تأسيس قسم العلوم السياسية في العراق وبداياته ينظر : قحطان احمد سليمان ، العلوم السياسية في العراق : بداياتها ، نشأتها ، تطورها ومفرداتها التدريسية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العدد ٣٧ ، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتأسيس العلوم السياسية في العراق ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٩٢-٢٠٨ .

٢٥- * الاستبداد الديمقراطي يقصد به نوع من الانظمة الديمقراطية الفاسدة التي تختزل الديمقراطية بالانتخابات فحسب اي تنظر للديمقراطية كغاية وآلية للوصول الى السلطة ، ولا تنظر لها كفلسفة للاختلاف والتعدد والمحاسبة والرقابة . ولذلك يرى كثيرون ان هذا النوع من الديمقراطية اكثر سوءا من الديكتاتورية نفسها لأنه يتستر بشرعية شعبية مزيفة . للتفصيل ينظر : عصمت سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ، (كتاب الكتروني) متاح على الموقع : https:// foulabook.com/ar/book تاريخ زيارة الموقع : ٢٠٢٢/١٢/١٢ .

٢٦- ** الجدانوفية نسبة الى(جدانوف)الساعد الايمن للزعيم السوفيتي(ستالين١٩٢٤-١٩٥٣)اذ ركز على البناء الثقافي للمواطن السوفيتي لتحويله الى اداد طيعة في البناء الثوري للنظام وكان يشدد على تحصين المواطن السوفيتي عن طريق تكوينه وبنائه ثقافيا . ينظر : عبد الرضا الطعان ، علي عباس مراد ، عامر حسن فياض ، الفكر السياسي العربي المعاصر ، ج٢)بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، د .ت) ، ص١٣٠ .

٢٧- عبد الحليم مهور باشة ، تأصيل العلوم الاجتماعية في الفكر العربي المعاصر ، متاح على الموقع : http://kalema.net/home/article/view/1278 تاريخ زيارة الموقع : ٢٠٢٢/٩/١٩

ويذكر ان كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد والتي كانت الكلية الوحيدة في الاختصاص كان

ترتيبها الثاني من حيث معدل القبول في الكليات الانسانية بعد كلية القانون وتضم في الاساس الطلبة من ذوي معدلات(٨٠-٨٤) .وبعد تزايد اعداد كليات واقسام العلوم السياسية في العقدين الاخيرين اضحت الكلية في اسفل قائمة التخصصات الانسانية وبمعدل قبول يتراوح بين ال٦٠ وال٧٠ .مع الاحجام عن القبول فيها لشحة توفر فرص العمل لخريجيها .

٢٨- عبد الحق دحمان ، مصدر سابق .

٢٩- للتفصيل ينظر : محمد نوار حسين ، دور التكنوقراط في السياسة الخارجية ، هنري كيسنجر واحمد داوود اوغلو انموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسة ، جامعة الانبار ، ٢٠٢٢ .

Richard J.Olson, Scientism technocracy in the twentieth century, the legacy of -30 .scientific management(USA: Lexington books, 2016), p.2

٣١- عبد الغني الكندي ، لماذا لا يوجد علماء سياسة في عالمنا العربي : كيسنجر وبرجنسكي نموذجا ، الشرق الاوسط ، العدد١٥٢٧٤ ، الثلاثاء ٢٢/سبتمبر/٢٠٢٢ ، متاح على الموقع : https:// aawsat.com/home/article/2521916 تاريخ زيارة الموقع : ٢٠٢٢/١٢/٢٩

٣٢- نفس المصدر

٣٣- حسين حسين زيدان ، مظاهر الحريات الاكاديمية ، ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية : دراسة تطبيقية(بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠٢١) ، ص٨ .

٣٤- نقلا عن : تغريد محمود عناب ، الحرية الاكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الاردنية والمشكلات التي يواجهونها عند ممارستهم لها ومقترحات التطوير ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة اليرموك ، عمان ، ٢٠١٢ ،ص١٣ .

٣٥- دانا لطفي حمدان ، العلاقة بين الحرية الاكاديمية والولاء التنظيمي لدى اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، نابلس ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧ .

٣٦- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تطوير ادارة التعليم العالي في الوطن العربي ، المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، ابو ظبي ، ٧-٨ ديسمبر ٢٠١١ ، ص٢٣ .

٣٧- احمد محمود شحاته ، آليات اختيار القيادات الجامعية في جمهورية مصر العربية كما يدركها اعضاء المجتمع الجامعي في ضوء خبرات بعض الجامعات ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات التربوية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص١٧١ .

٣٨- قانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، متاح على الموقع : http: //wiki. dorar–aliraq. net/iraqilaws/law/٢٤ .html تاريخ زيارة الموقع : ٢٠٢٣/١/١٤

٣٩- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، متاح على الموقع : http://wiki.dorar-aliraq. net/iraqilaws/law/7762.html تاريخ زيارة الموقع : ٢٠٢٣/١/١٥ .

٤٠- محمد الربيعي ، القيادات الجامعية : الانتخاب ام التعيين ام الانتقاء ، متاح على الموقع :
http://www.tellskuf.com/index.php/authors/321-mrub/21656-aa-sp-1003263257.html
تاريخ زيارة الموقع: 15/1/2023

٤١- وائـل عبـد اللطيـف الفضـل ، دسـاتير الدولـة العراقيـة للفتـرة مـن عـام ١٨٧١لغايـة عـام٢٠٠٥ ، ط٢(بغـداد : دار الشـؤون الثقافيـة ،٢٠٠٦) ، ص٤٥٠ .

٤٢- سامي حسن نجم الحمداني ، مصدر سابق ، ص ص ١١-١٥ .

٤٣- نفس المصدر ، ص٣٣ .

٤٤- محمـد صفـار ، علـم السياسـة فـي مصـر : التاريـخ والتوجهـات ، متـاح علـى الموقـع : https:// www.jadaliyya.com/Details/30546 تاريـخ زيـارة الموقـع : ٢٠٢٣/١/١٩ .

٤٥- نفس المصدر .

٤٦- * تعـرف الوضعيـة بانهـا المذهـب او الفلسـفة او النزعـة المرادفـة للحسـي والتجريبـي فـي مقابـل التأملـي والفلسـفي واللاهوتـي ، فهـي ترفـض الفلسـفة (رغـم وصـف البعـض لهـا بالفلسـفة)وادعاءاتها بمعرفـة حقائـق الاشـياء وتنكـر كل تفكيـر غائـي مقتصـرة علـى دراسـة الواقـع المحسـوس ومعالجتـه بتجـرد تـام عـن القيـم والغايـات . ينظـر : حنـان علـي عواضـة ، موقـف الوضعيـة المعاصـرة مـن الميتافيزيقيـا : السـلب والايجـاب ، مجلـة كليـة الآداب ، العـدد ٩٧ ، ص ٤٧٧ .

٤٧- للتفصيل حول تلك العوامل ينظر : تغريد محمود عناب ، مصدر سابق ، ص ص١٩-٢٤ .

٤٨- محمـد عابـد الجابـري ، العقـل السياسـي العربـي : محدداتـه وتجلياتـه ، ط٤(بيـروت : مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة ، ٢٠٠٠) ، ص ص ٥٠-٥١ .

٤٩- نقلا عن : نفس المصدرة ،ص٥١ .

٥٠- وليـد عبـد الحـي ، العلـوم السياسـية فـي الجامعـات العربيـة : اقتـراح نمـوذج ، مجلـة عمـران ، المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات ، العـدد٢ ، خريـف ٢٠١٢ ، ص١٥٩ .

51- Bertrand Russel, The Impact of Science on Society(London: George Allen & Unwin, Ltd., 1952),p.135.

# العلوم السياسية في مصر: النشأة والتطور

**أ .د . نجاح الريس**
استاذ العلوم السياسية كلية السياسة
والاقتصاد جامعة بني سويف

**أ .د . هالة الرشيدي**
استاذ العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

**أ .د . شريفة فاضل محمد**
استاذ العلوم السياسية كلية التجارة
جامعة بورسعيد

**د . وفاء على داود**
مدرس العلوم السياسية كلية السياسة
والاقتصاد جامعة بني سويف

**الملخص:**

ظهر حقل تدريس العلوم السياسية في مصر عام ١٩٥٢ مع تأسيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة القاهرة . وفي عام ١٩٦٠ استقل القسم مع تدشبن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، منذ ذلك الحين ظلت الكلية المنارة العلمية الوحيدة في جمهورية مصر العربية مع عدد قليل من الأقسام التي تدرج بكليات التجارة والقانون في بعض الجامعات الإقليمية الحكومية . إلا أنه مع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ حدثت نقلة نوعية غير متوقعة ليست فقط في تأسيس اقسام وكليات للعلوم السياسية بالجامعات الخاصة والاهلية ، ولكن استقلت أيضاً بعض اقسام العلوم السياسية وتأسست كليات للعلوم السياسية في العديد من الجامعات . ومن ثم ظهرت الحاجة لرصد وتحليل تطور تدريس العلوم السياسية في مصر ، والوقوف على نقاط القوى والضعف ، وطرح رؤية استشرافية لمعالجة التحديات المستقبلية . ومن ثم يرمي هذا البحث إلى رصد الوضع الراهن لتدريس العلوم السياسية في جامعات مصر الحكومية وغير الحكومية من خلال رصد نشأت وتطور الحقل مع تسليط الضوء على بعض التجارب المميزة ، فضلا عن

استشراف بعض آليات الارتقاء والتميز، وذلك بالاعتماد على المنهجين الوصفي ودراسة الحالة.

الكلمات الدالة: العلوم السياسية، مصر، جامعة بني سويف، جامعة القاهرة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد

**Abstract**:

The field of teaching political science appeared in Egypt in 1952 with the establishment of the Department of Political Science at the Faculty of Commerce, Cairo University. In 1960, the department became independent with the inauguration of the Faculty of Economics and Political Science at Cairo University. Since then, the college has remained the only scientific beacon in the Arab Republic of Egypt, with a few departments in some regional public universities› faculties of commerce and law. However, with the revolution of January 25, 2010 an unexpected qualitative leap occurred in establishing political science departments and faculties in private and public universities, some political science departments› independence, and new political science faculties in many universities. Hence, it is necessary to monitor and analyze the development of teaching political science in Egypt, identify strengths and weaknesses, and conduct a forward-looking vision to address future challenges. Thus, this paper aims to monitor the current situation of teaching political science in Egypt›s governmental and non-governmental universities by monitoring the emergence and Evolution of the field while highlighting some distinctive experiences. The paper also anticipates some mechanisms of upgrading and excellence, relying on a descriptive approach and the case study.

Key words: political science, Egypt, Beni Suef University, Cairo University, Faculty of Commerce, Port Said University.

**المقدمة:**

يمثل التعليم وما يرتبط به من بحث علمي أداة ضرورية لتحقيق تقدم البشرية ، ويعد أحد الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية البشرية بصفة خاصة ، والتنمية المستدامة بصفة عامة .

فالجامعات عبارة عن وحدات إجرائية وعملية تقوم بدراسة ، وترجمة فلسفة التربية ، وأهدافها إلى أساليب عملية وإجراءات محددة لإعداد الطلبة ، وتدريبهم ؛ لمواجهة التغييرات الاجتماعية ، وربط الجامعة بالحياة العملية ، والواقعية التي يعيشونها ، وتنمية ، وتهذيب ، وتعزيز القيم ، والأفكار الثقافية ، والحضارية ، والروحية لديهم ، وتطهيرها من الشوائب ، والخرافات ، والأمور الدخيلة ، والاحتفاظ بها بما يضمن بقاؤها واستمرارها .

وتؤدي الجامعات دوراً كبيراً وأساسياً في إعداد الملاك البشرية ، وتطويرها ؛ لتساهم من خلالها في تطوير حركة التقدم العلمي ، والتكنولوجي ، والثقافي للمجتمع ، ولقد تعزز دور الجامعات ، وخاصة بعد تسارع حركة التطور العلمي والتكنولوجي في العالم من خلال دورها في إعداد الطاقات البشرية المؤهلة للتعامل مع مفرداتها وافرازاتها ونتائجها . (١)

إلا أن الواقع الأكاديمي للدراسة بقسم العلوم السياسية يواجه العديد من التحديات المتعلقة بكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموارد المادية ، وهي تشترك في جزء كبير منها مع تحديات التعليم الجامعي في مصر .

وعلى الرغم من تناول العديد من الفاعليات والمبادرات البحثية المختلفة وضع تدريس حقل العلوم السياسية في مصر والوطن العربي ؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٥ ، بعنوان «ندوة تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) ، بالإضافة إلى ندوة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية عام ١٩٩٠ ، إلى جانب ورشة وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية بعنوان «العلوم السياسية في مصر : الواقع والمستقبل» عام ٢٠١٤ ، فضلاً عن ندوة دورية «سياسات عربية» الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في اكتوبر عام ٢٠٢١ بعنوان تدريس العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومناهج البحث» .

إلا أن هـذه المبـادرات اتسـمت بالفرديـة وعـدم التناسـق وعـدم الاسـتمرارية . ورغـم التطـور واعتمـاد اللامركزيـة فـي تدريـس هـذا الحقـل علـى مسـتوى كل مـن الجامعـات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة فـي مصـر ، لـم يتنـاول الباحثـون هـذا التطـور . وفـي هـذا الصـدد ، يجـب الإشـادة بنـدوة معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة بالتعـاون مـع الجمعيـة العربيـة للعلـوم السياسـية التـي سـلطت الضـوء خـلال يومـي ٣٠ نوفمبـر والاول مـن ديسـمبر عـام ٢٠٢٢ علـى الواقـع الأكاديمـي والبحثـي للعلـوم السياسـية بالتركيـز علـى بعـض الكليـات واقسـام العلـوم السياسـية حديثـة النشـأة .

وعليـه ، تتطـرق هـذه الدراسـة إلـى التطـور اللامركـزي فـي تعليـم العلـوم السياسـية فـي مصـر بهـدف تقديـم دليـل شـامل لراغبـي دارسـة العلـوم السياسـية سـواء مـن الطـلاب المصرييـن أو الوافديـن للتعـرف علـى أهـم كليـات العلـوم السياسـية التـي تمنـع درجـات علميـة مختلفـة فـي هـذا التخصـص فـي كافـة ربـوع الجمهوريـة ، إلـى جانـب فحـص الواقـع الأكاديمـي لتدريـس العلـوم السياسـية ومـا إذا كانـت بعـض الجامعـات تحتكـر تدريـس هـذا التخصـص أم أن هنـاك انفتـاح ولامركزيـة فـي اتاحـة الفرصـة للطـلاب فـي تعلـم ودراسـة العلـوم السياسـية فـي شـتى أقاليـم مصـر ، ومـن ثـم رصـد المميـزات والتحديـات وآليـات مواجهتهـا ، وتسـتخدم الدراسـة كلاً مـن المنهـج الوصفـي ، ومنهـج دراسـة الحالـة .

وعلـى مـا سـبق تتنـاول الدراسـة محوريـن رئيسـيين : أولهمـا يرصـد نشـأة الحقـل وتطـوره . وثانيهمـا يسـلط الضـوء علـى دراسـة حالـة لـكل مـن كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية بجامعـة القاهـرة وكليـة السياسـة والاقتصـاد بجامعـة بنـي سـويف . وقسـم العلـوم السياسـية بكليـة التجـارة جامعـة بورسـعيد .

## أولاً -نشأة حقل العلوم السياسية وتطوره :

### ١- النواة الاولى لحقل العلوم السياسية:

علـى الرغـم مـن ربـط بدايـات ظهـور علـم السياسـية بقسـم العلـوم السياسـية بكليـة التجـارة جامعـة القاهـرة عـام ١٩٥٢ . إلا أن محمـد صفـار أشـار فـي دراسـة لـه بعنـوان «علـم السياسـة فـي مصـر : التاريـخ والتوجهـات» عـام ٢٠١١ ، إلـى أن القـرن التاسـع عشـر وأوائـل القـرن العشـرين شـهد ثـلاث محـاولات لتأسـيس هـذا العلـم فـي مصـر .

جاءت الأولى على يد الشيخ محمد عبده في أواخر القرن التاسع عشر، خلال ما يُعرف بالثورة العرابية إذ دعا عند تفسيره للآية ١٣٧ من سورة آل عمران إلى ضرورة تأسيس علم يسعى إلى فهم علاقات السلطة في المجتمع سواء أكان علم الاجتماع الديني أم علم السياسة المدنية. أما المحاولة الثانية، فكانت في بداية القرن العشرين على يد عبد الرحمن الكواكبي إذ اقترح تأسيس علم للسياسة لمواجهه الاستبداد وذلك مع تفاقم أزمة نهاية الدولة العثمانية. في حين جاءت المحاولة الثالثة في العقد الثاني من القرن العشرين على يد أحمد لطفي السيد مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ووضع مصر تحت الحماية البريطانية عام ١٩١٤ ثم قيام ثورة ١٩١٩، ومن ثم تأسس نظام سياسي جديد في مصر الامر الذي دفع لطفي السيد إلى الدعوة لوجود علم ومعرفة بالمفاهيم والتقاليد النظرية السياسية (صفار، ٢٠١١).

كما تختلف هالة الرشيدي أيضا، مع أغلب البحوث التي تناولت تطور حقل العلوم السياسية بمصر والتي تشير إلى أن النواة الاولى لنشأته جاءت عام ١٩٥٢ بوصفة قسم بكلية التجاره جامعة القاهرة. إذ أكدت في ندوة بعنوان «الواقع الأكاديمي والبحثي للعلوم السياسية في الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي وسبل التطوير» أقامها معهد البحوث والدراسات العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية يومي ٣٠ نوفمبر والاول من ديسمبر عام ٢٠٢٢، والتي أشارت فيه إلى أن نشأت علم السياسة في مصر تعود إلى عام ١٩٣٧ في إطار قسم الاقتصاد بكلية التجارة، وتطور عام ١٩٥٤ مع إنشاء معهد العلوم السياسية في كلية الحقوق بجامعة القاهرة الذي اقتصر على منح درجتي الماجستير والدكتوراه. وصولاً إلى عام ١٩٥٩ وبموجب المرسوم الجمهوري رقم ١٩١١، تم إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

وعلى الرغم من أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ظلت الكلية الوحيدة التي تحتل القمة في حقل دراسة العلوم السياسية إلا أنه تواجد العديد من المعاهد التي أتاحت فرصة للطلاب لدرسة هذه الحقل، ومنها معهد البحوث والدراسات العربية الذي أنشئ بقرار من جامعة الدول العربية في ديسمبر عام ١٩٥٢، ويضم أحد عشر قسماً، منها العلوم السياسية ويمنح المعهد شهادات الدبلوم و الماجستير والدكتوراه. إلى جانب معهد البحوث والدراسات الأفريقية والذي

أنشئ في العهد الملكي عام ١٩٤٧ تحت اسم «معهد الدراسات السودانية» ، وكان تابعاً لكلية الآداب ، وضم في البداية قسمين للجغرافيا والتاريخ ، ثم طوّر إلى ستة أقسام منها السياسة ويمنح المعهد درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في التخصصات السابقة . بالإضافة إلى معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، الذي أنشئ عام ١٩٩٣ و التابع لجامعة الزقازيق ويمنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في الدراسات الآسيوية . فضلاً عن المعهد العالي للدراسات الإسلامية الذي أسس عام ١٩٥٤ ، والذي يمنح درجات الدبلوم والماجستير في خمس تخصصات ، منها العلوم الاجتماعية ، ويجب الإشارة هنا إلى أن العلوم السياسية تُدرس كمقرر وليس كقسم مستقل بذاته .

ومع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، بدأ التوسع واللامركزية في تدريس علم السياسية حيث تأسست الكلية الثانية رسميا في جامعة بني سويف عام ٢٠١٣ والتي تغير اسمها من كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية لاحقاً إلى كلية السياسة والاقتصاد . ومنها إلى جامعة الاسكندرية حيث أسست كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بالعام الدراسي ٢٠١٤/ ٢٠١٥ . ويضاف إلى ذلك معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل الذي أنشأ عام ٢٠١١م كهيئة علمية تمنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في عدد من التخصصات ، منها قسم القانون والسياسة .

**٢- احصاءات عامة:**

حاليا ومن بين ٢٤ جامعة مصرية حكومية ، يوجد ٤ كليات مستقلة للعلوم السياسية في كل من جامعة القاهرة ، وبني سويف ، والإسكندرية والسويس ، و٥ أقسام ملحقة بكليات التجارة في ٥ جامعات وهي أسيوط ، وقناة السويس ، وبورسعيد ، ومؤخرا في دمنهور(٢) . بالإضافة إلى قسم الدراسات السياسية في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل الذي أنشأ عام ٢٠١١ التابعة لجامعة الفيوم .(٣)

كما يوجد اثنين من إجمالي أربعة جامعات مصرية أهلية تضم كلية للعلوم السياسية وهما جامعة العلمين التي تأسست حديثا عام ٢٠٢٠ والتي تضم كلية السياسة والاقتصاد ، وجامعة المنصورة الجديدة التي تأسست عام ٢٠٢١ ، والتي

تضم كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية .[٤] ومن بين ١٥٢ معهد خاص معتمد، يوجد قسم للعلوم السياسية في معهد أكتوبر العالى للاقتصاد والبيئة الذي تأسس وفقا للقرار الوزاري رقم ١٤٨١ عام ١٩٩٤ . الأمر الذي يتضح في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١) عدد كليات وأقسام العلوم السياسية في جامعات مصر الحكومية وغير الحكومية

| نوع الكلية/ المعهد | عدد الاقسام | عدد الكليات |
|---|---|---|
| جامعات ومعاهد حكومية | ٥ | ٤ |
| جامعات ومعاهد غير حكومية | ٧ | ٧ |

ومن بين ٤٧ جامعة خاصة معتمدة تتنوع طبيعتها ما بين جامعات أهلية، وجامعات ذات طبيعة خاصة أو جامعات وأكاديميات ومعاهد باتفاقيات دولية وإطارية وما إلى غير ذلك. وجد أن هناك ٥ جامعات تضم ٥ كليات مستقلة للعلوم السياسية وهي : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة المستقبل والتي تأسست عام ٢٠٠٦ بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠٠٦ . وكلية الاقتصاد والسياسة بجامعة الجيزة الجديدة والتي بدات عامها الدراسي الاول عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ .[٥] وكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بدر. وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بدر بأسيوط التي تاسست عام ٢٠٢١ . وكلية السياسه والاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة مايو. بالإضافة إلى عدد ٦ أقسام للعلوم السياسية في كل من كلية الاقتصاد والإدارة التي نشأت وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ ، بجامعة ٦ أكتوبر .[٦]وكلية السياسة والاقتصاد وتكنولوجيا الأعمال بالجامعة المصرية الروسية التي تأسست عام ٢٠٠٦ . وماجستير في العلاقات الدولية التي تقدمه الجامعة الفرنسية في مصر بالشراكة مع معهد غرونوبل للدراسات السياسية «ساينس بو غرونوبل» .[٧] و كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة الذي تأسس عام ١٩٦٢ . بالإضافة إلى قسم البحوث والدراسات السياسية بمعهد البحوث والدراسات

العربيـة والـذي يمنـح دبلومـة الدراسـات العليـا والماجسـتير والدكتـورة فـي العلـوم السياسـية .[٨] . كمـا تقـدم الجامعـة البريطانيـة فـي مصـر والتـي تأسسـت عـام ٢٠٠٥ ، برامـج في والعلـوم السياسـية . بالإضافة إلـي الأكاديمية العربيـة للعلـوم والتكنولوجيا والنقـل البحـري التـي أسسـت كليـة العلـوم السياسـية النظريـة والتطبيـق فـي الواقـع .

باختصـار ، لـم يُعـد حقـل تدريـس العلـوم السياسـية احتـكاراً لكليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية بجامعـة القاهـرة ، أو مجـرد قسـم يلحـق بكليـة التجـاره كمـا هـو بجامعتـي أسـيوط والإسـكندرية ، أو يتواجـد فـي الجامعـات الدوليـة كالجامعـة الأمريكيـة والبريطانيـة والفرنسـية ، بـل أنتشـر وتوسـع ليـس فقـط فـي العديـد مـن الجامعـات الحكوميـة الإقليميـة بـل شـمل أيضـا الجامعـات الأهليـة والخاصـة . ويعتبر هـذا أحـد أهـم التطـورات التـي تمـت مؤخـراً فـي المنظومـة التعليميـة المرتبطـة بحقـل العلـوم السياسـية .

**ثانياً - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة :**

علـى غـرار مدرسـة لنـدن للاقتصـاد والعلـوم السياسـية ، والتـي تعتبـر المعيـار الأكاديمـي للكليـة تمنـح كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية بجامعـة القاهـرة الطالـب درجـة البكالوريـوس فـي ثلاثـة تخصصـات وهـي الاقتصـاد والإحصـاء والعلـوم السياسـية بعـد أربـع سـنوات مـن الدراسـة التـي بـدأت فعليـاً عـام ١٩٦٠/ ١٩٦١ . وخرجـت الكليـة أول دفعـة لخريجيهـا عـام ١٩٦٣ . بعـد عاميـن ، أنشـأت الكليـة دراسـات عليـا لبرامـج الماجسـتير والدكتـوراه فـي التخصصـات الثلاثـة ، وبعـد تسـع سـنوات تقريبًـا إضافـة الكليـة الدبلومـات فـي برامـج دراسـاتها العليـا . بـل وتوسـعت في أقسـامها لتتيـح الفرصـة لطلابهـا للتخصـص فـي مجالـي الحوسـبة الاجتماعيـة والإدارة العامـة عـام ١٩٩٠ ، وفقـاً لقـرار الـوزاري رقـم ٩٥٠ ، كمـا ضمـت هـذه التخصصـات أيضـا فـي برامـج الدراسـات العليـا لاحقًـا . وأنشـأت كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية خـلال الفتـرة (٢٠٠٤-٢٠١٥) برامـج ماجسـتير ودكتـوراه فـي الدراسـات الأوروبيـة المتوسـطية ، ثـم برامـج ماجسـتير مشـتركة مـع جامعـات دوليـة ، بمـا فـي ذلـك الجامعـات الفرنسـية والهولنديـة والإسـبانية . بالإضافـة إلـى ماجسـتير مهنـي مشـترك مـع جامعـات ألمانيـة .[٩]

ووفقاً للائحة الكلية، يتطلب الحصول على درجة بكالريوس العلوم السياسية دراسة ١٤٢ ساعة معتمدة مقسمة على أربع مستويات دراسية أي ٨ فصول دراسية بواقع ١٥ أسبوعا في الفصل الدراسي الواحد، أو ٧ فصول دراسية كحد أدنى، أي مدة ٣ سنوات دراسية ونصف وفقاً للائحة نظام الساعات المعتمدة لعام ٢٠٢١. على أن يتراوح العبء الدراسي للطالب كقاعدة عامة أو في الظروف العادية بين ١٢ ساعة معتمدة كحد أدنى و١٩ ساعة معتمدة كحد أقصى. والساعات المعتمدة هي وحدة القياس الأساسية التي تحدد الوزن النسبي لأي مقرر دراسي في إطار الخطة الدراسية، وهي تعادل محاضرة نظرية مدتها ساعة واحدة أو درس تطبيقي من ساعتين إلى ٣ ساعات أسبوعياً.

يلتحق الطلاب في المستوى الثاني بتخصص العلوم السياسية كتخصص رئيسي ويسجل في مقرراته في حال توافر الشروط الآتية:

١. أن يجتاز بنجاح (حد أدنى تقدير D) مقررات تعادل ٢٦ ساعة معتمدة على الأقل من أصل ٣٩ ساعة معتمدة كمقررات متطلبات الكلية.
٢. أن يحصل على معدل نقاط تراكمي لا يقل عن ٢.
٣. أن يجتاز بنجاح (حد أدنى تقدير D) مقررات مبادئ العلوم السياسية (١) ومبادئ العلوم السياسية (٢) ومبادئ القانون المقررين في المستوى الأول.

يجب على الطالب مراعاة التدرج في مستوى المقررات ومتطلباته السابقة، ويتعين عليه أن يجتاز المقررات التخصصية التالية بتقدير C- على الأقل: مقررا النظرية السياسية المقارنة، ونظرية العلاقات الدولية في المستوى الثاني، ومقررا النظرية السياسية (١) والنظرية السياسية (٢) في المستوى الثالث.

وتتوزع دراسة عدد ١٤٢ ساعة معتمدة اللازمة للحصول على درجة البكالريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة على النحو الآتي:

١. دراسة مقررين على الأكثر كمتطلبات جامعة إجباري على جميع طلاب جامعة القاهرة، بما يعادل ٢ ساعة معتمدة، يتعين على الطلاب اجتيازها بنجاح وتحسب ضمن نقاط التقدير التراكمي. ويختار الطالب هذين المقررين من ضمن المقررات المطروحة حالياً في اللائحة، وهي كالتالي: التفكير النقدي، وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وريادية الأعمال، وحقوق الملكية الفكرية، وأخلاقيات المهنة.

٢ . دراسة عدد ١٥ مقرراً إجبارياً مشتركاً لجميع الطلاب بالكلية تتضمن مداخل للتخصصات المختلفة وأساسيات الدراسة، بما يعادل ٣٩ ساعة معتمدة، وتتوزع هذه الساعات على النحو الآتي :

أ . ٣مقررات من داخل تخصص العلوم السياسية، وهي في المستوى الأول : مبادئ العلوم السياسية (١)، ومبادئ العلوم السياسية (٢)، وفي المستوى الثاني النظام السياسي المصري، بواقع ٧ ساعات معتمدة .

ب . مقررات المستوى الأول من خارج القسم، وتضم قائمة مقررات متطلبات الكلية الأخرى المقررات الآتية في المستوى الأول : مبادئ الاقتصاد الكلي، ومبادئ الاقتصاد الجزئي، مبادئ الإحصاء (١)، ومبادئ الإحصاء (٢)، مبادئ الإدارة، تطبيقات الحاسب في مجتمعات المعلومات المعاصرة (١)، مبادئ الرياضيات، مبادئ القانون، قراءات بلغة أوربية، بواقع ٢٥ ساعة معتمدة .

ت . ولا يتبقى، فضلا عن مقرر النظام السياسي المصري الذي سلفت الإشارة إليه كمتطلب كلية من داخل القسم، سوى ثلاثة مقررات يدرسها الطالب في المستوى الثاني لاستكمال متطلبات الكلية من خارج القسم، وهي : النظام الاقتصادي المصري، الإدارة العامة، تطبيقات الحاسب في مجتمعات المعلومات المعاصرة (٢)، بواقع ٧ ساعات معتمدة .

٣ . دراسة ٢٢ مقرراً إجبارياً من داخل القسم كمتطلبات تخصص، تعادل ٦٨ ساعة معتمدة، موزعة على النحو الآتي :

أ . في المستوى الثاني : نظرية النظم السياسية المقارنة، الفكر السياسي (١)، الفكر السياسي (٢)، نظرية العلاقات الدولية، مناهج البحث في العلوم السياسية، القانون الدولي، قاعة بحث .

ب . في المستوى الثالث : النظرية السياسية (١)، النظرية السياسية (٢)، التنظيم الدولي، تطور العلاقات الدولية، النظم السياسية الغربية، التنمية السياسية، الاجتماع السياسي، نظرية السياسة الخارجية .

ت . في المستوى الرابع : النظم السياسية العربية، النظم السياسية في إفريقيا، الرأي العام، النظم الدبلوماسية والقنصلية، قضايا دولية معاصرة، القانون

الدستوري ، مشروع التخرج . ويلاحظ أنه لا يمكن للطالب أن يسجل بمشروع التخرج إلا بعد اجتياز ١٠٥ ساعة معتمدة .

ويلاحظ بصفة عامة ، إن مقررات متطلبات التخصص في قسم العلوم السياسية أعلى من مثيلتها في قسم الاقتصاد والإحصاء والذين يتطلبان ٥٣ ساعة معتمدة و٦٥ ساعة معتمدة على التوالي .

٤ . دراسة ٣ مقررات إجبارية من خارج القسم كمتطلبات تخصص ، تعادل ٩ ساعات معتمدة ، موزعة على النحو الآتي :

أ . في المستوى الثاني : مقرر الإحصاء التطبيقي لدراسي العلوم السياسية كود S٢١٣ ، ومقرر الإدارة المحلية كود A٢٠١ .

ب . في المستوى الثالث : مقرر اقتصاديات الإدارة المحلية كود (E٣٠٣) .

٥ . دراسة ٤ مقررات دراسية اختيارية من داخل القسم ، وتعادل ١٢ ساعة معتمدة . وتتضمن قائمة المقررات الاختيارية المتاحة في لائحة الساعات المعتمدة والتي يمكن للطالب الاختيار من بينها ، المقررات الآتية :

أ . في المستوى الثاني : مقررات الفكر السياسي العربي المعاصر ، الفكر السياسي الإسلامي ، الديموقراطية وحقوق الإنسان ، النظم الانتخابية والحزبية ، المجتمع المدني ، السلوك السياسي .

ب . في المستوى الثالث : مقررات نظم سياسية آسيوية ، نظم سياسية في أمريكا اللاتينية ، نظرية الأمن القومي ، النزاعات الدولية ، الأحلاف الدولية ، المنظمات الدولية الإقليمية ، سياسات العلم والتكنولوجيا ، الثقافة في السياسة العالمية ، المرأة والسياسة ، المنظمات الاقتصادية الدولية ، أيديولوجيات سياسية معاصرة ، إدارة الأزمات الدولية .

ت . في المستوى الرابع : تجارب التكامل الإقليمي ، دراسات استراتيجية ، الصراع العربي الإسرائيلي ، السياسة الخارجية المصرية ، السياسة الخارجية للدول العربية ، السياسة الخارجية للدول الكبرى ، الوطن العربي في السياسة الدولية ، أفريقيا في السياسة الدولية ، آسيا في السياسة الدولية ، التجارب في العلوم الاجتماعية ، مناهج البحث الكمية ، علم النفس السياسي ، قراءات متقدمة في النظم المقارنة ، الأمن السيبراني ، السياسات القضائية المقارنة ، التسويق السياسي .

ويلاحظ أن هذه المقررات لم ترد على سبيل الحصر، إذ يجوز اقتراح موضوعات مختارة في العلوم السياسية وطرحها كمقررات اختيارية إذ دعت الحاجة لذلك.

٦ . دراسة ٤ مقررات اختيارية من خارج القسم بما يعادل ١٢ ساعة معتمدة، وفقاً للتخصص الفرعي المسجل فيه الطالب من المستوى الثالث، وهي تخصصات: الاقتصاد والإحصاء والإدارة العامة والحوسبة الاجتماعية، بحيث يدرس الطالب مقرر واحد في التخصص الفرعي في الفصلين الدراسيين في كل من المستويين الثالث والرابع.

ويمكن أن تطرح الكلية فصلاً دراسياً صيفياً مكثفاً إذا اقتضت الحاجة ذلك، ومدته ٧ أسابيع، وتحدد مقرراته بحسب الإمكانات المتاحة وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس الكلية بعد الرجوع إلى الأقسام المختصة. والحد الأقصى للعبء الدراسي للطالب في هذا الفصل هو ٦ ساعات معتمدة ويمكن أن تزيد إلى ٩ ساعات في حالة كان هذا الفصل هو فصل تخرج الطالب، أو كان الطالب معرضاً للشطب سواء من التخصص أو من القيد من الكلية بنهاية هذا الفصل.

ويلاحظ مما تقدم، أن إجمالي المقررات من داخل القسم التي يدرسها الطالب في تخصص العلوم السياسية كتخصص رئيسي تشمل عدد ٣ مقررات كمتطلبات كلية (بواقع ٧ ساعات معتمدة) + ٢٢ مقرر إجباري كمتطلب تخصص (بواقع ٦٨ ساعة معتمدة) + ٤ مقررات اختيارية من داخل القسم (بواقع ١٢ ساعة معتمدة)، وبالتالي فإن صافي ما يدرسه الطالب من مقررات تخصص العلوم السياسية يساوي ٢٩ مقرراً بواقع ٨٧ ساعة معتمدة من إجمالي ١٤٢ ساعة معتمدة يجب استيفائها للحصول على درجة البكالريوس، أي نسبة ٦١,٢٦٪. وذلك في مقابل عدد ٢١ مقرراً يدرسها الطالب من خارج التخصص، تشمل مقررين على الأكثر كمتطلبات جامعة، و١٢ مقرراً كمتطلبات كلية، و٣ مقررات إجبارية كمتطلبات تخصص من خارج القسم، و٤ مقررات تخصص فرعي اختيارية من خارج القسم، بواقع ٥٥ ساعة معتمدة (٢ متطلبات جامعة + ٣٢ متطلبات كلية + ٩ ساعات معتمدة للمقررات الإجبارية من خارج التخصص + ١٢ ساعة معتمدة لمقررات التخصص فرعي)، أي ما نسبته ٣٨,٧٣٪ من إجمالي الساعات

المعتمدة المطلوب من الطالب دراستها للحصول على درجة البكالوريوس في تخصص العلوم السياسية.

وفيما يتصل بتوزيع مقررات التخصص على فروع الأساسية في العلوم السياسية، فيلاحظ الآتي:

هناك عدد من المقررات العامة البينية الإجبارية التي يتعين على الطالب دراستها من داخل التخصص، وهي: مبادئ العلوم السياسية (١) ومبادئ العلوم السياسية (٢)، مناهج وقاعة البحث في العلوم السياسية، ومشروع التخرج.

١. هناك عدد من المقررات البينية الاختيارية من داخل القسم التي يمكن للطلاب دراستها في مستويات التخصص (المستويات الثاني والثالث والرابع)، وهي: الديموقراطية وحقوق الإنسان، نظرية الأمن القومي، المرأة والسياسة، سياسات العلم والتكنولوجيا، إدارة الأزمات الدولية، التجارب في العلوم الاجتماعية، مناهج البحث الكمية، الأمن السيبراني، دراسات استراتيجية، الثقافة في السياسة العالمية.

٢. مقررات النظرية السياسية والفكر السياسي، وتشمل المقررات الإجبارية الآتية: فكر سياسي (١) وفكر سياسي (٢) والنظرية السياسية (١) والنظرية السياسية (٢). أما المقررات الاختيارية المتاحة في هذا الفرع، فتشمل مقررات: الفكر السياسي العربي المعاصر، الفكر السياسي الإسلامي، أيديولوجيات سياسية معاصرة.

٣. مقررات العلاقات الدولية والقانون الدولي، وتشمل المقررات الإجبارية الآتية: نظرية العلاقات الدولية، القانون الدولي، التنظيم الدولي، تطور العلاقات الدلية، نظرية السياسة الخارجية، نظم دبلوماسية وقنصلية، قضايا دولية معاصرة. أما المقررات الاختيارية المتاحة في هذا الفرع، فتشمل مقررات: النزاعات الدولية، الأحلاف الدولية، المنظمات الإقليمية، المنظمات الاقتصادية الدولية، تجارب التكامل الإقليمي، الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الخارجية المصرية، السياسة الخارجية للدول العربية، السياسة الخارجية للدول الكبرى، الوطن العربي في السياسة الدولية، أفريقيا في السياسة الدولية، آسيا في السياسة الدولية.

٤ . مقررات السياسة المقارنة ، وتشمل المقررات الإجبارية الآتية : نظرية النظم السياسية المقارنة ، النظم السياسية الغربية ، النظم السياسية العربية ، النظم السياسية في إفريقيا ، التنمية السياسية ، الرأي العام ، القانون الدستوري .
أما المقررات الاختيارية المتاحة في هذا الفرع ، فتشمل مقررات : النظم الانتخابية والحزبية ، المجتمع المدني ، السلوك السياسي ، نظم سياسية آسيوية ، النظم السياسية في أمريكا اللاتينية ، قراءات متقدمة في النظم المقارنة ، السياسات القضائية المقارنة ، التسويق السياسي .

ولا يسمح لطلاب المستوى الثالث التسجيل في تخصص العلوم السياسية كتخصص فرعي إلا بتوافر الشروط الآتية :

١ . التسجيل بتخصص رئيسي مختلف .
٢ . الانتهاء بنجاح من دراسة مقررات تعادل ٦٣ ساعة معتمدة على الأقل .
٣ . الاجتياز بنجاح مبادئ العلوم السياسية (١) ومبادئ العلوم السياسية (٢) ومبادئ القانون .

وتطرح المقررات الآتية كمقررات تخصص فرعي في العلوم السياسية ، وتأخذ كود PM :

القانون الدولي ، التنظيم الدولي ، تطور العلاقات الدولية ، النظم السياسية الغربية ، النظم السياسية العربية ، الرأي العام ، النظم الدبلوماسية والقنصلية ، قضايا دولة معاصرة ، الأمن السيبراني ، التسويق السياسي .

ويمنح الطالب شهادة معتمدة من جامعة القاهرة تفيد حصوله على درجة بكالوريوس العلوم السياسية عند استحقاقها في نهاية كل فصل دراسي رئيسي أو صيفي موثقة بتاريخ منح الدرجة .

**ثانياً- كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف :**

حدثت نقلة نوعية وغير عادية وقابلت العديد من التحديات والاعتراضات مع مبادرة أ . د . كمال المنوفي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة بالدعم الكبير لإنشاء كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة بني سويف انطلاقا من قناعته بضرورة التوسع الأفقي في تعليم العلوم السياسية في مصر ، وأهمية اتاحة حق تعلم العلوم السياسية لكل الطلاب في أنحاء الجمهورية . إلى أن تحقق هذا

الحلم بأن توجت جامعة بني سويف كثاني جامعة على مستوى جمهورية مصر العربية تحتضن كلية للعلوم السياسية وذلك وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٥ لسنة ٢٠١٣ . وقد تغير اسم الكلية عام ٢٠١٧ إلى كلية السياسة والاقتصاد . ويوجد ثلاثة أقسام بالكلية وهي الاقتصاد والعلوم السياسية والاحصاء .

ويحصل الطالب على بكالوريوس العلوم السياسية سواء بشعبة اللغة العربية أو الانجليزية بعد دراسة أربعة فصول دراسية قد تستغرق من ثلاثة أعوام ونصف إلى الأربعة أعوام . وتسري تفاصيل اللائحة والساعات المعتمدة التي تناولها البحث في القسم السابق على كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف حيث تبنت لإئحة الكلية الصادرة عام ٢٠١٣ نفس لائحة الكلية الأم بجامعة القاهرة . وتوضح الجداول رقم (٢) و (٣) المقررات الرئيسية لبكالوريوس في الفصل الدراسي الاول والثاني .

جدول رقم (٢) المقرارات الرئيسة للمستويات الأربعة في بكالوريوس العلوم السياسية في الفصل الدراسي الأول

| المستوى الأول | المستوى الثاني | المستوى الثالث | المستوى الرابع |
|---|---|---|---|
| مبادئ العلوم السياسية (١) | احصاء تطبيقي للعلوم السياسية | تطور العلاقات الدولية | حزم احصائية |
| قضايا مجتمعية | نظم سياسية مقارنة | اقتصاديات المالية العامة | الإدارة المحلية المقارنة |
| قراءات اقتصادية بلغة أوربية | تاريخ مصر الاقتصادي | التنظيم الدولي | اقتصاديات الطاقة |
| مبادئ حاسب آلي وتطبيقاته | الإدارة والسياسيات العامة | بحوث عمليات(١) | رأي عام |
| مبادئ الإدارة | مناهج بحث في العلوم السياسية | التنمية لاقتصادية | التكنولوجيا والسياسة |
| نظرية اقتصادية جزئية (١) | تطور الفكر السياسي (١) | النظرية السياسية | النظم السياسية الغربية |
| مبادي إحصاء وصفي | | | تحليل السياسة الخارجية |

جدول رقم (٣)المقرارات الرئيسية للمستويات الأربعة في بكالوريوس العلوم السياسية في الفصل الدراسي الثاني

| المستوى الأول | المستوى الثاني | المستوى الثالث | المستوى الرابع |
|---|---|---|---|
| مبادئ العلوم السياسية (٢) | القانون الدولي | التمويل الدولي | التمويل الدولي |
| مبادئ احصاء استدلالي | النظام السياسي المصري | سيمنار بحثي (٢) | قضايا دولية معاصرة |
| قراءات اقتصادية بلغة أوربية | إيديولوجيات سياسية معاصرة | الجغرافيا السياسية | النظم الدبلوماسية والقنصلية |
| مبادئ الرياضة | نظرية العلاقات الدولية | دراسات استراتيجية وأمنية | العمليات العشوائية |
| مبادئ القانون | سيمنار بحثي (١) | التنمية السياسية | تجارب التكامل الاقليمي |
| نظرية اقتصادية كلية (١) | تطور الفكر السياسي (٢) | أفريقيا في السياسة الدولية | اسيا في السياسة الدولية |

وفي عام ٢٠١٩، عُدل بند واحد في لائحة الكلية فيما يتعلق بالشعبة الإنجليزية إذ تدرس المواد جميعها بالإنجليزية بعدما كان هناك مقرراً يدرس باللغة العربية في كل مستوى من المستويات الأربعة في الشعبة الإنجليزية.

وعن الدرسات العليا بكلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، بدأت الكلية ببرنامج ماجستير العلوم السياسية عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، ويتعين على طلاب الماجستير التسجيل في برنامج تمهيدي الماجستير لدراسة عشرة المقرارات الدراسية توزع على ترمين. وعن مقررات الترم الاولي فهمي: دراسات متقدمة في نظرية العلاقات الدولية، والاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم المقارنة

(تكميلية)، وحقوق الإنسان، والفكر والنظرية السياسية، والمنظمات الدولية المتخصصة.

**ثالثا -قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بكلية التجارة جامعة بورسعيد :**

يعد قسم العلوم السياسية والإدارة العامة إحدى أقسام كلية التجارة بجامعة بورسعيد، والتي تأسست عام ١٩٧٤، وكانت تتبع جامعة حلوان، وفي عام ١٩٧٦ تحولت تبعيتها إلى جامعة قناة السويس، واستمرت تبعيتها لها حتى صدور القرار الجمهوري بتحويل فرع جامعة قناة السويس بمدينة بورسعيد إلى جامعة مستقلة في ٢٤/ ٢/ ٢٠١٠.

ويعد قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة بورسعيد من الأقسام المميزة للجامعة، حيث يخدم منطقة جغرافية كبيرة تشمل عدداً من المحافظات مثل دمياط والدقهلية، حيث تفتقد كل من جامعتي دمياط والمنصورة لوجود قسم أو كلية للعلوم السياسية.

ونظرا لكون القسم أحد أقسام كلية التجارة، فإن الخريج يُمنَح درجة بكالوريوس التجارة شعبة العلوم السياسية، كالتالي:

**١. بكالوريوس التجارة شعبة العلوم السياسية:**

فيما يتعلق بدرجة بكالوريوس التجارة شعبة العلوم السياسية، يجب الإشارة أولاً إلى أن كلية التجارة جامعة بورسعيد تتكون من ستة أقسام علمية، يمثل قسم العلوم السياسية والإدارة العامة إحدى هذه الأقسام[١٠]، وهي التي تتضح في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) أقسام كلية التجارة بجامعة بورسعيد

| قسم العلوم السياسية والإدارة العامة | ٤ | قسم المحاسبة والمراجعة | ١ |
|---|---|---|---|
| قسم تدريس المواد التجارية | ٥ | قسم إدارة الأعمال | ٢ |

| قسم الاحصاء والرياضيات والتأمين | ٦ | قسم الاقتصاد | ٣ |
|---|---|---|---|

ومـدة الدراسـة لنيـل درجـة البكالوريـوس فـى التجـارة أربـع سـنوات دراسـية تشـمل ثمانيـة فصـول دراسـية مسـتقلة ، مـدة كل فصـل دراسـى خمسـة عشـر أسـبوعاً ، والدراسـة عامـة بالفرقـة الأولـى والثانيـة والثالثـة بواقـع سـتة مقـررات دراسـية منتهيـة فـي كل فصـل دراسـي ، تتضمـن أربعـة مقـررات للعلـوم السياسـية ، وهـم كمـا هـو فـي الجـدول رقـم (٥) :

الجدول رقم (٥) مقررات العلوم السياسية بالفرق المشتركة بكلية التجارة جامعة بورسعيد

| المقرر | الفرقة | عدد الساعات |
|---|---|---|
| مبادئ العلوم السياسية | الفرقة الأولى | ٣ |
| مصطلحات سياسية بلغة انجليزية | الفرقة الأولى | ٤ |
| مبادئ الإدارة العامة | الفرقة الثانية | ٥<br>مقسمة إلى ٣ ساعات نظري ، و٢ ساعة عملي |
| العلاقات السياسية الدولية | الفرقة الثالثة | ٣ |

علـى أن يكـون التخصـص فـى جميـع الشـعب بدايـة مـن الفرقـة الرابعـة ، بواقـع سـتة مقـررات دراسـية بـكل فصـل . ويُمنَـح الطالـب درجـة البكالوريـوس فـي التجـارة شـعبة العلـوم السياسـية وتتضـح هـذه التفاصيـل فـي الجـدول رقـم (٦) .

جدول رقم (٦) مقررات الفرقة الرابعة شعبة العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة بورسعيد

| عدد الساعات | | الفصل الدراسى الثانى | | عدد الساعات | | الفصل الدراسى الأول | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نظرى | عملى | المقرر الدراسى | م | عملى | نظرى | المقرر الدراسى | م |
| ١ | ٣ | نظم دبلوماسية وقنصلية | ١ | ـ | ٣ | تطور الفكر السياسى | ١ |
| ــ | ٣ | التنمية السياسية | ٢ | ١ | ٣ | النظرية السياسية | ٢ |
| ١ | ٣ | جغرافية سياسية | ٣ | ـ | ٣ | السياسة الخارجية | ٣ |
| ١ | ٣ | نظم الحكومات المقارنة | ٤ | ١ | ٣ | النظم السياسية | ٤ |
| ١ | ٣ | رأى عام واعالم | ٥ | ـ | ٣ | القانون الدولى العام والخاص | ٥ |
| ـ | ٣ | نظم سياسية عربية والعالم الثالث | ٦ | ١ | ٣ | ادارة االزمات السياسية | ٦ |
| ٤ | ١٨ | المجموع | | ٣ | ١٨ | المجموع | |

**٢-الدراسات العليا في شعبة العلوم السياسية والإدارة العامة:**

يوجد بقسم العلوم السياسية جامعة بورسعيد ثلاث مراحل للدراسات العليا ، وهم مرحلة الدبلومات ، مرحلة الماجستير ، مرحلة الدكتوراه .

**أ. مرحلة الدبلومات :**

يوجد بكلية التجارة- جامعة بورسعيد دبلومتان متخصصتان في العلوم السياسية والإدارة العامة ، وهما : دبلوم العلاقات الدولية ، ودبلوم الإدارة العامة ، ويشترط فى قيد الطالب في أحدهما أن يكون حاصلاً عل درجة البكالوريوس أو الليسانس

أو درجة معادلة لهما من إحدى جامعات جمهورية مصر العربية أو معهد علمى أخر معترف به، ومدة الدراسة عامان دراسيان بكل دبلوم.

**-دبلوم العلاقات السياسية الدولية:**

ففي الفرقة الأولى يوجد ٥ مقررات دراسية، وهي العلاقات السياسية الدولية، وقانون دولي عام وتنظيم دولي، قضايا دولية معاصرة ونظم دبلوماسية وقنصلية وجغرافيا سياسية بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر.

أما في الفرقة الثانية يدرس الطلاب ٥ مقررات تتمثل في إدارة الأزمات الدولية، نظرية صنع القرار السياسي، نظم حكومات مقارنة، سياسة خارجية مقارنة وقاعة بحث علمي، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر.

**-دبلوم الإدارة العامة والحكم المحلي:**

تضم ٥ مقررات دراسية في فرقتها الأولى وهي إدارة المنظمات العامة، وتشريعات الحكم المحلي، والمشاركة السياسية في المحليات إلى جانب نظم محلية مقارنة والقانون الإداري، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر، بينما يدرس الطالب كل من الرأى العام والإعلام، والتمويل المحلى، و العلاقات العامة بالإضافة إلى نظم سياسية وحكومات مقارنة، وقاعة بحث علمي في الفرقة الثانية، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر.

**ب- درجة الماجستير**

يشترط لقيد الطالب فى الدراسة التمهيدية للماجستير أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس فى التجارة فى شعبة التخصص بتقدير عام جيد على الأقل من إحدى جامعات جمهورية مصر العربية أو على درجة علمية معادلة من معهد علمى أخر معترف به، أو أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس فى التجارة فى غير شعبة التخصص المتقدم له بتقدير عام جيد على الأقل من إحدى جامعات مصر العربية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى أخر معترف به بشرط اجتيازه الامتحانات فى المقررات التى تنقصه طبقا للنظام الذى يقرره مجلس الكلية بناء على اقتراح القسم العلمى، أو أن يكون حاصلاً على إحدى

الدبلومات في الدراسات العليا المتصلة بالتخصص بتقدير عام جيد على الأقل على أن تسبقه درجة البكالوريوس فى التجارة .

وتستغرق مدة الدراسة عامان دراسيان يدرس في الفرقة الأولي منها ٥ مقررات أساسية وهي : مشكلات سياسية معاصرة ، فكر سياسي ، تنمية سياسية ، قانون دولى عام وتنظيم دولي ، و مناهج البحث العلمى ، بواقع ٣ ساعات أسبوعيا لكل مقرر ، أما في الفرقة الثانية يتضمن المنهج الدراسي كل من النظرية السياسية ، و نظرية العالقات الدولية ، و إجتماع سياسى . فضلاً عن دراسات فى النظم السياسية الدولية وقاعة بحث علمى ، بواقع ٣ ساعات أسبوعياً لكل مقرر .

ثم يقوم الطالب بإعداد وتسجيل خطة لرسالة الماجستير في أحد فروع علم السياسية ، تتم مناقشتها علنيا بعد سنة ميلادية على الأقل من تاريخ اعتماد مجلس الكلية للتسجيل ، يمنح بعدها الطالب درجة الماجستير في العلوم السياسية .

**ت- درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية .**

يشترط لقيد الطالب لدرجة دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية الحصول على درجة الماجستير فى شعبة التخصص ، واجتياز مقررات الدراسة التأهيلية للدكتوراه فى العلوم السياسية .

وتستغرق الدراسة التأهيلية للدكتوراه سنة دراسية واحدة يشترط خلالها استيفاء نسبة حضور ٧٠٪ فى كل مقرر ليسمح له بدخول الامتحان فيه في المقررات التالية : الاتجاهات الحديثة فى العلوم السياسية ، دراسات متخصصة فى النظم السياسية المقارنة ، نظرية العلاقات الدولية ، دراسات متقدمة فى تطور القانون الدولى العام و قضايا دولية معاصرة .

يتم بعدها إعداد خطة لموضوع رسالة الدكتوراه في أحد فروع علم السياسية ، ثم تسجيلها بالكلية ، لمدة عامين ميلاديين على الأقل ثم مناقشاتها علنياً ، ويمنح بعدها الباحث درجة الدكتوراه في العلوم السياسية .

باختصار ، يعد قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة بورسعيد من الأقسام المميزة للكلية ، حيث يخدم منطقة جغرافية كبيرة تشمل عدة محافظات وهي بورسعيد ، ودمياط ، والدقهلية ، إلا أن عدد خريجي القسم ضئيل بالنسبة لعدد الطلاب بالكلية الذين يقبل معظمهم على أقسام المحاسبة والإدارة كمجال أوسع

لفرص العمل بعد التخرج ، كما أن عدد ساعات تدريس مواد العلوم السياسية التي يدرسها الطالب منذ دخوله لكلية التجارة وحتى تخرجه من شعبة العلوم السياسية ٥٨ ساعة ، وهو عدد ضئيل جدا لتخريج طالب متخصص في العلوم السياسية .

**الخاتمة:**

يمكن النظر إلى نظام التعليم في العلوم السياسية كجزء من نسق التعليم الجامعي ككل ، وقد واجهت أقسام وكليات العلوم السياسية في مصر ضغوطاً وتحديات عديدة ، أهمها اختلاف طرق تدريس العلوم السياسية ، واختلاف عدد الساعات المقررة لتأهيل خريج العلوم السياسية من كلية لأخرى ، كما لا يوجد اتفاق لتوحيد محتوى المناهج بين تلك الأقسام والكليات ، مما ينعكس في ضعف مستوى خريجي بعض كليات وأقسام العلوم السياسية ، وعدم ملائمة مهاراتهم لاحتياجات سوق العمل ، مما يزاد من البطالة بين خريجي أقسام وكليات العلوم السياسية .

كما يظهر عدم الرضا عن مخرجات بعض هذه الأقسام والكليات ، بسبب تأثير العولمة التي فرضت ضرورة تغيير المناهج وعملية التعليم ، حيث لم يعد التعليم التقليدي هو المصدر الوحيد للعلم والمعرفة .[١١] ولم يعد الأستاذ الجامعي هو الناقل الوحيد للمعلومة ، بل أصبح هناك مصادر متعددة للأدوات المعرفية ، مما يتطلب ضرورة تطوير مهارات عضو هيئة التدريس باستمرار ، هذا في ظل ضعف المستوى المادي لعضو هيئة التدريس ، وكذلك القيود الإدارية التي تضعها الإدارة على عضو هيئة التدريس .

**توصيات الدراسة:**

١-ضرورة تطوير أقسام العلوم السياسية بتوفير الموارد المادية لتطوير المناهج الدراسية والأدوات العلمية المناسبة للتعلم .

٢- توفير الدولة فرص عمل لخريجي العلوم السياسية فقط ، فعلى سبيل المثال فرض تعيين خريجي العلوم السياسية كمستشارين في جميع الوزارات ،

والمؤسسات الحكومية، وفي الهيئات الاستشارية للأحزاب السياسية، والمؤسسات الإعلامية.

٣-تحديد نسبة من فرص العمل بالسلك الدبلوماسي والقنصلي خاصة بخريجي أقسام وكليات العلوم السياسية.

٤-الاهتمام بعضو هيئة التدريس بتوفير الإمكانيات المادية التي تساعده على التفرغ للبحث العلمي.

**قائمة المراجع:**

١-د. عبد الباسط هويدي، عبد اللطيف قنوعة، تأثير العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد ٣٠، مايو٢٠١٣، ص.ص. ٢٣-٣٨.

http://revues.univ-biskra.dz/index.php/sh/article/view/623

٢-د. موفق الحسناوي، الجامعات وتطوير المجتمع، مركز النور للدراسات، ٢٠٠٩،

http://www.alnoor.se/article.asp?id=46538

٣-موقع المجلس الأعلى للجامعات المصرية،

https://scu.eg/pages/public_universities

https//:www.fayoum.edu.eg/ins#/

٤-موقع الجامعة

http//:nmu.edu.eg/ar%/D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9_1

5- https://ngu.edu.eg/ng-academic/school-of-economics-and-politics/

6-https://o6u.edu.eg/dpages.aspx?FactId=17&id=285

7-https://ufe.edu.eg/master-of-international-relations-2

8-https://iars.net/%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB%-D9%88%D8

%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A
7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7-
%D8%B3%D9%8A%D8%A9/

9- http://www.feps.edu.eg/arr/about/history.php

١٠- اللائحة الداخلية لكلية التجارة جامعة بورسعيد .

**الهوامش:**

١- د . موفق الحسناوي ، الجامعات وتطوير المجتمع ، مركز النور للدراسات ، ٢٠٠٩ ،
http//:www.alnoor.se/article.asp?id46538=

٢- موقع المجلس الأعلى للجامعات المصرية ،

https://scu.eg/pages/public_universities

3- https://www.fayoum.edu.eg/ins/#

٤- موقع الجامعة

http://nmu.edu.eg/ar/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9_1

5- https://ngu.edu.eg/ng-academic/school-of-economics-and-politics/

6- https://o6u.edu.eg/dpages.aspx?FactId=17&id=285

7- https://ufe.edu.eg/master-of-international-relations-2

8- https://iars.net/%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%
AD%D9%88%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A
7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7-
%D8%B3%D9%8A%D8%A9/

9- http://www.feps.edu.eg/arr/about/history.php

١٠ - اللائحة الداخلية لكلية التجارة جامعة بورسعيد .

١١ - د . عبد الباسط هويدي ، عبد اللطيف قنوعة ، تأثير العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد ٣٠ ، مايو٢٠١٣ ، ص .ص . ٢٣- ٣٨ ، ص . ٢٧ .

http//:revues.univ-biskra.dz/index.php/sh/article/view623/

# تطور المنهج العلمي في العلوم السياسية
## علم النفس السياسي في الاكاديميات العراقية والعربية


**أ .م .أسامة عبد علي خلف**
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
جامعة بغداد

**أ .م .د . منتصر مجيد حميد**
كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد


**مقدمة..**

لقد نجحت التطورات البحثية في دراسة الظواهر السياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، في تأكيد علمية دراسة الظواهر السياسية ، وفي ترسيخ مكانة علم السياسة كأحد العلوم الاجتماعية المستقل عن غيره من العلوم الأخرى ، والمتحرر من الارتباط بتأملات الفلاسفة وبوجهات نظر المفكرين . ولا يعني استقلال علم السياسة بدراسة الظواهر السياسية ، ان ينفي علاقات التأثير والتأثر بين علم السياسة وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ، ومنها علم النفس موضوع الورقة . وبذلك فان المعرفة السياسية تنمو باستمرار وان علم السياسة يواصل تقدمه في فهم كل ما هو سياسي[١] . وبذلك لم يعد من المفيد ، ولا من المنطقي ، في مطلع العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين ، طرح أسئلة من قبيل : هل السياسة علم؟ ولا سرد عشرات التعريفات لعلم السياسة ، يعبر كل منها عن وجهة نظر أحد الفلاسفة أو المفكرين منذ فلاسفة الاغريق في اليونان القديمة قبل الميلاد وحتى الآن[٢] . لان جوهر البحث في العلوم السياسية هو تفسير الظواهر السياسية بشكل علمي ممنهج ، سواء كانت هذه الظواهر داخل الدولة أو المجتمع السياسي (النظم السياسية) أو بين الوحدات الدولية أو الفاعلين الدوليين ، (العلاقات الدولية) ومن ثم يسعى الى وضع قوانين او أشبه بقوانين سياسية وهي النظريات المفسرة للظواهر السياسية المحلية والدولية (النظرية السياسية) .

كما تطورت الدراسات السياسية في الجامعات العالمية بحقل مهم من المعرفة هو (علم النفس السياسي) الذي يجمع بين علم السياسة وعلم النفس، وهو موضع الورقة الحالية، اذ يسعى علم النفس السياسي الى توظيف المعرفة العلمية في حقل علم النفس بالمساهمة والاستفادة منها في تفسير الظواهر السياسية على وفق المناهج العلمية والدراسات الاكاديمية الرسمية، وعلى الرغم من الاقرار الاكاديمي باهمية التفاعل بين هذين الحقلين الا انه لم يتطور في الجامعات المحلية في جانب البحث العلمي والتدريس بالشكل المطلوب. وتحاول هذه الورقة الوقوف على هذا الحقل العلمي الجامع بين علم السياسة وعلم النفس في المناهج العلمية للجامعات العراقية وفي الجامعات العربية. وبالشكل الاتي:

**أولاً: اهمية علم النفس السياسي**

تتسم الظاهره السياسة بانها تتأثر بعوامل ومعطيات متنوعة ومتعددة ومتداخلة في بعض الاحيان منها (تاريخية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية... الخ) ولا يمكن حصر العوامل المؤثرة في تفسير الظواهر السياسية في البحث العلمي بعامل واحد، مهما بلغت اهميته، لان ذلك يؤدى الى تبسيط الظواهر السياسية وعدم ادراك حقيقتها ادراكاً صحيحاً(٣). وتعد العوامل النفسية احد العوامل التي تؤثر وتصنع الظواهر والاحداث السياسية التي ترتبط بالسلطة وصناعة القرار السياسي والنخبة السياسية، وللدراسات والمفاهيم النفسية دور في تحليلها وتفسيرها، واصبح بالامكان اخضاعها للبحث العلمي عن طريق المناهج العلمية الحديثة في حقل علمي تبلور واستقل حديثاً هو علم النفس السياسي، ويقوم هذا الحقل على توظيف نظريات ومفاهيم وأساليب علم النفس في تحليل السلوك والمواقف والقرارات والاحداث السياسية، وبأدوات علم النفس من وسائل ونظريات ومفردات سيكولوجية، ويعرفه (مورتون دويتش) وهو استاذ علم النفس بجامعة كولومبيا بأنه «دراسة تفاعل علم السياسة مع علم النفس، لاسيما أثر علم النفس في السياسة»(٤). كما وتعبّر الجمعية الدولية لعلم النفس السياسي (ISPP)(٥)عن مضمون علم النفس السياسي الحالي، واهميته وتطوره في الجامعات العالمية، وقد نجحت هذه الجمعية في اصدار مجلة علمية دورية تعنى بنشر البحوث العلمية المتخصصة بعلم النفس السياسي منذ عام ١٩٨٠، وهي ما

زالت مستمرة في الاصدار الى الان، وتقيم للمهتمين بهذا الحقل من كل جامعات العالم ملتقى سنوي دوري منظم. وفيما يخص اهمية هذا الحقل المعرفي محلياً فعلى الرغم من الاقرار بأهميته من قبل الجامعات، لكن لم يحظ موضوع علم النفس السياسي بالاهتمام الحقيقي واللائق به في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العراقية ولاسيما في كليات العلوم السياسية، وباستثناء بعض الإشارات البسيطة في ثنايا بعض المواد المنهجية (الرأي العام - علم الاجتماع السياسي- علم السياسة) اذ لم نر نصاً مكتوباً تناول الموضوع بشكل مباشر وتفصيلي[٦]. وعليه لابد من السعي الحقيقي والفعلي للاهتمام بهذا الحقل المعرفي واعتماده كمنهاج علمي من مناهج مواد كليات العلوم السياسية في الدراسات الاولية.

**ثانياً: محطات من تاريخ علم النفس السياسي**

- يُعد علم النفس السياسي حديث نسبياً بوصفة حقل معرفي أكاديمي رسمي معتمد، اذ لم تطرح الجامعات العالمية مساقات في علم النفس السياسي قبل السبعينات، حيث ظهر اول كتاب او (كُتيب) في سلسلة من الكتب الدراسية بعنوان: (كتيب في علم النفس السياسي - Handbook Psychology Political of) وذلك في عام ١٩٧٣[٧]، ومن ثم تأسست الجمعية الدولية لعلم النفس السياسي (ISPP) في عام ١٩٧٧، وقامت بإصدار مجلة علمية ودولية في علم النفس السياسي ١٩٧٩.
- انطلق الاهتمام الحقيقي بعلم النفس السياسي من أكاديميين غالبيتهم من الولايات المتحدة الامريكية، وأخذت شعبيته تزداد في اوروبا لاسيما في مايطلق عليه التأثير الفييني (نسبة الى العاصمة فيينا مدينة فرويد ومركز أفكار التحليل النفسي) ومن ثم أنطلق الاهتمام به الى مناطق اخرى من العالم.
- عُنيت الدراسات المبكرة في علم النفس السياسي بدراسة الشخصية وعكست بوجه خاص افكار نظرية التحليل النفسي، وكانت هذه النظرية هي السائدة في علم النفس آنذاك، وقاد ذلك الى ظهور العديد من الدراسات التي يمكن ان تسمى دراسات (التاريخ النفسي -Psychohistory)أو(السيرة النفسية(٨)- Psychobiography) هذه

الدراسات مثلت المدخل المبكر والحيوي لدراسة القيادة والتفاعل مع نظرية القيادة، لأنها تسلط الضوء على سمات شخصية الى القائد، ومدى اثار هذه السمات في ادائهم واتخاذهم القرار وهم في موقع السلطة(٩)، وتصلح نظرية التحليل النفسي لذلك لانها تتضمن تحليل لمفاهيم واجزاء رئيسة ومهمة من شخصية الانسان منها الحاجات او الدوافع وما يكمن ورائها من عقل لا واعي يعد هو المحرك للممارسات ولسلوك ولقرارات ولاتجاهات يتبناها الانسان دون ان يشعر، كما تعتقد هذه النظرية.

- في مراحل اكتمال علم النفس السياسي، اتخذت المقاربات المعرفية تشكل جزء مهم في علم النفس السياسي وهي النظريات المعرفية التي تؤكد محتوى البنى المعرفية من افكار وتصورات واعتقادات التي يمتلكها الانسان واثرها في تكون سلوكه السياسي واتخاذه القرار او صناعة القرار السياسي، وهي لا تتمثل في مقاربة واحدة فحسب بل هي تتضمن منظورات متعددة[١٠].

**ثالثاً: بُنية علم النفس السياسي**

يتطلب فهم علم النفس السياسي ان نقف على بُنية هذا الحقل المعرفي ومعرفة مرجعيته ومعرفة الجزء الاكبر فيه هل هو لعلم النفس ام لعلم السياسة؟ وثمة حقيقة علمية ومنطقية ان المتخصصين بعلم النفس لا يستفيدون من دراسة مفردات علم السياسة بشيء مثلما يحدث العكس، وبذلك فأن قسم علم النفس في مناهجه الاولية لا يتطرق ولا يدرس اهم العناوين في العلوم السياسية مثل السلطة او النظم السياسية او العلاقات الدولية او طبيعة الدستور والانتخابات والتشريع والتنفيذ والاحزاب او الاستراتيجية. . الخ، لأنها بعيدة عن تخصصهم وليس بحاجة لهذه المفردات، لكن بالامكان من المتخصصين بعلم السياسة ان ينتفعوا بدراسة علم النفس او درسة مفاهيم مختارة ومحددة من علم النفس، لان هناك ظواهر سياسية ترتبط مضامينها بعوامل نفسية ولهذه العوامل تأثير مهم في تكوين تلك الظواهر.

ولأن علم النفس السياسي يتناول مواضيع سياسية بالأصل، سواء من عمل بها من علماء نفس او من علماء السياسة او من تخصص آخر، فيمكن القول ان

مرجعية علم النفس السياسي هي للمتخصص بالعلوم السياسية اولاً، لكن هنا يشترط به ان تكون لديه خبرة ومعلومات كبيرة في مجال علم النفس، وكما يرى ذلك أستاذ العلوم السياسية العراقي الدكتور صادق الأسود.

كما ان ليس كل مفردات وعناوين علم النفس بالضرورة ان تكون مفيدة ومتفاعلة في علم النفس السياسي، لان علم النفس في الاصل يدرس سلوك الانسان بكل اشكاله العقلي والذهني والانفعالي والعاطفي والمعرفي[11]، وهو علم واسع، ويتضمن مفردات كثيرة ومتنوعة وأيضا فروع متعددة بداخلة مثل (علم النفس الفسيولوجي، علم النفس الصناعي، وعلم النفس النمو، علم نفس الخواص، علم النفس التربوي وعلم نفس الشواذ. . . الخ) وهذه الفروع وما تتضمنه من مفردات هي في الحقيقة لا تؤثر ولا تساعد في تفسير الظواهر السياسية، وربما نادراً مايؤثر، ولذلك لابد من الإشارة والتركيز في اختيار وتحديد مفردات معينة من علم النفس لها أثر أكبر وأهم في تفسير الظواهر السياسية. منها: نظريات تكوين الشخصية مثل نظرية التحليل النفسي لفرويد والنظرية السلوكية والنظرية الإنسانية، وكذلك العناوين التي تتعلق في التنشئة الاسرية والمعاملة الوالدية وطبيعة الاسرة وبيئة الافراد النفسية والعناوين التي تؤثر في تكون الشخصية مثل الذكاء والثقة بالنفس ومفهوم تقدير الذات وايضا مفردات القلق والاحباط والاضطرابات (العصاب) والصحة النفسية، والطاقة الإيجابية والدوافع والتاريخ النفسي والحاجات المتمثلة بهرم ماسلو الشهير، هذه المفاهيم والعناوين تتفاعل وترتبط او تساعد اكثر في فهم مفردات ومواضيع ايضاً محددة من العلوم السياسية وليس جميع مفردات علم السياسية مثل (النخبة السياسية وصناع القرار السياسي ونظرية القيادة والسلوك السياسي والمشاركة السياسية بشقيها الانتخاب والترشيح لشغل المناصب السياسية، والتطرف والعنف السياسي والارهاب. . . الخ) وبالامكان اجمالها بشكل مفصل لاحقاً، وهنا تحتم الضرورة العلمية في العلوم السياسية الى دراسة هذه المفاهيم النفسية من طلبة الدراسات الأولية في العلوم السياسية ومن ثم الدراسات العليا. لتحقيق نضج عالي وعلمي في تفسير الظواهر السياسية او الاحداث السياسية المرتبطة بالجانب النفسي للافراد، وكذلك لمن يرغب ان يتطور او يتخصص بعلم النفس السياسي.

**رابعاً: أمثلة لاحداث يحللها علم النفس السياسي**

ان ما حدث مؤخراً في خطاب جورج بوش الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عن الحرب في أوكرانيا و(زلة لسانه في لفظه العراق بالخطأ بدل أوكرانيا) بقوله ان قراراً اتخذه رجل واحد لشن حرب غير مبررة ووحشية على العراق (ثم استدرك وقال) أقصد أوكرانيا[١٢]. هو حدث سايكولجي بارز، لأنه قد يكشف ما يخزنه بوش لسنوات ماضية، من حقائق عن وحشية غزو العراق ٢٠٠٣، ليتطابق مع ماقاله (فرويد) مؤسس التحليل النفسي بان الدليل الاهم لوجود مخزون في العقل اللاواعي بعد الاحلام هي زلات اللسان[١٣]، ويتطلب حضور علم النفس السياسي وكذلك وعلى حد قول عالم النفس الأمريكي (دانيال ويغنر)، (أن الكبت لاسرار كبيرة قد يتسبب بالبوح بها بزلات اللسان ومن دون قصد). والمفارقة ان هذا الحدث تكرر ايضاً مع رئيس الولايات المتحدة الحالي (جو بايدن) وهو يعلق على تطورات حرب أوكرانيا في مدينة (خيرسون) جنوب أوكرانيا، بقوله «أعتقد أن السياق هو ما إذا كانوا سينسحبون من (الفلوجة) أم لا. . أعني من. . ليرد عليه أحد الحضور ويصحح ما قاله بالقول من (خيرسون)». مثل هذا الحدث لايستطيع فهمه او تفسيره طالب العلوم السياسية دون دراسة مفردات علم النفس السياسي. كما وتعد الصحة النفسية أحد المعايير لاختيار مرشحي الأحزاب السياسية لتولي المناصب العامة في النظم الليبرالية وهذا المعيار محط اهتمام في الولايات المتحدة وبريطانيا، ويظهر هذا خلال المناظرات[١٤] بين مرشحين الأحزاب اثناء الحملات الانتخابية، وبالامكان اعتبار موضوع الصحة النفسية أولى المفردات في علم النفس السياسي، ويتطلب فهمها والاطلاع عليها من قبل طلبة العلوم السياسية.

## خامساً: جدول مساق علم النفس السياسي في الجامعات العربية والعراقية (مرحلة البكالوريوس)[(١٥)*]

| ت | الجامعة/ الكلية/ القسم | الدولة/ البلد | اسم المساق | رمز المساق | نوع المساق | الساعات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | جامعة عجمان/ كلية الاداب/ قسم علم النفس | الامارات العربية المتحدة | علم النفس السياسي | Psy128 | نظري – اختياري | ٣ |
| وصف المقرر: يقدم هذا المساق تعريفات بعلم النفس السياسي باعتباره نقطة التقاء بين علم النفس وعلم السياسة، ويتناول مواضيع لعل من أهمها: علم نفس السلطة، علم نفس الجماهير، علم نفس المعارضة، علم نفس التطرف، علم نفس العنف، علم نفس الحوار، كما يتيح المساق الفرصة لعرض ومناقشة نماذج تطبيقية لتفسير سلوكيات العنف والتطرف واثرها على المجتمع ووضع مقترحات للتعامل معها. | | | | | | |
| ٢ | جامعة الزقازيق/ كلية الاداب/ قسم علم النفس | مصر | علم النفس السياسي | – | نظري/ تدريب الزامي | ٣ نظري/ ١ تدريب |
| وصف المقرر: لا يوجد | | | | | | |
| ٣ | الجامعة الاسلامية – غزة / كلية التربية / قسم علم النفس | فلسطين | علم النفس السياسي | COUN 4212 | نظري/ الزامي | ٢ |

<table>
<tr><td colspan="7">وصف المقرر:<br>يهتم بدراسة الفرد وسلوكه السياسي: من خلال دراسة الشخصية وكيفية اكتساب الفرد للمعلومات والهوية والاتجاهات والقيم والسمات، وغيرها من الأمور الداخلية التي تؤثر على سلوك الفرد السياسي، ويهتم بدراسة المجموعات: من خلال دراسة الأنماط الجماعية، والعرقيات، والتمييز العنصري، وكيفية اتخاذ المجموع للقرار السياسي، إلى غير ذلك من الأمور التي يكون لها أثر في العملية السياسية.<br>كما أنه يهتم بدراسة الشخصيات القيادية. كما يهتم بدراسة النخب المؤثرة في صنع القرار السياسي بصورة دقيقة؛ حتى يمكن التنبؤ بطبيعة القرارات التي يمكن أن يتخذها قائد ما، إذا واجه موقفًا أو حدثًا معينًا، ويعمل على تفسير الأحداث السياسية عن طريق وضع فروض حول اهتمامات البشر وفق طريقة علمية واختبارها، أي اعتماد أسلوب البحث العلمي في دراسة السياسة، ووضع قوانين عامة لسلوك الفرد يمكن من خلالها تفسير وتنبؤ بسلوكه في الأحداث السياسية، وكذلك فهم سلوكيات المجموعات وطرق تفكيرها وكيف تتخذ القرار، واستخدام علم النفس في تحسين العملية السياسية مما يفيد الإنسانية عامة.</td></tr>
<tr><td>٤</td><td>جامعة القدس/ كلية العلوم التربوية</td><td>فلسطين</td><td>علم النفس السياسي</td><td>1530463</td><td>اختياري</td><td>-</td></tr>
<tr><td colspan="7">وصف المقرر:<br>يتناول المساق مفهوم علم النفس السياسي والمصطلحات الخاصة به وأهداف علم النفس السياسي وأهم نظريات الصراع السياسي وطرق التفاوض، والحلول السلمية، بالإضافة إلى الصراعات والاختلافات الثقافية في الحوار والتفاوض والقيادة السياسية وسلوكيتها وسلوكية التطرف والإرهاب والهوية والتنشئة السياسية وتكوين الرأي والمشاركة السياسية والارتباط السياسي والسلوكية القومية والعوامل النفسية والموضوعية للسلوك السياسي والسياسة الخارجية... وفن إدارة المجتمع الذي يتخذ شكلا او وحدة سياسية، نظرا لأهمية هذه العناصر في حياة الإنسان والمجتمع وشدة تأثيرها على تلك الحياة.</td></tr>
<tr><td>٥</td><td>جامعة الاستقلال/ كلية العلوم الانسانية/ قسم علم النفس</td><td>فلسطين</td><td>علم النفس السياسي</td><td>-</td><td>الزامي</td><td>-</td></tr>
</table>

<table>
<tr><td colspan="7">وصف المقرر:<br>يتناول هذا المساق تعريفاً بعلم النفس السياسي وأهدافه وتاريخه وأهميته، ويتناول بشيء من التفصيل العديد من الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصه ومنها على سبيل المثال: سيكولوجية السلطة، سيكولوجية الاستبداد، سيكولوجية التعذيب، أمراض السلطة، سيكولوجية الجماهير، سيكولوجية المعارضة، سيكولوجية التطرف، سيكولوجية العنف، سيكولوجية الحوار، ويختتم بسيكولوجية الفساد والإفساد.</td></tr>
<tr><td>٦</td><td>كلية العودة الجامعية</td><td>فلسطين</td><td>علم النفس السياسي</td><td>PSYC 3318</td><td>الزامي</td><td>٣</td></tr>
<tr><td colspan="7">وصف المقرر:<br>يهدف المساق إلى التعريف بعلم النفس السياسي، ودراسة تفاعل علم السياسة مع علم النفس، خاصة أثر علم النفس في السياسة و تحليل سلوك الجهات الفاعلة في العملية السياسية، وتفسير المواقف والقرارات السياسية باستخدام مصطلحات علم النفس والتمييز بين العنف السياسي و الإرهاب السياسي و المقاومة.</td></tr>
<tr><td>٧</td><td>جامعة الازهر – غزة/ كلية التربية/ قسم الارشاد النفسي و التربوي</td><td>فلسطين</td><td>علم النفس السياسي</td><td>PSYC4327</td><td>الزامي</td><td>٣ نظري</td></tr>
<tr><td colspan="7">وصف المقرر:<br>مقدمة فى علم النفس السياسى التاريخ و التطور، الاتجاهات السياسية، النظريات المفسرة للاتجاهات السياسية، التنشئة السياسية، الأسرة و التنشئة السياسية، محددات ممارسة السلوك السياسى، الديمقراطية و السلوك السياسي.</td></tr>
<tr><td>٨</td><td>جامعة العلوم والتقنية في الفجيرة/ كلية الإنسانيات والعلوم</td><td>الامارات العربية المتحدة</td><td>علم النفس السياسي</td><td>Psy128</td><td>اختياري</td><td>٣ نظري</td></tr>
</table>

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="7">وصف المقرر:<br>يقدم هذا المساق تعريفا بعلم النفس السياسي باعتباره نقطة التقاء بين علم النفس وعلم السياسة ، ويتناول مواضيع لعل من أهمها : علم نفس السلطة ، علم نفس الجماهير ، علم نفس المعارضة ، علم نفس التطرف ، علم نفس العنف ، علم نفس الحوار ، كما يتيح المساق الفرصة لعرض ومناقشة نماذج تطبيقية لتفسير سلوكيات العنف والتطرف واثرها على المجتمع ووضع مقترحات للتعامل معها .</td></tr>
<tr><td>٩</td><td>جامعة اليرموك/ كلية الاداب/ قسم العلوم السياسية</td><td>الاردن</td><td>علم النفس السياسي</td><td>PS 222</td><td>اختياري</td><td>٣ نظري</td></tr>
<tr><td colspan="7">وصف المقرر:<br>يتضمن المساق تعريف الطالب بعلاقة علم النفس بالعلوم السياسية ، وذلك من خلال استعراض نظريات المدرسة النفسية وأثرها على السلوك السياسي ، وتمكين الطالب من تحليل الظواهر السياسية من المنظور النفسي ، وهو الأمر الذي يستتبع دراسة ظاهرة السلطة والقوة والقيادة السياسية والسياسة الدولية والمشاركة السياسية والعنف السياسي ومحاولة تفسير القرارات السياسية من منظور التحليل النفسي للفرد</td></tr>
<tr><td>١٠</td><td>جامعة بغداد / كلية الاداب/ قسم علم النفس</td><td>العراق</td><td>علم النفس السياسي</td><td>-</td><td>الزامي</td><td>٢ نظري</td></tr>
<tr><td colspan="7">وصف المقرر : يتناول هذا المساق مفردات من علم السياسة مثل التنشئة الاجتماعية السياسية والوعي السياسي والمشاركة السياسية والتطرق الى معنى الهوية الوطنية والهوية الاثنية ، ويسعى لتوضيح مفردات سياسية الى طلبة الاداب في قسم علم النفس ومحاولة الاستفادة من القاعدة العلمية لهم الخاصة بعلم النفس في تحليل بعض المواقف والمفاهيم السياسية .</td></tr>
<tr><td>١١</td><td>الجامعة المستنصرية/ كلية الاداب/ قسم علم النفس</td><td>العراق</td><td>علم النفس السياسي</td><td>4503365</td><td>الزامي</td><td>٣ نظري</td></tr>
</table>

وصف المقرر: يقوم مساق المادة على تعريف الطالب بعلاقة علم النفس بالعلوم السياسية، وذلك عن طريق فهم السياسة والسياسيين والسلوك السياسي من منظور نفسي وتعتبر العلاقة بين السياسة وعلم النفس ثنائية الاتجاه فيستخدم العلماء علم النفس كمرآة لفهم السياسة، وكذلك السياسة مرآة لعلم النفس، ويعد هذا العلم مجال متعدد الاختصاصات. لكنه يعبر عن مضمون الجمع بين علم النفس والسياسة.

**قراءة في جدول مسح مقرر علم النفس السياسي**

- تُظهر لنا نتيجة المسح عن مساق مقرر علم النفس السياسي، للجامعات والكليات العراقية لمرحلة البكلوريوس، ان هذا المقرر على اهميته العلمية لم تعتمده أي من الجامعات في العراق كمنهاج علمي للدراسات الاولية في كليات العلوم السياسية، ويعود ذلك لحقبة ما قبل عام ٢٠٠٣، وربما لأن حرية البحث آنذاك في مجال العلوم السياسية لم تكن متاحة، لكن في كليات التربية والاداب، نجده مستحدث الان في كلية الآداب في جامعة بغداد، وكلية الاداب في الجامعة المستنصرية، و بمنهاج سيكولوجي ودون الاطلاع على مفردات علم السياسة بشكل كامل، كما وتبين من المسح على المواقع الرسمية للجامعات والاتصال المباشر مع اساتذة تدريسيين، ان هناك اهتمام بتدريسه في مرحلة الدراسات العليا (الماجستير او الدكتوراه)، لكن ضعيف ومتقطع، اذ تم تدريسه في بعض كليات العلوم السياسية في العراق (جامعة بغداد، جامعة النهرين، معهد العلمين) لسنة من السنوات لكورس واحد في الدراسات العليا، لكن دون دراسته في مرحلة البكلوريوس، وما يهمنا في هذه الورقة هو ان نضع هذا المقرر بمفردات تجمع بين علم النفس وعلم السياسة، بمنهاج اكاديمي يناسب كليات العلوم السياسية أولاً من ثم كليات الاداب والتربية، من حيث المضمون والمحتوى العلمي، ولمرحلة البكلوريوس حتى تكون هناك ارضية علمية لهذه المادة عند الطالب، للاستفادة منه في تخصصه لاحقاً.
- كما وتظهر نتيجة المسح في الجامعات العربية ان لهذا المقرر اهمية اكبر واعتماده في كليات الاداب والتربية وايضا بعض العلوم السياسية، بشكل يتناول مفهوم علم النفس السياسي والمصطلحات الخاصة به بالإضافة إلى بعض المفردات التي لها الاثر والعلاقة بعلم السياسة، والاختلافات الثقافية في

الحوار والتفاوض والقيادة السياسية . وهو مستوى جيد الى حد ما لكن لم يتناسب مع قيمة هذا المقرر العلمية ويتضح ذلك من مخرجات تلك الكليات التي لم تدخله ضمن متطلبات سوق العمل وكذلك لم تظهر اهميته الحقيقية في العمل البحثي الاكاديمي العربي .

**استنتاجات وتوصيات:**

١ . ان المعرفة السياسية تنمو وتتطور باستمرار لتفسير الظواهر السياسية الحديثة والآنية ، كما تطورت الدراسات السياسية في الجامعات العالمية بحقل مهم من المعرفة هو (علم النفس السياسي) ، لكنه لم يحظ باهتمام في الجامعات المحلية والعربية في جانب البحث العلمي والتدريس بالشكل المطلوب .

٢ . يعد علم النفس السياسي فرع متبلور ومستقل حديثاً ، حيث ظهر اول كتاب ١٩٧٣ يقوم على أستخدام وأساليب ومفاهيم ونظريات علم النفس ، في تحليل وتفسير السلوك والمواقف والقرارات والاحداث السياسية بأدوات علم النفس من مفاهيم ونظريات ومفردات سيكولوجية .

٣ . تعبّر الجمعية الدولية لعلم النفس السياسي (ISPP) عن مضمون علم النفس السياسي الحالي ، وأهميته وتطوره في الجامعات العالمية ، وتحافظ على إصدار مجلة علمية دورية تعنى بنشر البحوث العلمية المتخصصة بعلم النفس السياسي .

٤ . بدأ الاهتمام الحقيقي بعلم النفس السياسي من أكاديميين غالبيتهم من الولايات المتحدة الامريكية ، وأخذت شعبيته تزداد في اوروبا في فيينا (مدينة فرويد ومركز أفكار التحليل النفسي) ومن ثم الى مناطق اخرى من العالم .

٥ . أول بداية لعلم النفس السياسي عنيت بدراسة شخصيات المشاهير من القادة السياسيين بطريقة دراسة (التاريخ النفسي) أو(السيرة النفسية) لهم . وذلك عن طريق تطبيق نظريات علم النفس على ابرز التطورات

والاحداث في حياتهم وعن طريق الدمج بين علم نفس الشخصية والأدلة التاريخية مثل تحليل شخصية أدولف هتلر وفيدل كاسترو. . الخ

٦. النتاجات العلمية لعلم النفس السياسي تتناول مواضيع سياسية بالأصل، سواء من عمل هذه النتاجات علماء نفس او علماء سياسة او تخصص آخر، وبهذا يمكن القول ان مرجعية علم النفس السياسي هي للمتخصص بالعلوم السياسية اولاً، لكن هنا يشترط به ان تكون لديه تطلع واسع ودقيق في مجال علم النفس، وكما يرى ذلك أستاذ العلوم السياسية العراقي الدكتور صادق الأسود.

٧. تحتم الضرورة العلمية في العلوم السياسية الى دراسة مفاهيم ونظريات محددة من علن النفس ابرزها (نظريات الشخصية نظرية التحليل النفسي والنظرية السلوكية والنظرية الإنسانية)، والمفاهيم مثل (الصحة النفسية، التنشئة الأسرية وبيئة الأسرة، الذكاء والثقة بالنفس ومفهوم تقدير الذات مثل هذه المفاهيم والعناوين تساهم في تساعد وتطور علم النفس السياسي.

٨. نقترح استحداث تدريس مادة علم النفس السياسي لمرحلة البكلوريوس في كليات العلوم السياسية وللجامعات العراقية، وتحديداً المرحلة الثانية، وعلى كورسين يخصص الكورس الأول (لعلم النفس العام) ويتضمن المفردات التمهيدية والرئيسية لفهم مبسط وعام لعلم النفس والنظريات الرئيسة فيه والمفاهيم الأهم والأكثر اثرا في علم النفس السياسي. ويكون الكورس الثاني (لعلم النفس السياسي) ويتضمن مفردات علم النفس السياسي، ودراسة نماذج تطبق عليها مفاهيم علم النفس السياسي.

## مفردات مادة علم النفس السياسي المقترح

- مفردات الكورس الاول (علم النفس)
- التعريف بعلم النفس
- نظريات علم النفس الرئيسة (نظرية سيجموند فرويد في التحليل النفسي، نظرية الذات عند كارل روجرز والنظرية السلوكية عند سكنر)
- التعريف بالشخصية وانماط الشخصية

- الصحة النفسية
- الطاقة الايجابية

**مفردات الكورس الثاني (علم النفس السياسي)**

- الشخصية والسلوك السياسي
- القيم والايديولوجية وبنية الاتجاهات السياسية
- التعصب والعدائية بين الجماعات
- النشأة الاسرية والمشاركة السياسية
- تطبيق مفاهيم علم النفس السياسي على احداث سياسية

**اهم المصادر لمادة علم النفس السياسي بالامكان اعتمادها في وضع مفردات علم النفس السياسي لكلية العلوم السياسية / البكلوريوس**

١. دافيد اوسيرز واخرون، المرجع في علم النفس السياسي، ترجمة ربيع وهبة واخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ج١ + ج٢، ٢٠١٠
٢. لندا ل دافيدوف، مدخل علم النفس، الدار الدولية للنشر، ط٤، القاهرة، ١٩٨٣
٣. دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ترجمة ياسمين حداد، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، بيروت، ٢٠١٥
٤. د. سويم العزي، علم النفس السياسي: قراءة نقدية تحليلية، ط١، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠

**الهوامش:**

١-كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٢

٢- محمد صفي الدين خربوش ، المنهج العلمي ودراسة الظواهر السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، محاضرات للدراسات العليا غير منشورة ، ٢٠٢٢ ، ص١٥

٣- عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، دار النضال للطباعة والنشر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٩ ، ص٨٤

٤- باسم علي خريسان ، علم النفس السياسي دراسة في النشأة والتكوين ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، عدد٦٧ ، ص١٣٨

٥- بالامكان الاطلاع على الجمعية ونشاطاتها عن طريق موقعها الرسمي https: //ispp. org/

٦- عبد الجبار احمد عبد الله ، لماذا الحاجة الى علم النفس السياسي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٨-٣٩ ، ص٢٦٤

٧- دايفد باتريك هوتون ، علم النفس السياسي ، ترجمة ياسمين حداد ، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٤٩

٨- تهدف السيرة النفسية إلى فهم المشاهير والمهمين تاريخياً ، القادة السياسيين أو الفنانين ، من خلال تطبيق نظريات علم النفس على ابرز التطورات والاحداث في حياتهم وعن طريق الدمج بين علم نفس الشخصية والأدلة التاريخية . ومن الأمثلة على دراسة السيرة النفسية ، تقرير د .هنري موراي عن تحليل شخصية أدولف هتلر خلال نهاية الحرب العالمية الثانية . عندما أجبروه على التحليل النفسي من مسافة بعيدة ، باستخدام كتابات هتلر والتاريخ النفسي له ، حتى تتمكن قوات الحلفاء من فهم شخصيته للتنبؤ بسلوكه بشكل أفضل . وكذلك دراسة شخصيات اخرى بصيغة السيرة النفسية ، للتفصيل ينظر :

٩- دافيدأو سيزر وآخرون ، المرجع في علم النفس السياسي ، ج١ ، ترجمة ربيع وهبة واخرون ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٤٩-٥٠

١٠- للتفصيل ينظر : مجموعة من الباحثين ، علم النفس السياسي أسس ثقافة أحادية وتعددية ، ترجمة عبد الكريم ناصيف ، ط٢ ، مكتبة التكوين ، دمشق ، ٢٠١٩ ، ص٣٦ وما بعدها

١١- للتفصيل ينظر ، لندا ل دافيدوف ، مدخل علم النفس ، الدار الدولية للنشر ، ط٤ ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٤

١٢- ماري ديجفسكس ، زلة لسان بوش حول حرب العراق تذكر بكيل الغرب بمكيالين ، صحيفة الاندبيندت العربية الالكترونية ، بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢٢ ،

١٣- ينظر : سيجموند فرويد ، الموجز في التحليل النفسي ، ترجمة سامي محمود علي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٤٣

١٤- المناظرة هي نوع مرتب أو رسمي من المناقشة وتختلف المناظرة عن المناقشة المنطقية التي تدور إثبات الحقيقة كما تختلف عن الجدل المعتمد على البلاغة والإقناع ، فالمناظرة وإن اعتمد النقاش المنطقي وشيء من العاطفة فهو ينجح ويثبت نفسه عند متابعيه بحسب قوة السياق وخطة الحوار المتقنة ومرونتها .

١٥- (*) تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بموجب مسح للمواقع الالكترونية الرسمية للجامعات والكليات العربية والعراقية .

# تخصصات العلوم السياسية بين الإطار الأكاديمي والواقع التطبيقي: رؤية مستقبلية في متطلبات سوق العمل

**أ .م . د . محمد ميسـر فتحي**

كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل

رئيس فرع العلاقات الدولية

**المقدمة**

إن سياسة المجتمعات وإدارة التنوع الإنساني تتطلب مؤسسات وسياسات فاعلة لإدارة النزاعات وترشيد القرارات وتحويل الاختلافات إلى طاقة خلاقة للبناء والاستثمار، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود علماء السياسة.

وفي عالمنا المعاصر اصبحت تخصصات «العلوم السياسية» تمر في مراحل انتقالية تبعاً لمسارات البيئة السياسية الوطنية والإقليمية والدولية وما تحتوي عليه من متغيرات وتحولات تمثل فرص وتحديات، كونه يتميز بطبيعته الديناميكية ولا يمكن وضعه في قوالب جامدة، وعليه فإنه يسعى وراء تطور الأحداث والمتغيرات، وهذا يتطلب من المتخصصين وعلماء السياسة مراجعة مفاهيمه بشكل دائم وضبط حدود هذا التخصص وما ينطوي عليه من اختصاصات فرعية منها (العلاقات الدولية، الاستراتيجية، النظم السياسية، الفكر السياسي، الدراسات الأمنية، الدراسات المستقبلية، الدبلوماسية والمفاوضات، التنظيم الدولي، علم الاجتماع السياسي، الرأي العام) دون اغفال عملية تطوير وتحديث مفرداته لتكون مواكبة للمناهج العالمية، فضلاً عن ذلك، يجب ان تعالج الظواهر السياسية التي تواجه المجتمع والدولة وتقدم الحلول الحقيقية للمشاكل السياسية والأمنية وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما يؤدي الى انتج مخرجات جاهزة تكون جزء من متطلبات سوق العمل في المستقبل.

**إشكالية الدراسة : وتنطلق الدراسة من إشكالية عدة وهي :**

- غالباً تركز تخصصات العلوم السياسية على الجانب النظري الأكاديمي دون البعد التطبيقي لمعالجة المشاكل السياسية وتحديات الواقع .
- انخفاض وتدني مستويات طلبة مخرجات كليات العلوم السياسية في (الدراسات الأولية والعليا) كون دراستهم تركز على المناهج النظرية وتغفل الجانب المهاري والتدريبي والتحليلي ، فضلاً عن طريقة وآلية القبول لاسيما قنوات النفقة الخاصة والامتيازات .
- مما ينتج إشكالية أخرى تتمثل في محدودية استيعاب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لمخرجات العلوم السياسية واتساع حجم البطالة بين خريجين هذه التخصصات .

**فرضية الدراسة :**

تنبثق الفرضية من فكرة مفادها هناك علاقة ارتباط وثيقة بين تطوير تخصصات العلوم السياسية وتقبل او استيعاب سوق العمل لمخرجات هذا التخصص ، إذ كلما امتلك خريجي العلوم السياسية التدريب العملي والتطبيق والمهاراتي في تقديم الحلول للازمات والتحديات التي تواجه الانظمة السياسية كلما اتضح الفارق بينهم وبين التخصصات الاخرى التي تحتل مكانهم في سوق العمل ، وبالتأكيد سيساهم ذلك في فسح المجال امامهم ، فضلاً عن تزايد دور الخريجين في اجاد فرص عمل في القطاع الخاص مثل تاسيس مراكز البحوث والدراسات السياسية ، وفتح المكاتب الاستشارية ، وإدارة الحملات الانتخابية . . . وغيرها .

مناهج الدراسة : سيتم الاستفادة من المنهج التطويري ، والمنهج الوظيفي ، فضلاً عن المنهج الاستشرافي الاحتمالي المشروط ، ومقترب المصلحة الوطنية .

الكلمات المفتاحية : تطوير تخصصات العلوم السياسية ، رؤية مستقبلية في تخصصات العلوم السياسية ، سوق العمل

تقسيم الدراسة : سيتم تقسيمها الى ثلاثة محاور رئيسة ، كما يأتي :-

المحور الأول : تخصصات العلوم السياسة والعلاقات الدولية : المجالات والتحديات

المحور الثاني : استثمار الحلول والفرص التي تلاءم سوق العمل السياسية

المحور الثالث : الآفاق المستقبلية لتخصّصات العلوم السياسية وسوق العمل

## المحور الأول

## تخصصات العلوم السياسة والعلاقات الدولية: المجالات والتحديات

في البدء لابد من التعرف على مفهوم العلوم السياسية، إذ لا يوجد اتفاق بين علماء السياسة والمتخصصين على تعريف واحد لعلم السياسة، فهناك من قام بتعريفه بأنه العلم الذي يقوم بدراسة الحكومات و المؤسسات والسلوكيّات والممارسات التي تقوم بها النخب السياسية، و هناك من يشر الى أن علم السياسة هو العلم الذي يعنى بدراسة المجتمعات البشريّة أو الإنسانيّة. [1]

فيما عرف الأميركي ديفيد إيستن، بأنه العلم الذي يقوم بدراسة التوزيع (السلطوي الإلزامي) لجميع القيم في المجتمعات، أي أن هذا العلم يصب اهتمامه على دراسة الأدوار المحوريّة للسلطات السياسيّة في عملية الحفاظ على قيم المجتمعات، وتنفيذ القوانين باستخدام الإكراه والقوة إن اقتضى الأمر في عمليّة مواجهة الخارجين عن هذه القوانين والقيم. [2]

ويمكننا ان نقدم تعريف علم السياسية بإنه علم وفنُ درَّسة النظريات السياسيّة والفلسفات السياسيّة المقارنة، والأنظمة السياسية، والقوانين الدوليّة، وتاريخ الفكر السياسي وحقوق الإنسان والحريّات العامة، والمتغيرات والتفاعلات السياسية بين مختلف المؤسسات والمبادئ والايديولوجيات، التي تتبناها الأمم والدول والمنظمات الدولية وطبيعة علاقاتها المشتركة، وما يتبعه من اكتساب المهارات والتدريبات والممارسات اللازمة في المجالات السياسية. [3]

- **دوافع ومحفزات دراسة هذا التخصص** : يمتلك علم السياسة مجموعة من المحفزات التي تدفع باتجاه دراسة واكتساب هذا التخصص، ومن اهمها ما يأتي: -

١-عالمية التخصص وأهميته الكبيرة لفهم حضارات وثقافات الامم والدول والمجتمعات الأخرى.

٢- دراسة على الأنظمة السياسية القائمة ومعرفة أنواعها في العالم.

٣-التوسع في معرفة العلوم السياسية وبما يحتويه من تخصصاته المتنوعة، وهي: (علم السياسة، وعلم العلاقات الدولية، والدراسات الدبلوماسية، الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، والفكر السياسي، والنظم السياسية، التنظيم الدولي. . . وغيرها من التخصصات الفرعية).

٤- دراسة وتحليل الازمات المحلية والاقليمية والدولية وتحليلها وتقديم الحلول والمعالجات اللازمة لذلك .

وانطلاقاً مما يتمتع به هذا المجال من وفرة وتنوع في تخصصات تساهم في بناء قدرات النخب السياسية من مخرجات كليات العلوم السياسية وصقل مهاراتهم . . . كل ذلك ساهم في تعزيز الاهتمام به واعتماده في الجامعات العالمية وتنمية مجالاته بما يتلاءم مع سوق العمل .

- **مؤسسات سوق العمل في تخصص العلوم السياسية**

هناك العديد من مجالات العمل الرسمية وغير الرسمية في سوق العمل لتخصصات العلوم السياسية التي يجب ان يستثمرها خريجي هذا التخصص وامتلاك مهارات هذه المهام والوظائف ، أهمها ما يأتي : -

١-وزارة الخارجية وبعثاتها وممثلياتها في الخارج .

٢- وزارة التخطيط .

٣- مؤسسات وأجهزة الإعلام العامة والخاصة .

٤- نواب ومستشارون ومنسقون في السلطات التشريعية والقضائية .

٥- مكاتب مفوضية الانتخابات .

٦- مكاتب مفوضية حقوق الانسان

٧- مستشارون ومحاضرين في المؤسسات والكليات الانسانية والامنية .

٨- محللون سياسيون في وزارة الخارجية ، ووزارة الداخلية ، والوزارات الأخرى ذات العلاقة ، ومديريات المخابرات والاستخبارات وكافة الأجهزة العسكرية والأمنية .

٩- مستشارون وباحثون ومسؤولون في الشركات والمؤسسات الكبرى الوطنية والإقليمية والعالمية .

١٠- موظفون دوليون لشغل الوظائف الدولية العمومية في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

١١- مستشارون في الأحزاب السياسية والنقابات بمختلف أنواعها .

١٢- باحثون ومدربون في مراكز البحوث الاستراتيجية ومنظمات المجتمع المدني التثقيفية .

- **محددات وتحديات تخصصات العلوم السياسية في بيئة سوق العمل**

لاشك في ان سوق العمل ترتكز على رأس المال البشري، كون المؤسسات وجميع التفاعلات التي تجري في بيئة العمل تطوّرت بوجود العنصر البشري كونه المؤثر الحقيقي في نجاح سوق العمل وزيادة قمية الناتج الوطني في جميع المجالات، ولاشك يعتمد ذلك على تطور منظومة التعليم والمعارف والمهارات التي يكتسبها الخريجون في سنوات الدراسة الجامعية، ويؤكد العلماء بأن التعليم هو رأس المال الاساسي في الاستثمارٌ وليس استهلاكاً، كونه لا يقلُّ أهمية عن الاستثمار في مجال الاموال والاقتصاد.

كما تؤكد عديداً من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو عدمَ قدرةِ التعليم المتبع في الدول العربية على تقديم مخرجات تتناغم وحاجةَ المجتمع والسوق المحلية والدولية؛ وهذا سبَّبَ تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل، بالتزامن مع الزيادة السكانية مع ما يصاحبهما من زيادة في أعداد الملتحقين بالجامعات؛ وبالتالي فإن ازدياد أعداد الخريجين من دون فرص عمل مناسبة يشكّل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول العربية، فضلاً عن القلق الذي يشكله لعوائل الخريجين لاسيما من خريجي الدراسات الانسانية.

فضلاً عن ذلك تخريج أعداد هائلة من الطلبة الذين يدخلون ضمن العاطلين عن العمل ما فاقم من حجم المشكلة، ويمكن تصنيف تداعيات هذه المشكلة الى نوعين من العاطلين عن العمل ضمن منظومة التعليم وعلى النحو الآتي:-(٤)

١- عاطلون قد انقطعوا عن التعليم مبكراً: أولئك الذين لم يتعلموا أو الذين انقطعوا عن الدراسة، ولم يتوجهوا نحو اهتمامات مجدية فهؤلاء يجدون أنفسهم أمام معترك الحياة وليس ما لديهم ما يكفيهم من أموال لسد حاجاتهم وهذا ما ينعكس على الآثار السلبية التي تجعل منه شخصاً بائساً فقيراً؛ لذلك سوف يسعى الى التخفيف من هذه الآثار وسوف يلجأ إلى الاعمال غير المشروعة التي تعمل بدورها على توفير الأموال وغيرها من الضروريات.

٢- العاطلون من حملة الشهادات: هذه الفئة التي لم يحصلوا على عمل وتختلف نوعية المشكلات التي يعانون منها، لا يجدون تحقيق التوازن بين

إكمال الدراسة بنجاح من جهة والحصول على عمل من جهة اخرى، فبدورها تتصاعد الأزمات، و تلجئهم إلى العمل على وفق مستويات متدنية وأجور لا تفي بالغرض.

كما ترجع أسباب هذه البطالة إلى ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية، وفي تنشيط سوق العمل لتوفير فرص العمل وتحفيز النمو من طريق الموارد البشرية في مختلف بلدان العالم ولاسيما في العراق إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي، والتأهيل التخصصي المهني، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية، وانخفاض الكفاءة النوعية) ويتمثّل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا تحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.[٥]

وتعدّ تخصصات العلوم السياسية احدى التخصصات الانسانية التي تواجه عديداً من التحديات التي منها ما يتعلق بالاطار الاكاديمي للجامعات ونسب وآلية تطوير المناهج الدراسية ومنها ما يرتبط بالطلبة ومنها ما يتعلق بطرق التدريس والتدريب، وهكذا فإن خريجي العلوم السياسية يبقون في حالة ارتباك وتخبط بين طبيعة المناهج الدراسية النظرية من جهة، ومتطلبات بيئة سوق العمل والمتغيرات السياسية من جهة أخرى، ويمكننا رصد وتحديد عديداً من تلك التحديات، أهمها ما يأتي :-[٦]

- معرفة نسبية للطلبة في تخصصات العلوم السياسية.
- انخفاض معدلات الطلبة المقبولين في كليات العلوم السياسية.
- عجز الطلبة عن ربط المدارك النظرية بالظواهر والأزمات السياسية.
- عجز الخريجين عن تقديم أنفسهم كمتخصص في العلوم السياسية.
- عدم امتلاكه الخبرة والكفاءة والمهارات الازمة للحصول على الوظيفة في ميدان سوق العمل.
- عدم مواكبة المناهج الدراسية لمتطلبات سوق العمل.
- نقص التمويل اللازم لإنجاز البحوث والدراسات التطبيقية.

- ضعف طرائق التدريس الحديثة التي تدرب الطلبة على الجوانب المهارية والتحليلية فضلا عن الجوانب النظرية .
- تكرار البحث في نفس الأحداث والظواهر السياسية ، وبنفس الأسلوب المعتمد أساسا على النمطية .
- عدم الاستفادة المؤسسات والنخب والمستشارين من اغلب الإنتاجات العلمية والبحوث التي ينجزها المختصين ، وبالتالي تُركن في المكتبات ولا يستعملها سوى أهل الاختصاص من حين لآخر .
- عدم ثقة المجتمع بالنُخب السياسية انعكست سلباً على دراسة تخصصات العلوم السياسية .

وبنحو عام فإن أكثر الموظفين الذين يشغلون وظائف مهمة في مؤسسات الدولة لا تتناسب وتحصيلهم العلمي ، لم ينالوا تعليماً كافياً وهذا ما انعكس سلباً على نوعية التخصصات ومخرجاتها لاسيما تخصص العلوم السياسية المرتبط بشكل مباشر بمؤسسات صنع القرار ، وما يؤكد هذه المشكلة هو احتجاجات الخريجين التي ينظمها حملة الشهادات العليا (الدبلوم ، الماجستير ، الدكتوراه) للمطالبة بحقوقهم في العمل .

## المحور الثاني

## استثمار الحلول والفرص التي تلاءم سوق العمل السياسية

بتركيز شديد ، يحتاج التعليم العالي في العراق الى ستراتيجية تعتمد على تلبية حاجة السوق بالرغم من ضعفه ، وليس لمجرد تلبية الرغبات الاجتماعية والسياسية وتعد المواءمة مع سوق العمل من اهم العوامل لمواجهة البطالة وتحقيق اهداف الخريجين ، ويعود الضعف إلى سببين : أولهما انخفاض الكفاءة النوعية للجامعات كتدني التأهيل المعرفي والتخصصي ، وضعف القدرات الابتكارية والتطبيقية والتحليلية ، وثانيهما هو اعداد المخرجات الهائلة في تخصصات لا يحتاجها المجتمع ولا سوق العمل مع وجود طلب كبير في تخصصات أخرى ، وكذلك الزيادة الهائلة في مخرجات الدراسات العليا التي لا يوجد لمعظمها سوق عمل ولا حاجة مجتمعية ولا أهمية معرفية او بحثية او ابتكارية .

وهنـاك مجـال آخـر مهـم لربـط الجامعـات بسـوق العمـل ، اذ يجـب أن تسـتند المناهـج الدراسـية إلـى نتائـج (مخـارج) التعلـم العامـة والمهنيـة أو الفنيـة – التـي يتـم تطويرهـا بشـكل مشـترك مـن قبـل قطـاع التعليـم العالـي ، وأصحـاب العمـل وأصحـاب المصلحـة الرئيسـين الآخريـن– والمؤسسـات اللازمـة لدعـم الطـلاب مـن خـلال المواضـع العمليـة والتدريـب الداخلـي والتوجيـه المهنـي ومعلومـات سـوق العمـل ، ولا يكتفـي بـان تكـون المناهـج الدراسـية معتمـدة تمامـاً علـى مـا هـو موجـود فـي الكتـب والمقـررات الجامعيـة ، ومـن هـذا المنطلـق يجـب ان تكـون عمليـة وضـع المناهـج ومخـارج التعلـم مرنـة ومتغيـرة وعلـى الـوزارة ان تسـحب يدهـا مـن مهمـة السيطرة على المناهـج والامتحانـات وارجاعهـا الـى الأقسـام والتدريسـيين وكمـا هـي عليـه فـي معظـم نظـم التعليـم العالـي العالميـة . [٧]

كمـا نؤكـد علـى تطبيـق برامـج التجسـير فـي سـياق قابليـة التوظيـف ، أي البرامـج التـي تسـاعد الطـلاب للحصـول علـى بدايـة أفضـل فـي الجامعـة مـن خـلال بنـاء جسـر بيـن مسـتوى إعدادهـم المدرسـي والخبـرة الجامعيـة ، يمكـن أن تسـاهم هـذه البرامـج بشـكل كبيـر فـي نجـاح المتعلـم وكذلـك فـي مسـتقبله الوظيفـي ، ومـن الأمثلـة علـى ذلـك برنامـج التجسـير فـي إطـار مشـروع البنـك الدولـي للتعليـم الثانـوي فـي رومانيـا ، وكذلـك برامـج التجسـير فـي الجامعـات الغربيـة لبعـض الطلبـة مـن الـدول الناميـة . [٨]

بشـكل عـام ، يجـب أن تكـون هنـاك أنظمـة مناسـبة للحوكمـة والإدارة والتمويـل وضمـان الجـودة مـن أجـل تمكيـن الجامعـات مـن الوفـاء بمهامهـا المتعلقـة بمتطلبـات المجتمـع وسـوق العمـل .

ويعـدّ توسـيع التعليـم الجيّـد هـو السـبيل الوحيـد المسـتطاع لتحقيـق النمـو الاقتصـادي علـى المـدى الطويـل ، وهـذا هو السـبب فـي أن التركيـز القوي والمتماسـك علـى التعليـم يُعـد أمـراً أساسـياً لنجـاح جـدول أعمـال التنميـة العالميـة ولسـوء الحـظ فـإنَّ الغايـة الحاليـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة المتمثلـة فـي «ضمـان جـودة التعليـم» غامضـةٌ جـدًا ، ولا تقـدم أي توجيـه لقيـاس الزيـادات فـي مسـتويات المهـارة المعرفيـة والتـي تـؤدي بطبيعـة الحـال إلـى زيـادة مسـتويات التنميـة ؛ لأن مخرجـات جـودة التعليـم إذا كانـت غيـر معتمـدة علـى مهـارات تفـي بأغـراض سـوق العمـل فإنهـا تكـون ذات انعكاسـات تسـببت فـي بطالـة حملـة الشـهادات ولاسـيما العليـا منهـا (الماجسـتير والدكتـوراه) وحرمانهـم مـن اسـتغلال الفـرص مـع الأخـذ بنظـر الحسـبان تصحيـح

أنظمة التوظيف بحيث لا تضع باحثاً ومهندساً وطبيباً في مكان تاجر والعكس صحيح؛ لأنه إذا اختل تكافؤ الفرص يختل كل شيء؛ مع الأخذ بنظر الحسبان أن تناقص فرص العمل الحكومي تقابلها احتياجات في المؤسسات تتزايد مع عدد الموظفين غير الكفوئين في بعض المؤسسات، وهي أقل بكثير من أعداد المواطنين المتلقين للخدمة مع مستوى الاداء في المؤسسة، وكل ذلك هو نتيجة لعدم كفاءة نظام التوظيف.[(٩)]

ان حاضر ومستقبل تخصص العلوم السياسية في الجامعات العراقية مرتبط بتنمية وتطوير هذا التخصص بشكل متكامل يواكب متطلبات سوق العمل، وذلك عن طريق بناء استراتيجية تكاملية تشاركية بين تخصصاته الفرعية وبين الجانب النظري والتطبيقي (المهاري والتدريبي والتحليلي) ورفع جاذبية وسمعة تخصصات العلوم السياسية في الوسط الاجتماعي، عبر ما يقدمه من نشاطات تخدم المجتمع والمؤسسات السياسية، وهذا يتطلب التركيز على جوانب أساسية ثلاثة هي (الطلبة، التدريسيين، البرامج الاكاديمية المتقدمة).

وهناك العديد من المهارات الواجب على خريجي كليات العلوم السياسية اتقانها ومن أهمها ما يأتي:-

- المشاركة في دورات في برامج متقدمة تركز على الجوانب العملية التطبيقية لتخصص العلوم السياسية، وفي شؤون السياسات الوطنية والعالمية.
- مهارات التواصل الشفوي والكتابي، وفهم منهجيات البحث والإحصاء.
- مهارات التفكير الناقد والمنطقي لتمكين الخريجين من القدرة على تحديد احتياجات المجتمع والحلول.
- المعرفة بالقوانين واللوائح والعمليات الحكومية.
- مهارات تحليل المشكلات وتقديم الحلول والمعالجات العلمية.
- مهارات التفاوض.
- مهارات القيادة والتواصل.
- مهارات التحليل السياسي والاستراتيجي.
- جمع المعلومات تحليلها من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل وتوليف النتائج.
- المناهج النظرية والعملية للوظائف السياسية والحكومية

- تدريب في الحكومة والسياسة. التدريب الداخلي متاح على جميع المستويات وفي كل فرع من فروع الحكومة - التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتتوفر تدريبات أخرى مع الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ومنظمات الضغط، والمنظمات الدولية والشركات الخاصة العاملة في العلاقات الحكومية وأبحاث القضية. القراءات

كما ان ذلك يحتاج الى إعداد فريق متكامل لتدريب الطلبة والخريجين على تلك المهارات حتى يكونون جاهزين للاندماج في سوق العمل وتولي الوظائف كما هو الحال فيما يسمى بـ (التدريب الصيفي لخريجي الكلية العلمية والتربية. . يتم اعتماده ايضاً لخريجي كليات العلوم السياسية وتدريبهم في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية) باحترافية مما يؤدي الى رفع جاذبية تخصصات العلوم السياسية، وكذلك انشاء اقسام جديدة في التخصصات الحديثة والمعاصرة، وانشاء مراكز بحوث تستوعب الخريجين.

توجد العديد من المجالات العملية لمخرجات كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية التي يمكّن مُمارستها، ومن أهمها ما يأتي:-[١٠]

- إدارة المشاريع الدوليّة: إذ تُعدّ إدارة هكذا مشاريع وبما فيها إدارة المُنظمات غير الربحيّة والمؤسّسات الحكوميّة خبرةً في مجالات التعاون الدوليّ أثناء تنفيذ المشروع، وهي الخبرة التي يتمتّع بها مُتخصّصو العلاقات الدوليّة.
- تحليل السياسات الدوليّة: يكتسب متخصصي العلوم السياسية كثيرًا من مهارات التحليل أثناء دراسة العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة إلى جانب مهارات السياسة، وهو ما يجعله مؤهّلاً لیشغل وظائف تحليل السياسات الدوليّة وتحليل القضايا لتحديد الجماهير المُستهدفة.
- العلاقات العامّة: يعمل متخصصو العلاقات العامّة بالعديد من المُهمات الأساسية؛ أبرزها تنظيم العديد من الفعاليّات في المؤسّسة أو المُنظمة وإنشاء الحملات ذات الاختصاص على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تحليل الرّأي العام.
- مجال القانون الدولي: يُفضّل كثيرٌ من مُختصي العلوم السياسية العمل في المجال القانوني؛ بما في ذلك المؤسّسات أو المُنظمات الدولية، والمعاهدات الدولية والقانون الدبلوماسي.

- التعليم : يستطيع حملة شهادات العلوم السياسيّة الانخراط في الوظائف التعليميّة، سواء كانت الشهادة في درجة البكالوريوس أو درجات التعليم العالي؛ ذلك لتثقيف المُجتمع وزيادة الوعي في القضايا السياسيّة والدوليّة والمُتنوّعة، لاسيما تدريس مواد بناء السلام والتعايش السلمي وحقوق الانسان والديمقراطية.. وغيرها من المواد التي تساهم في ترسيخ التنشئة الاجتماعية السليمة.
- المساهمة في إعداد الاستراتيجيات الامنية، إذ تدور دراسة الاستراتيجية على محاور عدة؛ لاسيما بناء الاستراتيجيات المستقبلية والأمن الدوليّ والامن الوطني بمجالاته كافة والحرب والسّلام.
- السلوك السياسيّ : يجمع قسم السلوك السياسيّ بين العلوم السياسيّة وعلم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي، ويركّز على العمليّات النّفسية والاجتماعيّة التي يُمكن خرط الأفراد من خلالها في العمليّة السياسيّة.

المحور الثالث

**الآفاق المستقبلية لتخصّصات العلوم السياسية وسوق العمل**

إن تخصص العلوم السياسية يفتح آفاق البحث العلمي في تطوير النظريات السياسية، التي تقودنا إلى فهم طبيعة السلطة والنظم السياسية والقوانين الدولية والعلاقات الدولية، فالعلوم السياسية تلبي حاجة المجتمع في هذا المجال، كما يمكن لخريجي تخصص العلوم السياسية أن يطور فكره اتجاه المجتمع والدولة وعلاقاتها الخارجية، بحيث يدرك كيفية تركيب المعادلات واستراتيجيات التوازن المحلية والاقليمية والدولية. وكيف تؤدي الايدلوجيات في نمطية وثقافات الشعوب محركاً سياسي، التي تمكنهم من التعامل معها بشكل ناجح وسليم، ويمكننا عرض المشاهد المستقبلية التي تواجه بيئة سوق العمل بشكل موجز، كما يأتي :

١- مشهد الاستمرار في تراجع دور وتأثير مخرجات كليات العلوم السياسية في سوق العمل :

وينطلق هذا الاحتمال أو المشهد من استمرار حالة التراجع نتيجة استمرار نقاط الضعف وعدم القدرة على معالجة التحديات، وعدم القدرة على فتح مسارات جديدة في سوق العمل.

٢- مشهد تطور مخرجات العلوم السياسية وتصاعد تأثيرها ودورها في سوق العمل:

وينطلق هذا الاحتمال أو المشهد من العمل على المشترك بين المؤسسات التعليمية ذات الاختصاص (كليات العلوم السياسية) ومساهمتها في تطوير المناهج والمواد الدراسية وقدرات التدريسيين والطلبة بما يتلائم وسوق العمل، والمؤسسات الحكومية في دعم سوق عمل مخرجات العلوم السياسية، فضلاً عن الطلبة والخريجين في تعزيز دورهم وخبراتهم ومهاراتهم عبر كسب المعارف والتدريب ومختلف القدرات التي يتطلبها سوق العمل، في سبيل تطبيق سياسات وحلول موضوعية وحيادية لمواجهة التحديات القائمة.

**الخاتمة**

ونستنتج مما تقدم انه يتوجب على كلية العلوم السياسية إعداد مخرجات أكفاء ذوي خبرات ومهارات مهمة في السياسة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والمفاوضات والتفاعلات السياسية والإعلام، . والإدارة السياسية العامة . . وغيرها، بشكل يواكب المتغيرات العالمية ويتطلع الى ما ترغب به المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في شروط التوظيف . في المقابل يتوجب على الحكومة ان تستقطب خريجين كليات العلوم السياسية بشكل مباشر في المؤسسات ذات المجال السياسي كشرط أساسي في التوظيف ومواجهة التحديات لاسيما الفساد الاداري في التوظيف.

كما تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، أهمها ما يأتي: -

١- يتوجب على مخرجات كليات العلوم السياسية العمل على تنمية وتطوير معرفتهم العلمية وخبراتهم العملية وصقل مهاراتهم الوظيفية.

٢- غالباً ما تكون الخيارات متاحة امام خريجي كليات العلوم السياسية، عندما يكون مفكراً ومهنياً، إذ إن دراسة السياسة لا تتعلق ببساطة بالتحول إلى

سياسي ، بل تتعلق بتعليمك لتصبح مفكرًا تمكنه من مجموعة متنوعة من الخيارات الوظيفية .

٣- هناك عديداً من الوظائف التي يمكن لمخرجات العلوم السياسية توليها لاسيما التدريس والإدارة العامة للمؤسسات الخدمية ، او باحث متخصص في الشؤون الدولية ، أو مدرب أو مستشار سياسي ، أو مدير حملة انتخابية ، أو محلل سياسي أو صحفي ، فضلاً عن الوظائف الدبلوماسية وغيرها من الوظائف .

٤- هناك عديداً من التحديات التي تواجه الخريجين في الحصول على الوظائف منها ما يتعلق بجوانب الضعف في المواد الدراسية وبطئ عملية تحديثها ، ومنها ما يتعلق بنوعية المؤهلات التي يمتلكها أو لايمتلكها الخريجين ، فضلاً عن بعض جوانب الخلل والفساد التي تشوب آليات التوظيف .

٥- يتوجب على الراغبين في الالتحاق بكلية العلوم السياسية أن يتمتعوا بمزايا نوعية تمكنه تطوير قدراته المعرفية الادائية ، عبر سنوات الدراسة الجامعية وتدريبه العملي في مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية .

## الهوامش

١- للمزيد ينظر : ستيفن د . تانسي ونايجل جاكسون ، اساسيات علم السياسة ، ترجمة محي الدين حميدي ، دار الفرقد للنشر والتوزيع ، سوريا ، ٢٠١٦ ، ص ٢٨-٢٩ .

٢- ليوناردو مورلينو ، ديرك بيرج شلوسر ، برتراند بديع ، علم السياسة ، ترجمة محمد فاضل ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٣٠-٣١ .

٣- ستيفن د . تانسي ونايجل جاكسون ،مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

٤- صادق علي حسن ، المواءمة بين سوق العمل والتعليم ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، على الرابط : https: //www. bayancenter. org/٢٠١٦/٠٩/٢٤٠٦/

٥- صادق علي حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

٦- ينظر : مجموعة باحثين ، حال العلوم السياسية والعلاقات الدولية في العالم العربي ، ندوة دورية «سياسات عربية» ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، معهد الدوحة للدراسات العليا ، في ١٨ و١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ ، على الرابط : https: //www. dohainstitute. org/ar/Events/The-State-of-Political-Science-and-International-Relations-in-Arab-Countries/Pages/index. aspx

٧- محمد الربيعي ، إصلاح التعليم العالي : آفاق سوق العمل ، صحيفة المدى ، مقال منشور على الرابط :https: //almadapaper. net/view. php?cat=٢٣٠٠٨٥&fbclid=IwAR٠UpjmtL-

٨- محمد الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

٩- صادق علي حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

١٠- مجموعة باحثين ، هل هنالك مهارات معينة لتخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية؟ ، مقال منشور على الرابط : https: //misbar. com/qna/٢٠٢٢/٠١/١٣

## دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية
### تونس انموذجا

**أ . م . بسمة خليل نامق الأوقاتي**
كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

**ان المرأة التي تهز السرير بيسارها تهز العالم بيمينها**
**نابليون**

**المقدمة:**

حين قال نابليون مقولته كان يقصد معناً كبير جدا ، يدل على ان للمرأة تأثير شامل وواسع يشمل شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويتضح هذا التأثير اذا ما أعطيت المرأة الفرصة للتعبير عنه واذا ما اولينا هذا الدور العناية المناسبة .

نشأت دراسات النسوية (Feminism) بقصد تصحيح تأثير المقاربة العلمية الأولية المبنية على علاقات القوة غير المتوازنة واثارها الخطيرة في مدياتها الأحادية المطلقة على المستويين العملي والعلمي وهذا ما شكل مدخلا للبعد السياسي للموضوع في اطار النظرية الليبرالية . ويعد تحليل تقنيات القوة وقدرتها لا على صون خطابها المهيمن فحسب بل على تعزيزه أيضًا ، من بين أهداف دراسات النسوية (أو يجب أن يكون من بينها) . وهذه الأخيرة هي جزء من الإنسانيات ، معرفيًا وتعليميًا . ولذلك ، إذا ما كانت الإنسانيات وسيلة لفهم العالم وقراءته ، فعلى دراسات النسوية أن تحذو حذوها .

قبل تفكيك هذا الامر والتفصيل فيه ، لا بدّ من تبرير الاهتمام بذلك أولا ؛ لقد أدّى دَفْعُ النسوية ودراساتها أن تكون من ضمن السائد في المؤسسات الرسمية والأوساط الأكاديمية على التوالي إلى جَعْلِ المفهوم ذاته معياريًا إلى حدّ بعيد .

وغدت هذه المعيارية جزءًا لا يتجزأ من الخطاب المؤسَّساتي، وبذلك تشعبت دراسات النسوية من جذرها الحقوقي والاجتماعي الى السياسي والدولي، و ولّدت نسخة شاحبة اكثر مادية وتكاد ان تكون بلا روح من المشروع النسوي الاولي ما قبل السياسي وذلك بعد ان اختارتها منظومة السلطة المسيطرة لتقدّم نسخة خالية من أيّ محدِّدات سياسية تشير إلى ضرورة التغيير وتنبّه إليها. ولذلك تعزز المفاهيم والنظريات النسوية في الأوساط الأكاديمية وقد نُزع منها البعد السياسي وتمثّلت الدلالات الليبرالية الجديدة للأهداف والتقنيات الأساسية، مثل التمكين والفاعلية والمقاومة والصوت، على سبيل المثال لا الحصر. جدير بالإشارة هنا سؤال الأستاذة تشاندرا تالبيد موهانتي (Chandra Talpade Mohanty)[1] الذي يعبّر عن الموضوع أحسن تعبير: ما الذي يجري للبحث والنظرية النسويين في ثقافتنا الأكاديمية الليبرالية الجديدة؟ هل تعمل التحولات العالمية والمحلية التي تعتري نشاط الحركة الاجتماعية والمشاريع البحثية النسوية على نزع تسييس المشاريع الفكرية النسوية المناهضة للعنصرية والمناصِرة للملوَّنات والعابرة للقوميات؟

فيما يتعلق الامر بدراستنا، هل استطاعت المؤسسات الاكاديمية على مستوى العراق والعالم العربي ان يسلط الاهتمام الأكاديمي والعلمي على موضوع النوع الاجتماعي (الجندر)؟ وهل استطاع الأكاديميون في حقل العلوم السياسية التعاطي مع التحولات المعرفية الخاصة بدراسات المرأة نحو دراسات ذات مواضيع تحليلية تتجاوز مفهوم الدراسات النسوية باتجاه أكثر تشعبا يشمل كل المواضيع السياسية والاجتماعية والثقافية والانسانية القائمة على القضايا الجنسية؟

تفترض الدراسة ان المؤسسات الاكاديمية السياسية اتجهت نحو تضمين مناهجها مقرر للنوع الاجتماعي انطلاقا من ان اعتماد هكذا نوع من الدراسات يعد معيارا للتحليل المعرفي في فهم التفسيرات للسلوك السياسي المعتمدة على النوع الاجتماعي.

سنعمد الى تقسيم الدراسة على محورين:

يتناول المحور الأول: نبذة تعريفية لبدايات الدراسات النسوية (التجربة الامريكية)

اما المحور الثاني : فسيتطرق الى التجارب العربية ، متمثلة بالتجربة التونسية في تدريس النوع الاجتماعي في الدراسات العليا .

**المحور الأول: نبذة تعريفية لبدايات الدراسات النسوية** (التجربة الامريكية)

يمكن القول ، ان المجال الأكثر تهميشا في علم السياسة – النظريات السياسية – ، هو في دراسات النساء و/ أو النوع الاجتماعي والتي تعد أداة تحليلية جديدة يمكن إدماجها في عمليات الاستكشاف المستمرة للفهم الفلسفي والتحليلي النفسي والنسوي للنظريات الكلاسيكية والحداثية وما بعد الحداثية . بل اننا نجد أن كلا من ميداني العلاقات الدولية والسياسات المقارنة قد قاوم بشدة ، ولا يزال متأرجحا بقوة ، في دراسات النوع الاجتماعي والمرأة ، ولا يوجد سوى عدد محدود نسبيًا من الدراسات التي تتناول هذه الأجندة البحثية الجديدة[٢] .

لقد كانت الحركة النسوية المعاصرة حافزا لدراسة موضوع النساء والسياسة في إطار العلوم السياسية ، فبدات هذه الدراسة في الوقت نفسه مع تلك الحركة . فقبل نشأة الحركة النسوية في منتصف ستينيات القرن العشرين ، أصدر الباحثون / الباحثات في مجال العلوم السياسية عددا قليلاً من الكتب أو المقالات المتعلقة بالنساء (وكان الاستثناء الملحوظ يتمثل في كتابات Duverger عام ١٩٥٥) ، ولم تكتمل خلال الفترة ١٩٠١–١٩٦٦ سوى ١١ أطروحة فقط من الأطروحات التي ركزت على النساء (Shanley and Schuck ١٩٧٤) . إن «اللجنة النسائية للعلوم السياسية» ، والتي تأسست عام ١٩٧١ ، بدأت منذ ١٩٧٢ في تبني العديد من الأوراق البحثية حول النوع الاجتماعي والمقدمة إلى الاجتماعات السنوية للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية . وخلال المدة الواقعة بين بداية إلى منتصف السبعينيات ، نشرت أول مجموعة من الكتب التي تشق طريق البحث في موضوعات النساء والسياسة (وعلى سبيل المثال : Amundsen 1971; Kirkpatrick 1974; Jaquette 1974; Freeman 1975).

وانطلاقًا من تلك البدايات المتواضعة ، بدأ الميدان الفرعي المتعلق بالنساء والسياسة في النمو بخطوات متسارعة . ومع حلول السنوات الأولى من التسعينيات ، تعاظمت أعداد الأوراق البحثية ومقالات وكتب الباحثين / الباحثات في مجال العلوم والسياسة ، والتي تركز على موضوع النساء والسياسة أو النظرية

النسوية. وعلى سبيل المثال، قُدمت ٦٠ ورقة بحثية مرتبطة بالنوع الاجتماعي إلى الاجتماع السنوي الذي عقدته الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩١، قامت مجلة Women & Politics – وهي مجلة علمية مكرسة للكتابات التجريبية والنظرية حول النساء والسياسة – بنشر ٢٤ مقالاً، و٢١ عرضا لكتب تتناول موضوعات النساء والسياسة والنظرية النسوية. إن نمو هذا العدد من البحوث التي تركز على النساء والنوع الاجتماعي داخل الدراسة المتخصصة للعلوم السياسية قد كان موازيا لأنماط مشابهة من النمو (وإن كانت أسرع) في فروع أخرى بمجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية[٣].

وعلاوة على ذلك، خضعت الكتابات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في العلوم السياسية لتأثير التطور السريع الذي شهدته الكتابات متعددة التخصصات في برامج دراسات المرأة. كما ازدادت مأسسة دراسات النساء والسياسة داخل ميدان العلوم السياسية خلال السبعينيات والثمانينيات. وتتمثل أهم التطورات في أمرين: إصدار مجلة Women & Politics عام ١٩٨١، وإنشاء قسم حول بحوث النساء والسياسة داخل الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٨٦. وعلاوة على ذلك، أصبح قسم العلوم السياسية في جامعة Rutgers عام ١٩٨٦ أول قسم في الولايات المتحدة يعتبر موضوع «النساء والسياسة» مادة تخصص رئيسية أو فرعية عند الحصول على درجة الدكتوراه[٤].

ونجد الآن أن أغلب أقسام العلوم السياسية الكبرى تضم أستاذًا واحدا على الأقل بالكلية متخصص في سياسات النوع الاجتماعي، كما تقدم العديد من الأقسام الآن موادا عديدة لدراسة «النساء والسياسة» كجزء من المنهج الدراسي لطلاب الجامعة.

إن التطور الدائم للكتابات في هذا المجال يسفر عن آثار مهمة بالنسبة لجميع باحثي/ باحثات العلوم السياسية، وليس فقط المتخصصين في مجال النساء والسياسة. وتطرح البحوث النسوية مجموعة من الأسئلة التي تتحدى الأساس النظري والإبستمولوجي (المعرفي) الذي ينبني عليه هذا الفرع العلمي. كما أن كتابات الباحثات النسويات تثير تساؤلات مهمة – أحيانًا ضمنيا وأحيانا صراحة – حول ما ندرسه كمتخصصات / متخصصين في العلوم السياسية وكيفية دراسته ومنهجيته لطلاب العلوم السياسية.

**التحول نحو مفهوم النوع الاجتماعي :**

شهدت البحوث النسوية ، عبر العقود الماضية ، تحولاً في مفهوم النوع الاجتماعي . فعلى الرغم من أن مفهوم النوع الاجتماعي كان في الأساس كأداة لغوية تدل على نظام من التقسيم الفرعي داخل المجموعة (Corbett 1991) ، الا ان الباحثات النسويات تبنته بهدف التمييز ثقافيا لصفات بعينها تقترن بالذكورة والأنوثة من زاوية الملامح البيولوجية المرتبطة بنوع الجنس (الكروموسومات والهرمونات الذكورية والأنثوية ، فضلاً عن الأعضاء الجنسية والإنجابية الداخلية والخارجية) . في الكتابات النسوية المبكرة ، كان مفهوم النوع الاجتماعي يستخدم لإدانة التحديد البيولوجي من خلال توضيح مدى الاختلافات في البني الثقافية للأنوثة والذكورة . وفي الكتابات التي تلت ذلك ، كان مفهوم النوع الاجتماعي يستخدم لتحليل التنظيم الاجتماعي للعلاقات بين الرجال والنساء .

حدد Fred Halliday ثلاثة مجالات رئيسة للبحث النسوي لتحليل العلاقات الدولية[٥] :

العواقب الخاصة بالنوع الاجتماعي للعمليات الدولية .

المرأة كعنصر فاعل على الساحة الدولية .

المكونات الجنسانية لقضايا السياسة الخارجية .

**المحور الثاني: الدراسات النسوية في العالم العربي:**

بعد اكثر من خمسين عام من بدء تدريس العلوم السياسية بشكلها الحديث في الجامعات العربية ، يبدو من المنطقي التساؤل عن حال العلوم السياسية ودورها في التحولات السياسية في العالم العربي ، ولا سيما في ضوء التحولات المكثفة التي تعرضت لها العديد من الدول العربية منذ نهايات عام ٢٠١٠ . عليه يمكن ارجاع عجز العلوم السياسية العربية عن تفسر الأحداث والتطورات السياسية الراهنة يكمن الى أكثر من سبب ؛ أهمها ضعف العلاقة بين علم السياسة بشكله التقليدي والعلوم والمناهج البينية . فما زال علم السياسة في الجامعاتً العربية ، يركز على الدولة ، بصفتها الفاعل الأوحد أو الأهم في مجتمعاتها المختلفة ، من دون النظر إلى المجتمع وقواه وتفاعلاته التي تتأثر وتؤثّر في الدولة ومؤسساتها . وتجادل الدراسة بأن انفتاح العلوم السياسية على غيرها من العلوم البينية من

شأنه أن يساهم في تحسين قدرتها على تفسير ظواهر المجتمع، وتحسن قدرته على التنبؤ. وتركز الدراسة على الجندر (النوع الاجتماعي) كأحد خيارات تفسير الظواهر المجتمعية، باعتباره أحد الحقول العابرة للتخصصات، من خلال الاهتمام بتحولات حقل الجندر في العلوم السياسية.

لذا، ما أحوجنا ونحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة إلى ترسيخ فهم ووعي نظري في ميدان دراسات النوع الاجتماعي. ففي الوقت الذي قطعت فيه المجتمعات الغربية أشواطًا في هذا المجال، لا تزال الإسهامات النظرية العربية تحتاج إلى مزيد من الجهد والاجتهاد. فكثير من الموضوعات المتعلقة بالنساء تجري معالجتها بأسلوب تقليدي، فضلا عن التخلف الشديد الذي يشوب النظرة إلى المرأة وما تشهده مجتمعاتنا حاليًا من ردة في تصور وضع المرأة ودورها.

فعلى الرغم من أن عدد الكتابات التي تناولت حالات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت قليلة إلى حد ما، فقد ظهرت وفرة من الأدبيات حول مراحل الانتقال في أماكن أخرى. إن قضايا مثل توقيت التغيرات وتتابعها، والعلاقات بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية خلال مراحل الانتقال، والبناء المناسب للمؤسسات الجديدة لتدعيم أو تعزيز الناتج الديمقراطي المرغوب كانت كلها محل دراسة. في حين درست هذه الأدبيات المخاطر والمشكلات، هناك بعض الكتابات القليلة التي وقعت خارج إطار يفترض ضمنًا وجود ناتج سياسي إيجابي، إن لم يكن على قدم المساواة، نسبيا للجميع مع إمكانية استثناء الظالمين بالنظم السابقة[٦].

لكن التاريخ أوضح أن أوقات تغير النظم تكون غير مستقرة، حتى عندما يكون التغير في اتجاه نظم أكثر ليبرالية سياسيا. إن خطاب النظم الجديدة، أو التي خضعت إلى «الإصلاح»، وكثير من أفعالها تقدم وعودا تجاه زيادة احترام الحقوق الإنسانية والمدنية. ومع ذلك، يجب فهم عمليات الليبرالية السياسية، مثل أشكال التغيير الأخرى للنظم أو التغيرات السياسية، باعتبارها تمتلك إمكانات إنتاج ليس للفائزين فحسب وإنما للخاسرين أيضا: أي القطاعات التي أصيبت بالضرر، على نحو ما، بسبب التحول. وإذا انتقلنا من الدراسات العامة للتحولات السياسية إلى الدراسات التي تركز على النساء، أو على الأقل تضعهن في اعتبارها، فإن هذه الدراسات تشبه الأدبيات المتعلقة بالتحولات

الاقتصادية حيث توثق تلك التحولات نطاقًا من الطرق التي تفرض من خلالها التحولات السياسية المخاطر. إن ظواهر مثل انخفاض عدد النساء المشتغلات بالتشريع في الجمعيات المحلية والقومية، أو تغيير قوانين العمل أو تنفيذها على حساب النساء، أو محاولة تقييد الحقوق الإنجابية للنساء - قد كانت تصاحب أغلب مراحل الانتقال «الديمقراطية» التي تكشفت في أوروبا الشرقية. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد كانت التطورات التي شهدتها البلدان التي بدأت في مسارات الليبرالية تشكل أيضا تهديدا لوضع المرأة، وفي بعض الحالات لحياتهن - كما في الجزائر.

وهناك دلائل كثيرة على التهديدات الحقيقية، الملازمة لعملية تغير النظم، التي تواجه النساء. فإذا أخذنا الثورات، وهي أكثر أشكال تغيرات النظم تطرفًا، يمكننا أن نرى، على سبيل المثال، أن الثورة الفرنسية التي أنتجت «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» المشهور في أغسطس ١٧٨٩ ألغت أي إشارة لحقوق النساء. وبالفعل، قاد النشاط الثوري النسائي رجال الثورة إلى الوصول لنتيجة مفادها أن الجماهير النسائية كانت قوة قادرة على إيقاع الاضطراب في الدولة، وفي النهاية إلى تحديد «خط فاصل بين المجالين العام والخاص لم يكن مسموحا للنساء عبوره». لكن القانون المدني النابليوني أدرج في النهاية وضع النساء الأدنى مرتبة داخل القانون.

وفي فترة أحدث، كان للثورة الإيرانية تأثير سلبي على مختلف جوانب وضع المرأة، وخاصة في أثناء السنوات الأولى للثورة، رغم ان الاحداث لازالت متوترة وتتعرض المرأة الى اضطهاد وتمييز لافت وخاضع لمناقشات واسعة النطاق، كذلك أفضت سيطرة طالبان في أفغانستان إلى حظر تعليم النساء والبنات، وطرد النساء من جميع الوظائف ما عدا عدد قليل جدا منها. وقد منحت نضالات التحرر الوطني دروسا مشابهة. فقد شاركت النساء في القتال وحمل القنابل وتوزيع المنشورات، لكنهن عدن إلى منازلهن بعد استقرار الأوضاع، ليواجهن قوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين الأشد قمعا من القوانين التي خضعن لها في ظل النظام الكولونيالي.

وتعد دراسة (ميرفت حاتم)[٧] أول عمل يشير إلى أن ما يسمى النظم الليبرالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يمنح بالضرورة آفاق مأمولة للنساء.

فعلى الرغم من أن عمليات الليبرالية الخاضعة لسيطرة حريصة ومحدودة، والتي قامت بدراستها، وخاصة في مصر والسودان، لا يمكن اعتبارها انتقالية أو تُشكل تغييرات في النظم، فإنها تتسق مع الحجة المطروحة أعلاه من أن فترات التغيير السياسي المضطرب، وحتى في اتجاه يبدو أكثر انفتاحا، قد لا تأتي للنساء بالفرص التي تتبادر للذهن بشكل عام عند ذكر مصطلح الليبرالية. وتتسم وجهة نظر ميرفت حاتم، فيما يتعلق بالفرص الملتبسة التي تمنحها عمليات اللبرلة للنساء، بأهمية مركزية بالنسبة لدراستنا.

**الانموذج التونسي في تدريس النوع الاجتماعي في الدراسات العليا/ الماجستير**

عنوان المشروع: منهج دراسات النوع الاجتماعي: خطوة نحو الديمقراطية والسلام في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي ذات التقاليد المختلفة / GeSt (رقم 1-LT-EPPKA2-CBHE-JP, Dear Partners-2015-561785-EPP-1)

ينطلق المشروع ببناء منهج دراسي يعمل على بناء وتعزيز مناهج دراسية قائمة على مفهوم النوع الاجتماعي لبرامج الماجستير، وتحديد العناصر الأساسية لمحتوى دراسات النوع الاجتماعي في مجالات الموضوعات المحددة (العلوم السياسية، والدراسات الثقافية، وعلم النفس، والتعليم، وما إلى ذلك). ستقوم CEU و VMU و AUTH بإجراء تحليل للمحتوى متعدد التخصصات (الموضوعات، المفاهيم) لدراسات النوع الاجتماعي.

وتقترح إجراء تحليل للأدبيات الأكاديمية والمناهج الدراسية وأوصاف الدورات والمواقع الإلكترونية والموارد الأخرى في دراسات النوع الاجتماعي المتاحة وتحديد العناصر الأساسية للمحتوى الرئيسي (الأفكار والمفاهيم والنظريات والمؤلفون وأعمالهم) للدورة التي تم إنشاؤها أو المنقحة في مشروع GeSt.

وتطلب من الأستاذ او القسم بمليء جدول لكل دورة يتم إنشاؤها أو مراجعتها في برنامج الماجستير الخاص بالطالب (في المشروع، يتعين عليهم تغيير ٣ دورات – دورتان جديدتان وواحدة منقحة).

في صندوق الإسقاط الخاص بالمشروع، ستجد وصفًا لدورات CEU وملف «مفهوم المنهج» (في مجلد GeSt WP1) مع روابط إلى أوصاف برامج الماجستير الخاصة بشركاء CEU. أحد مصادر المعلومات المفيدة الأخرى لهذه

المهمة هو ارتباط بدرجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي https://www.findamasters.com/search/courses.aspx?SAID=77

نقترح استخدام الكتب والمقالات والموارد الأكاديمية الأخرى حول النوع الاجتماعي أيضًا

**ملاحظة . .**

يوجد ملحق لمقررات المنهج ، اذ يمكن ملاحظة تفصيلات المادة وعدد الساعات ومتابعة مشاريع الطلبة .

**الخاتمة:**

يمكن القول إن السنوات الأربعين الماضية قد شهدت تحولا فكريا دالا من التركيز على دراسات المرأة (دراسة قضايا المرأة واهتماماتها إلى دراسات النوع الاجتماعي) الأبنية الفلسفية والاجتماعية والثقافية والسياسية المعقدة للاختلافات الجنسية بين الرجال والنساء . وبينما من الإنصاف القول إن المجتمع الأكاديمي الأمريكي قد تأثر دون شك بهذا الاهتمام الجديد بالنوع الاجتماعي ، فإن ذلك لا يمتد على قدم المساواة بالنسبة لكل المؤسسات الأكاديمية في العالم العربي .

وبالرغم من ذلك . . نرى كيف ان جامعات اكاديمية اعتمدت منهجا دراسيا بالتعاون مع شركاء او بالتعاون مع الاتحاد الأوربي من اجل بحث وتعزيز الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي وخصوصا مع التغييرات الحاصلة في الكثير من المجتمعات العربية والشرق أوسطية .

## ملحق باللغة الإنكليزية لوصف المقررات في دراسة منهج النوع الاجتماعي مقدم لطلبة الدراسات العليا مع المصادر

| وصف المطلب | الفترة | الوقت | عنوان المطلب | ايلول ١: (٢٠١٦-٢٠١٧) |
|---|---|---|---|---|
| في الجزء الأول من هذا المطلب، ندرس واقع المرأة التونسية قبل إقامة الحماية الفرنسية: وضعها السيئ - نظرة الرجل إلى المرأة - غياب المرأة عن الساحة العامة... في الشق الثاني من المطلب، ندرس التحولات التي حدثت بعد ١٨٨١ من خلال التعليم العام الحديث ومساهمة المرأة التونسية في النشاط النقابي والثقافي، ومشاركتها في النقابات العمالية الوطنية، ومشاركتها في العمل السياسي، وكفاحها ضد الاستعمار في الأحزاب الوطنية.... إلخ. | معاصر | **h** 1 **Course** + **h** 1 **Directed Work** | تحولات وأدوار المرأة التونسية خلال فترة الاستعمار الفرنسي (١٨٨١-١٩٥٦) » | المطلب ١ : |
| وصف المطلب | الفترة | الوقت | **the of Title question** | نوفمبر ٢: (٢٠١٦-٢٠١٧) |
| حصلت المرأة التونسية على عدة حقوق (قانون الأحوال الشخصية) ولكنها حصلت أيضًا على حقوق في الثقافة والتعليم. لعبت أدوارًا في السياسة والقيادة وكانت معارضة كبيرة لدولة بورقيبي منذ عام ١٩٧٤. | معاصر | **h** 1 **Course** + **h** 1 **Directed Work** | المرأة التونسية بعد الاستقلال (١٩٥٦-٢٠١٠) الأدوار والخبرات | |

مرسل من كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة سوسة

: ٢ Master

تغيرات وأدوار المرأة التونسية بعد ١٤ يناير ٢٠١١

١ ساعة دورة ١ ساعة عمل موجه

كافحت النساء التونسيات ضد دولة بن علي الديكتاتورية وكانت النساء مدافعات عن حقوقهن في التحول الديمقراطي في الأحزاب والجمعيات السياسية

**Bibliography:**

H.H Abdelwaheb,*Des tunisiennes célèbres*)en arabe,(Tunis.1966,

Moncef Ben Mrad,*Tunisiennes et Révolution Le combat des femmes*-, Simpact,juin.2015,

Mustapha Kraiem,*Le movement social en Tunisie dans les années* ,*30*C.E.R.E.S,Série Histoire,1984,n$^{0}$2.

Samia Machat",Femmes et pouvoir en Tunisie,"*Les Temps moderns*,novembre ,1982 n$^{0}$161.

Ilhem Marzouki,*Le Mouvement des femmes en Tunisie au XX$^{ème}$*,Cérès Productions,Tunis.1993,

Tlili Mohsen .Pr By

.Tunisia ,Sousse of University

ماستر ١: الجنس في الدستور التونسي ٢٠١٤ (بالعربية)

١ ساعة (دورة) ١ ساعة

التحدي الذي يواجه المجتمع المدني التونسي قبل ١٤ يناير ٢٠١٤

مفهوم الحرية

مفهوم المساواة

مفهوم التكامل

ماستر ٢: المرأة التونسية في المجتمع المدني

١-مفهوم المجتمع المدني

٢-التكافؤ في دور المواطن في الريف والحضر

٣- الجمعيات النسائية ودورها

فهرس

دستور ١٩٥٩

مسودة دستور ٢٠١٤ (مايو ٢٠١٣)

دستور ٣١ يناير ٢٠١٤

المشروع: منهج دراسات النوع الاجتماعي: خطوة نحو الديمقراطية والسلام في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي ذات التقاليد المختلفة / GeSt

(رقم JP-CBHE-EPPKA2-LT-1-2015-1-EPP-561785)Dear Partners,

نود أن ندعوك للعمل على مفهوم المناهج الدراسية في دراسات النوع الاجتماعي لبرامج الماجستير الخاصة بك وتحديد العناصر الأساسية لمحتوى دراسات النوع الاجتماعي في مجالات موضوعاتك المحددة (العلوم السياسية، والدراسات الثقافية، وعلم النفس، والتعليم، وما إلى ذلك). ستقوم CEU و VMU و AUTH بإجراء تحليل للمحتوى متعدد التخصصات (الموضوعات، الموضوعات، المفاهيم) لدراسات النوع الاجتماعي. نقترح عليك إجراء تحليل للأدبيات الأكاديمية والمناهج الدراسية وأوصاف الدورات والمواقع الإلكترونية والموارد الأخرى في دراسات النوع الاجتماعي المتاحة لك وتحديد العناصر الأساسية للمحتوى الرئيسي (الأفكار والمفاهيم والنظريات والمؤلفون وأعمالهم) للدورة التي تم إنشاؤها أو المنقحة في مشروع GeSt. يرجى ملء هذا الجدول لكل دورة تم إنشاؤها أو مراجعتها في برنامج الماجستير الخاص بك (في المشروع، يتعين علينا تغيير ٣ دورات - دورتان جديدتان وواحدة منقحة).

في صندوق الإسقاط الخاص بالمشروع، ستجد وصفًا لدورات CEU وملف «مفهوم المنهج» (في مجلد WP1 GeSt) مع روابط إلى أوصاف برامج الماجستير الخاصة بشركاء CEU. أحد مصادر المعلومات المفيدة الأخرى لهذه المهمة هو ارتباط بدرجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي https://www.findamasters.com/search/courses.aspx?SAID=77.

نقترح استخدام الكتب والمقالات والموارد الأكاديمية الأخرى حول النوع الاجتماعي أيضًا.

| ا. |
|---|
| مجال موضوع دوراتك في دراسات النوع (يرجى الاختيار - علم النفس، والعلوم السياسية، والدراسات الثقافية، والتعليم، وما إلى ذلك) |

| عنوان الدورة الذي تم إنشاؤه أو مراجعته في مشروع GeSt | |
|---|---|
| الأفكار الرئيسية والمفاهيم والنظريات والموضوعات (مع الموضوعات الفرعية) ومؤلفو مجال الموضوع المحدد في دراسات النوع الاجتماعي. يرجى الإشارة، حيثما أمكن، إلى مصدر المعلومات - البرنامج الدراسي والجامعة، الكتاب، المؤلف، إلخ.) | يرجى كتابة مصدر هذه المعلومات، حيثما كان ذلك ممكنًا (عنوان المقالة أو الكتاب أو برنامج الماجستير أو المنهج الدراسي أو وصف الدورة التدريبية أو موقع الويب أو أي مصدر آخر) |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| النوع الاجتماعي وأنظمة الرفاهية. دول الرفاه الوطني والهياكل الوطنية لعدم المساواة بين الجنسين. النوع الاجتماعي وأنماط دول وأنظمة الرفاهية (إسبنج- أندرسن). السياسات والنتائج الجنسانية في دول الاتحاد الأوروبي. النوع الاجتماعي وعدم المساواة الأنماط الرئيسية لعدم المساواة ومجالات السياسة: تنظيم خدمات الرعاية؛ سياسة الأسرة أحكام للآباء الوحيدين؛ سوق العمل وسياسات سوق العمل؛ ممارسات وأدوار الرجال، خاصة فيما يتعلق بالأبوة؛ والخصوبة والشيخوخة.<br>النظم السياسية على سياسات النوع الاجتماعي. تغيير الأنظمة الاقتصادية، أنظمة النوع الاجتماعي. اشتراكي وما بعد الاشتراكي. اشتراكية الدولة. إيتاتيزيشن. | .(LSE) Economics of School London .Inequalities and Policy ,Gender MSc European and Gender GI415 :course MA /uk.ac.lse.www//:http States Welfare /courseGuides/calendar/resources :course MA htm.GI415_2015/GI Theory :Policy Social and Gender GI414 Practice and /calendar/resources/uk.ac.lse.www//:http htm.GI414_2015/GI/courseGuides Socialism/Post And Gender Course ,CEU 2021/node/edu.ceu.courses//:https |

| | |
|---|---|
| سياسة الجسد. سياسة إعادة إنتاج الأجسام.<br>حقوق إعادة الإنتاج. إضفاء الطابع الطبي على عمليات الولادة.<br>رقابة الدولة على الهيئات. تغيير الأجساد. بيع الجثث.<br>سياسة الجنس والعنف. العنف القائم على النوع الاجتماعي. سياسة العنف المنزلي<br>الشخصية هي السياسية - الاغتصاب ومنع الحمل والحمل والتحرش الجنسي<br>التكاثر والسيطرة على السكان والمقاومة.<br>مخاوف جنسانية حول الإجهاض والسياسة السكانية<br>أشكال جديدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالجسد وأعضاء الجسم. | Sex- ,Gender :Matters Body :course MA Politics Body in Power and Race ,uality /syllabi/wost/edu.umass.www//:http pdf.397b-kang/fall2011<br>*Feminist Theorizing* .(2002) .G.A Mazur Press University Oxford .*Policy*<br>and .J Kantola ,K Celis ,.G Waylen .Politics Body .(2013) (.Eds) L.S Weldon *and Gender of Handbook Oxford The* :In .*Politics*<br>Socialism/Post And Gender Course ,CEU 2021/node/edu.ceu.courses//:https |
| .mainstreaming Gender | .(2010) .J Eveline &.C Bacchi :politics Mainstreaming .theory feminist and practices Gendering .Press Adelaida of University |
| | |

| المراجع ذات الصلة لدوراتك باللغات الوطنية واللغات الأخرى والتي يمكن استخدامها من قبل المعلمين (مثل الإنجليزية والفرنسية والعربية والأوكرانية والروسية) |
|---|
| .Theorizing Feminist Policy. Oxford University Press .(2002) .G.A Mazur |
| *Брайсон Валери (2001). Политическая теория феминизма. Введение. Идея-.Пресс, - 302 с* |
| *Брайсон В. (2011). Гендер и политика времени. Феминистская теория и .современные дискуссии. Киев: «Центр учебной литературы» — 248 с* |
| *Воронина О.А. (2003). Феминизм и гендерное равенство. М., Эдиториал .УРСС. - 320 с* |

مراقبة الأنشطة

| | | | |
|---|---|---|---|
| شريك : | AUTH | | |
| القائد **of WP:** | 5 | | |
| المدة : | ١٥/١٢/٢٠١٥ - ٣٠/٦/٢٠١٦ | | |
| الوضع العام: | المُنفّذ | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | غير منفذ | | |
| | | | |
| الوضع العام: الأهداف / المهام والأنشطة التي حددها المشروع | يرجى إضافة الصفوف أدناه أي مهام وأنشطة حددها المشروع لفترة التتبع المحددة (من ١٥/ ١٢ حتى ٣٠/٦/٢٠١٦) | | |
| **WP1** | المحتوى النفسي) للمناهج (توصيات حول التحديث مع GS | | |
| **WP2** | | | |
| **WP3** | | | |
| **WP4** | | | |
| **WP5** | **GeSt** نموذج تقييم مشروع<br>تصميم أدوات التقييم<br>جمع بيانات التقييم | ٣٠/ ٣/ ٢٠١٦<br>(خلال الفترة الزمنية المحددة) | |
| **WP6** | المشاركة في الأحداث وتصميم برنامج **D&E**؛<br>إنشاء صفحة يونانية على **FB** جيست<br>**GeST** انشاء رابط في صفحة الويب الخاصة بمدرسة علم النفس | | |
| **WP7** | **(Consortium Commitee (CC**<br>المشاركة في<br>المشاركة في اجتماعات المشروع<br>التقارير الإدارية _ الوثائق المالية | | |

| تقدم المهام والأنشطة | يرجى إضافة الصفوف أدناه المهام والأنشطة المحددة التي كان ينبغي عليك إنجازها خلال فترة التتبع (من ١٥/ ١٢ حتى ٣٠/٦/٢٠١٦) | تاريخ الاستحقاق | **Overall Status** |
|---|---|---|---|
| **WP1** | | | |
| **WP2** | مراجعة الأدبيات لدورة بعنوان: علم النفس والنوع | ٣٠/٦/٢٠١٦ | 🔴 |
| **WP3** | - | | |
| **WP4** | - | | |
| **WP5** | GeST نموذج تقييم مشروع | ٣٠/٣/٢٠١٦ | 🟢 |
| | التقييم الداخلي__٢ . تصميم نموذج تتبع المشروع __ تقرير تريمستر | ٣٠/٦/٢٠١٦ | 🟢 |
| | التقييم الداخلي__٣ . تصميم استبيان تقييم مشروع GeST __ نسخة الشركاء | ٣٠/٦/٢٠١٦ | 🟢 |
| | تصميم قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت لأدوات تقييم فترة المشروع | ٣٠/٦/٢٠١٦ | 🟢 |
| | تقييم المؤتمر - تصميم استبيان تقييم المؤتمر - نسخة المشاركين | ٣٠/٦/٢٠١٦ | 🟢 |
| | تقييم المؤتمر_٢ ._تصميم دليل شبه المقابلة _ أعضاء نسخة اللجنة التنظيمية ، | ٣٠/٦/٢٠١٦ | 🟢 |
| | التقييم الداخلي_٤ . مسودة تقييم دورات GeST | ٣٠/٩/٢٠١٦ | 🔴 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **WP6** | المشاركة في المؤتمر الداخلي بالمغرب | ٢٠١٦/٥/٣٠ | |
| | page_ FB باللغة اليونانية للمشروع | ٢٠١٦/٦/٣٠ | |
| **WP7** | المشاركة في اجتماع انطلاق اجتماع واجتماع الإدارة ببني ملال، جمع البيانات حول قياسات التقييم المختلفة للتحليل وإعداد التقارير | | |
| **WP8** | | | |
| المخاطر الرئيسية: المشاكل والصعوبات و / أو المبررات | يرجى إضافة الصفوف أدناه أي مشكلة و / أو صعوبة واجهتها خلال فترة التتبع **(from 15/12 till 30/6/2016)** | | |
| **WP1** | | | |
| **WP2** | | | |
| **WP3** | | | |
| **WP4** | | | |
| **WP5** | تأخر الشركاء في ملء استبيانات التقييم | | |
| **WP6** | | | |
| **WP7** | | | |
| **WP8** | | | |
| الإجراءات المتخذة والمساعدة المطلوبة | | | |
| **WP1** | | | |
| **WP2** | | | |
| **WP3** | | | |
| **WP4** | | | |
| **WP5** | تذكير دائم | | |
| **WP6** | | | |
| **WP7** | | | |
| **WP8** | | | |

المصادر:

**الهوامش:**

١ - استاذة هندية متميزة في دراسات النوع الاجتماعي وعلم الاجتماع والأساسات الثقافية للتربية وأستاذ عميد العلوم الإنسانية في جامعة سيراكيوز - نيويورك - الولايات المتحدة .

٢ - ميرفت حاتم ، نحو دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية ، ترجمة شهرت العالم ، مؤسسة المرأة والذاكرة ، القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص ٩ .

٣ - سوزان ج . كارول وليندا م . ج . زيريللي ، التحديات النسوية أمام العلوم السياسية ، في : ميرفت حاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .

٤ – سوزان ج . كارول وليندا م . ج . زيريللي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .

5 - Fred Halliday, “Gender and IR: Progress. Backlash, and Prospect” Millennium-Journal of International Studies, 1998, p833.

نقلا عن : لمياء جبار عطية ، الاسهام المعرفي النسوي في التنظير للعلاقات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص٦٤ .

٦ – لوري براند ، النساء ، الدولة والليبرالية السياسية : تجارب من الشرق الأوسط وشمال افريقيا ؛ في ميرفت حاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

٧ – مرفت حاتم : اكاديمية أمريكية الجنسية ، مصرية الولادة والنشأة . . اهتمت بدراسات المناهج الخاصة بالنوع الاجتماعي وجمعت العديد من المقالات في كتاب ليكون اهم كتاب يخص دراسة النوع الاجتماعي في العلوم السياسية .

## العلوم السياسية في العالم العربي: التحولات وجدل النظرية والتطبيق
## تونس أنموذجا

**محمد العربي العياري**
طالب قانون عام وباحث في الفلسفة السياسية
عضو وحدة البحوث والدراسات بمركز الدراسات المتوسطية والدولية بتونس ومعهد تونس للسياسة

**الملخص**

يرتبط علم السياسة بالسلطة وكيفية ممارستها وادارتها وتوزيع العلاقات بين الفاعلين داخلها. كما يقوم على نوع من العلاقة الجدلية بين النظرية السياسية، وتدبير السياسة باعتبارها فنا وحرفة بتعبير «ماكس فيبير»، وقوّة بلغة «نيكولا ماكيافيلي». في هذا الصدد، يُحصي «روبرت دال» ما يقرب من ١٤٠٠ نوع من أنواع التأثير المعتمد على القوة المادية والمعنوية. (١) هذا وأصبحت السياسة كعلم، شأنا متداولا حمّالا لسجالات متنوعة، ودافعا لخلق أطروحات متعددة حول علاقة السياسة بالسياسي وبالسلطة والقوة والحكم والممارسة والنظرية السياسية وغيرها. إلى ذلك، كان علم السياسة حاضرا بقوة في المتون المعرفية والمجالات الفكرية المختلفة؛ منذ «أفلاطون» وسؤال الدولة-المدينة في كتاب «الجمهورية»، وأطروحة السياسة «عند أرسطو و«، وصولا إلى بلورة صيغة تفاهمية - تعاقدية، اتخذت لها تسمية العقد الاجتماعي مع «جون جاك روسو» و«جون لوك» و«توماس هوبز»، وغيرهم من الذين أرادوا بلورة تصور فلسفي اجتماعي يُعنى بتنظيم شؤون الدولة والجماعات والأفراد، وذلك من خلال ترتيب الشرط السياسي لقيام الدولة وتوزيع العلاقات داخلها. ثم تطوّر الاهتمام بالعلوم السياسية خاصة مع فلسفة الأنوار التي تُعتبر القادح لبروز أشكال جديدة

من النظم المعرفية والنظرية والعملية للممارسة السياسية. نذكر فلسفة «هيغل» حول الدولة[٢]، ورُؤية «سبينوزا»[٣] من قبله حول السياسة، وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين. إلى ذلك، يُعاد التفكير والبحث في مسألة العلوم السياسية من طرف مدارس نقدية حديثة، لم تجد في التنوير الإجابة الكافية والنظرية المكتملة لسؤال السياسة والدولة والقوة والعلاقات البينذاتية والجماعية داخل الدولة الحديثة، وتحت شرط علم السياسة كما هو. في هذا السياق، تقف مدرسة فرانكفورت -على سبيل المثال -على النقيض من الأشكال السياسية للدولة الحديثة، نقدا وإعادة تفكير في جدل التنوير (ماكس هوركهايمر وأدورنو)(٤) على سبيل المثال، وهابرماس في إعادة تقييمه للشكل السياسي للدولة (الدولة الليبرالية الديمقراطية: من التمثيلية الى التشاركية الى التداولية)، مع الاستفادة من أطروحات مختلف النُّقاد الفلاسفة حول مسائل التوتاليتارية ومفهوم السياسة (حنا أرنت)، كذلك التحيين البارادیغمي لعلاقات السلطة والسياسة والانسان مع فلاسفة ما بعد الحداثة مثل ميشال فوكو ومفهوم (الانسان على سرير بروكرست) و(الانسان الحيوي)، كذلك أطروحات جورجيو أغامبن حول (الانسان الحرام) وطوني نغري وحالة الانسان داخل الإمبراطورية، وغيرها من الاستنتاجات والمراجعات التي همّت بالتفكير في السياسة والانسان والسلطة، داخل مربعات الدولة الاشتراكية والليبرالية على حد السواء.

من الواضح أن العلوم السياسية تُواجه اليوم تحدّيات بنيوية تتصل بالطابع العلمي لهذه العلوم، وعلاقاتها مع باقي العلوم الاجتماعية والإنسانية. إذ يعتبر بعض الباحثين أن العلوم السياسية لم تجد مسافة كافية بينها وبين موضوعها[٥]. كما ينفتح السجال على مسألة أخرى تتعلق بعلميّة هذا المجال (العلوم السياسية) وذلك منذ الخمسينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال المدرسة السلوكية Behavioralism التي كثّفت نقدها حول الطابع الوصفي والتاريخي للدراسات السياسية، وحاولت في مقابل ذلك، التركيز على السلوك الإنساني مع افتراض وجود قوانين تحكم هذا السوك وتُفسّره[٦]. غير أن هذه المدرسة واجهت نقدا مُضادا من خلال مجموعة «التجمع من أجل علوم سياسية جديدة The Caucus for New Political Science Scientism» حيث مثّل هذا النقد ردة فعل على توجهات المدرسة السلوكية تحديدا على ما وُصف بأنه منهج

علموي عقيم، وفي نفس الوقت، مواجهة علانية للواقع السياسي ومراكز الهيمنة والسلطة.

كانت هذه السجالات والتغيرات البنيوية التي شهدها حقل العلوم السياسية، دافعا لإثرائها في اتجاه خلق «الاستخدام المنضبط للسلطة[٧]» من جهة، وتدبير العلاقة بين النظرية السياسية والتطبيق العملي من جهة ثانية. تُحاول مختلف الأطروحات السياسية أن تلتقط الخيط الناظم بين السياسة كعلم، وبين التطبيق الجيّد للنظرية السياسية من جهة أخرى. فلا يقف السجال على نقد السلطة في شكلها الليبرالي أو غيره، بل يتجاوزه إلى حدود الكشف على العلاقة بين النظرية والتطبيق. في هذا السياق، يهتم «ديفيد ايستون» بما يصفه «توازن النظام السياسي»[٨]، حيث يرتبط هذا التوازن باقتناع الأغلبية بمشروعية ما يفرزه النظام السياسي من توزيع للفرص والقيم والموارد. ربما يكون هذا المدخل مُفيدا نظريا في الحديث على الدولة العربية. إذ لا زالت مسائل الموارد والتوزيع والقيم ومشروعية الأنظمة السياسة، وشرعيتها في أحيان عديدة، أبرز مكونات المشهد السياسي والاجتماعي. حيث ارتبط التاريخ السياسي للدولة العربية بمجموعة من المُعوقات التي حالت دون المرور نحو التطبيق العملي لمبادئ الدولة الحديثة سياسيا سوى على مستوى الشكل فقط. أهم تلك المُعوّقات: الاستعمار الخارجي الذي انتهى في شكله العسكري منذ خمسينات وستينات القرن العشرين؛ التركة الاقتصادية والتنموية والثقافية التي ما زالت تُؤثر عميقا في حاضر الدولة العربية؛ عدم الدُربة على الممارسة السياسية التشاركية؛ إخفاقات جزء من النخب السياسية والأكاديمية والاقتصادية في خلق أنماط «وطنية» تهم الاقتصاد والسياسة والتعليم وغيرها؛ ضعف المنجز العلمي فيما يخص العلوم السياسية في الدول العربية؛ عدم التوجه نحو ترجمة الفكرة السياسية الى واقع وممارسة. لعبت كل هذه المعطيات أدوارا مُعرقلة في سبيل بناء نظرية سياسية متكاملة وقابلة للتطبيق، وتستجيب للراهن الثقافي والاجتماعي، هذا دون أن نُنكر تجارب بعض المفكرين العرب في مسألة النظرية السياسية والعلوم السياسية من مداخل متنوعة تجمع بين الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي، مما يُحيل على تكامل العلوم الاجتماعية والاقتصادية وتداخلها أو تكثُّفها أحيانا في المعنى السياسي. نذكر على سبيل المثال: عبد الله العروي (كتاب: مفهوم الدولة) وسمير أمين

(نظرية المركز والأطراف) وبرهان غليون (كتاب : مفهوم النخبة) وخلدون حسن النقيب (مقاربات حول الدولة العربية والنخب) ونزيه الأيوبي (كتاب : تضخّم الدولة العربية) وآصف بيّات (كتاب : الحياة سياسة ، كيف يُغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط) ، وغيرهم ممن حاولوا نقد التبعية وغياب التنمية وجمود النظرية السياسية داخل البلدان العربية . هذا مع عدم انكار أن البعض ممن ذكرناهم كان يحمل مشاريع سياسية انطلاقا من تفكيره في السياسة داخل البلدان العربية .

أبانت كل تلك المُعوّقات على بلدان شبة مُترهّلة سياسيا وغير قادرة على انتاج نظرية سياسية ، أو تدبير ممارسة تستجيب لعلاقات عادية بين الأفراد (الفرد المواطن) وبين السلطة ، مما خلق نوعا من تهميش العلوم السياسية واعتبارها جزء من المحرمات بتعبير المفكر بوعلي ياسين . الى ذلك ، يسير التفكير في العلوم السياسية في الدول العربية بوتيرة غير مستقرة ، رغم بعض التجارب الأكاديمية (ندوات ، نشريات ، مراكز بحث ، كتب . . . ) ، ووجود مجال العلوم السياسية تقريبا كمادة بحث في كامل جامعات وكليات الدول العربية . الا أننا لاحظنا تكثيف الاهتمام بهذا المبحث بعد الأحداث السياسية التي عاشت على وقعها بعض الدول العربية سنة ٢٠١١ ، حيث لازالت مُخرجات تلك الأحداث السياسية ، تُؤثر محليا وإقليميا ودوليا في مجريات السياسة ، وتفرض التفكير في واقع ومستقبل العلوم السياسية ، خاصة مع ظهور «فاعلين جدد» كما يقول آلان توران ، وبروز «سياسة الشارع» بتعبير آصف بيّات» ، وامتداد الحركات الاحتجاجية الجديدة داخل الفضاء العام في الدولة العربية . من هذا المدخل ، أردنا لمقالنا أن يُعالج إشكالية تأخر العلوم السياسية في مستوى انتاج البديل النظري ، في الوقت الذي تشهد فيه المجتمعات العربية قفزات مختلفة على المستوى الثقافي والاجتماعي في علاقة باطلاعها عبر وسائط متعددة أهمها الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ، على ما كان يُعتبر أسرار السياسة ، وطموح الأفراد والمنظمات نحو تطوير الممارسة والمشاركة السياسية .

اخترنا لمقالنا عنوان : العلوم السياسية في العالم العربي : التحولات وجدل النظرية والتطبيق

تونس أنموذجا

إشكالية البحث : يُعالج المقال إشكالية تحولات السياسة في تونس منذ سنة ٢٠١١ ومُخرجات العملية السياسية في جانبها المعني بالإخفاقات السياسية التي صاحبت العشرية الأخيرة . حيث لا يمكن التغاضي على ما أنتجه التحول السياسي سنة ٢٠١١ من أشكال جديدة للسلطة والعلاقات بين الأفراد والفاعلين السياسيين ، في الوقت الذي تبدو فيه النظرية السياسية التي رافقت المسار السياسي غير ذات جدوى عمليّة ، نظرا لكم الصعوبات التي تواجهها تونس على مستويات السياسة والاقتصاد والواقع الاجتماعي والثقافي وغيره ، مما يطرح مسألة إخفاقات العلوم السياسية في مواكبة التحولات الجارية ، وبما يفرض معالجة البون بين النظرية والتطبيق .

الفكرة الأساسية للبحث : يهدف بحثنا إلى الكشف على علاقة العلوم السياسية في تونس (النظرية السياسية)، بالبراكسيس ، خاصة وأن البلاد التونسية قد شهدت سنة ٢٠١١ تحولات سياسية جوهرية ، أثّرت بعمق في كيفية ممارسة السياسة ، وطريقة التفاعل مع الحدث السياسي ، ومشاعيّة انتاج وتداول الفكرة السياسية . غير أن الحصيلة السياسية لم تكن في مجملها ترجمة فعلية ومُطابقة للوعود التي أطلقها مسار ٢٠١١ ، إذ أن المُدخلات (انتخابات ، قوانين ، تشريعات ، حريات . . .)، لم تكن مُتطابقة كيفا مع المُخرجات (تنمية ، استقرار ، ثقافة سياسية . . .)؛ على ضوء ذلك ، نهدف في مقالنا إلى بيان آثار تلك التحولات من خلال جدل النظرية والتطبيق فيما يخص العلوم السياسية .

الفرضيات : يطرح بحثنا مجموعة من الفرضيات نوردها فيما يلي :

العلوم السياسية في تونس لم تكن قادرة على المستوى النظري على الإجابة على أسئلة التحول السياسي الحاصل في ٢٠١١ .

التغييرات السياسية في تونس لم تكن مُطابقة للعلوم السياسية التي لا تدرس المجتمعات في حالة التغيّر مثلما هو الحال مع علم الانتقال الديمقراطي Transitologie .

ما حصل في ٢٠١١ من تغيير سياسي ، لا يمكن فهمه من خلال العلوم السياسية فقط ، بل بتداخل هذا المجال المعرفي مع غيره من العلوم مثل الفلسفة السياسية والتاريخ .

العلوم السياسية تُعاني من قُصور وتراجع لا يُمكّنها من مواكبة المتغيرات السياسية والاجتماعية.

هيكلة المقال:

أولا: السياق العام للدراسة وأهميتها

ثانيا: أهداف الدراسة

ثالثا: المنهج البحثي

رابعا: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

مقدمة

١-التحولات السياسية في تونس: بين الممارسة السياسية وأدوار النظرية السياسية

٢-العلوم السياسية في تونس: حُدود أدوار العلوم السياسية ورهانات الواقع

٣-التحولات السياسية والعلوم السياسية في تونس: جدال النظرية والتطبيق

٤-في ضرورات تجديد العلوم السياسية

نتائج الدراسة استخلاصات

خاتمة

قائمة المراجع

النتائج: النتائج المقدمة فيما يلي هي جزء مختصر ينفتح على التطوير وإعادة الصياغة والتنقيح عند تقديم المقال كاملا

١-عدم توفُّق العلوم السياسية في مواكبة التحولات السياسية الراهنة تحليلا وفهما.

٢-قُصور العلوم السياسية على المسك بطبيعة التحولات السياسية والاجتماعية التي تعيشها تونس.

٣-عدم الاهتمام العلوم السياسية بالقدر الذي يُمكّنها من الالمام بجملة التحولات الراهنة.

٤-طبيعة الممارسة السياسية في تونس تفرض تحيينا مفاهيميا للنظرية السياسية.

الكلمات المفاتيح: العلوم السياسية؛ السياسة؛ السلطة؛ الانتقال الديمقراطي؛ المشاركة السياسية

المفاهيم: الدولة؛ الفاعل السياسي؛ المجتمع؛ المواطنة؛ التعددية؛

## قائمة مراجع أوّلية

### باللغة العربية


١. الأيوبي، نزيه، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط.١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠.

٢. الرضواني، محمد، المداخل الممكنة لإنجاز الانتقال الديمقراطي بالمغرب، المغرب: الاتحاد الإشتراكي، ٢٠١٠.

٣. ألمند، جابريال وفيريا سيدني، الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس دول.

٤. أوربيناتي، نادية، أنا الشعب كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية، ترجمة عماد شيحة، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٩.

٥. بشارة، عزمي، الانتقال الديمقراطي واشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.

٦. جيدنز، أنطوني، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية. ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: ٢٠١٠.

٧. داهيندورف، رالف، الطبقات والصراعات الطبقية في المجتمع الصناعي.

٨. رستو، دانكوارت، بين السياسة والأخلاق.

٩. رونسيير، جاك، كراهية الديمقراطية، ترجمة أحمد حسان. ط١، بيروت: دار التنوير، ٢٠١٢.

١٠. سن، أمارتيا، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.

١١. ليبست، مارتن، الثورة والثورة المضادة: التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية.

١٢. ليبهارت، أرند، أنماط الديمقراطية.

١٣ . مولر، يان فيرنر، ما الشعبوية؟ ترجمة رشيد بوطيّب، ط ١، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية: ٢٠١٧ .
١٤ . هلال، على الدين، الانتقال إلى الديمقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين. سلسلة عالم المعرفة ٤٧٩ . الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٩ .

**مقالات منشورة**

١ . الشيخ، محمد، الفلاسفة المعاصرون ومسألة الشعبوية. قراءة في آراء ستة فلاسفة. مجلة التفاهم المجلد ١٧، العدد ٦٥ . السنة: ٢٠١٩ .
٢ . اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية، مجلة سياسات عربية. العدد ٥٢، المجلد ٩، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ٢٠٢١ .
٣ . بشارة، عزمي، الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية. مجلة سياسات عربية، العدد ٤٠، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ٢٠١٩ .
٤ . سيمون، بابلو، الديمقراطية عند كارل شميت، ترجمة ياسين السّويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد ١٥، فيفري ٢٠١٦، ص ٢٦ .

**دراسات**

١ . الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. على الموقع: http: //www . isie . tn /ar/
٢ . الهادي صالح داعوب، الوظيفة التكاملية للصراع عند لويس كوزر. مجلة كلية الآداب. جامعة المنصورة. العدد ٥٣، ٢٠١٣ . منشور في:
https://artman.journals.ekb.eg/article_150900_78b6ba1095a628cb2dfc028b25d45433.pdf 2013/9:فـي.
. شوهد في: ٢٢/ ٢/ ٢٠٢٢
٣ . حسنين توفيق ابراهيم. الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات. منشور في:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/20131-12 -20131249533430214 /01 /

. في : ٢٤ يناير ٢٠١٣ . شوهد في : ١٩/ ٢/ ٢٠٢٢

٤ . شريف مراد، دولة ضارية ومجتمع مهمَّش . . كيف فسّر عالم الاجتماع نزيه الأيوبي مُعضلة تخلُّف العرب؟ منشور في :

https://www.aljazeera.net/midan/intellect/sociology/ 2021/9/10 :في.

. شوهد في : ١٨/ ٢/ ٢٠٢٢

٥ . في هجاء الشعبوية . في :

http://al-mayhani.blogspot.com/201307//blog-post_19.html

. شوهد في : ٢٥/ ١/ ٢٠٢٢

باللغة الأجنبية

1. Bernard ,Manin ,***The principles of Representative Government***, .1997
2. Cas ,Mudde ,***The Populist Radical Right Parties in Europe***. Cambridge ,New York : Cambridge University Press.2007 ,
3. ,————Cristobel Rovira Kaltwasser ,***Studying Populism in comparative Research :Reflections on the contemporary and future Research agenda*** ,Oxford ,Comparative Political Studies, .2018
4. Carl ,Schmitt ,***Doctrine constitutionnelle***.1993 ,
5. ,————***The Concept of Political***.
6. ,————***Political Theology*** ,Four Chapters.
7. ,————***The Crisis Parliamentary Democracy***.
8. Ernesto Laclau ,***On Populist Reason*** ,Verso .London.2007,
9. ,————***Politics and Ideology in Marscist Theory :Capitalism ,Fascism ,Populism*** ,London ,1977 :NLB ,PP.172-173.
10. Gabriella Slomp ,***Machiavelli and Schmitt On Princes ,Dictators and Cases of Exception*** .Helsinki.2007 ,

11. 11-Gérard Bras ,***Les voies du peuple .Éléments d'une histoire conceptuelle*** ,Paris ,Amsterdam Editions .2018 ,Préface d'Etienne Balibar.
12. 12-Josheph A .Schumpeter ,***Capitalism ,Socialism and Democracy***) London : New York ,Routledge.(1996,
13. 13-Karin Priester ,***Populism Historical and Current Manifestations***.1998,
14. 14-Michael J .Sandel ,***Populism ,Liberalism and Democracy ,In Philosophy and social Criticism***.2018 ,
15. 15-Nancy L .Rosenblum ,***On the Side of the Angels : An Appreciation of Parties and Partisanship***.2008 ,
16. 16-Patrick SAVIDAN ,***Voulons-nous vraiment l'égalité***) ***?*** Paris: Albin Michel.2015) ,
17. 17-Pierre Rosanvallon ,***Penser le populisme***.2011,
18. 18-Will Kymlica and Eva Phostl) eds ,(.***Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World***) ,Oxford :Oxford University Press.(2014 ,
19. 19-Zygmunt Baumann .***Memories if Class :the Pre-History and After - life of Class*** ,London :(1982) Routledge and Kegan Paul.

**دراسات**

1-Thomas, Carothers, The end of the transition paradigm. Journal of Democracy, vol. 13, no.1, (2002).

2- Duncan Mc Donnelly, Luis Cabrera, The right- wing populism of India's Bharatiya Janta party and why comparativists care. UK, Democratization Journal, 2019.

3- David Molloy, What is the populism and what does the term actually mean ? BBC News,6 March 2018.

4- John B. Allcock, Populism : A brief Biography, Sociology, vol. 5, no. 3(September 1971).

5- Cas Muddle, The Populist Zeitgeist, USA, Govermment and opposition, Vol.39, No.4 (September2004).

6- Carlos de la Torre, Populism and Nationalism in Latin America, Uk, Javnost the public, journal of European Institute for communication and culture, 2017.

7- Karin Priester, Populism: Historic and Current Manifestations, 1998.

8- Terry Lynn Karl, Philippe C. Schmitter, Modes of Transition in Latin America, Southern and Easten Europe, International social Science, Vol.43.2(1991).

9- Fareed Zakaria, The Rise of Illiberal Democracy, Foreign Affairs, November/ December 1997.

10-Michael Kazin, Trump and American populism : Old whine, new bottles, USA, Foreign Affairs, Vol.95, N5(November/December2016).

11- Jürgen Habermas, Discours à l'occasion de la remise du Grand prix Franco- Allemand des médias, Berlin, 4 Juillet 2018 in 35 Jahre Deutsch – Franzosischer Journalistenpreis, traduction de Hélene Bréant et ralph Pfleger (Dialogos).

12- Charles Taylor, Social Democracy Versus « Populism », in The Broadbent Blog, The Broadbent Institute's new Project, Change the Game, May 15,2017.

13-Koen Abts, Stefan Rummens, Populism versus Democracy, in Political Studies 5/5/2007, S.405-424

14- Team Huon, The Nation, The Non- European Roots of the Concept Of Populism, Susses European Institute, Working Paper n120.

15- Michael Mc Conkey, Anarchy, Sovereignty, and The State of exception, Schmitt's Challenge, (The Independent Review) Magazine, Vol17, no3, 2013.

16-Clauss Offe, New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutional Politics ; Social Research, vol. 52, no. 4, Social Movements (Winter 1958), accessed on 20/2/2022. At : https://voidnetwork.gr/wp-content/uploads/2016/09/New-Social-Movements.-Challenging-the-boundaries-of-institutional-politics-by-Claus-Offe.pdf

**الهوامش:**

١- للمزيد : راجع ، روبرت دال ، التحليل السياسي الحديث (القاهرة ، ١٩٩٣) .

٢- راجع كتاب : هيغل والديمقراطية ، ترجمة امام عبد الفتاح امام .

٣- راجع كتاب : السياسة ، ترجمة جلال الدين سعيد .

٤- تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر ، جدل التنوير .

5- John Gunnell, Pluralism and the Fate of Perestroika : A Historical Reflection, Perspectives on Politics, vol. 13, no. 2 (2015), p.408.

6- David Easton, Introduction : The Current of Behavioralism, in : James Clyde Charlesworth (ed), The Limits of Behavioralism in Political Science : A Symposium by the American Academy of Political and Social Science (Philadelphia : American Academy of Political and Social Science, 1962), pp.125-.

7- Robert E. Goodin and Hans-Dieter Klingemann, political Science : The Discipline, in : Robert E. Goodin and Hans –Dieter Klingemann(eds), A New Handbook of Political Science (Oxford : Oxford University Press, 1988), p.7.

8- Justin Buckley Dyer, Political Science ana American Political Thought, PS : Political Science and Politics, vol.50, no.3 (2017), p.786.

# علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية

إيمان عبد العظيم سيد أحمد[1]

لـم تفقـد بعـض الأفـكار الأصليـة حـول العلاقـة بيـن التخصصـات بشـكل عـام ودراسـات المناطـق جاذبيتهـا بعـد، ولا تـزال هـذه التوتـرات موجـودة لاسـيما علـى صعيـد دراسـات العلـوم السياسـية. فـلا يمـر عـام دون الكتابـة عـن النواحـي المنهجيـة وشـرح الجـودة المنهجيـة لدراسـات المناطـق أو كتابـات تتنـاول قضايـا التحذيـر مـن الانغمـاس فـي المـواد المحليـة التـي قـد تلقـي الباحـث بعيـدا عـن الاهتمـام النظـري. ولهـذا، تسـعي هـذا الدراسـة إلـي البحـث فـي العلاقـة بيـن علـم السياسـة الإفريقـي والعلـوم السياسـية بشـكل عـام، بـدءا بالحديـث عـن موقـع العلـوم السياسـية فـي دراسـات المناطـق الافريقيـة ومراجعـات لطبيعـة هـذه العلاقـة سـواء علـى مسـتوى العلم بمعنـاه النظـري أم علـى مسـتوى موضوعاتـه. بمعنـى آخر، هـل تأخـذ العلاقـة بين علم السياسـة الإفريقـي والعلـوم السياسـية ككل شـكل تكامـل أو اندمـاج أو اسـتقلالية أم أن الواقـع السياسـي الإفريقـي يفـرض شـكلا مختلفـا لتلـك العلاقـة لاسـيما فـي ظـل سـعي متخصصـي المناطـق بشـكل عـام إلـي حـدوث نـوع مـن تكامـل دراسـة المجتمعـات التقليديـة والحديثـة معـا.

## المبحث الأول: تطورات العلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية

يتنـاول هـذا المبحـث الحديـث عـن تطـورات العلاقـة بيـن علـم السياسـة الإفريقـي والعلـوم السياسـية، مـن خـلال ثلاثـة مطالـب يتطـرق أولهـا إلـي توضيـح العلاقـة بيـن العلـوم السياسـية ودراسـات المناطـق، فـي حيـن يتنـاول المطلـب الثانـي منهـا الحديـث

عـن موقـع العلـوم السياسـية فـي دراسـات المناطـق الافريقيـة ، فـي حيـن يسـتعرض ثالثهـا تحليـلا لعلـم السياسـة الإفريقـي فـي ظـل العولمـة .

**المطلب الأول: العلاقة بين العلوم السياسية ودراسات المناطق**

تحمـل الدراسـة العلميـة للسياسـة تاريخـا قصيـرا إلـى حـد ما . لـم يكن علم السياسـة حتـى عـام ١٩٥٠ مـن القـرن الماضـي وصـل إلـى نظـام أكاديمـي متميـز . وبالرغـم مـن الإطـار الزمنـي للعلـوم السياسـية لأقـل مـن قـرن مـن الزمـان إلا أنهـا شـهدت تطـورات مهمـة ومسـتمرة مـن حيـث الفجـوات النظريـة والمنهجيـة ، نظـرا لانفتاحهـا علـي باقـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية . فمنـذ خمسـينيات القـرن الماضـي ، عندمـا نشـأ علـم السياسـة بوصفـه تخصصـا أكاديميـا منفصـلا ، كان هنـاك نقاشـا حـول طبيعـة العلـوم السياسـية وكيفيـة تفسـيرها ، اذ يؤكـد المفسـرون علـى أهميـة فهـم العوامـل السـياقية التـي تشـكل الظواهـر السياسـية[٢] .

ومنـذ ذلـك الحيـن ، ودراسـات المناطـق حاضـرة بقـوة في العلـوم السياسـية لاسـيما السياسـة المقارنـة منهـا ، أكثـر مـن العلاقـات الدوليـة والحقـول الأخـرى . وتجلـت هذه العلاقـة حينمـا جـاءت خلاصـة الجهـود التـي بذلـت حـول مسـتقبل دراسـات المناطـق مـن قبـل لجنـة السياسـة المقارنـة CCP فـي عـام ١٩٥٩ ، والتـي شـملت علـي كل مـن علمـاء السياسـة مـن جامعـة هارفـارد وجابريـل المونـد ومركـز برينسـتون للدراسـات الدوليـة . وسـاهمت لجنـة السياسـة المقارنـة فـي ظهـور اتفـاق الباحثيـن علـى نظريـة التحديـث ، والتـي مثلـت الإطـار المعرفـي الحاكـم لدراسـات المناطـق أثنـاء الحـرب البـاردة . وبمقتضـي ذلـك ، تـم دراسـة المؤسسـات السياسـية المقارنـة فـى دول القـوى العظمـى التقليديـة ، وتحويلهـا إلـى مجـال مخصـص لفهـم كيـف تختلـف سياسـات عالـم مـا بعـد الاسـتعمار عـن سياسـات العالـم الصناعـي . ولـذا ، قامـت لجنـة السياسـة المقارنـة بتطويـر نظريـة جديـدة للسياسـة المقارنـة بالاعتمـاد علـى نظريـة تقـوم علـى طبيعـة الحداثـة والعمليـة التـي مـن خلالهـا تحقـق الـدول الحداثـة[٣] . افترضـت نظريـة التحديـث أن الـدول القوميـة خـارج الغـرب الصناعـي ربمـا تتقـدم بسـرعة أكبـر فـى التنميـة الاقتصاديـة والسياسـية بمدخـلات مـن المـوارد المدروسـة والخبـرات مـن البلـدان التـي تكـون فـى مراحـل لاحقـة مـن العمليـة . وطبقـا لعلمـاء السياسـة المقارنـة ،

فوحدة التحليل هي الدولة الوطنية وسيادتها. وشمل البحث فى الدولة الوطنية وجود محللين اقليميين أو متخصصي مناطق(٤).

انتقد المؤرخون الفكريون التحديث كحركة فى ذاتها. وتعامل مؤيدو التحديث بنوع من المركزية الاثنية والتكامل مع الأجندة العسكرية الأمريكية. لذا، كانت دراسات المناطق سياسية منذ البداية، نظرا لما وجه إليها من تمويل ودعم من الحكومات والشركات، لذا كانت فى علاقة سيئة مع المعايير الأكاديمية(٥). وفي هذا الصدد، ظهرت سلسلة مهمة من دراسات المناطق أدانت صراحة الممارسات الاستعمارية، وأكدت على احترام الثقافات الأخري، وتحدى المركزية الأوربية والنظرة الغربية العالمية المفترضة المتأصلة في النظريات وتدافع عن التعلم المتبادل بدلا من نسخ النماذج الاجتماعية والسياسية الغربية من جانب واحد. وهو ما يصف أصل دراسات المناطق؛ فهي منذ البداية الدراسات الاستعمارية المبكرة.

ولذا، لا تتسم العلاقة بين دراسات المناطق وتخصص العلوم السياسية بالسهولة(٦). وكانت برامج دراسات المناطق تدار من قبل كل من حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات الخيرية. ولم تستند برامج المناطق على بيئة سياسية وفكرية تعطى أولوية عالية للمشاكل المفاهيمية والمنهجية للعلوم السياسية المعاصرة. فى حين أن مشاكل تطوير استراتيجيات البحث توافقت مع متطلبات النظرية الإمبريقية التي أصبح لها مكانة بارزة على أجندة العلوم السياسية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدي إلي خلق تخصص ملئ بالتعقيد والغموض وعدم اليقين. حدد منشئو أو مؤسسو برامج المناطق بوضوح مهامهم ببساطة على الأقل في البداية، حيث كان هدفهم على ما يبدو هو انتاج فيلق من خبراء المناطق يعملون فى وكالات عامة وخاصة. كان خبراء المناطق داخل هذا الإطار المرجعي أكثر اتقانا للغة هذه المناطق وأكثر دراية بالأدب والسياسة والجغرافيا والاقتصاد والثقافة وفى كل الجوانب المتنوعة المرتبطة بمنطقة محددة. ولكن لم يكن لديهم الاهتمام بالتعامل مع المشاكل الداخلية للتخصص فى العلوم الاجتماعية لاسيما النواحي النظرية والمنهجية، وكان هناك افتراض مفاده أن البرامج متعددة

التخصصات التي تتضمن مكونات بارزة ومهمة لتعليم اللغة، من شأنه أن يحسن حالة المعرفة والفهم بإفريقيا ومناطق أخري من العالم[٧].

ورغم أن برامج المناطق لم تنشأ ابتداءا لتسهيل تنمية وتطوير النظرية الإمبريقية، إلا أن علماء السياسة المتخصصين في دراسات المناطق وجدوا أن لا التعديل الخامس ولا الحظر الدستوري ضد تشريع expost facto يحميهم من السؤال المهدد: ماذا فعلت للنظرية السياسية الإمبريقية في الآونة الأخيرة. ؟[٨]. وفي إطار الإجابة على التساؤل السابق: «ماذا فعلت للنظرية السياسية الإمبريقية؟»، لم تسلم دراسات المناطق من توجيه الانتقادات إليها. ورغم أنها ظهرت كتقليد رسمي قانوني للبحث قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أنه تم انتقادها فى الأصل فى عام ١٩٥٠ من قبل رواد الثورة السلوكية في السياسة المقارنة مثل (Almond & Coleman). وبعد ذلك، خلال عام ١٩٦٠، ١٩٧٠، خضعت أبحاث دراسات المناطق لتوسع كبير، وجاءت كرد فعل جزئي على ادراك أن الاقتراب البنائي الوظيفي باعتباره واحدا من مفاتيح الثورة السلوكية فى السياسة المقارنة هو اقتراب مجرد يستخدم فئات ومتغيرات لم تركز على حقائق مجتمعات العالم الثالث. وجاءت التحديات من مختلف الجهات التي انتقدت دراسات المناطق تنصب حول افتقارها إلى التطور المنهجي[٩].

يوضح البروفيسور أولافسون من جامعة هارفارد العلاقة بين تخصصات العلوم الاجتماعية بما فيها العلوم السياسية ودراسات المناطق لاسيما فيما يتعلق بالاهتمامات النظرية. ويوضح أن دراسات المناطق (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) تستخدم ذات الاقترابات(اقتراب التعميم) الموجودة في علم الاقتصاد والسياسة والاجتماع. وتميل دراسات المناطق(التاريخية والأنثروبولوجية) إلى استخدام التحليلات الأكثر تقليدية فى علم التاريخ والأنثروبولوجيا. ويوضح أن العلوم التاريخية والبيئية والجغرافية توفر أفضل أساس للبحث، بما في ذلك البحث متعدد التخصصات. وبناءا علي ذلك، فدراسات المناطق السياسية والاقتصادية والاجتماعية عرضة للخطر وفي وضع هامشي مقارنة بالاهتمامات النظرية المركزية للتخصصات المذكورة لاسيما دراسات المناطق الأنثروبولوجية،

التـى تتعامـل منـذ البدايـة مـع المناطـق غيـر الغربيـة وتتمتـع بمكانـة مركزيـة علـي مسـتوى التنظيـر[١٠] .

فـي الولايـات المتحـدة تحديـدا تعـرض كل مـن المتخصصيـن فـي دراسـات المناطـق وأهـل التخصـص بشـكل عـام لانتقـادات متبادلـة . تعرضـت دراسـات المناطـق للهجـوم مـن قبـل أهـل التخصـص العـام . ففـي بعـض الأحيـان ، كان مـن المتوقـع أن يقـوم متخصصـو المناطـق بتقديـم البيانـات الخـام للنظريـات العالميـة . علـى العكـس مـن ذلـك ، اتهـم متخصصـو دراسـات المناطـق أهـل التخصـص بشـكل عـام بالسـطحية ، موضحيـن أن هنـاك حاجـة لمعرفـة عميقـة متعمقـة باللغـة والثقافـة والسـياق الاجتماعـي بشـكل خـاص وهـي أمـور ضروريـة لانتـاج تحليـلات كافيـة للحـالات التـي لا تتفـق مـع الانمـوذج القياسـي لمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة OECD علي أسـاس الحقائـق الإمبريقيـة التـي تـم انشـاؤها مـن قبـل نظريـة العلـوم السياسـية[١١]

تطـورت العلـوم السياسـية المعاصـرة بقـوة فـي فتـرة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة وفـي الشـمال الأطلسـي . وهـو مـا يفسـر السـبب فـي أن معظـم النظريـات والأسـاليب التحليليـة الموجـودة في العلـوم السياسـية لديهـا تحيـز واضـح عبـر الأطلسـي أو OECD . وفـي هـذا الصـدد ، يتـم تقديـم الديمقراطيـة والانتخابـات والدولـة والإدارة والأمـن ومـا إلـي ذلـك كمفاهيـم فـي الإطـار السـائد للعلـوم السياسـية باعتبارهـا مفاهيـم ونمـاذج مثاليـة للمجتمعـات الغربيـة . ولا يمكـن انـكار أن هـذه المفاهيـم لهـا تأثيـر كبيـر فـي مناطـق العالـم وتـم اسـتيعابها مـن قبـل العديـد مـن العلمـاء والنخـب والمواطنيـن مـن الأرجنتيـن إلـى زيمبابـوى . فـي الواقـع تتبايـن المسـارات نحـو الحداثـة بشـكل كبيـر فـي جميـع أنحـاء العالـم ، حيـث يلعـب الديـن والروابـط العائليـة والاثنيـة أو التصنيـع أدوارا متباينـة فـي مناطـق العالـم المختلفـة . ويـؤدى الاعتمـاد الحصـري علـي النمـاذج المسـتوردة دون التكيـف المحلـي إلـى انتـاج أخطـاء منهجيـة في فهـم كيفيـة عمـل النظـم السياسـية الأخـري . ورغـم التوجـه العالمـي نحـو العولمـة إلا أنـه يوجـد المدافعيـن عـن اقتـراب ذا توجـه محلـي فـي تخصـص العلاقـات الدوليـة ، حيـث أصبـح مـن الضـروري فهـم دوافـع وقـدرات الجهـات الفاعلـة فـي أكثـر الأماكـن النائيـة فـي العالـم مـن أجـل تحليـل التحديـات الأمنيـة والاقتصاديـة لمجتمعاتهـم .

ومـع ذلـك ، فـإن نظـرة متوازنـة لنقـاط القـوة والضعـف في اقترابـات كل مـن الاتجـاه السـائد للعلـوم السياسـية ودراسـات المناطـق تـؤدى إلـى علاقـة توافقيـة أكثـر خصوبـة

بين النظريات العالمية التعسفية والنظريات المحلية الإيدوغرافية. وقد تأثرت بشدة بعض مجالات البحوث الأكثر غزارة في العلوم السياسية بمتخصصين دراسات المناطق علي سبيل المثال، في الآونة الأخيرة، تم دراسة موضوع ترسيخ واصلاح الأنظمة المختلطة في إفريقيا. وبالمثل، فإن الدراسات المتعلقة بالزبائنية أو القومية، السياسات غير الرسمية أو الثقافة السياسية، نماذج التنمية أو الثورة لن تكن ممكنة دون الرؤي المختلفة لمتخصصي دراسات المناطق. وفي هذا الصدد، يذهب بعض العلماء إلى أن هذه التسمية لدراسات المناطق هي تسمية خاطئة، مشيرين إلى أنه ينبغي أن يفهم علماء السياسة أن التركيز على دراسات المناطق هو جزء لا يتجزأ من السياسة المقارنة(١٢).

ولكن هناك إتجاه آخر نشره إدوارد سعيد في عام ١٩٧٨ يشير إلى وجهة النظر الإمبريالية الغربية لهذه الدراسات وينادي بإعادة تعريف موضوع البحث في دراسات المناطق واصلاح كامل لانتاج البحوث الأكاديمية فى المجتمعات غير الغربية. من هنا، انبثقت دراسات ما بعد الاستعمار كنموذج مضاد للأبحاث التي انتقدت بشدة المناهج الأكاديمية الغربية السائدة باعتبارها جزءا من نظام دولي مهيمن متواصلا مع الماضي الاستعماري. وتهتم مناهج ما بعد الاستعمار بالعلوم الاجتماعية والسياسية والأدبية والثقافية.

وكثيرا ما يتم تجاهل اقترابات ما بعد الاستعمار باعتبارها نظرية، وبالتالي فهي غير ذات صلة بدراسة السياسة والمجتمع الإفريقي المعاصر. ولكن لا ينبغي رفض نظرية ما بعد الاستعمار، بل لابد من الدفاع عن الحوار البناء بين الدراسات الافريقية واقترابات ما بعد الاستعمار. مع ادراك أن ما بعد الاستعمار لا يمكن اعتباره نظرية موحدة، أو مدرسة فكرية بالمعنى الأكاديمي التقليدي. ومن ثم، فاقتراب ما بعد الاستعمار مفيد جدا للدراسات الافريقية(١٣).

ظهر خط مختلف من النقد من قبل علماء الجنوب الذين يعدوا أنفسهم علماء سياسة مثلهم مثل علماء أمريكا الشمالية واوربا، يدرسون مجتمعهم ولكن يجدوا أبحاثهم عن الأحزاب والنقابات واتحادات التجارة في جنوب إفريقيا مثلا، تندرج تحت ما يسمي دراسات المناطق. ولذا ينادوا بضرورة أن تقف أبحاثهم في دراسات

المناطق علي قدم المساواة مع الأبحاث المماثلة لها في OECD في إطار علم السياسة[١٤].

**المطلب الثاني: موقع العلوم السياسية في برامج دراسات المناطق الأفريقية**

لم تكن مجالات دراسات المناطق على القدر نفسه من الأهمية، بل جاءت متنوعة وفقا للأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية. فبعد الحرب الباردة، كانت برامج دراسات إفريقيا أقل في الاهتمام بالنسبة للولايات المتحدة. ونظرا لتأثير الاستعمار الأوربي في الدراسات الأفريقية، كانت الدراسات الأنثروبولوجية أكثر شهرة فى برامج الدراسات الأفريقية أكثر بكثير من دراسات العلوم السياسية[١٥].

أثناء فترة الحرب الباردة، حفزت التطورات السياسية في القارة الأفريقية مصلحة أمريكية جديدة في هذا المجال وولدت الطلب على جهود بحثية أكثر طموحا فى جزء من الجامعات الرائدة للاهتمام بدراسة السياسة في إفريقيا(١٦). ومنذ ذلك الحين، تبوأت العلوم السياسية مكانة كبيرة فى دراسات المناطق الأفريقية الحديثة. ففي عام ١٩٩٠، كان هناك أكثر من ١،٩٥٠ عضوا في مؤسسة الدراسات الأفريقية بالولايات المتحدة؛ وكان ٢٣٪ منهم من علماء السياسة، ومن ثم كانوا أكبر مجموعة متخصصة. ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٧، بلغت رسائل الماجستير والدكتوراة فى علم السياسة والاقتصاد عن إفريقيا ٤، ١٢٪ في الولايات المتحدة وكندا، وكان هناك موضوع واحد فقط في التعليم على الأكثر(المجلس القومي لمؤسسات دراسات المناطق). ورغم أن اليوم تعج أقسام العلوم السياسية بالمتخصصين في علم السياسة الإفريقي اللهم إلا عدد قليل، إلا أن عددا قليلا من علماء السياسة الأفريقية Africanists لديهم قدرة على التواصل بقلب تخصصاتهم الأساسية في العلوم السياسية. ومن ثم، فعلماء الافريقيات في هذا الصدد مقدر لهم بشكل أساسي تحليل الخبرة السياسية الأفريقية، لذا لا تتم قراءة أعمالهم إلا من خلال من يسعون للمعرفة عن إفريقيا نفسها لا من خلال تخصص العلوم السياسية أو نظريتها.

ولكن يوجد استثناءات في هذا الصدد، فعدد قليل من علماء الافريقيات لديهم شهرة وسمعة واضحة في تخصص العلوم السياسية. وفي هذا الإطار، تعرضت نظرية التحديث السياسي لرفض فكري لا يقل عن الانتقادات التى وُجهت لكل

من ديفيد أبتر ١٩٦٥ وجيمس سموت كوليمن ١٩٦٨، لاسيما ما يتعلق بالعلاقة المتكاملة بين الديمقراطية «باعتبارها تطور عالمي» والتحديث. ولكن هذا لا يعنى عدم وجود اسهام مهم من قبل علماء الافريقيات فى العلوم السياسية، إذ يوجد اسهام مهم من قبل أحد علماء السياسة الأفريقية وهو كراوفورد يانج Crawford young في عام ١٩٧٦، الذي تناول نظرية تعددية الدولة في المجتمعات غير الغربية pluralist theory of the state to non-western societies. كما أن علماء السياسة على وعي تام بالتأثيرات العالمية للمنهجية الفردية من خلال النظريات العقلانية لروبرت باتس. ورغم التطورات البارزة من قبل علماء السياسة الأفريقية، إلا أنه ما يزال غالبية علماء السياسة يصنفوا البحث عن التساؤلات الأفريقية كدراسات مناطق هامشية والنظر إليها على أنها ليست ضرورية للتقدم العلمي لتخصص العلوم السياسية(١٧).

ورغم وعي علماء السياسة باسهامات علماء الافريقيات فى تخصصاتهم، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى القناعة بأن كل أقسام العلوم السياسية يجب أن تتضمن باحثين أفارقة لأسباب التخصص. تشمل الاسهامات النظرية لعلماء الافريقيات اقترابات متميزة في التحديث السياسي، في حين يتم تقديم التعددية المقارنة والاختيار العقلاني في أقسام العلوم السياسية من قبل متخصصين في مجالات متنوعة فرعية ومناطق العالم. لا تتمتع الدراسات الأفريقية بمزايا مقارنة قائمة على اسهامات التخصص. هنا يثور التساؤل « هل هناك حاجة إلي علماء الافريقيات على وجه الخصوص؟. وبناءا علي ما سبق، لا يوجد سبب حاسم قائم علي ضرورة نظرية أو علمية في الحاجة إلي علماء السياسة الأفريقية تحديدا دون غيرهم. وفي الحقيقة، لا يوجد نظرية أو مشكلة معترف بها على نطاق واسع وموضع اهتمام علماء السياسة، تتطلب خبراء دراسة المناطق إما لاكتشافها بشكل علمي أو تفسيرها للطلاب(١٨).

وعلى الجانب الآخر، لا يستطيع الباحثون المهتمون بالنواحي الثقافية في أقسام العلوم السياسية عالميا إهمال الخبرة السياسية الافريقية. ولكن هذا لا يجيب علي التساؤل لماذا الاهتمام بالسعي لخبراء المناطق الأفريقية تحديدا؟. يمثل متخذو القرار العلمي المعارضين للتفسيرات الثقافية تحديا كبيرا أمام التأثير الإفريقي فى أقسام العلوم السياسية. يبرز هنا التحدى بين مؤيدي الأبعاد الثقافية

والأخرين الذين يرفضوها في الاختيار بين خبراء التخصص بشكل عام ودارسي السياسة في أى جزء من مناطق العالم. لماذا لابد على المتخصصين التركيز على مناطق محددة؟، هنا لابد أن يتنافس دارسوا الأبعاد الثقافية فى مناطق محددة مع التخصص فى عمومه في المدى الذي يقدمه كل منهما من أدلة إمبريقية للاسهام المهم في السلوك السياسي(١٩).

ومع ذلك، من الحقائق أن متخصصي المناطق الإقليمية لديهم قدرة محدودة على انتاج وابتكار إطار مفاهيمي ومنهجي فى علم السياسة. ولكن في ذات الوقت فلدي متخصصي المناطق قدرة عالية فى اكتساب ومنح المعرفة العابرة للثقافات والحفاظ عليها بل يتمتعوا بالسمو والقيادة في الأبعاد الثقافية داخل التخصص العلمى. علاوة علي ذلك، لا يوجد لدي علماء الافريقيات ميزة بين متخصصي المناطق بسبب الهامشية النسبية لإفريقيا نفسها مقارنة بالإتجاه السائد من الجماع الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بين مناطق العالم. فمتخصصو الافريقيات هم أيضا على وعي بالعائق المنطقي العقلي بالنسبة للبحث في إفريقيا متضمنا المقارنة. ويرتبط بذلك تحديات الصحة والأمن والسفر. علي سبيل المثال، يتطلب السفر إلي إفريقيا المزيد من اجراءات التحصين والإجراءات الأخري لمنع المرض وهو ما يكون أبعد كثيرا في حال طلب السفر إلي المناطق الكبري. ولكن هناك ظروف تشجع البحث في إفريقيا تتمثل في وجود دارسين لديهم حماس أكثر بشكل عالي لإفريقيا ويريدون جعل عملهم مختلف في المدى القصير. ورغم هامشية إفريقيا مقارنة بمناطق العالم الأخري، إلا أن هناك شئ واحد يمكن أن يحسن قيمة سوقهم مقارنة بمتخصصي المناطق الأخري يتمثل في ضرورة أن يضيفوا أدلة إمبريقية حديثة إلى مصطلحاتهم الجديدة عن الحياة السياسية.

هل علماء الافريقيات لديهم قضايا وإشكاليات مهمة بالنسبة للسلوك السياسي تكون أكثر تأييدا وتأثيرا وخصوصية في إفريقيا عن أى مكان أخر في العالم الحديث؟ هل قضايا الهوية وقضايا السلوك السياسي ذات الاهتمام إفريقيا هي حكرا على إفريقيا وحدها دون أى مكان أخر في العالم؟ إذا شطبنا فرضية الاختيار بين التخصص والقيم الثقافية، فهل يمكن التركيز علي جوانب معينة من السياسة في إفريقيا ذات اهتمام أكبر بأسباب التخصص؟. وفي الإجابة على

هذا التساؤل، ظهر إتجاه يري أن دراسة المشكلات السياسية الأكثر معرفة وأهمية في علم السياسة الإفريقي ليست مشكلات افريقية فحسب. وبعمل قائمة تمثيلية لهذه الموضوعات، فهي تتضمن موضوعات مثل الدولة الطفيلية، العسكرية، الديكتاتورية، الفساد العام، المحاسبة غير الكافية للموظفين العموميين، تنشئة سياسية ليست على درجة من الكفاءة، مجموعات إثنية مختلفة غير متعاونة ناتجة عن صراع. توازى هذه الموضوعات محل اهتمام علماء الافريقيات تماما اهتمامات بحثية لأبحاث أخري لعلماء السياسة في مناطق أخري من العالم. ومن ثم، لابد من وجود أجندة بحثية جديدة لعلم السياسية الإفريقي تتجاوز آفاق بحثية مألوفة لعلماء السياسة في معظم أجزاء العالم ولا يشترط كل العالم[٢٠].

وعلي الجانب الآخر، نادي عدد قليل من علماء الافريقيات فى عام ١٩٨٤، بالتوازى التاريخي بين علم السياسة الإفريقي والنظرية السياسية فى أوروبا الحديثة، من بينهم توماس كولاغى. وهو ما يعنى الاعتراف بالدراسات السياسية الأفريقية كمصدر للقيمة وللمعرفة السياسية الجديدة ولكن لم يؤمن بهذه الأطروحة إلا الحذرين من الافتراضات الحتمية. فضلا عن أن فكرة الحكومة المختلطة في إفريقيا دعمت هذ الاعتراف[٢١].

**المطلب الثالث: العولمة وعلم السياسة الإفريقي**

تتسم معظم مجتمعات القارة الأفريقية بما يسمي الوضع الإفريقي للانتاج. African mode of production. فضلا عن أن هياكل / أبنية النظم السياسية في إفريقيا ما تزال ضعيفة نسبيا. لذا تفرض العولمة عددا من التحديات التى يجب على العلوم السياسية الأفريقية معالجتها. ولمواجهة ذلك، هناك حاجة إلى إعادة التفكير في الأسس المنهجية النظرية. ورغم مركزية السلطة في شئون الدولة الأفريقية، إلا أن دراسة السياسة في إفريقيا لم تبدى اهتماما كافيا بدراسة السلطة. هناك وجهات نظر عديدة لدراسة السياسة في إفريقيا تركز على المصالح والطابع الاجتماعي للممارسة السياسية(القوة). إن تهميش القوة / السلطة فى التحليل السياسي يعني غياب نظرية القمع أو السيطرة أو التمكين الشعبي. لذلك، عندما تراجعت الدول الأفريقية عن الديكتاتورية والسلطوية، لم يكن هناك أداة تحليل لفهم هذه الظاهرة بطريقة تشير إلى تقدم الشعب إلى الأمام. في هذا الإطار،

لكـي تكـون أدوات التحليـل قـادرة ومناسـبة تمامـا علـي فهـم السياسـة فـي إفريقيـا، ينبغـي أولا أن تكـون هـذه الأدوات موجهـة بشكل واضـح نحـو بحـث وتحليـل القـوى السياسـية علـى الأرض(٢٢).

أثـارت العولمـة عـددا مـن القضايـا التـى تحتـاج العلـوم السياسـية الأفريقيـة إلـى معالجتهـا. للقيـام بذلـك، يجـب أن تسـتمر العلـوم السياسـية الأفريقيـة إمـا فـي نمـط تحليلهـا السـابق أو تغييرهـا بمـا يتماشـي مـع الظـروف العالميـة المتغيـرة. لذلـك، مـن الضـروري أن نفهـم بشـكل صحيـح ماضـي هـذا النشـاط العلمـي لكـى يكـون قـادرا علـى التنبـؤ بالتغيـرات المحتملـة فيـه. ومـن أجـل فهـم السياسـة الأفريقيـة، ركـز علـم السياسـة الإفريقـي علـى دراسـة وتحليـل الدولـة الأفريقيـة. هـذا التركيـز علـى الدولـة أمـر مفهـوم. بشـكل عـام، القـوة الدافعـة للسياسـة هـي القـوة السـاحقة للدولـة، إلـى جانـب امكانيـة اسـتخدامها للتقـدم الاجتماعـي والاقتصـادي والثقافـي، ولكـن أيضـا للقمـع والاسـتغلال. مـن بيـن جميـع أشـكال السـلطة، يمكـن لسـلطة الدولـة وحدهـا أن تعـزز أو تهـدد الحيـاة والثـروة والحريـة بشـكل قانونـي. إن للدولـة القـوة المطلقـة باعتبارهـا مستودعا للسيادة؛ فهـي تحتكـر وسـائل الإكـراه إلـى حـد غيـر معـروف لاى مجتمـع بديـل أو متفـوق.

تـدور السياسـة حـول كيـف تؤسـس هـذه القـوة، وكيفيـة السـيطرة عليهـا واسـتخدامها بـدلا مـن تحولهـا إلـى شـر. ولهـذا السـبب غالبـا مـا تُعـرف السياسـة بأنهـا السـعي والنضـال مـن أجـل سـلطة الدولـة. إذا كانـت الدولـة لا تحتكـر السـلطة، ولا يوجـد لديهـا مـوارد خاصـة لاحتـكار هـذه السـلطة، ممـا يعنـى أن السـلطة هنـا تتأصـل فـي كل العلاقـات الاجتماعيـة. ومـع ذلـك، يمكـن تحديـد الكثافـة السياسـية داخـل الدولـة، وهنـا تكمـن الخطـورة الكبيـرة. وبعبـارة أخـري، مـن الناحيـة المثاليـة تجـري السياسـة فـي سـياق تنظيـم القـوة المعـروف باسـم الدولـة. وبالتالـي، فـإن تطبيـق مفهـوم السياسـة يمكـن أن يكـون مجازيـا فقـط. بهـذا المعنـى المجـازي فقـط نتحـدث عـن السياسـة فـى الأسـرة أو الجامعـة أو الحركـة العماليـة أو المنظمـة الدوليـة.

فـي إفريقيـا، يؤكـد الأصـل الاسـتعماري للدولـة أن القـوة تحـدد عناصـر الدولـة. يُظهـر التاريـخ أن انتشـار الرأسـمالية وتوقيتهـا كان مشـروعا اسـتبداديا. تنعكـس هـذه العقيـدة الاسـتبدادية فـى حركـة الإغـلاق فـى أوروبـا والخلـل فـى أمريـكا اللاتينيـة. فـى حـالات مثـل تهدئـة القـوة الأفريقيـة، سـادت الوحشـية والقمـع علـى الحـوار والمسـاومة

فى النقاش كقوة دافعة للهيمنة الرأسمالية. على عكس الاستخدام المبكر للقوة فى إفريقيا، لم يتم الاستعاضة عنها بهيمنة السلع فى السوق الرأسمالية مع مرافقتها التى تصبح فيها الدولة مستقلة عن القوى الاجتماعية فى المدنية. ووفقا لذلك، فالقوة هنا مشروعة ومؤسسية وبدلا من ذلك، ظلت الشعوب الأفريقية الأصلية فى المستعمرة خاضعة للقوة[٢٣].

لقد تم التعبير عن سيادة القوة فى الدولة الأفريقية فى كل مكان وفى أي مكان من قبل الدولة منذ بداية الاستعمار إلى يومنا هذا، خصوصا والدولة تفرض سلسلة من القيادة على طول أراضيها، كما أنها تستخلص الولاء السياسي والاجتماعي وتصنع وتنفذ القوانين وتحول التكوينات الاجتماعية التابعة إلى اقتصاد متماسك ومجتمع سياسي وتزيل كل مقاومة لهيمنة سلطتها. وهكذا كانت الدولة الأفريقية منخرطة بشكل كبير فى ظاهرة تراكم واسقاط القوة. في هذه العملية تم حرمان المجتمعات المستقرة والمستقلة من استقلالها وتزعزع التسلسل الهرمي للسلطة والمكانة فى هذه المجتمعات. نظرا، لأن الدولة مارست أنشطة وسياسات اقتصادية، فقد تحملت صعاب مصالح اقتصادية واجتماعية وثقافية قائمة من قبل من خلال فقدان الأراضي ووسائل الانتاج التقليدية الأخري وتلوث مصادر معيشة شركات النفط والصناعات التحويلية وفقدان الدخل فى ظل شروط التبادل التجاري ضد منتجي المحاصيل الأولية.

غالبا ما أثار استخدام القوة استفزازا من قبل الأفارقة. حيث نشأت الاختلافات الملحوظة بين الدولة وضحاياها، لذا يوجد العديد من الأعمال الروتينية يوميا لاسقاط سلطة الدولة من خلال عملية صياغة وتنفيذ سياسات الدولة لتحقيق المصالح الخاصة والحفاظ على الهيمنة السياسية. تنبثق الاختلافات بحكم الواقع عن احتكار الدولة للقوة. وحتما فى النهاية تنشأ معارضة تنافسية من الانتهاك الصارخ لسلطة الدولة، حيث تتراكم هذه المعارضة فى شكل كتلة حرجة من الأعداء اليائسين. يتباين هؤلاء الأعداء ما من النقابات العمالية والطلاب والنساء والنخب المضادة إلى المجتمعات المحلية والجماعات الاثنية والجماعات الدينية. وتظل الدولة غير راغبة أو متعجرفة للغاية وتتعالى عن استشارة الناس

والتفاوض بشأن توافق ديمقراطي معهم في قضايا السياسة أو التصرف بطريقة شفافة ومسئولة.

هكذا، فالبحث عن أداة تحليلية مناسبة لفهم السياسة في إفريقيا، يأخذ عددا من التحليلات والمنعطفات. ومع ذلك، ظل تهميش السلطة فى التحليل السياسي ثابتا، وانصرف البحث علي المصالح / الاهتمامات. في أثناء مدة الحرب الباردة، كانت المصالح ذات الصلة كبيرة، والتى نتجت من رؤي مستقبل الأفارقة واحتياجاتهم فى العلاقات مع الشعوب الأخري. كانت هذه هي فترة النظريات الكبري، والمشروعات ذات المدى والنطاق الطويل مثل التحرر الوطني والاشتراكية والتحديث. ركز البحث على المصالح المرتبطة بهذه المشروعات، كيف يتم التعرف عليها، كيف يتم تعظيمها. ولم تقف الدراسات طويلا لفهم مدى تعقيد العلاقة بين قوة الدولة والسعي لتحقيق هذه المصالح. لم تكن هناك نظرية للقمع أو السيطرة أو التمكين الشعبي[٢٤].

لذلك، عندما تحولت الدول الأفريقية إلى الاستبداد والديكتاتورية، لم يكن هناك أداة تحليلية لفهم هذه الظاهرة بطريقة تشير إلى حركة الناس إلى الأمام. فى ظل هذه الظروف، فقد ملئت المركزية الأوربية واليورو الفراغ. وكانت النيوليبرالية هى وجهة النظر التحليلية الوحيدة. وكانت قائمة على النظرية الديمقراطية الليبرالية ولكنها لم تكن كافية للتحليل. حولت هذه النظرية الديمقراطية إلى انتخابات ذات تعدد حزبي، والتى لم تعد تهدد الطغاة الأفارقة. فهي توفر لهم الاحترام الدولي دون تقييد استبدادهم وتاريخهم الفاسد وعدم فاعليتهم. فهي لا تتطلب اصلاح بنية الدولة الموروثة والقمعية ولا تحتاج إلى معالجة مشكلات الفقراء، مثل الفقر والجهل والمرض الذي يمنعهم من المشاركة السياسية الفعالة فى الانتخابات متعددة الأحزاب. تفشل هذه النظرية الديمقراطية الليبرالية في فهم جوهر الصراع المعاصر الذي يدور حول الديمقراطية فى إفريقيا، والضغط من أجل الاستقلال الثاني. ولكن الهدف هذه المرة هو التمكين الشعبي. لا يقل المجالان الاجتماعي والاقتصادي أهمية عن المجال السياسي. يكون التركيز هنا على الحقوق الملموسة. فلا توجد حتى الآن نظرية تسعي الى الاستيلاء على

هذا النضال والأهداف. وبالتأكيد، لم تحرز نظريات فترة الحرب الباردة أي تقدم فى تطوير وتنمية مثل هذه النظرية.

إزداد الموقف سوءا مع ظهور النظريات على المدي القصير. يتناقض موقفهم التحليلي الوهمي بشكل حاد مع مطالب وتوقعات التمكين الشعبي. بل إنها تقلل من الأهمية التى توليها النظريات بعيدة المدى من طريق تفتيت هذه المصالح، وهم في عداء مع السلطة السياسية. ومن ثم، ينصرف التأكيد هنا على العلاقات الاجتماعية التى لا تشكل فيها السلطة مصدرا رئيسيا للقلق. ولنفس السبب، يتم التوجيه نحو التركيز التحليلي علي العشيرة بدلا من الدولة. إن التمكين الشعبي من ناحية، هو ظاهرة اجتماعية واسعة وطويلة المدي مدفوعة وموجهة نحو القوة السياسية تحتاج إلى دولة قوية ليس لها أى إدعاء بالأهمية. لذلك، فإن التحليل هنا قادر على فهم السياسة الأفريقية بشكل كاف ومناسب ويجب أن يوجه بشكل واضح إلى الشكل غير الرسمي من قبل السلطة السياسية. ولكن لا تلبي هذه المعايير المدي القصير، فالتحليل الذي يركز على العشيرة يفقد هذه النقطة[٢٥].

ورغم أن علم السياسة علمٌ متغير في طبيعته وفي تطور مستمر، إلا أنه ربما تكون أغلب التغييرات التى ستنتج عن جائحة فيروس كورونا في أجندة علم السياسة الإفريقي ليست إلا تسارعا لاتجاهات موجودة بالفعل بدون مبالغات. ومن ثم، فهناك حاجة إلي نظرية سياسية افريقية، والتي تدمج اهتمامات نظريات عصر الحرب الباردة مع فهم دور وسلطة وقوة الدولة فى التمكين أو عدم التمكين. يجب الأخذ بعين الاهتمام هيكل وتوزيع سلطة الدولة. من الأهمية بمكان هنا دراسة شرعية هيكل القوة وتركيزها وطريقة تطور السلطة ومراكز القوة التى تتنافس مع سلطة الدولة، وانفتاح النظام، فضلا عن إطار لبناء توافقي، فضلا عن دور مؤسسات الدولة مثل القوات المسلحة والسلطة التشريعية، ودور منظمات المجتمع المدني وكيف تؤثر كل هذه العوامل على التمكين الشعبي. هذه مهمة هائلة بالنظر إلى مستوى التنافس الأيديولوجي الذي يقوض التأثير المتزايد للعولمة مما يقلل من حجم الدولة ومستودع السلطة السياسية. يمكن أن تكمن الإجابة فى كفاح شعبي ضد النضال التحليلي للعولمة ضد مركزية اليورو[٢٦].

من خلال مراجعة نظرية التحولات السياسية عن طريق تحليل أنماط التحديات الشعبية في حكم الأبوية الجديدة فى إفريقيا. يتم اتباع الاقتراب المقارن، حيث

التناقض بين إفريقيا وباقى العالم وبين النظم داخل إفريقيا نفسها. حيث النقاش حول الانتقالات طبقا للفواعل السياسية الرئيسة. حيث التأكيد علي أن بنية النظام الموجود مسبقا تشكل ديناميات وأحيانا نتائج التحولات السياسية. وجدوا أنه على النقيض من التحولات من الأنظمة التجارية، فمن المرجح أن تكون التحولات السياسية من حكم الأبوية الجديدة مدفوعة بالاحتجاج الاجتماعي، حيث تتسم الصراعات بالمحسوبية ودعم من الطبقات الوسطى الناشئة. قارن روبرت دال النظم الأفريقية وفقا لدرجة المشاركة السياسية الرسمية والمنافسة. إذ وجدوا أن بدائل النظام ترتبط بديناميات انتقالية مميزة، مثل - الديكتاتورية الشخصية، الأوليجاركية العسكرية، نظام الحزب الواحد الاستباقي، نظام الحزب الواحد التنافسي. في حين ان التحولات من الأوليجاركية العسكرية تدار عادة من أعلى إلى أسفل وبشكل منظم نسبيا، وغالبا ما تحدث التحولات من أنظمة الاستفتاء فى كثير من الأحيان من طريق المؤتمرات الوطنية المواجهة. ومن المرجح أن تكون الديمقراطية الموحدة ناتجة عن الانهيار المفاجئ للديكتاتورية الشخصية رغم عدم ضمانها على الاطلاق، ومن الانتقال التدريجي من نظام الحزب الواحد التنافسي. واتضح أن الديمقراطية مشكلة فى جميع الأنظمة التي تفتقر إلى التقاليد المؤسسية للمنافسة السياسية(٢٧).

**المبحث الثانى: إشكالية العلاقة بين علم السياسة الإفريقي وحقل العلوم السياسية: مراجعات نظرية**

يتناول هذا الجزء مراجعات نظرية للعلاقة بين العلوم السياسية وعلم السياسة الإفريقي، حيث تتجه الدراسة هنا لدراسة علم السياسة الإفريقي وعلاقته بالعلوم السياسية لاسيما في بعدها النظري (علاقة تكامل أم استقلالية). ويتم الإجابة على أسئلة مهمة توضح إشكالية البحث وهي: هل يوجد ما يسمي بعلم السياسة الإفريقي ونظرية نظم سياسية افريقية؟ وإن وجدت هذه النظرية، فما هي علاقتها بالنظرية العامة للنظم السياسية؟ هل هي علاقة تكامل أو استقلالية؟. يوجد عده

اتجاهات فيما يتعلق بقضايا التنظير وهل تسهم دراسات المناطق بأبعاد مفاهيمية وتحليلية وتنظيرية فى العلوم السياسية أم انه لا يوجد نظرية سياسية افريقية؟.

**الاتجاه الأول: علاقة الاندماج بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية**

يمثل الاتجاه الأول أحد الاتجاهات الحديثة - لاسيما بين المستفرقين- ويؤكد على علاقة الاندماج بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية. وهو ما يعنى التأكيد على منظور العالمية، ويري بأنه لا توجد خصوصية افريقية للسياسة؛ فالبحث عن بعد الخصوصية الأفريقية ينبغي ألا يكون على حساب ما هو مستهدف في التحليل السياسي بوجه عام(٢٨). ويمكن القول أن هذا الاتجاه ينحاز إلى عالمية السياسة الأفريقية وفي الاسهامات التي يمكن أن تقدمها دراسة القارة الأفريقية إلى العلوم السياسية بشكل عام. وينبغي دراسة علم السياسة الإفريقي تماما مثلما يتم دراسة العلوم السياسية في أى مكان آخر. في الوقت نفسه، هذه الدراسة غير ممكنة دون معرفة راسخة بالمنطقة التي يتم اكتسابها جزئيا من العمل الميداني ومن التاريخ والثقافة المحلية. لذا، يوجد فرق بين دراسات المنطقة والاختيار العقلاني أو الأساليب العلمية الأخري. فالمعرفة المحلية والمعرفة العالمية لا ينفصلان ويشكلان أحدهما الآخر، بل يجب ملء الأدوات التحليلية بأكبر عدد ممكن من الأدوات(٢٩).

ويمكن تفسير الأسباب التي دفعت هذا الاتجاه إلي القول بعالمية السياسة الأفريقية وعدم وجود نظرية سياسية افريقية على النحو التالي:

أولا: افتراض باتس ١٩٩٦ بعقلانية الناس إلي حد ما، حيث السعي إلي المصلحة الذاتية والأمن والقدرة على التنبؤ. لم تؤدي الثورة السلوكية إلى إعادة تعريف السياسة فحسب، بل أدت إلى إعادة تقييم الأساليب المستخدمة في كيفية دراستها أيضا. تتضح هذه التغييرات من قراءة سريعة لمجلة العلوم السياسية الأمريكية والدراسات السياسية المقارنة والمجلة الأمريكية للعلوم السياسية منذ عام ١٩٤٥. وبشكل عام، كان الجدل الدائر حول المنهجية المرتبطة بهذه القضايا: البحث الإمبريقي في مقابل البحث المعياري والبحث الكمي في مقابل البحث غير الكمي. لقد شارك مؤيدو البحث الإمبريقي اهتمامهم بالتفسير

العلمي، حيث سعوا أساسا لاقامة علاقات بين إثنين أو أكثر من المتغيرات. ولم يهتم مؤيدو البحث المعياري بتطوير نظريات السياسة أو البحث فى العلاقات السببية. وبالمثل، فإن أولئك الذين يؤيدون بقوة البحث الكمي يجادلون بأن الإحصاء يجب أن يتم توظيفها لتحديد العلاقات المهمة بين المتغيرات، في حين أن الإحصاء لا يمكن أن تكون بديلا عن المعلومات غير القابلة للقياس الكمي. وليس ضروريا دائما استخدام الطريقة الإحصائية التى يتم من خلالها التعامل مع التلاعب الرياضي. وغالبا ما يكون المرء غير قادر على إجراء تحليلات للإحصائيات والبيانات التى قد لا تكون متاحة لبعض البلدان والموضوعات. ومن ثم، يُنظر إلي أدبيات دراسات المناطق على أنها نوعية/ كيفية إلى حد كبير وتفتقر إلى التطور المنهجي[٣٠].

ثانيا: إتجاه مجال البحث في السياسة المقارنة بشكل كبير نحو الإمبريقي وعدم الاهتمام بالمساهمات النظرية. ولعل تتبع موضوعات البحث في عدد من الدوريات الأمريكية الرائدة في السياسة المقارنة مثل: comparative politics—Comparative Political Studies- Comparative Politics, and World Politics، يكشف عن عدة ملاحظات: أولها، أنه فيما يتعلق بمجال وموضوعات البحث فى السياسة المقارنة فى الدوريات الثلاث المذكورة اعلاه، فهي موضوعات الديمقراطية ومؤسسات الدولة وعدد كبير من الأبحاث تركز على النظم السياسية ومعالجة الأسئلة حول الدول والحروب والثورات والإثنية والأنظمة والديمقراطية. وهناك أبحاث أخري تركز على الفواعل مثل الحركات الاجتماعية وجماعات المصالح والمواطنين متجاوزين فى ذلك المصوتين والسياسيين. وهم أساسيين للسياسات الديمقراطية؛ وفى النتائج الموضوعية مثل التنمية الاقتصادية ودولة الرفاهة والدولة التنموية والرأسمالية والليبرالية الجديدة التى تربط رفاهية معظم سكان العالم بالعمليات مثل العولمة والتكامل فوق الوطني.

ثانيها، فيما يتعلق بنطاق السياسة المقارنة، أو مناطق العالم المختلفة محل اهتمام موضوعات السياسة المقارنة. تشير البيانات إلى أن أوروبا الغربية يتم دراستها فى ٤١٪ من المقالات، وأمريكا اللاتينية فى ٢٧٪، وشرق آسيا فى ٢٠٪ بينما أمريكا الشمالية (كندا الولايات المتحدة) فى ١٧٪، وإفريقيا جنوب الصحراء

الكبـري فـى ١٢٪ مـن المقـالات والاتحـاد السـوفيتى ٨, ١١٪ أمـا الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا بنسـبة ٥, ١١& أوروبـا الشـرقية ب ١٠٪.

ثالثهـا، أن مجـال السياسـة المقارنـة موجـة بشـكل كبيـر نحـو الاتجـاه الإمبريقـي. فـي حيـن عـدد قليـل جـدا مـن الدراسـات التـى تركـز حصـرا علـى توليـد النظريـة. حوالـي ٩٦٪ تقريبـا مـن المقـالات أصبحـت ذات توجـه إمبريقـي، فـى حيـن ٤٪ فقـط مـن المقـالات تهـدف إلـى المسـاهمة للنظريـة. ولكـن هـذا لا يعنـى أن جيـل النظريـة قـد أُهمـل[٣١].

رابعهـا، مـن خـلال تحليـل المقـالات فـى المجـلات الرائـدة التـي ذكـرت سـابقا، يتـم القـاء الضـوء علـى إثنيـن فقـط مـن الاقترابـات النظريـة فـى حقـل السياسـة المقارنـة حاليـا الأكثـر اسـتخداما فـي موضوعـات دراسـات المناطـق وهمـا: اقتـراب دراسـات المناطـق القديمـة، ويمكـن فهمـه هنـا مـن خـلال البحـوث التـي تركـز علـى منطقـة جغرافيـة واحـدة مـن العالـم. والاقتـراب الآخـر الجديـد المسـتوحي مـن الاقتصـاد والـذي يسـتخدم فـى الأبحـاث التـي تسـتخدم الأسـاليب الرسـمية الكميـة وهـو اقتـراب الاقتصـاد السياسـي، الـذي يجسـد النقـاش الحـاد الـذي ظهـر منـذ أوائـل التسـعينيات حـول التحـول الاقتصـادي فـى السياسـة المقارنـة.

وفيمـا يتعلـق باقتـراب دراسـات المناطـق Area Approach، حيـث يعـد الفـرق الأكثـر بـروزا بيـن دراسـات المناطـق وأبحـاث دراسـات غيـر المناطـق هـي أن مقـالات دراسـات المناطـق هـي أكثـر عرضـة للهـدف أو تنتـج الوصـف بشـكل أساسـي، وهـو هـدف مهـم فـى العلـوم الاجتماعيـة بـدلا مـن الحسـابات والاعتبـارات السـببية. الاختلافـات الأخـري، وإن لـم تكـن كثيـرة، بيـن دراسـات المناطـق وأبحـاث دراسـات غيـر المناطـق هـى الاهتمـام الضعيـف لأبحـاث دراسـات المناطـق نحـو توليـد النظريـة واسـتخدامها المتكـرر للأسـاليب النوعيـة فـي التحليـل الإمبريقـي.

ومـع ذلـك، فـان هـذه الاختلافـات لا تعنـى أن أبحـاث دراسـات المناطـق تشـكل اقترابـا مميـزا. تشـير البيانـات إلـى أن أبحـاث دراسـات المناطـق لديهـا مجموعـة مـن الأهـداف الأساسـية بالنسـبة للعلـوم الاجتماعيـة وتوظـف مجموعـة متنوعـة مـن الأسـاليب المعمـول بهـا. عـلاوة علـى ذلـك، فـإن الأسـاليب النظريـة الموظفـة فـي أبحـاث دراسـات المناطـق لا يمكـن تمييزهـا إحصائيـا عـن تلـك الموظفـة فـى بحـوث

الدراسات غير المحلية. فى الواقع، لا تشكل دراسات المناطق اقترابا متجانسا ولا يمكن تعيينها بدقة بعيدا عن غيرها من هيئات العمل[٣٢].

يوجد العديد من التطبيقات لاقتراب المنطقة area approach، والتي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لوصف وتحليل البيانات السياسية لإفريقيا. ويمكن ادراج البحوث التى تعكس تأثير اقتراب المنطقة عند دراسة الظاهرة السياسية لإفريقيا في إطار الدراسات الوصفية المعيارية للمؤسسات والممارسات داخل البلد الواحد، فضلا عن الدراسات الأحادية لكل دولة على حدة والتي تميل للشكل التحليلي المفاهيمي، فضلا عن دراسات عن جوانب السلوك السياسي موزعة على نطاق واسع فى إفريقيا، وأخيرا، دراسات جماعات المصالح، الأحزاب، الانتخابات والمجموعات ذات الصلة بالعملية السياسية لاستكمال وصف المؤسسات الرسمية للحكومة[٣٣].

وباختصار، توضح هذه النظرة في تلكم الدوريات الثلاث السابق ذكرها أن السياسة المقارنة هي مجال متنوع يعالج القضايا الكبيرة والملحة فى جميع أنحاء العالم وموجه بشدة نحو الإمبريقية ويهدف إلى انتاج معرفة وصفية وسببية فى توازن متساو تقريبا ويفتقر إلى توليد النظرية بشكل رئيسي من خلال أساليب استقرائية ويعتمد على طرق نوعية للتحليل التجريبي. يتضح من ذلك أن أى توصيف للبيانات هو مجرد وصف جزئي أو صورة كاريكاتيرية غير دقيقة مما يجري حقا فى السياسة المقارنة[٣٤].

ثالثا: في إطار التعامل النظري مع إفريقيا، فدائما علماء السياسة عرضة للخطر، وهو ما يختلف عن وضع الأنثروبولوجيين علي سبيل المثال، فهم منذ البداية يتعاملون مع المناطق غير الغربية ولديهم العديد من التخصصات الأخري في هذا الصدد، ولكن علماء السياسة يعدوا وافدون جدد نسبيا إلى القارة الأفريقية. فلم يُحدد موعد وصول علماء السياسة إلى المشهد حتى أوائل ١٩٥٠، ولم يحدث توغلهم الشديد فى القارة حتى الجزء الأخير من العقد.

كان لهذا الوصول أهمية بالغة، إذ تزامن ذلك مع وقت القومية ومع عصر التفاؤل السياسي على الساحة الأفريقية، وساهمت المرحلة الاستعمارية النهائية في السياسة الأفريقية فى نقص معين فى الواقعية بين علماء السياسة كصعوبات محتملة ربما تواجه المجتمعات الأفريقية في مدة ما بعد الاستقلال. وكان هناك

شعور عام واسع النطاق من التفاؤل بالمستقبل ، وهذه المشاعر تكمن في الكثير من الأدبيات عن نقل المؤسسات البرلمانية ودور الأحزاب المعارضة . كما أنه يركز على قبول حاسم غير منتقد طول المدى للأطروحة القائلة بأنه فى المجتمعات التى اندلع فيها الانهيارات العنيفة مثل جمهورية الكونجو الديمقراطية ، يمكن القاء اللوم بشكل مباشر على أكتاف سياسة استعمارية غير مستنيرة قصيرة النظر .

كان لدى عدد قليل من علماء السياسة أمل بشأن (ما هي التعديلات التى ربما يقدمها القادة الأفارقة في النظم البرلمانية التى سيتبنوها « هل يمكن تأسيس / تنظيم نظام الحزب الواحد على أسس ديمقراطية ») ، فضلا عن أنه سيتم تحسين وتطوير بيئة سياسية ذات تمثيل عام . ولكن تسبب فشل الحكومة التمثيلية والمشهد العام للمستقبل السياسي المستقر لإفريقيا في نقص التنبؤ لتقديم نظرية ربما تكون قادرة علي التعامل مع الظاهرة المضادة .

يوجد عوامل عديدة بالإضافة إلى المناخ المزدهر لعصر القومية داخل إفريقيا ، ساهمت فى عدم اهتمام علماء السياسة في بناء نظرية ربما تكون قادرة على أن تأخذ في حسبانها سلوك وحالات الانهيار السياسي في إفريقيا . مثلت الخبرة المشتركة فى التعامل مع المناطق غير الغربية سبب رئيس في عدم الاهتمام ببناء نظرية افريقية . وعندما بدأ علماء السياسة في دراسة المجتمعات الأفريقية ، فقد جلبوا معهم مفردات مفاهيمية مرسومة خصيصا وبشكل كبير من مناطق العالم التي درسوها لمدة طويلة من الوقت وتحديدا الولايات المتحدة وأوربا . تعكس هذه المفاهيم تواصل مألوف طويل المدى مع الحكومة المنتخبة مثل مفاهيم(التوافق ، الشرعية ، التمثيل ، الدستورية) التى كانت أسهم تجارة علماء السياسة فى هذا الصدد . علاوة على ذلك ، فاجيال من التعامل مع مثل هذه المؤسسات السياسية كالمؤسسة التشريعية والأحزاب والعملية الانتخابية ، كانت تميل ربما إلى إعادة توحيدها وخلق شعور بعالميتها ودوامها .

تعرضت المفاهيم والتصنيفات الواردة من الخبرة السياسية الغربية لانتقادات مريرة على وجه التحديد لتلك الأسباب . ولم يكون لمثل هذه المصطلحات (الدستورية ، حكم القانون ، التمثيل ، التوافق ، ) أي معنى أو مكان فى السياق الإفريقي ، كما أنها وفقا لهذه المقترحات غريبة على إفريقيا كترتيبات برلمانية مؤسسية خلفت وراء القوى الاستعمارية الغربية . لذا ، فمن الضروري تطوير

مجموعة من المفاهيم المستمدة من التاريخ والتقاليد الافريقية كي يكون لها شكل تحليلي ذا معنى ومرتبط بها حقا. رغم هذه المشاعر التى أعرب عنها عدد قليل من علماء السياسة، إلا أن علماء السياسة عمليا لم ينتجوا أي تركيبات تندرج تحت هذه الفئات.

وهناك العديد من المحاولات لانتاج نظرية محايدة قيميا. مثل هذه الاقترابات المفاهيمية مثل التحليل البنائي الوظيفي أو نظرية الحداثة أُعتبرت مناسبة لهذا الوصف. ولذا، فمثل هذه الاقترابات لها مناعة من النقد نظرا لخلفيتها غير الافريقية بالرغم من حقيقة أنها تعد خيالية بالنسبة للخبرة التاريخية والتقاليد الفكرية الغربية عن إفريقيا كافتراض لفكرة الدستورية. واحتمال أن يكون السبب الرئيسي لهذه المناعة هو وجود عدد قليل من الدراسات الإمبريقية التي قدمت بشكل منتظم هذه التقنيات فى الحقيقة. ويستحيل تطبيق هذه النظريات فى الواقع فى الحالات الملموسة لاسيما وأن مثل هذه البيانات الإمبريقية غير متاحة ويصعب الحصول عليها. ومن ثم، فالنتيجة النهائية هي نوع من الفراغ النظري فى كل مناطق عدم الاستقرار السياسي فى إفريقيا، وكثير من تحليل الانقلابات العسكرية والأنماط الأخري من العنف تم الإدلاء بها بلا أساس نظري فى فترات متكررة إلى حد كبير.

السبب الثاني لهذا الموقف من الصعوبة النظرية يرتبط بعلم السياسة نفسه، الذي يرتبط جدا بجذوره العميقة فى المجتمع الغربي، حيث أن كل تخصصات العلوم الاجتماعية فريدة من نوعها في توليد نظرية جاهزة تكون فى متناول اليد. هذه النظرية تكون نتاج التقاليد التاريخية للفلسفة السياسية الغربية. عمليا تعرض جميع أقسام العلوم السياسية دورات / كورسات تحت عنوان عام اسمه النظرية السياسية. معظم هذه الكورسات تتعامل مع مكونات مختارة من أفكار سياسية كلاسيكية محددة مثل أفلاطون وأرسطو وهوبز ولوك. يتم تفسير معظم الطرق الثابتة والتعليق عليها وتفسيرها بعد تحليل مفاهيمي مضني ومجهد للمعانى الحقيقية لهؤلاء المفكرين.

يحدد هذا الاقتراب حدود اهتمام المنظرين السياسين لمجموعة من القضايا الضيقة للغاية فى حالات متطرفة جدا، مثل هذه القضايا الغامضة مثل مفهوم أفلاطون لأفضل شكل للسياسة ومفهوم أرسطو للمواطنة ومفهوم هوبز ولوك

لطبيعة الدولة، أصبحت هي كل الاهتمام وتشغل كل الكورسات والسيمنارات العلمية. ونتيجة لذلك، فإن واحدة من أكثر السمات البارزة لعلم السياسة الاحترافي اليوم هي درجة عزل المنظرين السياسيين عن باقي التخصصات والفجوة في الاتصال الواسعة بينهم وبين الآخرين الأكثر اهتماما بالموضوعات الإمبريقية. لكل هذه الأغراض العملية، فإن معظم المنظرين السياسيين توقفوا عن أداء وظيفة اختراع واختبار النظرية. في ذات الوقت، فالميل إلى نظرية سياسية متوازنة مع الفلسفة السياسية الكلاسيكية، تجعل من الصعوبة استخدام اقترابات مفاهيمية مستعارة من علم الاجتماع أو علم الأنثروبولوجيا كي تنال القبول والمكانة.

جاءت الحساسية الشديدة لقضايا التمييز الاثني المحلي مصحوبة بأمر مخفي مستتر وخوف حقيقي أن البحث السياسي الذي ينتقد الدول الافريقية المستقلة ربما يعيد إلي الأذهان مصداقية فرضية السود الأقل شأنا، أو عدم القدرة الافريقية على الحكم الذاتي. من هنا، ظهرت مخاوف علماء السياسة من انتاج المواد النظرية التى ربما تستخدم فى نقد السلوك السياسي الإفريقي، فضلا عن تعاطف هولاء العلماء مع أهداف القادة الأفارقة. مما أدى إلى نقص فى الواقعية فى معظم التحليل السياسي المعاصر لإفريقيا. ومن ثم، أصبح هناك نزعة للتعامل مع الأهداف السياسية كما لو أنها مفاهيم تحليلية تتصف بالفعل بالواقعية. مثل هذه المصلحات الوصفية مثل بناء الدولة، التنمية، الحداثة، كلها محل إعجاب واستحقاق بينما هي تصف الأهداف المقترحة للنظم الافريقية[٣٥].

ويمكن القول أن، هذا الاتجاه يؤكد ضرورة أن تكون السياسة المقارنة ذات أهمية عالمية وأنه ينبغي تطبيق أدوات تحليلية مماثلة في دراسات المناطق، بغض النظر عن الخصائص المحلية. من هذا المنظور، يمكن فهم السياسة في الولايات المتحدة وفرنسا والهند وزامبيا بشكل أفضل إذا ما تم دراستها من خلال محاور مماثلة. وهذا تأكيد على الأساليب العالمية فى السياسة المقارنة. تأخذ نظرية الاختيار العقلاني بهذه الحجة من خلال اقتراح التعظيم العقلاني للمصلحة الذاتية من قبل الأفراد وهو بهذا يعد أفضل افتراض سلوكي لفهم السياسة حول العالم. احتدم هذا الخلاف المنهجي فى دراسة كل المناطق ليس فقط في إفريقيا. انتشر هذا الاتجاه بقوة عقب الحرب الباردة عندما ظهر عدم وجود مصلحة أمنية وطنية في معرفة المناطق والثقافات الأخري، وبناءا على ذلك، اشتدت معارك حادة فى

كل أقسام الجامعات كى يتم تعديل المواد الدراسية بعيدا عن دراسات المناطق. وهو ما يطرح تساؤلا هل هذا النقاش أكاديمي وموضوعي أم أنه تساؤلا محملا باعتبارات المصلحة والسياسة؟[٣٦].

**الاتجاه الثاني: علاقة الاستقلالية بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية**

وهو الرأي الراجح الذي يركز علي علاقة الاستقلالية بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية. وهو ما يطلق عليه منظور الخصوصية الافريقية، حيث ينادي بخصوصية دراسة علم السياسة الإفريقي ووجود نظرية سياسية افريقية. ومساهمة التجربة الافريقية بشكل كامل فى التطور النظري في السياسة المقارنة والعلاقات الدولية.

ووفقا لريتشارد سكلار في عام ١٩٩٣، حينما كتب مقالا بعنوان: «الحدود الافريقية للعلوم السياسية»، أوضح فيه اسهام علم السياسة الإفريقي في دراسة السلطة المزدوجة والنسبية الثقافية والمنهجيات المختلطة. وساهمت الدراسات الافريقية فى تطور النظرية لاسيما في مجالات النظرية الديمقراطية؛ العقلانية والثقافة؛ التنمية الاقتصادية والتحديث؛ ومجموعة كبيرة من الأدبيات النظرية والإمبريقية عن التنمية؛ التماسك الانتخابي والديمقراطية؛ نظرية الدولة، المجتمع المدني، تحليل الطبقة، السياسة الاثنية، الحروب الأهلية والصراعات الاثنية، الحوكمة والفساد السياسي والعلاقات الدولية وغيرها.

أظهر مايكل براتون ونيكولا فان دى وال في ١٩٩٤-١٩٩٧، أن نظريات التحول الديمقراطي التقليدية نجحت فى التطبيق على تجربة أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا ولكنها فشلت فى شرح أنماط الانتقال الإفريقي، وعلى المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة والخصائص الهيكلية للنظام السياسي ودور الاحتجاجات. ومنذ ذلك الحين، أصبحت رؤاهم جزءا من عملية التحول الديمقراطي وأبلغت عن دراسة التحولات فى مناطق أخري.

في مقال لروبرت باتس في عام ١٩٨٣، سلط الضوء على أن نظرية التحديث التقليدي لا يمكنها إحداث تأثير على الاثنية بمرور الوقت في السياسات الافريقية. ولحل هذا اللغز، عرض مفهوم جديد للتحالفات الاثنية ونظرية واسعة عن تفضيلات السياسة العقلانية. يفسر عمله السابق ١٩٨١ الإشكالية المرتبطة

بلماذا يفشل صناع السياسة الافريقية فى صنع سياسة اقتصادية جيدة؟. ولذا، أصبحت نظرية الاختيار العقلاني كلاسيكية. وبالمثل، يوضح ريتشارد سكلار ١٩٧٩ أن التحليل الطبقي لم يكن مفيدا لفهم السياسة الافريقية ما لم يتم تحديد الطبقات في علاقتها بالدولة بدلا من وسائل الانتاج، وما لم يمتد سلوكهم إلى ما هو أبعد من الصراع الطبقي، في تجاوز للجذور الماركسية. فشلت النظريات التقليدية للحرب فى شرح الاحتمالية الأقل بكثير للصراع داخل الدول في القارة والذي قادهم إلى إعادة النظر فيما يشكل العلاقات الدولية وما الجهات التي ينبغي ادراجها فى دراستها من أجل فهم العالم المعاصر عبر المناطق[٣٧].

إن دراسة إفريقيا تعنى التعرض لظروف تحدى نظريات راسخة فى السياسة المقارنة والسياسة الدولية. وبالتالي، فإن إثراء هذه التخصصات يتم عن طريق محاولة مسح وتفسير العديد من التطورات النظرية، ووضعها فى سياقات إمبريقية. ويتضح هذا الأمر من خلال التالي:

الدولة: تختلف المؤسسات السياسية في إفريقيا عن غيرها من المناطق وداخل إفريقيا نفسها. وتكمن الدولة في صميم هذه المؤسسات. تعد الدولة الافريقية ضعيفة وهشة وأحيانا تفشل حتى في الحفاظ على بقاء وأهمية مواطنيها. رغم أصولها الاستعمارية الغامضة وأحيانا نطاقها الإقليمي المتردد، فقد تطورت وتكيفت وهي أنسب للأفارقة. رغم أن الدولة هي الوحدة المركزية في السياسات الافريقية وفقا ل chabal, daloz، فهي واحدة من المناطق حيث يوجد فجوة بين المنح الدراسية وممارسة السياسة في أوسع نطاق. يصر المانحون على استقرار الدولة وقدرتها وإرساء الديمقراطية واللامركزية بها. ومع ذلك، فهم غالبا لا يدركون كيف تقوم هذه الدول بالفعل بممارسة وظيفتها متجاوزة سطحها المؤسسي الرسمي. وبالتالي من المهم مناقشة الدولة الافريقية بما في ذلك أصولها الاستعمارية وما قبلها، وعملية إنهاء الاستعمار ونقل الدولة إلى الأفارقة والدرجة التى حصل من خلالها الأفارقة علي استقلالهم، وفكرة السيادة الافريقية وكيفية مقارنة الدول الافريقية بدول أخري وما هو المفترض نظريا أن تكون عليه الدول.

قضايا الهوية: يتم ممارسة السياسة إلى حد كبير خارج الدولة، سواء على مستوى المجتمع أم على مستوى الأفراد. وفي هذا الصدد، تبرز قضايا الهوية

وظهورها السياسي. وبناءا على ذلك، لا يمكن الحديث عن الهوية فى إفريقيا دون مناقشة الاثنية. وتتسع الفجوة هنا أيضا بين التحيز والمنح الدراسية. ينظر إلى الأفارقة عالميا (بما في ذلك الأفارقة أنفسهم) كهوية ذات تميز إثني أو قبلي أكثر من الأشكال الأخري من الخصائص الجماعية. وتعزي العديد من المشكلات مثل الفساد والصراع إلى الاستقطاب الاثني، وربما تعد الحقيقة أكثر تعقيدا في هذا الصدد بشكل هائل. ومع ذلك، لا يوجد انكار لهذه الاثنية، بكل ما فيها من الغموض الذي يكمن في مركز الصدارة فى السياسة الافريقية. ومن ثم، لابد القاء الضوء على أهمية تقديم تفسيرات حقيقية غير مضللة للهوية الاثنية من الروابط البدائية للدم إلى التحالفات القائمة على النفعية السياسية والنظر إلى العلاقة بين الهوية الاثنية والوطنية بما في ذلك خطاب السياسة الأوتوكثوني التي تربط الاثنية بالمكان ومناقشة ميل العديد من الأنظمة إلى القمع والبعض الآخر إلى استيعاب الهوية الاثنية. فى كل حالة يتم النظر إلى القوة التوضيحية أو التفسيرية للاقترابات المختلفة الفعلية والمتنوعة للظروف الإمبريقية فى إفريقيا، من التعايش السلمي إلى الإبادة الجماعية.

الممارسات الدينية الافريقية: رغم كل الاهتمام بمسألة الاثنية إلا أنها ليست البعد الوحيد للعمل الجماعي أو الانقسام الاجتماعي في إفريقيا. اكتسب الدين الكثير من الزخم كقوة سياسية في أنحاء القارة جميعها كما هو الحال في أى مكان آخر. حققت المعتقدات المسيحية نجاحات كبيرة وأظهرت تأكيدا سياسيا جديدا كما الإسلام الإفريقي أيضا، وكانت الاتجاهات والممارسات المحلية حاضرة بقوة. بالإضافة إلى ذلك، رغم اختراق الديانات العالمية فى القارة، إلا أن المعتقدات الروحية والدينية التى هي افريقية، استمرت في ازدهارها واظهار أهميتها السياسية العميقة. فى هذا الصدد، فممارسة السحر أيضا من الظواهر التى تستحق الاهتمام.

مفهوم الطبقة: طالما كانت الطبقة الاجتماعية وسيلة تقليدية لتحليل العلوم الاجتماعية الغربية، ومع ذلك نادرا ما تتجلي فى السياسة الافريقية. بسبب الضعف التاريخي للعديد من الاقتصادات الافريقية، فالطبقات غالبا ما تحتاج إلى أن تكون معرفة أو مفهومة فى طرق مختلفة مما قد تكون فى مكان آخر من أجل انتاج أميال تحليلية. ومن ثم، لابد مناقشة نظريات السياسة الافريقية واقتراح

الطرق التى تساعد فى شرح بعض الأنماط الإمبريقية . وفي هذا الصدد ، يكون هنا التركيز على النوع gender باعتباره أحد فئات / تصنيفات الهوية ووحدة التحليل . فى إفريقيا كما فى غيرها من المناطق ، الاختلافات بين الجنسين وعدم المساواة علي أساس الجنس مسألة كبيرة . في كثير من أبعاد الحياة ، المرأة الافريقية هى مادة معيبة مميزة مقارنة بالرجال . لذا ، يتم مناقشة طرق تنظيم النساء الافريقيات والتمثيل السياسي .

المنظمات غير الرسمية : يوجد ثروة ملحوظة من الحياة المترابطة خارج الدولة فى إفريقيا ؛ حيث تحظى المنظمات غير الحكومية بشعبية كبيرة . وينتمي نشاطهم إلى المجتمع المدني ، فضلا عن الحياة العامة بين الأسرة والدولة . مفهوم المجتمع المدني فى السياسة المقارنة مفيد ومقيد . تعاني المركزية الغربية فى أصولها التاريخية والتوقعات القيمية من صعوبات فى إفريقيا . ومع ذلك ، يتم الاحتجاج بها على نطاق واسع من قبل العلماء والمانحين والناشطين الأفارقة على حد سواء . ولكن ينبغي النظر إلى تلك المنظمات غير الرسمية من حيث التعريفات والوظائف المتوقعة وفائدتها والقيود فى سياق السياسة الافريقية . ومن ثم ، اقترح العلماء الطرق التى يتم من خلالها تعديل المفهوم كي تعكس الواقع الإفريقي بشكل أفضل[٣٨] .

الأبوية الجديدة : بعد أن تم وضع المرحلة التاريخية للدولة وتقديم لمحة عامة عن القوى الاجتماعية والانقسامات ، حدث الانتقال إلى كيفية ممارسة السلطة في الواقع . وأدت الأصول الخارجية للدول الافريقية فضلا عن الأنماط ما قبل الاستعمارية من الحكم ومشاكل عدم التجانس الاجتماعي إلى انتاج نوع غريب من الحكم يسيطر على القارة حتى الاستقلال . لأنه يمزج عناصر الدولة المؤسسية الرسمية مع أبعاد أكثر رسمية وشخصية ، وتم الإشارة إليها باسم الأبوية الجديدة . إن فهم الأبوية الجديدة قد تكون واحدة من القضايا المهمة التي تجعل هناك ضرورة منهجية لوجود نظرية سياسية افريقية خاصة بها وذلك لفهم أفضل للسياسة الافريقية . وهو ما يفسر العديد من الممارسات والأنماط سواء ما يتعلق بإضفاء الطابع الشخصي على السلطة إلى ضعف المؤسسات إلى انتشار الفساد . فى الوقت نفسه ، فالأبوية الجديدة لها حدودها كجهاز توضيحي للسياسة الافريقية ، لاسيما أنها تقوم بدور ومعيار للاختلافات فى الحكم بين

البلـدان ولأن تواجدهـا فـى كل مـكان قـد يخفـف مـن صرامتهـا المفاهيميـة مـع مـرور الوقـت.

المؤسسـات الرسـمية: مـن الأهميـة بمـكان دراسـة عمـل المؤسسـات الرسـمية المرتبطـة بممارسـة السـلطة. تختلـف الاحـزاب السياسـية الافريقيـة الحاليـة كثيـرا عـن سـابقاتها التـي كانـت فـى حقبـة مـا قبـل عـام ١٩٩٠، وهـي مـدة الحـزب الواحـد وحـركات الاسـتقلال. فضـلا عـن، افتقـار هـذه الأحـزاب إلـى الاختلافـات الأيديولوجيـة الواضحـة وإضفـاء الطابـع المؤسسـي ممـا يجعلهـا مختلفـة جـدا عـن الأحـزاب فـى العديـد مـن مناطـق العالـم الأخـري. يرتبـط بهـذا أيضـا ضـرورة مناقشـة الأهميـة السياسـية للجيـوش الافريقيـة، والتـى لديهـا تقليـد طويـل الأمـد مـن قـوة المصارعـة بعيـدا عـن المدنييـن. عـرض سـجل الانقلابـات ونظريـات الاسـتيلاء العسـكري ولمحـة عـن الحكومـات العسـكرية. وليـس هـذا فحسـب، بـل لابـد مـن مناقشـة مؤسسـات الدولـة، مـع إيـلاء اهتمـام خـاص للمديريـن التنفيذيـن والإدارات والهيئـات التشـريعية والقضائيـة.

ورغـم أن قضايـا التركيـز علـي قمـة الدولـة تتبـوأ الصـدارة فـي المنـح الدراسـية عـن إفريقيـا، إلا أن مؤسسـات الدولـة الرسـمية ليسـت جـزءا مـن قصـة الحكـم فـى إفريقيـا. ومـع ذلـك، فالمؤسسـات الرسـمية وغيـر الرسـمية تتواجـد وتشـد النـاس إلـى عوالـم مختلفـة. وفـي هـذا يشـير العالـم الفرنسـي إيمانويـل تيـري ١٩٨٦ إلـى هـذه الثنائيـة مـع الانقسـام (مكيـف الهـواء مـع الشـرفة)، وهمـا مجـالان لإضفـاء الشـرعية علـى توقعـات سـلوكية مختلفـة سـواء علـي مسـتوى الأفـراد الأفارقـة أو علـي مسـتوى وظيفـة السياسـة. مـع وضـع هـذا النمـط التجريبـي المهـم فـي الأذهـان، يتـم تكريـس أهميـة كبيـرة لدراسـة التعدديـة المؤسسـية ـــــتهجيـن السياسـة الافريقيـة والطبيعـة المشـتركة لحكوماتهـاـــ، والتـى يتـم تنفيذهـا بشـكل فعـال وليسـت فقـط مـن قبـل الدولـة، ولكـن أيضـا مـن قبـل السـلطات التقليديـة/ العرفيـة والعديـد مـن الجهـات الفاعلـة الحكوميـة وغيـر الحكوميـة والجمعيـات والجماعـات الدينيـة والجهـات المانحـة الاجنبيـة. وبالتالـي، يتـم هنـا تجـاوز دراسـة المؤسسـات الرسـمية والنظـر إلـي

الوجود الفاعل للسلطة والحكم على الأرض وهي الطرق التي تظهر بها السياسة داخل المجالات الاجتماعية وعند التداخل والتشابك بين الرسمي وغير الرسمي.

النظم السياسية: تعد دراسة الأنظمة السياسية واحدة من أكثر هموم السياسة المقارنة شيوعا. في هذا الصدد، يتم مناقشة الميول الاستبدادية للنظم السياسية الافريقية قبل التسعينيات، فضلا عن الموجة الديمقراطية التى تلت نهاية الحرب الباردة، وتوطيد الديمقراطية في بعض الدول بخلاف الاستبداد فى غيرها من الدول، والأكثر أهمية في هذا المقام هو المساهمة الخاصة في تصنيف النظم السياسية الافريقية (النظام الهجين). في إطار هذا النظام، يتم مزج عناصر الديمقراطية مثل الحريات الإعلامية النسبية والحق في تنظيم الأحزاب السياسية، مع ملامح الاستبداد مثل الانتخابات غير العادلة وغير النزيهة وقمع المعارضة والتلاعب بالدساتير وما شابه ذلك. وهناك ميزة مثيرة للاهتمام بشكل خاص في الأنظمة الافريقية الهجينة وهي أن الملامح المرتبطة عادة بالتحولات الى الديمقراطية، هي فى الواقع مستقرة.

السياسة الاقتصادية الافريقية: تتم ممارسة السياسة في كل مكان داخل عالم مادي مقيد. ندرة الموارد هي شرط مهم للسياسات الافريقية. انتشار الفقر على نطاق واسع نسبيا في جميع انحاء القارة يعكس طبيعة مشاركة الناس في السياسة وممارسة سلطة الدولة. وفي ذات الوقت يظهر التناقض المتمثل في معاناة العديد من الأفارقة من الفقر المدقع رغم تمتع العديد من البلدان الافريقية بوفرة الموارد الطبيعية والمعدنية لحد الثراء الشديد، مما يؤثر بشكل كبير على السلوك والمؤسسات السياسية. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان دراسة الاقتصاد السياسي لإفريقيا، لاسيما مناقشة القيود التاريخية والمناخية الجغرافية القائمة على الموارد فى الاقتصادات الافريقية، بالإضافة إلى العبء والآثار السياسية للأوبئة مثل الإيدز والإيبولا، وإدارة الاقتصادات الافريقية من قبل الحكومات والجهات المانحة. في هذا الصدد، يحظى تأثير الأبوية الجديدة على السياسات الاقتصادية باهتمام كبير وكذلك الحال بالنسبة لفشل العلاجات الاقتصادية، بما في ذلك التفاعل المتعدد للبرامج التى ترعاها الجهات المانحة للاصلاحات الاقتصادية. ينتهى هذا المسح للاقتصاد السياسي بدراسة التحسن الملحوظ فى عدد من

الاقتصادات الافريقية في القرن الحادى والعشرين إلى الدرجة التى يمكن أن يطلق عليها الصعود الإفريقي .

في حين إن الأزمة الاقتصادية هي رواية افريقية مشتركة ، كذلك الصراع وفشل الدولة أيضا . وبالفعل ، لا يوجد قدر من التفاؤل الإفريقي يخفي حقيقة أن البلدان الافريقية كانت عرضة للصراع بالرغم من أن معظم المجتمعات الافريقية تعيش في سلام معظم الوقت . لذا تظهر العديد من التساؤلات المرتبطة بالعنف السياسي مثل ، من هم المتمردون؟ وماذا يريدون . وماذا يعملون؟ كيف تتصل الدول مع بيئتها ومواردها والجهات الفاعلة الأجنبية؟ ، ومن المهم ربط هذه التساؤلات بالحديث حول الدولة والقوى الاجتماعية والموارد الاقتصادية وأشكال الحكم ، فضلا عن حروب التحرر الوطني والحروب داخل الدول والانفصالات والتمردات غير الانفصالية والصراعات المركبة ، أيضا كيف تطور الصراع بمرور الوقت فى إفريقيا وخاصة قبل وبعد الحرب الباردة ، إضافة إلي التطورات الأخيرة في القرن الحادى والعشرين . ومن ثم ، فمن الأهمية بمكان دراسة أسباب الصراع وتطبيقه على الحالات من جميع أنحاء القارة ومناقشة حل الصراع ومفاهيم الأمن الإنساني وانعدام الأمن في إفريقيا .

العلاقات الدولية الافريقية : يعد إدراك الدولة الافريقية عن من هو المستفيد السلبي من التدخلات الأجنبية من الاستعمار إلى المساعدة الإنسانية هو أمر مضلل إلى حد كبير . وهنا لابد من مراجعة الأفكار النظرية عن صورة إفريقيا فى العالم والمساهمات التي قدمتها الدراسات النظرية فى العلاقات الدولية بشكل عام . وفي هذا الصدد ، من المثير للاهتمام تقديم لمحة تاريخية عن العلاقات الخارجية للدول الافريقية من الاستعمار إلى فترة ما بعد الحرب الباردة ، فضلا عن العلاقات الحالية بين البلدان الافريقية فيما بينها وبينها وبين الجهات الفاعلة المهيمنة خارج القارة . وفي هذا تأكيد على ديناميات التكامل والعمل الجماعي داخل الاتحاد الإفريقي وسلفه السابق منظمة الوحدة الافريقية ، كذلك تطوير المنظمات الاقتصادية والأمنية الإقليمية . فضلا عن تأكيد العلاقات مع القوى الاستعمارية السابقة والولايات المتحدة وروسيا والصين وغيرها من الجهات

الفاعلة العالمية الهامة. من ثم، تحدى أي افتراضات حول هامشية إفريقيا في الشئون العالمية.

وبناءا على ما سبق، من الضروري تقديم نظرة مفاهيمية ومنهجية ونظرية عن السياسة في إفريقيا بشكل خاص وفهم جذور بعض المشكلات الثابتة التي تقوض نوعية حياة الأفارقة مثل التخلف والفقر وعدم المساواة والعنف والصراع وانهيار هياكل الدولة والاستبداد والضعف المؤسسي السياسي وعدم الاستقرار وسوء الإدارة والفساد على نطاق واسع والدين والعلاقات غير المتكافئة مع المانحين كلها نقاط لابد ان تكون موضع تركيز. زد علي هذا؛ فالقارة الأفريقية تعد قارة التغيير السريع وغير المنقطع، وهو ما يعنى بروز العديد من الاتجاهات والديناميات التى تتطلب التحليل، والتى ترتبط بالتساؤلات التالية: لماذا اختارت العديد من الدول الأفريقية النهج الديمقراطي فى ١٩٩٠ وكيف تطورت الديمقراطية بعد ذلك؟ كيف إنهارت بعض البلدان أو تعافت أو كلاهما بمرور الوقت؟ ما الذي يفسر الاختلافات فى الاداء الاقتصادي من عقد إلى عقد آخر؟ كيف تحولت إفريقيا من كونها قارة ميؤوس منها فى عام ٢٠٠٠ إلى قارة الأمل فى عام ٢٠١٣؟.

ومن الجلي تماما أن مثل هذه التغييرات ليست مجرد إشكاليات بحثية عادية فى حاجة إلى تفسير وإنما هذه الأمور تمثل تحديا دائما لما يتم تفسيره. وعليه، فنظرية الأبوية الجديدة لها وظيفة مهمة فى فهم الدولة الافريقية حتى عام ١٩٩٠، ولكنها أيضا واجهت بعض الإشكاليات فيما بعد. انتجت عقود أواخر ١٩٨٠ من فشل الدولة في إفريقيا والصراعات والحروب الاثنية نوعا من الأدب، تكرر هو نفسه مرة أخري بعد مطلع القرن الحادى والعشرين عندما بدأت إفريقيا تنطلق في منعطف جديد من النمو ونهاية العديد من الصراعات. وهذا النموذج الانتقالي يوضح أن إفريقيا تمر بمرحلة انتقالية، فضلا عن التطور الحالي للطبقة الوسطي الافريقية، والذي لا يعد إلا مجرد تطور وازدهار سلعي. ومن ثم، لم يتم الوصول بعد إلي الرؤي التحليلية والنظرية لفهم كل من الاتجاهات الماضية والتطورات الجديدة[٣٩].

إن فهم السياسة فى إفريقيا يتطلب تسليط الضوء على الأنماط المشتركة عبر المنطقة وتطوير المفاهيم والنظريات التى تساعد علي فهم السياسة الافريقية

بشكل عام، سواء بالنسبة للدول والمجتمعات الافريقية التى تشترك معها في العديد من الاوضاع سواء المتضمنة في التاريخ أم الطبيعة أم المجتمع، فضلا عن تفسير الاختلافات والظروف والمخرجات الموجودة في القارة. وتعد هذه الاختلافات هي مكون جوهري في السياسة الافريقية، ومعظم النظريات قادرة على أخذها في الحسبان. علاوة علي ذلك، يعد التهجين أيضا سمة ضرورية من سمات السياسات والاقتصادات الافريقية. ونتيجة لذلك، فلا يعد التنوع في القارة عقبة أمام دراستها، بل من الأهمية بمكان تعلم وفهم الاختلافات بين البلدان الافريقية وداخلها أيضا.

هناك الكثير مما يمكن تعلمه من تنوع منظور ووجهات النظر فى المنح الدراسية عن إفريقيا. ولابد من دراسة السياسة الافريقية من مختلف التخصصات بما في ذلك العلوم السياسية والتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وفي الوقت نفسه، لا تتطلب دراسة إفريقيا مواقف موالية لها، لأن ذلك لا ينتج إلا معرفة موثوقة. ولا يعنى هذا تجاهل اهتمام المركزية الافريقية، بالمعنى الذي اعطاه لها ريتشارد سكلار ١٩٩٣ كشكل من أشكال النسبية الثقافية التى تضع الأفارقة أنفسهم في قلب القضايا محل الاهتمام وليس بالضرورة المراقبين الخارجين. من ثم، من الضروري تعلم الأشياء المهمة للأفارقة حتى وإن لم تكن مثل هذه القضايا على القدر نفسه من الأهمية للأخرين. وفي هذا الصدد، تعتبر دراسة قضية مثل الفساد، ذات اهتمام كبير من الخارج أكثر من الأفارقة أنفسهم، وهو ما يعنى ضرورة مناقشة السياسات التى وضعتها النظم الافريقية فى التعامل مع حالات عدم التجانس الثقافي أو لانتاج الشرعية السياسية التي ربما تكون ذات اهتمام كبير بالنسبة للأفارقة أكثر من المراقب الخارجي. فى معظم الأحيان، تتجلي مثل هذه الاختلافات بوضوح ولكن من المهم الانتباة إلى أي تحيز غربي قد يظهر.

وماذا عن الأدوات التحليلية، وهل أسلوب دراسة الحالة الذي يعد أحد الأساليب التحليلية فى علم السياسة يكفي لدراسة النظم السياسة في إفريقيا؟ دراسة السياسة في إفريقيا تتعلق بهوية المنطقة. لقد أكد بعض الدارسين انه ينبغي عند التفكير فى السياسة في إفريقيا، التأكيد على أنها أولا افريقية، وهو ما يعنى ضرورة معرفة معلومات عن مدى تفرد القارة وبلدانها. أصر العلماء على

أهمية المعرفة المتخصصة بالدول مع وضع المفاهيم والنظريات المفيدة لفهم إفريقيا من أجل مصلحتها الخاصة وعلي الادراك والاعتراف بالسياق التاريخي والثقافي واللغوي الخاص بها. ونتيجة لذلك، يعد أسلوب دراسة الحالة مهم للغاية ويقدم معرفة كبيرة عن النظم السياسية في كل بلد علي حده وقد يثري بالتفاصيل حول العمليات السياسية فى بيئات معينة.

ولكن أسلوب دراسة الحالة لا يمكنه إنشاء تعميمات حول الاتجاهات العالمية أو اختبار النظريات التفسيرية. بسبب ندرة التحليل المقارن المنتظم فى أنحاء إفريقيا جميعا، فالمحللون في صعوبة من أن يدلوا بتصريحات قاطعة حول طبيعة وأسباب التغيرات السياسية فى إفريقيا. ومع ذلك، وجود عدد كبير من البلدان داخل إفريقيا، لكل منها تجاربها الخاصة ونظام سياسي مختلف فى ١٩٩٠، تقتضي فعليا مقارنة منهجية وعبر الوطنية[٤٠]. ولا يرتبط أسلوب دراسة الحالة أيضا بالضرورة بتساؤلات أو مناقشات نظرية أوسع وأكثر عالمية. فضلا عن، من المرجح أن تتداخل التخصصات مع التركيز على إفريقيا وحدها (عكس التركيز على العلوم السياسية وحدها ومقارنة مناطق متعددة). إن ظهور مراكز الدراسات الافريقية فى الجامعات الغربية يجسد إلى حد كبير هذا المنهج/ الاقتراب[٤١].

قام عدد من علماء السياسة ذوى خلفية وثقافة غربية بإجراء مجموعة من الأبحاث على المؤسسات السياسية الافريقية. وتوصلوا في هذا الصدد إلي أن إفريقيا لا تقدم مشكلات نظرية جديدة لأن المشكلات السياسية في إفريقيا هي المشكلات نفسها السياسية كما فى أنحاء العالم جميعا. وهذا الأمر ينتابه الكثير من الخطأ لسببين، أولا، الإنسان هو نتاج مباشر لبيئته ويتم تعريف مشكلاته بشكل مفيد من حيث تلك البيئة. ثانيا، تختلف الظروف البيئية والإجرائية في إفريقيا اختلافا كبيرا عن الظروف السائدة فى أوروبا والولايات المتحدة. فلا تمثل العمليات والقوى الاجتماعية فى إفريقيا قوى ومصالح ثابتة سهلة التحديد يتم تصنيفها بشكل مناسب وأنيق كما هو الحال فى أوربا. فحينما يدرس الباحث في الغرب الحكومات، يسأل عادة عن ما هو نوع الحكومة وحدودها هل هي حكومة اتحادية أو حكومة كونفدرالية. ولكن الحكومة في إفريقيا هي كيان شخصي وليس مؤسسي. ولا يهتم الأفارقة بالوظيفة الرسمية الموكلة للمؤسسة باسمها، بل ينصرف جل الاهتمام إلي مراحل تدفق السياسة التي تسهم فيها

المؤسسة وموظفوها . فالنظر أولا إلي المؤسسات ثم التساؤل عن الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات ، يعطى صورة أقل شمولا للعالم الإفريقي مما هو واقع في الحقيقة ، فهنا ينصرف الاهتمام إلي تحديد العملية السياسية ثم السؤال عن النظم الفرعية التي تساهم فى تفاعلاتها المختلفة[٤٢] .

**الاتجاه الثالث : علاقة الشراكة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية**

طرحت اقترابات دراسة العولمة الجديدة إشكالية العلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية مجددا ؛ إذ طلب أديلي جينادو الرئيس السابق للجمعية الافريقية للعلوم السياسية بضرورة تحقيق نوع من الشراكة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية الغربية ، بمعنى أن تتم دراسة العالم الغربي من منطلق إمكاناته ومخزونه الثقافي ، وهو ما يتطلب أيضا أن يعيد علم السياسة الغربي رؤيته في التعامل مع المناطق الحضارية الأخري مثل إفريقيا[٤٣] . أوضح أديلي جينادو في عام ٢٠٠٠ أن عولمة العلوم السياسية سواء على المستوى المؤسسي والمهني هي جزء من البنية الفوقية الثقافية لتسهيل الهيمنة الغربية . يتم تقديم هذه البنية الثقافية الفوقية في ستار العلم العالمي والتي لها آثار خطيرة على انتاج المعرفة في إفريقيا وحولها وخاصة علم السياسة الإفريقي خلال مدة التفوق الليبرالي . ومن ثم ، تحتاج عملية التجديد الثقافي لاسيما فى العلوم السياسية إلى تقديم رؤي ثقافية مختلفة . ويرتبط مستقبل العلوم السياسية فى إفريقيا وتحديدا في شمال إفريقيا بثلاثة تحديات ، إذ التحدى الأول هو القضاء على الاستبداد والإقصاء الفكري ، ثانيا هو ارتباط العلوم السياسية بقضايا الدولة وليس فقط خدمة البرامج السياسية الفعلية ، ثالثا ، إيلاء مزيد من الاهتمام بالتعليم العالي ونظام لتحقيق الكفاية في البحث والدراسة[٤٤] .

خلال هذه الفترة من الانتصار الليبرالي ، مرت العلوم السياسية بتحول في النموذج المعرفي في تطبيقه علي السياسة في إفريقيا مؤكدة علي الاصلاح المؤسسي كشرط مسبق للتحول الديمقراطي . يوجد خلط بين مشكلة الديمقراطية والاصلاح المؤسسي ، لذا من الضروري الأخذ في الحسبان دور القوى الاجتماعية المتنوعة في تأمين عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، حيث أنها غير قادرة على ربط مشكلة الديمقراطية بمشكلة التخلف فى إفريقيا . يكشف هذا الاهتمام جانب

النظرية الانتشارية للعولمة في صيغتها الكلاسيكية الجديدة أو الليبرالية الجديدة. حيث التركيز علي عولمة العلوم السياسية كنشاط قائم علي المعرفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والبحث عن تأثير عولمة العلوم السياسية علي إفريقيا، مع الأخذ بعين الاهتمام السياق الثقافي أو الاجتماعي والاقتصادي للعولمة المعاصرة حول ظهور شراكة جديدة في النظام العالمي. هل تستطع عولمة العلوم السياسية تطوير المعرفة والفهم للسياسة الافريقية؟ وما مدى نجاحها في ذلك وكيف يمكن أن تفعل ذلك؟

قبل توضيح الآثار المترتبة على العولمة المعاصرة في دراسة السياسة الافريقية والشراكات الجديدة المتوقع ظهورها في هذا الصدد، ينبغي توضيح افتراضين للاقتراب من المشكلة. الافتراض الأول: نظرية التنمية التي تركز على التنمية الصناعية الرأسمالية العالمية وتطبيقها فى المجتماعات التابعة، مثلت النموذج السائد الذي استخدمه علم السياسة الأمريكي من أجل دراسة السياسة الافريقية في سنوات ما بعد الاستقلال مباشرة منذ عام ١٩٦٠. لا تزال الافتراضات حول السياسة الافريقية التي تستند على نظرية التنمية فى الستينيات من القرن العشرين تنعكس في التيار السائد في العلوم السياسية الأمريكية في تطبيقها الحالي في إفريقيا. الافتراض الثاني: هو أن التيار السائد لعولمة علم السياسة يقوم على مفهوم تم إعادة تشكيله «الشراكة الجديدة» في سياق العولمة المعاصرة، ويحتاج الآن إلى البدء في النظر إلى السياسة الافريقية من منظور نظري مختلف بخلاف تلك التي زودتها بالإطار المعرفي الليبرالي أو الأسس النظرية الليبرالية الجديدة أو الأسس الأيديولوجية. وتشير الشراكة الجديدة، إلي فرص إعادة تنظيم وتشكيل علاقات القوى العالمية وفي النظام العالمي نفسه كنتيجة لنهاية التغييرات الهيكلية التي خلفتها الحرب الباردة في الاقتصاد العالمي. تشمل هذه التغييرات الهيكلية ظهور الشركات عبر الوطنية كجهات رئيسة فاعلة في النظام العالمي الناشئ والتي تعمل في معظم الحالات كبديل عن حكوماتها الأصلية وحركة روؤس الأموال الاحتكارية الواسعة النطاق دون عوائق تقريبا عبر الحدود الوطنية.

تعد الليبرالية الجديدة هي الأساس الأيديولوجي لهذه المرحلة المعاصرة من العولمة وتؤكد على التحرر الاقتصادي والسياسي وما يترتب عليها من رفض للديمقراطية الاجتماعية وتدخل الدولة الكينزية. هذه الليبرالية الجديدة

هـي فـي الأسـاس نظريـة التنميـة الرأسـمالية العالميـة . ومـن ثـم ؛ فالعولمـة التـي انبثقـت عـن انهيـار الاتحـاد السـوفيتي ونهايـة الحـرب البـاردة هـي تعبيـر ملطـف عـن الهيمنـة المنتصـرة لـرأس المـال العالمـي تحـت قيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة .
كيـف تعاملـت عولمـة العلـوم السياسـية مـع العلـوم السياسـية الافريقيـة عقـب انتصـار الليبراليـة الجديـدة؟ للإجابـة علـى هـذا التسـاؤل ، مـن الضـروري العـودة إلـى أصـول نظريـة التنميـة ودراسـات التنميـة ودراسـات المناطـق فيمـا تـم وصفـه بالاقتصـادات الكينزيـة وتوافـق الاراء مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة حـول الاقتصـاد المـدار فـي أوربـا . أسـتند الاتجـاه السـائد لعولمـة العلـوم السياسـية إلـى حـد كبيـر علـى اهتمامـات أيديولوجيـة للانمـوذج التنمـوي الإحصائـي المتمثـل فـي الكينزيـة والاقتصـاد المـدار لاسـيما عنـد البحـث فـي الدراسـات الافريقيـة فـى المـدة التـي سـبقت الاسـتقلال مباشـرة وبعـد الاسـتقلال الإفريقـي فـي عـام ١٩٦٠ . يمكـن فهـم الاتجـاه السـائد لعولمـة علـم السياسـة علـى أنـه انتقائيـا . كمـا يتضـح فـي تطبيقـه لنظريـة التنميـة أو التحديـث فـي إفريقيـا ، إذ اسـتعارت العلـوم السياسـية المعولمـة أثنـاء الثـورة السـلوكية فـي العلـوم السياسـية مفاهيـم وأفكار مـن الأنثروبولوجيـا السياسـية والاجتماعيـة وعلـم الاجتمـاع وعلـم النفـس والتاريـخ وفـي وقـت لاحـق بكثيـر مـن الاقتصـاد .

علـى الرغـم مـن إدعاءاتهـا بتطويـر نظريـة عالميـة للعلـوم السياسـية ، تكـون فيهـا إفريقيـا والـدول الجديـدة وسـيلة لتوفيـر البيانـات والمعلومـات ، إلا أن الاتجـاه السـائد لعولمـة العلـوم السياسـية تـم تقييـده مـن قبـل أسـس أيديولوجيـة ليبراليـة . تـم تحديـد أجنـدة التنميـة الافريقيـة علـى أنهـا خطـة مكـررة مـن خـلال نقـل وإضفـاء الطابـع المؤسسـي علـى السـمات الهيكليـة وملامـح المسـارات التنمويـة التـي رسـمها الغـرب فـي إفريقيـا بالفعـل . هـذه الملامـح هـي أسـاس الدولـة الرأسـمالية ، دولـة الرفاهيـة أو الديمقراطيـة الاجتماعيـة أو الطبيعـة الكينزيـة ، العقيـدة الدسـتورية الليبراليـة ، السياسـات الحزبيـة التنافسـية والبرلمانيـة .

وتجـدر الإشـارة إلـى جانبيـن مـن جوانـب هـذا التطبيـق الأيديولوجـي للاتجـاه السـائد لعولمـة علـم السياسـة في إفريقيـا : أولا ، كان هنـاك بعـد تبشيري . وهـذا الربط بيـن الاتجـاه السـائد لعلمـاء السياسـة وصنـاع السياسـة فى الغـرب وكمـا قـال كلـود آكيـه فـي عـام ١٩٧٩ « إن أعمـال هـؤلاء الكتـاب تعكـس دائمـا دورهـم داخل الجهـاز الثقافي للدولـة الرأسـمالية / الإمبرياليـة . أصبـح لعلـم السياسـة جانـب ثقافـي مهـم ، وعامـل

استراتيجي حقيقي في التوجه المهيمن لرأس المال التمويلي العالمي في ظل عمليات العولمة الناشئة في فترة ما بعد عام ١٩٤٥ . ثانيا تركيز الاتجاه السائد للعلوم السياسية على بناء الأمة كمشروع تنموي في إفريقيا ، بوصفة أداة لحل المشكلات ، والقاء الضوء على متطلبات التنمية السياسية والثقافية الاجتماعية ، وكانت العوامل غير الاقتصادية محل تجاهل .

واجهت الافتراضات النظرية والاقترابات المنهجية المتنوعة للاتجاه السائد لعولمة العلوم السياسية في تطبيقها على دراسة السياسات الافريقية العديد من الانتقادات من قبل عدد من المعارضين لها . كانت استجابة الاتجاه السائد لعولمة علم السياسة لمثل هذه الانتقادات هي بمثابة تحول في الانموذج المعرفي والنظر إلي الليبرالية الجديدة باعتبارها الحركة الأيديولوجية العالمية السائدة . تطبيقا على إفريقيا ، تستوعب الليبرالية الجديدة نظرية الدولة الافريقية بأنها ضعيفة وممتدة وغير مجهزة بشكلها الحالي للاضطلاع بمهمة التنمية الاقتصادية والسياسية . وبدلا من الدولة ، يتم الترويج للسوق بوصفة أكثر موزعي الموارد الاقتصادية عقلانية وكفاية . يجب أن تكون هناك اصلاحات سياسية تؤدي إلى سياسة ذات تنافس انتخابي حزبي . فضلا عن أن الهدف النهائي للاصلاحات هو دولة الحد الادني .

اتضح هذا التحول في النموذج المعرفي بجلاء في دعوة البنك الدولي إلى الحكم الرشيد بوصفه الدواء لمشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية في إفريقيا . بالإضافة إلي تخلي البنك الدولي عن دعمه السابق لرأسمالية الدولة كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية السياسية ، مطالبا البلدان الافريقية بتنفيذ حزمة من الاصلاحات السياسية كشرط للحصول على قروض . تتضمن حزمة الاصلاحات بشكل أساسي التكيف الهيكلي والتحرير الاقتصادي والديمقراطية واصلاح الخدمة المدنية . باختصار ، تحدد الليبرالية الجديدة الآن معالم الشراكات الجديدة في ظل العولمة المعاصرة . ومن المتوقع الآن أن تشترك البلدان الافريقية بصفتها مجتمعات تابعة في الضرورات المؤسسية لليبرالية الجديدة .

ما هو تأثير الليبرالية الجديدة على دراسة السياسة الافريقية من خلال الاتجاه السائد لعولمة العلوم السياسية؟ سيتبين التأثير جزئيا في التغيير في الليبرالية الجديدة ، حيث أدت الايديولوجية العالمية إلى تحول فى اقتراب النموذج المعرفى

إلي السياسات الافريقية وجزئيا فى نقد نظرية التحديث المطبقة على إفريقيا . ففى الحالة الأخيرة ، وعلى غرار التبعية والنقد الماركسي الجديد لنظرية التنمية ، فإن الحقائب النظرية لليبرالية الجديدة قد مكنت العلوم السياسية الغربية المعولمة من إعادة التركيز على أسباب الفشل المؤسسي وبالتالي على التناقضات والظروف التى تجاهلت الأدوات التحليلية النظرية في وقت سابق .

إن التركيز علي الاصلاحات المؤسسية في السوق والحكم الرشيد ، وتحديدا اهتمامها بالسياسات الحزبية التنافسية ، قد أثار اهتماما جديدا فى مشروع الديمقراطية الليبرالية السائدة فى ظل العولمة السياسية ، بما في ذلك الانتخابات الديمقراطية . وهو ما يتماشي مع الحاجة إلى جعل السوق يعمل بشكل أفضل بمعنى آخر ، منح ما يسمي قوى السوق حرية غير مقيدة . يوجد مجموعة من الافتراضات التي تكمن وراء هذا القلق ، حيث تصميم أو إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والهندسة الدستورية لتمكين المواطنين من زيادة ترافقهم إلى الحد الأقصى ، وهو ما يعزز على المدى البعيد الصالح العام وبالتالي يعزز آفاق الديمقراطية الليبرالية .

كيف يمكن في سياق الشراكات الجديدة الناشئة فى ظل النظام العالمي الجديد أن يسهم الاتجاه السائد فى عولمة العلوم السياسية في فهم وتعزيز السياسات الافريقية؟ لقد خلقت الديناميكيات الهيكلية للعولمة المعاصرة حالة من عدم التناسق الجديد بين العالم الغربي وإفريقيا والذي يمكن وصفه بأنه شكل جديد من أشكال الإمبريالية . تركز الليبرالية الجديدة على دولة الحد الادنى وعلى التحرير الاقتصادي وهو ما يعنى فى الواقع أن السوق وليس الدولة يجب أن يكون مخصصا للفائض الاجتماعي وهيمنة رأس المال العالمي عبر الحدود الوطنية ، مما وضع البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية فى وضع ضعيف لحماية نفسها من المنافسة غير العادلة .

لقد أخذ الاتجاه السائد لعولمة علم السياسة الآن كما كان من قبل نفس منحنى طبيعة النظام العالمي والشراكات غير المتكافئة المنبثقة منه على النحو الوارد . لا يزال ينظر إلي إفريقيا على أنها مجتمع تابع مع عدم وجود خيار سوى الاستمرار في تقليد الغرب واستيراد مؤسساته الاقتصادية والسياسية والتكيف مع نشوء العولمة المعاصرة . لذا ينبغي دراسة السياسة الافريقية من منظور الجهات

الفاعلة المهيمنة في النظام العالمي المعاصر. ومن الناحية النظرية والعملية، فهذا يعنى عموما الأسس الاقتصادية والسياسية للمجتمعات الصناعية الغربية. إن البعد النظري المهم والموجه بالفعل للسياسة العامة للاتجاه السائد لعولمة علم السياسة في تطبيقه علي السياسة الافريقية هو ما يمكن وصفه بالاقتصاد السياسي الجديد أو العقيدة المؤسسية الجديدة. وهذا لأن نوع من الهيمنة الجزئية لفكرة الاختيار العقلاني قد حدثت بلا شك في العلوم السياسية الأمريكية وليست في مجال التنمية.

إحدى الميزات المهمة التى تتمتع بها الليبرالية الجديدة حول نظرية التحديث هي تسليط الضوء علي الاخفاقات والضعف المؤسسي كسبب للاداء الضعيف للدولة الأفريقية. أسباب هذا الفشل المؤسسي أو ضعف الدولة الأفريقية هو عدم القدرة علي توفير الاحتياجات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية للمواطنين. ونظرية الاختيار العقلاني تحاول التغلب على هذه الاخفاقات وحالة الضعف. ويفترض أن عمليات السياسة يجب أن تمنح الأولوية لاستقلالية علاقات السوق كمحرك وضامن للتنمية. كيف يعزز هذا معرفة السياسة الأفريقية؟ تحليلا لنقاط القوة والضعف في نظرية الاختيار العقلاني المطبقة في إفريقيا. تكمن الانجازات الرئيسية لنظرية الاختيار العقلاني في القاء الضوء علي المشاكل المؤسسية علي المستوى الجزئي نسبيا؛ حيث لم تنجح محاولات تقديمها كنظرية عامة جديدة للسياسة بشكل فريد. بتطبيق باتس للاختيار العقلاني على السياسة الأفريقية، فهى ليست سياسة وبالتالي تؤدي إلي ضعف كفاءة السوق، وتتعارض قوى السوق مع الأهداف الاجتماعية؛ وفي الواقع، ما هو علي المحك في إفريقيا هو بالتحديد صراع بين مبادئ مجتمع السوق والمفاهيم البديلة؛ حيث بعض الرفاهية الجماعية التقليدية الحديثة. إذن، لا يعد الافتراض القائل بأنه عند التعامل مع المسائل الاقتصادية، فإن الأفراد العقلانيين الذين يتصرفون بشكل أساسي من أجل الميزة المادية بإي حال نقطة انطلاق طبيعية، فإنه إتجاه سياسي للغاية، والتى تعتبر طبيعية، ما هو في الواقع علي المحك هو الصراع من أجل مستقبل إفريقيا. يوجد بعد نظري مهم آخر وموجه نحو السياسة لتطبيق الاتجاه السائد لعلم السياسة المعولم علي السياسة الأفريقية هو نظرية الديمقراطية الليبرالية. لقد ظهر التركيز علي الديمقراطية في أعقاب ما تم وصفه بالتحولات الديمقراطية

العالمية، بداية من التحولات في جنوب أوروبا (أسبانيا والبرتغال) وأمريكا اللاتينية. ترتبط الليبرالية الجديدة نظريا بنظرية الاختيار العقلاني أو الاقتصاد السياسي الجديد من فرضية أن حكم الحزب الواحد والأشكال الأخري للحكم الاستبدادي مثل الحكم العسكري تؤدى إلي تشوهات السوق وتحديات عن طريق إنكار وخنق الخيارات الفردية والخيارات في السوق السياسية. يؤدى هذا الفشل أو الضعف المؤسسي إلى حلقة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي وانعدام المساءلة في إفريقيا ما بعد الاستعمار. الحل هو أن تبني السياسة علي الفردية والمصلحة الذاتية. بمعنى آخر، التبادلات بين المواطنين المهتمين بالذات.

ولكن في تطبيقه على إفريقيا، كان تركيز الاتجاه السائد للعلوم السياسية المعولم علي الانتقال الديمقراطي كانتقال إلي الديمقراطية الليبرالية، من بين الشواغل الاخرى، وعلي العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وبين الديمقراطية والتجريد من السلاح وبين التوطيد الديمقراطي وأدوار النخب غير السياسية مثل رجال الأعمال والجنود في دور المجتمعات المانحة في عملية الديمقراطية وفي الديمقراطية كإجراء. إلى أى مدى ساهم هذا الاقتراب في فهم السياسة الأفريقية؟ علي الأقل، كان هذا الاقتراب مفيدا في تحسين فهم عمليات وقيود التحولات الديمقراطية في إفريقيا. في هذا الصدد، لا تزال هناك بعض أوجه القصور في تركيز العلوم الاجتماعية الرئيسية المعولمة علي الديمقراطية الليبرالية. أولا، فهى تميل إلى الخلط بين مشكلة الديمقراطية في إفريقيا واعتماد الديمقراطية الليبرالية وآثارها المؤسسية، حيث أنها فشلت في معالجة مشكلة التعددية الاثنية في إفريقيا.

وختاما، في سياق الحديث عن أساليب دراسة السياسات الأفريقية والعلاقة بين علم السياسة الإفريقي والعلوم السياسية، فقد أصر المفسرون على أهمية فهم العوامل السياقية التي تشكل الظواهر السياسية[٤٥]. ويميل المدافعون عن دراسات المناطق إلى الاستمرار بدلا من إضعاف حالة دراسات المناطق. وهناك حالة من التأييد للاتجاه الثالث الذي يتناول فكرة الشراكة بين العلوم السياسية وعلم السياسة الإفريقي. حيث ينادي بعلاقة توافقية أكثر خصوبة بين العلوم السياسية وعلم السياسة الإفريقي نظرا لوجود نقاط قوة وضعف في اقترابات كل منهما. فالعلوم السياسية في حاجة إلي علم السياسة الإفريقي بسبب الحالة الضعيفة

لعلـم السياسـة « تحليـل النمـط » ، أو مـا يسـمى نظريـة المسـتوى المتوسـط ، فضـلا عـن الحاجـة المستمرة إلـى مدخـلات للتحليـل النقـدي لسياسـة العالـم الحقيقـي . لا يقـدم الوضـع الحالـي لنظريـة التنميـة السياسـية صـورة للقـوة الفكريـة الكبـري ومـدي الاقتنـاع بهـا . لقـد كان هنـاك تقدمـا ملحوظـا فـى المفاهيـم والأسـاليب فـي هـذا المجـال وفـي مجـالات أخـري للسياسـة المقارنـة ، ولكـن هنـاك حـالات كثيـرة لتحليـل النمـط يتـم الخلـط بينهـا وبيـن النظريـة والأبعـاد المنهجيـة الغامضـة التـي تتعـارض مـع بعضهـا . يؤسـس علـم السياسـة الإفريقـي الطريـق الشـرعي الوحيـد لنظريـة وليـدة للتنميـة السياسـية . حتـى لـو كان هنـاك اتفـاق واسـع النطـاق علـى تحقـق النظريـة العامـة والأسـاليب السياسـية فـى المسـتقبل ، فهنـاك حاجـة إلـي اكتسـاب المعرفـة والخبـرة بعلـم السياسـة الإفريقـي بالإضافـة إلـى النصـوص النظريـة والأسـاليب وسـوف تسـتمر فـى شـكل تحليـلات نقديـة للحـالات الملموسـة للنشـاط السياسـي[٤٦] .

فـي إطـار شـبة الاتفـاق علـي علاقـة الشـراكة بيـن العلـوم السياسـية وعلـم السياسـة الإفريقـي ، يبـرز تسـاؤلا مهمـا مفـاده هـل عولمـة الاتجـاه السـائد للعلـوم السياسـية الغربيـة مبنيـة علـي أسـاس تعزيـز وصياغـة شـراكة جديـدة ، لاسـيما فـي ضـوء أن الشـراكة الجديـدة يجـب أن تقـوم علي المعاملـة بالمثـل ؟ . وهـذا يعنـى أنـه يجـب النظـر إلـى إفريقيـا علـى أنهـا مختبـر لاختبـار المفاهيـم المشـتقة مـن الغـرب . كمـا يجـب ألا يتـم تحديـد وتحليـل مشـكلات التنميـة فـي سـياق المؤسسـات والعمليـات السياسـية الغربيـة . وفـي إطـار تطبيـق الشـراكة بيـن العلـوم السياسـية وعلـم السياسـة الإفريقـي ، ينبغـي الإشـارة إلـي مـا يلـي : -

أولا ، يجـب دراسـة إفريقيـا مـن حيـث الظـروف والامكانيـات بتنميـة نفسـها المتمحـورة حـول الـذات والتكيـف مـع مؤسسـاتها الأصليـة مع مشـاكل الحكـم . يجب أن يعيـد علـم السياسـة المعولـم عدسـاته الفكريـة فـي النظـر إلـى إفريقيـا . مـن أجـل القيـام بذلـك يتطلـب الأمـر الرجـوع إلـى الدراسـات التاريخيـة والسياسـات الدقيقـة ، وفقـا لتقاليـد علمـاء الأنثروبولوجيـا السياسـية والاجتماعيـة مثـل إيفانـز بريتشـارد ، وبيتـر ليـود ، وجـورج بالانديـر .

ثانيـا ، يجـب أن يبـدأ الاتجـاه العولمـي السـائد للعلـوم السياسـية فـي اكتشـاف كيـف أن جمـع البيانـات فـي وعـن إفريقيـا تضـئ جوانـب السياسـة فـي الغـرب . بمعنـى آخـر ، ينبغـي أن يصبـح الغـرب نفسـه مختبـرا لاختبـار البيانـات والفرضيـات المسـتمدة

مـن إفريقيـا . هنـا يمكـن تعلـم الكثيـر عـن جدليـات العلاقـات الاثنيـة فـي الغـرب مـن أعمـال الأنثروبولوجيـا السياسـية والاجتماعيـة الذيـن درسـوا العلاقـات الاثنيـة فـي إفريقيـا . وعلـي نفـس المنـوال ، قـد توفـر البيانـات التـى تـم جمعهـا مـن العمـل المتعلـق بالمواطنـة ، مـا قبـل البدائيـة وسياسـة مـلء البطـون فـي إفريقيـا رؤي مثيـرة للاهتمـام حـول طبيعـة المشـكلات المماثلـة في الغـرب . هـذا هـو مـا يتطلـب المعاملـة بالمثـل . وهـذا مـا يجـب أن تبـدأ بـه العلـوم السياسـية السـائدة فـي العولمـة . يجـب أن تبـدأ بمتابعـة السـؤال مـاذا يمكـن أن نتعلـم مـن السياسـة الأفريقيـة للمسـاعدة فـي فهـم سياسـتنا وتطويـر نظريـة عامـة للسياسـة . هـذا هـو مـا ينبغـي أن تـدور حولـه فكـرة الشـراكات الجديـدة المطبقـة علـي عولمـة العلـوم السياسـية(٤٧) .

**الهوامش:**

١- مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة

2- Ellen Grigsby, "History of the Discipline",in John T. Ishiyama & Marijke Breuning(eds.), 21 st Century Political Science: A Reference Handbook (Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc. 2011),pp.35-40

3- Mitchell L. Stevens, Cynthia Miller-Idriss and Seteney Shami, What is Area Studies?,In Seeing the World: How US Universities Make Knowledge in a Global Era (Princeton University Press., 2018),pp.53-66

4- Idem.

5- Idem.

6- Idem.

7- Idem.

8- Marle kling, Area Studies and comparative politics (Washington university, Sept.1964),p.8

9-Gerardo L. Munck, Richard Snyder,» Debating the Direction of Comparative Politics An Analysis of Leading Journals",in Comparative Political Studies(Sage Publications, Volume 40 Number 1, January 2007),pp. 5-31

10- Frederick A.Olafson, some observations on Area Study Programs (Washington university, Sept.1964), p.11

11-Andreas Mehler & Bert Hoffmann, "Area Studies", in Bertrand Badie, Dirk Berg-Schlosser&Leonardo Morlino(eds.), International Encyclopedia of Political Science (Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc. City:,2011),pp.32-34

12- Idem.

13- Rita Abrahamsen, African studies and the postcolonial challenge, African Affairs, Volume 102, Issue 407, 1 April 2003, Pages 189–210,

14- Andreas Mehler & Bert Hoffmann, „Area Studies" ….,op.cit.,p.45

15- Mitchell L. Stevens, Cynthia Miller-Idriss and Seteney Shami, What is Area Studies?,…..op.cit.,p.57

16- Frederick A.Olafson,op.cit., p.11

17- Richard L.Sklar,"The African Frontier for political science", In Robert H.Bates,V.Y.Mudimbe,Jean F.O Barr(eds.), Africa and the disciplines: the contributions of research in Africa to the social sciences and humanities ( Chicago: university of Chicago press, 1993),pp.62-81

18- Idem.

19-Richard L.Sklar,"The African Frontier for political science..., op.cit., P.84

20- Ibid.,pp.85-92

21- Idem.

22- Dirk berg G.schlosser, African political systems typology and performance, comparative political studies(sage publication,inc, vol.17,no.1,pril 1984),pp121-151

23- Okwudiba Nnoli, "Globalization and African Political Science", African Journal of Political Science / Revue Africaine de Science Politique(African Association of Political Science, Vol. 8,No. 2, December 2003), pp. 11-32

24- Idem.

25- idem

26- Idem.

27- Michael Bratton (a1) and Nicolas van de Walle (a1) ,Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa, Cambridge University Press, June 2011,p.32

٢٨- حمدي عبدالرحمن حسن ، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية : النظم الافريقية نموذجا (عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية : المركز العلمي للدراسات السياسية ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٨) ، ص ٥٨

29- Kevin C. Dunn and Pierre Englebert, Inside African Politics, (Lynne Rienner Publishers, Second Edition,2019),pp.1-59

30-Murray I. Fishel, "Political Science, Political Culture, and Africa",in The Journal of Modern African Studies(Cambridge University Press, Vol. 16, No. 4, Dec., 1978), pp. 679-685

31- Gerardo L. Munck, Richard Snyder, "Debating the Direction of Comparative Politics An Analysis of Leading Journals",in Comparative Political Studies(Sage Publications, Volume 40 Number 1, January 2007) ,pp.5-31

32- Idem.

33- Marle kling,Area Studies and comparative politics,..., op.cit.,p.8

34-Gerardo L. Munck, Richard Snyder..., op.cit.,p43

35- Michael F. Lofchie, Political Theory and African Politics,in The Journal of Modern African Studies (Cambridge University Press,vol.6,no. I, 1968), pp. 3-15

36- Kevin C. Dunn and Pierre Englebert, Inside African Politics, Second Edition(Lynne Rienner Publishers w,2019)

37- Richard L.Sklar,The African Frontier for political science…,op.cit.,pp.5-

38- P.8

39- P.12

40- ICPSR, Inter-university Consortium for Political and Social Research, Political Regimes and Regime Transitions in Africa, 1910–1994, Michael Bratton and Nicolas van de Walle ( First ICPSR Version, August 1997, Ann Arbor, Michigan).

41- Kevin C. Dunn and Pierre Englebert, Inside African Politics, Second Edition(Lynne Rienner Publishers w,2019)

42- Nicholas D.Onyewu, An Approach to African Politics, Cambridge university press, may 2014, vol.13,issue 1.,april 1970. pp.6-16,African studies review, African Studies Association 1970

٤٣- حمدى عبدالرحمن حسن ، مرجع سبق ذكره

٤٤- Hamdy A. Hassan, An Alternative Perspective For Political Science In North Africa,in Afro Asian Journal of Social Sciences (Volume VIII, No III, Quarter III 2017),

45- Ellen Grigsby, "History of the Discipline",in John T. Ishiyama & Marijke Breuning(eds.), 21st Century Political Science: A Reference Handbook(Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc. 2011),pp.

46- Political Science and East Asian Area Studies, Author(s): Chalmers Johnson

Source: World Politics, Vol. 26, No. 4 (Jul., 1974), pp. 560-575,: Cambridge University Press

47- L. Adele Jinadu, "The Globalisation of Political Science: An African Perspective: Presidential Address",in African Journal of Political Science / Revue Africaine de Science Politique(African Association of Political Science, Vol. 5,No. 1, June 2000), pp. 1-13.

# مناهج دراسة الأزمات السياسية

## دراسة أزمة أوكرانيا وتأثيرها في الوطن العربي والنظام العالمي

م .د . أوراد محمد مالك كمونة
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

### مقدمة

تم تداول مصطلح الأزمة الدولية في السياسية الدولية خلال القرن التاسع عشر لتحديد المدة الانتقالية بين السلم والحرب سواء أدت الأزمة إلى نشوب صراع مسلح أم تمت تسويتها بالطرق السلمية، وتعد الأزمة الدولية مرحلة تمهيدية للحرب وهي المرحلة التي يسعى فيها أطراف الأزمة إلى إبعاد احتمالية نشوء أو اندلاع الحرب، فالأزمة هي مدة حرجة ومرحلة خطيرة بين وقتي السلم والحرب، إن العلاقات الدولية تكاد تعيش أزمات متلاحقة على النحو الذي جعل من هذه الأزمات الدولية ظاهرة متكررة تظهر للوجود وتفرض نفسها على الواقع الدولي وتشكل في الوقت نفسه نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية الطبيعية وبالشكل الذي تضع صناع القرار في موقف يصعب التعامل معه بنجاح.

ووسط عالم يتعافى من تداعيات جائحة كورونا، جاءت الأزمة الأوكرانية لتتصدر المشهد وسط تحليلات كثيرة بأن العالم يتجه نحو إعادة تشكيل النظام العالمي، من نظام حاول منظرو العلاقات الدولية، من المدرسة الأمريكية المهيمنة على حقله، أن يصوروه أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، ووسط استدعاءات لمفهوم الحرب الباردة بكل تجلياته، وعجز واضح لمنظمة الأمم المتحدة المعنية بإقرار الأمن والسلم والاستقرار والتعاون الدولي عن التعاطي الفعال مع الأزمة بفعل الخلل البنيوي في هيكلها، الذي كثيرا ما طالبت العديد من دول العالم، بمراجعته وإصلاحه، وعالم كان يتطلع نحو تحقيق العدالة واستعادة حقوق شعوبه المهدرة في التنمية المستدامة

التي كشفت جائحة كورونا عن فجوة كبيرة بينه وبين العالم المتقدم، وأزمات وحروب واجتياحات سابقة اختلفت فيها معايير التعامل والتفاعل معها على نحو أوضح تماما الكيل بمكيالين، وتمييز أكدته سياسات ومواقف تجاه تطورات الأزمة في جوانبها ومراحلها كافة.

ولذلك فقد قسم هذا البحث الى أربعة محاور وهي كالأتي: -

**المحور الأول: مفهوم وعناصر الأزمة الدولية**

استعير مصطلح الأزمة (Crisis) من التراث الطبي اليوناني، إذ كان يقصد به التغيرات المفاجئة والسريعة التي تطرأ على حالة المريض، والتي تقوده إما للشفاء التام أو للمرض، وفي القرن السابع عشر تم استعمال مصطلح الأزمة في أوربا لأول مرة في المجال السياسي للدلالة على حدة التوتر الذي ساد العلاقات بين رجال الدولة والكنيسة، وبالرغم من قدم المصطلح فإن أول تأصيل علمي له كان في ستينيات القرن العشرين، ومن أبرز وأهم تنظير لمفهوم الأزمة بشكل علمي كان عام ١٩٦١ على يد ماك-كليلاند، إذ عرف الأزمة السياسية الدولية بأنها: (تغير في الموقف العام ناتج عن تغير في الأفعال وردود الأفعال بين أطراف متنافسة، مما يؤثر في النظام السياسي الدولي). كما انتقد أيضا النظريات التقليدية في العلوم السياسية، والتي تنتهج منهج القوة في دراسة الأزمات، وادعى بأن الطبيعة المعقدة للأزمات في المجتمعات الحديثة - مجتمعات المعلومات - تقتضي منهجا جديدا يقوم على التفاعل والتكامل بين مختلف الجوانب والقدرات، وأدخل المنهج المنظومي في دراسة الأزمة، أي دراستها في سياق الموقف العام الذي نشأت فيه، وأيضا من خلال دراسة منظومة العلاقات والتفاعلات بين مختلف الأطراف التي تحكم ذلك الموقف(١).

كذلك يمكن تعريف الأزمة من منظور سياسي خارجي (دولي) بأنها: تحد ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لمصلحته. كذلك، تعرفها كورال بيل بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول. ويشير روبرت نورث إلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدى إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه، ثم أن الأزمات غالبا ما

تسبق الحروب، ولكن لا تؤدى كلها الى حروب، إذ تسوى سلميا، أو تجمد، أو تهدأ، ويمكن دراستها على أساس اشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها. كما يعرفها جون سبانير بأنها موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما ينشأ عنه درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب[٢].

حدد عمر جوسكل أربعة عناصر رئيسة تشترك فيها جميع الأزمات الدولية، وهي[٣]:

١- ارتفاع ملحوظ في أنشطة القوات المسلحة، خاصة في حالة وجود برامج لإدارة الأزمة.

٢- أحداث غير متوقعة على الصعيدين المحلى والدولى يصعب التنبؤ بها، إذ إن من خصائص الأزمة الرئيسية عنصر المفاجأة وعدم التوقع.

٣- على صانع القرار أن يتخذ قرارا على وجه السرعة في هذه الأحداث غير المتوقعة والتغيرات المفاجئة.

٤- قد تهدد المصالح الحقيقية أو المتوقعة للدولة.

**المحور الثاني: مناهج دراسة الأزمات السياسية**

عند مراجعة الأدبيات في مجال الأزمات السياسية بصفة عامة والأزمات الدولية بصفة خاصة، نجد أن هناك أربعة مناهج، أو مدارس، لدراسة الأزمة السياسية، هي[٤]:

١- **منهج مفاهيمي وتنظيري**: يسعى لوضع إطار مفاهيمي يحدد مفهوم الأزمة من نواح مختلفة، حسب المجال الذي تحدث فيه، وتعريفا بخصائصها، ومراحل تطورها والاسباب التي أدت الى نشوء، وارتقاء، وتفاقم الأزمة وتصاعدها. ولعل أول من أسس هذه المدرسة هو ماك كليلاند.

٢- **منهج سلوكي**: يهتم بدراسة سلوك كل من صانعي القرار والأطراف الفاعلة الأخرى في أثناء الأزمة، وقد تناول هذا المنهج التصورات والأبعاد الشخصية والمعرفية لصناع القرار وقت الأزمات، والبدائل المتاحة أمامهم، والتأثيرات المادية التي تحدثها الأزمة في القادة، والعملية التي يتم من خلالها صنع واتخاذ القرار في أثناء الأزمة السياسية. ومن أبرز المشاريع البحثية في هذا المجال مشروع «سلوك الأزمات الدولية »، الذي قام على دراسة وتحليل عدد ٤٧٦ أزمة دولية يشترك فيها ١٠٥٢ فاعلا دوليا كلا منهم له سياساته الخارجية واستراتيجياته وأولوياته على مستوى العالم منذ عام

١٩١٨ وحتى عام ٢٠٢٢. ركز هذا التحليل على الدول الفاعلة المشتركة في الأزمة وخصائصها وعلى كل من النظام المحلي والإقليمي والدولي الذي نشأت فيه الأزمة، والدور الذي لعبته العناصر الخارجية الأخرى في إدارة الأزمة، مثل المؤسسات الدولية والقوى الكبرى في النظام العالي وقتها، والتي لا تشترك كطرف رئيسي في الأزمة.

٣- **منهج إدارة وتسوية الأزمات**: ويقوم على هدفين، أحدهما: وصفي (كيف يجب تسوية النزاع) والآخر تصوري (كيف يمكن تسوية النزاع). كذلك، يهتم هذا المنهج بدراسة دور المعلومات في إدارة الأزمة السياسية. وقد أجمع مؤيدو هذه المدرسة على أن الشخص الذي يتولى إدارة الأزمة لابد أن تتوافر له معلومات ومعرفة كافيتين بأسباب الأزمة، وتوقيت حدوثها، وكيفية تهميشها، أو تقليص آثارها. ومن أبرز النماذج المؤسسة لهذا المنهج هي: تانتر وكوبرمان وشابيرو، وجيلبرت.

٤- **منهج التوقع**: انقسم العلماء حول إمكانية توقع الأزمات السياسية بين مؤيد ومعارض. لكن في النهاية، أصبح لدينا مدرسة كبيرة معنية بوضع نظريات للتوقع عامة وعمل تطبيقات إحصائية أحيانا عليها. لعل دراسة يانش عام ١٩٦٧ كانت من أولى الدراسات التي تناولت بعض الطرق التي أصبحت الآن من الطرق البديهية في توقع الأزمات السياسية، منها: تقنية ديلفي، وتحليل السلاسل الزمنية، ونظرية النظم، ونظريات القرار، ثم جاءت دراسة أيرس عام ١٩٦٩ التي قدمت طرقا أخرى، مثل: استقراء الاتجاه، ونماذج الاستدلال، والتحليل المورفولوجي. وبالرغم من نجاح هذه النماذج بنسبة كبيرة عند تطبيقها على بيانات قديمة في توقع الأزمات السياسية الدولية التي حدثت بالفعل، فإنها لم تستطع أن تتنبأ بالأزمات المستقبلية، وذلك لأنها تفتقد مبدأ السيناريوهات المستقبلية.

٥- **المنهج المنظومي**: يتبني أنصار هذا المنهج فكرة أنه من أجل فهم ظاهرة ما، ومعرفة أسبابها، والديناميكيات الخاصة بها لابد من دراسة المنظومة التي نشأت عنها تلك الظاهرة ككل. وبالتالي لدراسة الأزمات السياسية، لابد من دراسة جميع عناصر المنظومة السياسية. ولدراسة الأزمات السياسية الدولية، بصفة خاصة، ينبغي أن نأخذ في الحسبان النظام الدولي ككل، فـ «ماك كليلاند» كان من أوائل الباحثين الذي ادعى بأن الطبيعة المعقدة للأزمات في المجتمعات الحديثة -مجتمعات المعلومات- تقتضى منهجا جديدا يقوم على التفاعل

والتكامل بين مختلف الجوانب والقدرات، وقد أدخل ماك كليلاند المنهج المنظومي في دراسة الأزمة، أي دراستها في سياق الموقف العام الذي نشأت فيه، ومن خلال دراسة منظومة العلاقات والتفاعلات بين مختلف الأطراف التي تحكم ذلك الموقف، وفي عام ١٩٨٨ استعمل المنهج المنظومي في عمليات حل الأزمات السياسية وبناء السلام، إن فكرة استخدام المبادئ العامة والقواعد المنظمة للنظرية العامة للنظم في دراسة منظومة العلاقات الدولية والأزمات السياسية فتحت المجال أمام التكنولوجيا الحديثة والنمذجة الحاسوبية لتأخذ سبيلها كأداة لدراسة الأزمات السياسية المعقدة ذات الجوانب المتعددة والعلاقات المتشابكة.

**المحور الثالث: الأزمة الأوكرانية وتأثيرها في الوطن العربي**

شأن كل التطورات المهمة والأحداث المفصلية في العالم، يكون للوطن العربي نصيب مهم من التداعيات المرتبطة بها. وإذ إن الأزمة الأوكرانية تمثل منعطفا مهما له في قضايا وملفات كثيرة، فإن منطقة الوطن العربي تأتي على رأس المناطق الإقليمية المعنية بالأزمة وتداعياتها، وذلك على مستويين أساسيين، **أولهما** التأثيرات المباشرة في الأوضاع الاقتصادية والجيوستراتيجية والقضايا المفتوحة في المنطقة. **والمستوى الآخر**، التحولات في النظام العالمي التي تمثل الأزمة محطة مهمة فيها، وربما قوة دافعة لها، والتي سيكون لها بالضرورة مردود مباشر على المعطيات الإقليمية والتفاعلات في الوطن العربي[٥].

قبل اندلاع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ومع بوادر تفاقم الأزمة هناك، اهتم كثير من المحللين بالتداعيات المحتملة لأي نزاع عسكري روسي أوكراني على الأوضاع في الوطن العربي. ونال الأمن الغذائي النصيب الأكبر من الاهتمام، لاسيما الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على واردات القمح من كل من روسيا وأوكرانيا، كمصر ولبنان والجزائر وتونس واليمن والعراق والمغرب، وذلك وسط افتراض أن اندلاع المعارك العسكرية من شأنه أن يوقف صادرات كل من روسيا وأوكرانيا، وهما الأكبر في إنتاج وتصدير القمح والذرة والزيت وحبوب أخرى، والأكثر تصديرا للدول العربية، نظرا لاعتدال الأسعار وقرب المسافات، مقارنة بمصادر دولية أخرى للقمح، ولكنها بعيدة كاستراليا وكندا والولايات المتحدة، ما يرفع تكلفة الاستيراد منها. غير

أن الاهتمام بقضية الأمن الغذائي لدول بعينها جاء مبالغا فيه من قبل المصادر الغربية، إذ توقعت تأثيرات مباشرة قد تؤدى إلى اضطرابات اجتماعية وارتباك الموازنات العامة وارتفاع الأسعار. ومع الاعتراف بوجود آثار سلبية بسبب انقطاع توريد الحبوب من روسيا وأوكرانيا، فضلا عن توقف السياحة معهما، وهي تمثل نسبة مؤثرة في النشاط السياحى لبعض الدول العربية، لكن تلك التحليلات تجاهلت أمرين مهمين[٦]:
**أولهما**: وعى المواطنين أنفسهم بالأسباب الحقيقة وراء تلك الأزمة وأسبابها الخارجية وأن الحكومات ليس لها دور مباشر فيها. **الأمر الثاني**: تجاهل ما يمكن أن تقوم به الحكومات لضبط تلك التأثيرات السلبية المتوقعة في الحدود التي يمكن ان يتحملها المواطنون من جهة، وما يمكن ان تتحمله الموازنات العامة من جهة أخرى، وهو ما نجحت فيه على سبيل المثال مصر، التي اتخذت عدة إجراءات في مجال توريد القمح المحلى وتنويع مصادر التوريد وضبط الاسعار للسلع الاساسية، ما ساعد في احتواء النسبة الكبرى من تداعيات الحرب على الاقتصاد ككل. ويدل هذا المثال على أن التركيز على التأثيرات المتوقعة في بلدان عربية معينة لم يكن موضوعيا بقدر ما كان محملا بتوجهات مسبقة مملوءة بالاستنتاجات السلبية، مع تجاهل أن تأثير انقطاع الحبوب الروسية والأوكرانية عن الأسواق العالمية يمس العالم بأسره، وليس فقط دولا محددة في الوطن العربي، أو أقاليم وبلدان أخرى، لا يقدم الصورة كاملة، بل يمكن أن يعطى استنتاجات غير واقعية، وأن الاقتصار على تحليل الاضطرابات في واردات القمح والغذاء والنفط والغاز، واضطراب السياحة وحركة الطيران، رغم أهميته، فإن هناك عوامل أخرى يجب الالتفات إليها سياسيا واقتصاديا وماليا ومعنويا. فالعقوبات الغربية التي فرضت على روسيا تهدم كثيرا من الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والمالي العالمي، وتلك بدورها ذات نتائج متعددة المستويات.

أن الأثر الكلي للحرب الأوكرانية على الوطن العربي مرتبط بمتغيرات عديدة وهي[٧]:

١-النتائج المحتملة للحرب الأوكرانية ذاتها بعد توقف القتال وتثبيت حالة سياسية ذات طبيعة دائمة أو شبه دائمة، شريطة قبولها من الغرب وحلف «الناتو»، وهي نتائج تمتد إلى حالة النظام الدولي «الجديد».

٢-السياسات التي تطبقها الدول الرئيسية في الوطن العربي للتعامل مع تلك النتائج، والتي تمثل في جانب منها امتدادا للمواقف الحيادية التي صبغت أغلبية المواقف لدول الوطن العربي.

٣-مدى تأثر الأزمات العربية، كالحرب في اليمن والوضع في لبنان والأزمة الليبية، بتحولات النظام الدولي الجديد.

كل من هذه التحولات يمثل مدخلا مهما لغيره من الأزمات والقضايا، نتيجة التشابك في المصالح، والتعارض في السياسات العملية للأطراف مجتمعة، ولكل طرف على حدة، ما يستدعى النظر في مقولة إن الحرب في أوكرانيا تعبر عن لحظة حرجة لمولد نظام دولي جديد.

**المحور الرابع: تأثير الأزمة الأوكرانية على النظام الدولي**

أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى إثارة الجدل العالمى حول مستقبل النظام الدولى في ضوء ما أسفرت عنه تلك الأزمة من شواهد متعددة تعد إيذانا بالانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب بدلا من النظام الأحادي القطبية الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، فالتصريحات بالانتقال قد بدأت ولن تنتهي فما هي دوافع التغير، وما هي فرصه؟

من حيث الدوافع العامة للانتقال، هناك رغبة أكيدة ومتفق عليها بين القوى الصاعدة على مسرح النظام الدولي، وهى الصين وروسيا وغيرهما من الدول على ضرورة إنهاء الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة وتحول النظام الدولى إلى نظام تعددي يراعي التحولات الواقعية على النظام العالمي، وأول هذه التحولات هي تراجع الولايات المتحدة عن صدارة الأزمات الدولية، وبروز سياسات انعزالية في نخبة الحكم الأمريكية، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية قوامها التوجه إلى الداخل وعدم الرغبة فى التورط فى مشكلات دولية إضافية على خلفية تدخلها في كل من العراق وأفغانستان خلال العقدين الفائتين من القرن الحادي والعشرين[٨].

فضلاً عن أن هناك صعود قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة، من بينها الصين وروسيا، فالأولى: بما تملكه من مقومات القوة الشاملة ولديها نموذج ناجح في التنمية الاقتصادية، علاوة على امتلاكها قوة عسكرية ونووية وتكنولوجية هائلة، والثانية: بما لديها من مقومات القوة الصناعية والاقتصادية والعسكرية، إلى جانب ترسانة نووية هائلة، وامتلاكها وفورات ضخمة من الطاقة، كما أن الدولتين لديهما رغبة فى بناء تحالفات قوية، وتتفقان على أن الوقت قد حان للانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب،

وهـذا مـا تـم تأكيـده فـى الإعـلان المشـترك الصـادر فـي قمـة بكيـن فـي الخامـس مـن شـباط عـام ٢٠٢٢ [٩].

وهنـاك دوافـع خاصـة بروسـيا التغييـر النظـام الدولـي، **أولهـا**: الإدراك المتجـذر لديهـا بأنهـا دولـة كبـرى منـذ مرحلـة روسـيا القيصريـة، مـرورا بمرحلـة الاتحـاد السـوفيتى الـذي أصبـح إحـدى القوتيـن العظمييـن لعقـود طويلـة، وهـذا الإحسـاس العالـى بالقوميـة الروسـية متربـع فـي ذهـن الرئيـس الروسـي بوتيـن والنخبـة الروسـية الحاليـة، **والثانـي**: هـو شـعور روسـيا بالحسـرة علـى تفـكك الاتحـاد السـوفيتي الـذي وصفـه الرئيـس الروسـي بوتيـن بأنـه أكبـر كارثـة جيوإسـتراتيجية فـي القـرن العشـرين، وكذلـك شـعورها بالغبـن والظلـم مـن الترتيبـات التـي سـادت بعـد نهايـة الحـرب البـاردة، فقـد تفـكك الاتحـاد السـوفيتى وأصبـح ١٦ دولـة مسـتقلة، أنضـم معظمهـا لحلـف الناتـو، رغـم التعهـدات التي أبداهـا الحلـف فـى مطلـع التسـعينيات بعـدم ضـم دول شـرق أوربـا إليـه، وإذا كانـت روسـيا فـى ذلـك التوقيـت لم تسـتطع مقاومـة انضمـام دول شـرق أوربـا لحلـف الناتـو، فإنهـا وضعـت خطـاً أحمـر لأمنهـا الوطنـي، وهـو معارضـة انضمـام كل مـن جورجيـا وأوكرانيـا لحلـف الناتـو، وتأكيـد روسـيا الدائـم أن الأمـن لا يتجـزأ، فمثلمـا هنـاك ضـرورة لضمـان أمـن أوربـا، لا بـد أن تكـون هنـاك ضـرورة مماثلـة لضمـان أمـن روسـيا، لكـن حلـف الناتـو تجاهـل مطالـب روسـيا وحقهـا فـي تحقيـق أمنهـا الوطنـي، بـل كان هنـاك إصـرار مـن دول الناتـو علـى تحجيـم روسـيا، وإنهـاء محاولاتهـا للصعـود لقمـة النظـام الدولـي، وأخيـرا قامـت الولايـات المتحـدة بتشـجيع أوكرانيـا علـى الانضمـام للحلـف، لذلـك شـعرت روسـيا بالإهانـة[١٠]. وهـذا الأمـر يـكاد يكـون مماثـلا لمـا حـدث مـع ألمانيـا بعـد الحـرب العالميـة الأولـي، إذ فرضـت عليهـا عقوبـات قاسـية حملـت معنـى الإهانـة وتقييـد قدرتهـا فـي المحيـط الأوربـي، مـا جعـل ألمانيـا بقيـادة «أدولـف هتلـر» تنتفـض إبـان الحـرب العالميـة الثانيـة لرفـع الظلـم عنهـا، لكـن محاولتهـا بـاءت بالفشـل.

وقـد أبـدت روسـيا تحذيـرات جديـة للغـرب بضـرورة احتـرام أمنهـا الوطنـي، لكـن دول الناتـو لـم تأخـذ التحذيـرات علـى محمـل الجـد، إذ رفضـت مطالـب روسـيا بعـدم انضمـام أوكرانيـا لحلـف الناتـو مقابـل تعهـد روسـيا بعـدم غـزو أوكرانيـا، والغريـب أن الموقـف الأمريكـى الحالـى مناقـض للموقـف ذاتـه فـى أزمـة الصواريخ السـوفيتية فـي تشـرين الأول عام ١٩٦٢، إذ رفضـت الولايـات المتحـدة نشـر الصواريـخ السـوفيتية فـي كوبـا مطالـب القريبـة مـن المجـال الحيـوي للأمـن الأمريكـي، لكـن الرئيسـين الروسـى خروتشـوف، والأمريكـي

جون كنيدي اتفقا على سحب الصواريخ مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا، لأن توازن القوى بين الدولتين كان يسمح بذلك، لكن الإدارة الأمريكية الحالية تتصرف من منطلق كونها لاتزال القطب الأوحد، ويبدو أن تلك الإدارة لم تستفد من خبرات التاريخ، ففي قمة الناتو في بوخارست عام ٢٠٠٨ أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أن أبواب الناتو مفتوحة أمام أوكرانيا، إلا أن الرئيس الروسى رد على ذلك بقوله: (إذا انضمت أوكرانيا لحلف الناتو، فإن وجود أوكرانيا كدولة سيصبح محل شك)، وهذه هي المرة الثانية التي تخطئ فيها الإدارة الأمريكية فى تقدير جدية رد الفعل الروسي، ففي عام ٢٠٠٨، أعلنت روسيا الحرب ضد جورجيا، في ٨ أب ٢٠٠٨ عقب هجوم عسكري من تبليسي على مقاطعتى جنوب أوسيتيا وأبخازيا، فكانت النتيجة أن خسرت جورجيا أكثر من نصف أراضيها[١١]. وهناك مشهدين واضحين في ظل الأزمة الأوكرانية وهي مايلي:

**المشهد الأول**: من خلال تطورات الأزمة نرى أن روسيا عازمة على تحقيق أهدافها في أوكرانيا من خلال القوة العسكرية، فضلاً عن أن الرئيس الروسى سعى إلى إسقاط العاصمة الأوكرانية كييف، وإحكام سيطرته على المدن الكبري، وتشير الشواهد إلى أنه حقق جزء من أهدافه، وصولاً الى إسقاط نظام الحكم في أوكرانيا، وفرض شروطه وهى شروط المنتصر فى تحد واضح للإدارة الأمريكية وحلف الناتو، وهذا التحدى مرشح للاستمرار فى مواقع أخرى، فالأمر لن ينتهي عند إسقاط النظام الأوكراني، فربما تكون هناك خطوات تالية، فى ظل إدراك الرئيس بوتين أن الناتو لن يحرك ساكنا، وعندما تحقق روسيا سيطرتها الفعلية على أوكرانيا تكون القوات الروسية قد وصلت إلى حدود التماس المباشر مع دول حلف الناتو، ما يزيد من فرص حدوث مواجهة مباشرة بين الطرفين قد تتسبب في قيام حرب عالمية ثالثة، خاصة فى ظل إقدام روسيا على استهداف قوافل الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا وعدّها أهدافا مشروعة، وكذلك استهداف مناطق في غرب أوكرانيا على حدود التماس مع دول حلف الناتو[١٢].

**المشهد الثاني**: أن هناك اصطفافا روسياً - صينياً واضحاً، إذ تفهمت بكين مبررات موسكو لدخولها أوكرانيا، ورفضت إطلاق وصف الغزو على العمليات الروسية في أوكرانيا، كما أن الرئيس الصيني أعلن فى لقاء افتراضي في كانون الأول ٢٠٢١، أن البلدين لا بد أن يقوما بمزيد من الأعمال المشتركة من أجل الحفاظ على مصالحهما الأمنية، كما ينبغى لهما أن يعززا التعاون بينهما لتكون لهما كلمتهما

في الحوكمة العالمية وفى الشئون الدولية ، وهناك دول أخرى مستعدة للاصطفاف حول تكتل الصين- روسيا ، كما هناك دول أخرى حليفة للولايات المتحدة ، لكنها غير مستعدة للاصطفاف خلفها في مواجهة روسيا ، ومن ناحية أخري ، كشفت الأزمة الروسية الأوكرانية عن سوء إدارة الأزمة ، سواء من الإدارة الأمريكية أم الحكومة الأوكرانية . فقد أكدت تقارير الاستخبارات الأمريكية أن القوات الروسية التي حشدتها روسيا على الحدود مع أوكرانيا وقوامها ٢٠٠ ألف جندي ، تؤكد أن الرئيس بوتين سيقدم على اجتياح أوكرانيا ، لكن إدارة بايدن استعملت خطابا متشددا تجاه روسيا وسعت الى تعقيد الأزمة فقد كان من الممكن احتواء الأزمة دبلوماسيا واحتواء المطالب والهواجس الروسية ، برفض انضمام أوكرانيا لحلف الناتو ، بدلا من التسبب في الاجتياح الروسى وتدمير أوكرانيا وتشريد شعبها ، ومن الواضح أن كييف عاصمة أوكرانيا وقعت ضحية سياسة شد الأطراف بين الجانبين ، بسبب عدم خبرة الرئيس الأوكراني ، وموقفه المتماهى غير المبرر مع حلف الناتو والولايات المتحدة فقد كان بإمكانه تفادى هذه المواجهة غير المتوازنة مع الروس ، وتجنيب بلاده هذه الحرب ، خاصة أن روسيا لم تكن تهدد أمنه ، كما أن حلف الناتو لم يقدم الضمانات الكافية لحمايته ، ولم يقدم الناتو والولايات المتحدة على التدخل لوقف الاجتياح الروسي لبلاده ، فضلاً عن التأكيد الأمريكي أكثر من مرة وحلف الناتو على أن الرئيس الأمريكي بايدن لن يرسل قوات لأوكرانيا ، وأنه لن يواجه روسيا عسكرياً في أوكرانيا ، ويبدو أن الرئيس الروسى قد أدرك بذكائه أن الغرب المنقسم لن يتدخل عسكريا ، فأقدم على اجتياح أوكرانيا[١٣] .

**الخاتمة**

إن الأزمة الدولية بعدها ظاهرة في السياسية الدولية تحدث بشكل متكرر وتحمل في ثناياها تهديدا للقيم والمصالح العليا للدول المتفاعلة والداخلة في علاقات متشابكة في المجتمع الدولي ، لذلك فأن دارستها واخضاعها لقوانين البحث العلمي يعد ضرورة للوصول إلى حقائق علمية تقلل من حدوث الأزمات الدولية ، وتخفف من مخاطر تصاعدها إلى حروب تهدد السلام في النظام العالمي ، ثم أن الأزمة فى أوكرانيا هي أزمة كاشفة لحقيقة الانتقال الذي قد يحدث في النظام العالمي ، فالولايات المتحدة

كانت ترغب في اندحار كامل لروسيا وحصارها، وهزيمة إرادتها، لكن روسيا كانت ترغب بإعادة النظر في الترتيبات التي تهدد أمنها عن طريق التفاهم مع قادة الناتو، وعندما رفض الناتو الاستجابة للمطالب الروسية كانت النتيجة الحرب ضد اوكرانيا واجتياح الجيش والقوات الروسية لحدود أوكرانيا لتحقيق بالقوة العسكرية، وبذلك، أثبتت روسيا أنها قوة صلبة بإمكانها فرض إرادتها وتغليب مصالحها بالمخالفة لإرادة الولايات المتحدة، وفي تحد واضح للهيمنة الأمريكية، ما قد يقلص من نفوذ الولايات المتحدة عبر النظام العالمي، ويكون إيذانا بنشأة نظام متعدد الأقطاب، وإذا اقتصر التدخل الروسى على أوكرانيا فقط، فسوف تحظى روسيا بترتيبات أمنية جديدة تحفظ لها متطلبات أمنها القومي، إذن ما يحدث هو بداية التحول في اتجاه حدوث انتقال جزئي في النظام الدولي من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب، يضم إلى جانب الولايات المتحدة كدولة كبري كلا من الصين الدولة النموذج الصاعدة إلى قمة النظام الدولي التي لا تزال تصعد فى هدوء بإمكانات القوة الشاملة في إطار النظام الدولي السائد، وروسيا التى أثبتت نفسها كقوة مناوئة للإدارة الأمريكية ولديها مقومات القوة الكبري، وقد تلحق بالدول الثلاث دول أخرى في طريقها للصعود لقمة النظام الدولي.

**المصادر**


١. مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥.

٢. مريم مخلوف، مفهوم الأزمة الدولية، الموسوعة السياسية، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١٧.

٣. إدارة الأزمات والكوارث، مفهومها، عناصرها، إستراتيجيتها، مجلة شمس السياسية، ١٩أبريل ٢٠٢١، على الرابط:

www.starshams.com

٤. ندى علي، مناهج تشخيص الأزمات والتنبؤ بآثارها، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٦ نيسان ٢٠١٨، على الرابط:

www.m.annabaa.org

٥ . عبد الغفار عفيفي الدويك، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط نموذجاً، الاكاديمية العربية، على الرابط :
www.academia-arabia.com

٦ . أحمد ناجي قمحة، الأزمة الأوكرانية : صدام الإرادات . . مخاض نظام عالمي جديد، السياسة الدولية، العدد٢٢٨، القاهرة، ٢٠٢٢ .

٧ . ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، ٢٠١٩ .

٨ . أبو الفضل الإسناوي، التحوط الاستراتيجي في العلاقات الأمريكية- الروسية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد٢٢٥، القاهرة، ٢٠٢١ .

٩ . محمد فايز فرحات، الحسابات الصينية في الأزمة الروسية – الأوكرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٦فبراير ٢٠٢٢ .

١٠ . أزمة أوكرانيا : كيف ينظر إليها العرب، ولماذاتباينت مواقفهم منها؟، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير رقم٥- آذار/ مارس، ٢٠٢٢ .

١١ . فيرونيكا حليم فرنسيس، جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية، دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مجلد ٤، العدد ٨، ٢٠٢١ .

١٢ . محمد حسب الرسول، مشاهد مستقبل الحرب في أوكرانيا، ٢٧نيسان ٢٠٢٢، على الرابط :
www.almayadeen.net

١٣ . جيمس لاندال، روسيا وأوكرانيا : كيف يمكن للحرب أن تنتهي؟ ٥ سيناريوهات محتملة، ٤مارس/أذار ٢٠٢٢، على الرابط :
www.bbc.com

# اثر المدرسة الواقعية في تدريس العلاقات الدولية في الجامعات

# العراقية

**د . هبة نصير عبد الرزاق**

بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

**المقدمة:**

للمدرسة الواقعية اثر واضح وكبير في حقل العلاقات الدولية في شقيها الواقعي والاكاديمي ، فبالرغم من وجود العديد من المدارس والنظريات المفسرة لطبيعة العلاقات بين الدول ، الا ان للمدرسة الواقعية الحظ الاوفر في تفسير مدخلات ومحرجات تلك العلاقات .

تتضمن المدرسة الواقعية العديد من المقاربات والفرضيات التي تحلل في طبيعة العلاقات بين الدول ومضامينها ، و تبين الوجه التصارعي والتنافسي التي تفرزه تلك العلاقات ، يؤكد الواقعيون في العلاقات الدولية على القيود التي تفرضها الطبيعة البشريّة على الاطر السياسية ، والتي يعتبرونها أنانيّة ، كما يؤكدون على غياب حكومة دوليّة . تساهم هذه العوامل مجتمعة في وضع نموذج للعلاقات الدوليّة قائم على الصراع اكثرمنه الى السلام ، كما تؤمن المرسة الواقعية بالدولة على اعتبارها الفاعل الرئيسيّ للنظام الدولي ، إذ تصبح القوة والأمن القضيتين الرئيسيتن ، ولا مكان للأخلاق فيها . إن مجموعة الأسس المتعلقة بالدولة ، والأنانيّة ، والفوضوية ، والقوة ، والأمن ، والأخلاق هي التي تحدد التقاليد المدرسة الواقعيّة واهم مخرجاتها على النظام الدولي .

إن الفرضيات والمقاربات السابقة جميعها كان لها دلالات واضحة على تدريس العلاقات الدولية ومفاهيمها داخل الاطر الاكاديمية والجامعات العربية والعراقية ، اذ تعد افكار المدرسة الواقعية الاكثر تاثيرا على النتاجات العلمية والمخرجات

الاكاديمية لتلك الجامعات من حيث تاثيرها في التدريسي اولا ومن ثم في نوع الاطروحات الفكرية ثانيا .

**اشكالية الدراسة:**

تدور اشكالية الدراسة حول مدى الاثر الذي تمارسه المدرسة الواقعية في التدريس الاكاديمي لحقل العلوم السياسية بشكل عام وعلى العلاقات الدولية بشكل خاص ، ومدى التاثر والتاثير لهذه المرسة في تدريسي هذا الحقل .

كما لابد هنا من الاشارة الى التطورات التي حصلت على حقل العلاقات الدولية عند انتقاله الى العالم العربي ، وهل استطاع الاكاديميين العرب اضافة بصمتهم الى هذا الحقل بوصفة حقلا اجتماعيا امريكيا؟ كما لابد من الوقوف على اليات واساليب التدريس التي تستعمل ضمن هذا الحقل وهل تتم تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية والعراقية بنفس الاساليب التي تستخدم في الجامعات الغربية؟

و اخيرا سوف تقف الدراسة على توضيح اهم الفرضيات والمقاربات الواقعية ذات الاثر في تدريس حقل العلاقات الدولية في الجامعات العراقية ، واثر تلك الفرضيات في النتاجات العلمية والاكاديمية لطلبة هذا الحقل .

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : ان للمدرسة الواقعية اثر كبير وواضح في العلاقات الدولية في الجامعات الغربية والعربية على حد سواء ، لما لهذه المرسة

مـن منطلقـات فكريـة اقـرب لدراسـة واقـع البيئـة الدوليـة ومعطياتهـا ، ولقدرتهـا علـى تفسـير الظاهـر الدوليـة بشـكل يتناسـب مـع مصلحـة الـدول وسياسـاتها الخارجيـة .

هيكلية الدراسة :

قسمت هيكلية الدراسة على النحو التالي :

المطلـب الاول : جـذور المدرسـة الواقعيـة وواقـع دراسـة العلاقـات الدوليـة فـي الـدول العربيـة .

المطلـب الثانـي : اهـم الفرضيـات الواقعيـة المؤثـرة فـي دراسـة العلاقـات الدوليـة فـي الجامعـات العراقيـة .

الاستنتاجات .

المبحـث الاول : جـذور المدرسـة الواقعيـة وواقـع دراسـة العلاقـات الدوليـة فـي الـدول العربيـة .

غالبـا مـا ينظـر الـى النظريـة الواقعيـة بانهـا هـي السـائدة فـي حقـل العلاقـات الدوليـة ، اذ توفـر للباحثيـن والمهتميـن اسـس منهجيـة واضحـة ويسـيرة تسـهل عليهـم فهـم مجريـات وتعقيـدات السياسـة الدوليـة وتضعهـم فـي طلـب الاجابـة لكيفيـة عمـل النظـام الولـي وهـو مـا جعلهـا حاضـرة وبقـوه فـي كل النقاشـات التـي طغـت فـي مجـال العلاقـات الدوليـة ، وقـد ترسـخت النظريـة الواقعيـة غـداة انتهـاء الحـرب العالميـة الثانية كتيـار فكـري رافـض للتيـار الليبرالـي الـذي هيمـن علـى تحليـل السياسـة الدوليـة خـلال حقبـة مـا بيـن الحربيـن العالميتيـن .

وتعـود جـذور النظريـة الواقعيـة الـى كتابـات المـؤرخ الاغريقـي (ثيوسـيديدس) فـي القـرن الخامـس (ق . م) والـذي حـدد فـي كتابـه (تاريـخ حـروب البلوبونيـز) الاسـباب الحقيقيـة والاسـتراتيجية لهـذه الحـروب والتـي لخصهـا بتعاظـم نمـو قـوة (اثينـا) والخـوف الـذي زرعتـه هـذه القـوة لـدى (اسـبرطة) فالزيـادة بالقـوة تعنـي تغيـرا فـي ميـزان القـوى الـذى بـدوره يولـد الشـعور بعـدم الامـان وبالتالـي تهديـدا لأمـن كلتـا الدولتيـن .

يشـار كذلـك إلـى أن مكيافيللـي (١٤٦٩ : ١٥٢٧) كان مـن أبـرز الواقعييـن التاريخييـن الذيـن أكـدوا علـى الطبيعـة الشـريرة للنفـس الانسـانية وأثرهـا فـي عالـم السياسـة . حيـث عبـر عـن ذلـك ، علـى سـبيل المثـال ، بقولـه : « فـي عالـم السياسـة مـن الضـروري أن نضـع فـي الاعتبـار أن كل الرجـال شـريرون ، وأنهـم استنادا إلـى أن

ثمةً يتحينون الفرص للتنفيس عما مآل عقولهم من شرور» . شكل مفهوم (القوة) وتوازن القوى والأمن القومي المفاهيم الأساسية في قراءة (ثيوسيديدس) لأسباب الحرب والتى مازالت تشكل المفردات الاساسية للواقعية بمختلف اشكالها ، وقد اسهم في اغناء هذه النظرية العديد من الفلاسفة والاكاديميين امثال(ميكافلي) و(سانت اوغسطين) و(كارل فون كلاوزفيتز) و(ادوارد كار) وغيرهم قبل ان تأتي البداية العلمية بعد الحرب العالمية الثانية مع (هانز مورغنثاو) باعتباره مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية الذي ترجمت افكاره في نقطتين رئيسيتين هما (القوة والمصلحة القومية) في كتابه الشهير (السياسة بين الامم) .[١]

تنطلق (النظرية الواقعية) في تفسيرها من النظرة (الهوبزية) للطبيعة البشرية والتي تتسم بالانانية والرغبة الجامحة في القوة الى حد الشهوة وان الانسان استحواذي وذو نزعة عدوانية اتجاه الاخرين وان الحالة الطبيعية هي حالة شر وتعدي تسودها الحرب الدائمة بين الفرد والفرد والكل والكل ومن ثمة حالة الصراع الدائم على النفوذ والسلطة والهيمنة هو ما يحكم العلاقات بين الافراد والمجموعات وبالنتيجة بين المجتمعات والدول عندما يتعلق الامر بالاستحواذ على المصادر المحدودة لذاك يعتقد الواقعيون ان افضل طريقة على الحفاظ على السلم هو في ايجاد توازن بين الاطراف وان مبدأ توازن القوى والحفاظ عليه هو المنطلق والهدف الاساسي لهذه النظرية وبهذه الرؤية التشاؤمية فانة العلاقات الدولية تمثل صراع من اجل القوة والنفوذ بين الدول التي لا تعنيها الا تحقيق مصالحها الوطنية ففي ظل نظام دولي لا سلطة مركزية فيه تحمي الدول من بعضها بعض يتعين على كل دولة حتى تستمر في البقاء ان تعتمد على ذاتها ، فالنزاعات والحروب في ظل هذا النظام لا مفر منه فالسلم لا يرتكز على القانون الدولي والمنظمات الدولية وانما على توازن القوى .[٢]

وتبنى النظرية الواقعية على اسس ومرتكزات اهمها ، عد ان الدول هي اساس النظرية الواقعية وهي العنصر الفاعل الابرز وان الفواعل الاخرى من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات فتأثيرها في السياسة العالمية ثانوي في افضل الاحوال مما يدفع الى الواجهة قوة مركزية الدولة في فرض

سيادتها والتي تشير الى وجود مجتمع سياسي مستقل يتمتع بالسلطة القانونية المطلقة فوق اراضيها جميعها .

ظهرت النظرية الواقعية بتحليلاتها الجديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية التي تميزت بالتوتر والصراع وارتباطا بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي وولجت به عصر الثنائية القطبية ، بعد ان عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوربية التقليدية وهبطت بها إلى مصاف قوى الدرجة الثانية ، مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية وعدت النظرية الواقعية حين ظهرت بمثابة الثورة على التوجهات المثالية التقليدية التي هيمنت على تحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والتي كانت تدور إجمالا حول البحث عن واقع عالمي يسوده السلام وتحكمه قيم التعاون الإنساني بمنأى عن الأنانية وكل المبادئ غير الخيرة التي جرت على البشرية ويلات حرب عالمية مدمرة كان ينبغي عليها ، حسب التحليل المثالي ، بذل كل الجهود الممكنة لتجنب تكرار حدوثها . وبرغم الصدمة التي أحدثتها النظرية الواقعية في صفوف المنظرين المثاليين فور ظهورها إلا أنها سرعان ما أينعت ، وبزغ نجمها في أفق التحليل السياسي واعتبرت النظرية الأقدر والأكثر مصداقية وفعالية في تحليل عالم السياسة الدولية ، وسبر أغواره ، والكشف عن مكنوناته وقوانينه ، وجملة القواعد الآلية التلقائية الأزلية الحاكمة له والكامنة فيه .[٣]

ولقد مرت الواقعية خلال العقود الستة المنصرمة بتطورات هائلة واستحدث منظروها صورا عديدة لها في محاولات دائمة لإبقاء توجههم التحليلي في موقع الصدارة ، والتصدي لحملات النقد العاصفة التي الحقت نظريتهم طيلة كل هذه العقود . وعليه تتمحور مادة بحثنا هذا حول تحليل وتقويم النظرية الواقعية عبر تاريخها بالإضافة الى تطرقنا للتطور الذي حصل على هذه النظرية (النظرية الواقعية الجديدة) وكذلك الاختلاف الملموس بينها وبين الاتجاه الليبرالي .

نستنتج من أفكار كل من »ثيوسيديدس ، وميكيافيللي ، وتوماس هوبس» ، أن الطروحات الفكرية التي قدمها هؤلاء في فلسفتهم هي مترسخة اليوم في المفاهيم الواقعية المعاصرة ، من خلال التأكيد على الطبيعة الشريرة للإنسان وحالة الطبيعة الفوضوية للنظام ، وأن الكل يبحث عن حالة التسلط على الآخر انطلاقاً من

تحقيق المصلحة القومية ، وأن الجميع في حالة صراع مستمر بحثاً عن القوة والهيمنة ، وتبلورت بعض المفاهيم الواقعية مثل مفهوم«التهديد» . كذلك نجد أن الطروحات الخاصة بالدولة تؤكد أنها الفاعل الرئيس في العلاقات بين الدول . وأيضا فيما يتعلق بالطرح الفاصل بين الأخلاق والسياسة ، وكل هذا الطروحات والمفاهيم نجد أنها مفاهيم أساسية في الطروحات الفكرية المعاصرة للنظرية الواقعية ، وركائزها الأساسية في تفسير منطق العلاقات بين الدول ، ولذلك يعد هؤلاء المفكرون من الأوائل الذين أسهموا في وضع الأسس أو اللبنات الأولى في الواقعية السياسية . تكتمل هذا الأسس فيما بعد بما قدمته الفلسفة الأمريكية والبيئة الثقافية السائدة آنذاك في رفد تلك الأسس التي قدمها المنظرون الأوائل ، لتترسخ أكثر في الثقافة الأمريكية فيما بعد . وقد مثل الدين الأمريكي وفلسفة التطور والفلسفة البراغماتية أبرز تلك الأصول الفكرية للواقعية الأمريكية .

اما كيفية تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية ، فان تدريس مادة العلاقات الدولية في العالم العربي قد مر بجيلين :

الاول : اهتم في دراسة العلاقات الدولية من خلال النظريات النقدية كالماركسية وغيرها .

ثانيا : خلال السنوات الاخير من القرن العشرين ومع انتشار الفرضيات والمقاربات الامريكية بدا اهتمام التدريسيين في العالم العربي بهذه النظريات اكثر لاسيما الواقعية والليبرالية وو البنائية وغيرها .

كما قد بينا ان قسم العلاقات الدولية قد دخل الى المناهج العربية في سبعينيات القرن الماضي وتعد مصر والعراق اول من ادخلت تدريس العلوم السياسية الى كلياتها ، وان اغلب من درس مادة العلاقات الدولية في الجامعات العربية قد حصل على شهادته من الدول الغربية وقد نقل الافكار نفسها التي تلقاها واتبع نفس الاساليب والاليات من دون نقدها وتحليلها او الاضافة عليها ، ولاسيما

التدريسيين ممن قاموا بتدريس نظريات العلاقات الدولية التي تتميز بطابع الجمود او نقل النظرية كما هي دون تطبيقها على الواقع .

كما لابد من الاشارة ان المدرسة الواقعية وحسب الاستبيانات العربية قد سيطرت على ٤٧٪ من الافكار التي تدرس لمادة العلاقات الدولية في الاكاديميات والجامعات العربية ، فضلا عن الليبرالية التي احتلت ٢٩٪ والاشتراكية وغيرها .

على الجانب الاخر يرى جون ميرشايمر ان الواقعية بدات تتراجع ، اذ يرى ان التهديد الجدّي للواقعية لا ياتي من خلال العالم الحقيقي فقط ، بل من داخل الجامعات التي تتفشى كراهية الواقعية ، لاسيما وان العديد من المفكرين يعزي انتشار الحروب وو الصراعات في العالم نابعة من عمق الفكر الواقعي لهذه المدرسة ، بالأخصّ اذا تمت مقارنتها مع النظريات الليبرالية في العلاقات الدولية . كما كان يعتقد كذلك بأنّ كليّات العلوم السياسية اخذت تبتعد عن توظيف النظرية الواقعية واستعمال فرضيات الواقعيين ، ولعل السبب في ذلك كما يرى أنّ الأبحاث المنجزة من دارسين ينتمون إلى المدرسة الواقعية لا تستحق متابعة التمويل ، الدعم والنشر .[٤]

المبحث الثاني : اهم الفرضيات الواقعية المؤثرة في دراسة العلاقات الدولية في الجامعات العراقية .

تستند المدرسة الواقعية في صياغاتها الى عدة فرضيات والتي تنطلق منها في فهم وتحليل واقع العلاقات الدولية ، وتساعده في التخطيط لمستقبل الدولة وقوتها . ولعل من اهم الفرضيات الواقعية اهتماما من الاكاديميين مايأتي :

اولا : المصلحة الوطنية والقوة

المصلحة الوطنية مفهوم أساسي في العلاقات الدولية ، وسلوك الدول مرتبط دائماً بمصالحها الوطنية وتتحكم به بصورة كبيرة ، ومضمون المصلحة الوطنية يكمن في القدرة على البقاء والنمو ، وحماية الهوية المادية والسياسية والثقافية والاقتصادية من انتهاكات الدول الأخرى ، ومواجهة الخطر والتهديدات والتحديات وخلق الفرص السانحة ، وكل ما تشعر به الأمم أنه ضروري لأمنها

ورفاهيتها واحتياجاتها، ورغباتها ومطالبها وقيمها التي تحفظ لها السيادة في العلاقات مع الدول الأخرى.

فالمصلحة هي إحدى تلك الاعتبارات التي تحد تصرف القوة في تكيف التصرف السياسي وتقريره، وصح الاعتقاد أن القوة والمصلحة يمكن أن ينسجما في تغير علاقاتهما المتبادلة. ووفق النظرية الواقعية، أن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاثة مصالح رئيسة: مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة، وتعني أن تبقى موجودة ولا يتم الغاؤها. مصلحة تعظيم القوة العسكرية، وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين. ومصلحة تعظيم القوة السياسية، وهي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات بين الدول، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية، فالمصلحة وفقا لهذه الرؤية تتحدد في إطار القوة ومن غير الممكن الحفاظ على مصلحة الدولة دون استخدام أو تعظيم القوة العسكرية وغير العسكرية.[٥]

ويعترف مورغنثاو بأن مفهوم المصلحة القومية المعرّفة بالقوة هو مفهوم غير مستقر، ولكنه يؤكد إنه طالما ظل العالم مقسما إلى دول ذات سيادة فإن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن يكون فقط للبقاء على قيد الحياة، نظرا لأن كل دولة مضطرة لحماية وجودها المادي والسياسي والثقافي ضد أي

هجوم من الدول الأخرى ، فإن المصلحة القومية تتطابق فقط مع البقاء القومي وتشكلان معاً هوية واحدة .

يؤمن مفكرو النظرية الواقعية ان المصلحة الوطنية للدول ماهي الا انعكاس للقوة ، اذ يؤكد كينيث والتز « ان النفوذ السياسي للامم مرتبط ارتباطا وثيقا بقوتها الاقتصادية وجبروتها العكسري « .(٦)

تعرف المصلحة حسب الرؤية الواقعية على اساس ان السلطة تغرس في مادة السياسة نظاما عقلانيا مما يجعل الفهم النظري للسياسة امرا ممكنا ، اذ تفترض المدرسة الواقعية ان المصلحة من فئة موضوعية صالحة عالميا .(٧)

وتقسم المصلحة الوطنية الى عدة انواع :

١ . المصلحة الدفاعية .

٢ . المصلحة الاقتصادية .

٣ . المصلحة الدولية .

٤ . المصلحة الايدولوجية .

ثانيا : القــوة

تستند النظرية الواقعية في بنائها النظري إلى فرضية أساس مفادها أن»القوة هي الهدف الرئيس على المستويين الداخلي والخارجي» ، وهي الأساس لتقديم نظرية عامة تفسر علاقات القوى المتعددة والأساس الذي ترتكز عليه سياسات الدول في المجالين الدولي والوطني ، وهما ليس إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة . يرى موركنثاو أن»السياسة كلها قوة ، لذا ماتزال القوة ملخص دقيق للفكر الواقعي الكلاسيكي ، مؤكدا أن الهدف من كل السياسة هي القوة ، ومع ذلك لا يعني أن القوة هي الميزة الوحيدة للسياسة .

تفق الواقعيون على أن تعريف القوة يتحدد طبقاً للموقف بوضع التحليل ، أي أنها تتوقف على القضية التي توظف القوة بها أو الهدف الذي توظف القوة من أجله لكن هناك مشكلة تواجه هذا المفهوم ؛ لأن طبيعة القوة غير قابلة للقياس الدقيق على الرغم من وجود أسس وعناصر لقوة الدولة ، وذلك لأن القوة ليست مطلقة بل هي نسبية ويجب مقارنتها بقوة الدول الأخرى ، وأيضا هي ليست مستقرة على حال بل تتغير مع تغير عناصرها ، فضلا عن عدم وجود عامل واحد يمكن من خلاله التحكم بالقوة ، حتى لو كان ذلك العامل هي القوة العسكرية .

القوة لا تقتصر على الجانب العسكري، فهي مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية تشتمل على متغيرات أخرى، كمستوى التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية والقيادة السياسية والايديولوجية.[٨]

وتعرف القوة أيضا بأنها «مجموعة الامكانات المتاحة لدولة ما»، والقوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست القوة العسكرية التقليدية بل القوة بمفهومها الشامل لكل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية. فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات، الذي تتم بين العناصر المادية وغير المادية. وهذا الاندماج هو الذي يحدد في النهاية قيمة الدولة وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية أو النفوذ السياسي أو العسكري. ويتضح التركيز على الجوانب المادية في تعريف القوة في قائمة محددات القوة الوطنية التي وضعها وولتز، فهو يعرف الدول الكبرى بأنها «الدول التي تمتلك اقليماً واسعا وعدداً كبيراً من السكان وموارد وفيرة، واقتصاداً كفوءا، وجيشا قويا، ونظاما سياسيا مستقرا عالي الكفاءة». ويستعيد وولتز طرحه من تلك القائمة وما أورده موركنثاو من عناصر القوة المعنوية من قبيل الخصائص القومية والروح المعنوية والايديولوجية وشكل نظام الحكم والميل العام إلى المسالمة والقتال. وبذلك يختلف أنصار الاتجاهين التقليدي والبنيوي في المدرسة الواقعية على تحديد عناصر القوة. والتقليديون يفهمون القوة على أنها مركب الكلي، الذي يضم عناصر مادية ومعنوية، فالقوة مكونات عسكرية واقتصادية، كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام. وقد أشار موركنثاو إلى هذا التعريف الشامل للقوة، لكن هذا المفهوم الشامل للقوة اختفى من طروحات الجيل الثاني من الواقعيين ولاسيما أنصار الاتجاه البنيوي الذين ركزوا فقط على الجوانب المادية للقوة. وهكذا أصبحت القوة تعرف بأنها «استخدام دولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء لا ترغب في القيام به»، وبهذا فإن القوة في الفكر الواقعي لا تحدد في مفهوم واحد بل للقوى مفاهيم كثيرة متعددة تندرج ضمن المفهوم العام للقوة أو تحت مفهوم الأمن القومي. ويرى موركنثاو أن استخدام مفهوم القوة في تعريف

مصلحة الدولة هو المعلم البارز الذي يعين الواقعيين على تلمس طريقهم في حقل السياسة الدولية.[٩]

يرى الواقعيون الهجوميون أمثال جون ميرشايمر ان على الدولة ان تحصل على ما يمكنها من القوة، وان تسعى نحو الهيمنة ان سنحت لها الأحوال، والسبب في ذلك ليس لان السيادة والسيطرة جيدة بحد ذاتها وإنما الحصول على القوة الهائلة هو أفضل طريقة لتضمن فيها الدولة بقائها، إذ يرون ان القوة هي ليست الغاية وإنما وسيلة للوصول إلى الغاية، والغاية النهائية هي البقاء، بالتالي تؤمن النظرية الواقعية ان على الدول ان تعمل على وضع سياسات واستراتيجيات تضعف من قوة وقدرة اعدائها وتؤسس على بناء قوتها النسبية تجاههم.[١٠]

تهتم المدرسة الواقعية بالقوة العسكرية والمصالح المتعددة للدولة، بعدها المحدد الأساس الذي يحكم العلاقات الدولية. لقد أكد كينيث والتز ان الواقعيين يؤمنون بصدارة المصلحة الخاصة للدول على القيم والمبادئ الأخلاقية، إذ يرى: «إن النفوذ السياسي للامم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوتها الاقتصادية وجبروتها العسكري».[١١] وذلك لايعني انتفاء الحاجة الى الاشكال الاخرى للقوة، بل انها مكملة ومتممة لعمل القوة العسكرية وساندة لها.

تنص الرؤية الواقعية لميرشايمر على امتلاك الدول دائما بعض القدرات العسكرية لتمكينهم من أذى وربما لتدمير بعضها البعض أو تدمير الخصوم. عند مزاوجة هذه الافتراضات سويا، يستنتج ميرشايمر بأن الدول ستدرك الطريقة الأكثر مثالية لضمان البقاء على قيد الحياة تقريبا. في الفوضى، تعظيم القوة النسبية هو الهدف النهائي لتصبح أقوى بكثير من القوة المهيمنة. ومع ذلك لا يمكن لجميع الدول تعظيم القوة النسبية في وقت واحد، ومن ثم فإن النظام الدولي متجه لأن يكون ساحة للمنافسة الأمنية بين الدول لا هوادة فيه طالما ما تزال الفوضى سائده.[١٢]

ثالثا: حتمية الصراع والحرب:

إن حالة الحرب ليست وضعا استثنائياً، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول بعضها بعض، والصراع -من وجهة نظره- حالة لا يمكن تفاديها، لذلك يعطي الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية. فالقوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا

يتوقف هذا السعي الا عند الموت، أما العهود المواثيق التي لا تضللها السيوف، فهي ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان، وبذلك فقد أعطى هوبس اهتماماً كبيراً للقوة في العلاقات الدولية، فضلاً عن التأكيد على أهمية المؤسسات السياسية ودورها في صنع القرار. ولهذا يعد هوبس من أبرز منظري سياسة القوى في السياسة الخارجية، فقد نشر كتابة «ليفاثان» في العام ١٦٥١م، ليلتقي -عن طريقه- مع الواقعين، بإعطائه الأهمية لدراسة أثر القوة في السياسة الدولية وعلى غرار ميكيافيللي، إذ يرى هوبس أن القوة عامل حسم في السلوك الإنساني. وتعزيزا لمفهوم القوة لدى هوبس ترابط ذلك مع فرضيات المدرسة الواقعية التي تستند اصولها إلى حالة الطبيعة لدى هوبس.[١٣] إن الأخذ بالتفسيرات التي قدمها هوبس للحالة الطبيعية، واعتمادها في دراسة العلاقات الدولية، تنجم عنها نقطتين أولا: ربما تريد التمييز بين حقل السياسة الداخلية وحقل السياسة الخارجية للدول، ثانياً: إن العلاقات الدولية هي فقط من اختصاص الدول ذات السيادة وصاحبة سلطة الإكراه. ويقدم هوبس نقطتين مفتاحيتين بالنسبة للأدبيات الواقعية، وهما:[١٤]

إنه يفسر لماذا يمكن أو يجب أن يتم التعامل مع الدول على أنها فاعل عقلاني موحد، على الرغم من كل الاختلافات الفعليه.

انه يفسر لماذا يمكن أو يجب أن تعد الفوضى الدولية كحالة الحرب على الرغم من كل الاختلافات الفعليه لدوافع الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى. ولقد توصل هوبس إلى هاتين النقطتين، مع مراعاة الطبيعة البشرية وطبيعة الدول.

وقد حدد الواقعيون مصادر الأزمات والصراعات الدولية من خلال ما أوضحه وولرشتاين ان للصراعات الدولية أسباباً متعددة، تشمل جوانب الحياة المختلفة([١٥]) :

١. المصدر الاقتصادي: حيث ان التفاوت الاقتصادي العالمي، جعل دول العالم في حالة من التنافس يكاد يكون مبالغاً فيه، ليصل إلى حد خلق أزمة وتطورها إلى مرحلة الصراع.

٢. المصدر السياسي: إذ ان حالة عدم المساواة والهزات المتكررة التي يعاني منها النظام العالمي خلقت حالة من الصراع وعدم الاستقرار بين اعضاء النظام

الدولـي ، فضـلا عـن فشـل الحكومـات المتعاقبـة فـي خلـق مسـتويات مـن الرفاهيـة ، قـد أدى حتميـاً إلـى زعزعـة الأنظمـة السياسـية الحاكمـة .

المصـدر الثقافـي : والـذي يشـمل الاطـار الثقافـي العالمـي والـذي بـدأ يعانـي مـن مشـكلات وصدامـات بيـن الثقافـات والحضـارات الفرعيـة لاعضـاء النظـام الدولـي .

رابعا : فوضى النظام الدولي :

الفوضويـة هـي أحـد أهـم الأسـس التـي تقـوم عليهـا النظريـة الواقعيـة ، حيـث تبـدأ الاتجاهـات الواقعيـة الهجوميـة والدفاعيـة مـن افتـراض أن الـدول تعيـش فـي عالـم فوضـوي بمعنـى عـدم وجـود سـلطة عليـا تلجـأ إليهـا الدول فـي حالة وقـوع اعتـداء ، أي أنـه نظـام دولـي حيـث لا مسـاعدة «self- help system» ، وأنـه نتيجـة لهـذا الافتـراض ينتـج افتراضـان يتعلقـان بجوهـر سـعي الـدول نحـو التـوازن همـا البقـاء والسـعي مـن أجـل الأمـن ، ففـي عالـم غيـر آمـن لا تسـتطيع دولـة التأكـد مـن نوايـا دولـة أخـرى ، ويسـعى الجميـع لتعزيـز قوتهـم مـن أجـل البقـاء كمـا تؤكـد الواقعيـة الهجوميـة . [١٦]

تؤمـن النظريـة الواقعيـة ان النظـام الدولـي يتميـز بالفوضـى وعـدم وجـود سـلطة عليـا تاخـذ علـى عاتقهـا ترتيـب الاوضـاع والعلاقـات بيـن الـدول كمـا هـو الحال فـي الانظمة السياسـية الداخليـة القائمـة علـى اسـاس الهرميـة واحتـرام القانـون والدسـتور الخـاص بـكل النظـام ، اذ ان وجـود دول ذات سـيادة داخـل النظـام الدولـي مـع عـدم وجـود نظـام قانونـي يملـك السـلطة عليهـم يجعـل اتجـاه الـدول نحـو الصـراع والحـرب امـرا شـبه مؤكـد نظـرا لاختـلاف المصالـح وتعارضهـا وكذلـك عـدم الانسـجام بينهـا . [١٧]

الـدول تسـعى مـن وجهـة نظـر «والتـز» إلـى متابعـة الخطـط الكفيلـة بتحقيـق أهدافهـا والحفـاظ علـى بنيـة التنظيـم الـذي أوجدتـه ، وإذا كان هـذا التنظيـم فـي عالـم فوضـوي فإنـه سـيتمتع بالحريـة لكنـه سـيعاني مـن عـدم وجـود الأمـن ، حيـث ستتناسـب درجـة الحريـة صعـوداً وهبوطـاً مـع تواجـد الأمـن او افتقـاده ، بالتالـي ستسـعى الوحـدة داخـل المجـال السـلطوي التـي تكـون فيـه الحريـة محـدودة ودرجـة الأمـن أعلـى إلـى السـيطرة علـى هـذا الجسـم السـلطوي الممثـل فـي شـكل تنظيـم واسـع الصلاحيـات ومؤثـر وهـي الدولـة ، وستسـعى- دائمـاً- هـذه الأطـراف إلـى الحفـاظ علـى وجـود هـذا التنظيـم دائمـاً حتـى وإن تغيـرت بنيتـه علـى عكـس الوضـع فـي المجـال الدولـي الـذي لا توجـد بـه حكومـة أو سـلطة عليـا حيـث تزيـد حريـة الوحـدات بداخلـه ويقـل الأمـن ، بالتالـي ستسـعى كل دولـة مـن أجـل مصلحتهـا الخاصـة ، ولـن يعنيهـا كثيـراً الحفـاظ علـى

أي تنظيم لأنه في النهاية يكون شكليا بلا وظيفة تقريباً أو ذا وظائف محدودة. وتتوقف فاعليتها على فاعلية أهداف ونوايا الأطراف والأقطاب الدولية لا لكون هذا التنظيم مؤثرا مثلما الحال في عصبة الأمم والأمم المتحدة من المؤسسات الدولية. التي هي عبارة عن أدوات في يد القوى الكبرى لتحقيق مصالحهم وهو ما يعني أيضاً هلامية ووهمية الطرح المتعلق بالأمن الجماعي الدولي.(١٨)

اخيرا لابد ان نسلط الضوء على تدريس مادة العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية ـ في الجامعات العراقية، وكيف اثرت فرضيات المدرسة الواقعية على تدريس هذه المادة، سواء من خلال التركيز على تدريس الجانب النظري لهذه المدرسة في المناهج التي تدرس او من خلال نقل افكار هذه المدرسة والارتكاز عليها في تحليل طبيعة النظام الدولي، او من خلال تطبيق فرضيات هذه النظرية على واقع العلاقات بين الدول وتحديد اهم المسارات التي تحكم بنية النظام الدولي وفق هذه المدرسة.

و لاجل اعطاء صورة اوضح عن طبيعة المناهج المتبعة في هذه الجامعات ودور الهيئة التدريسية في ترسيخ الافكار هذ المدرسة، فلا بد ان نوضح:

الفكرة او الرؤية التي يمتلكها اعضاء الهيئة التدريسية حول تدريس مواد العلاقات الدولية بشكل عام وتدريس النظريات بشكل خاص.

طريقة التي تتبعها الهيئة التدريسية في تدريس مادة نظريات العلاقات الدولية، والنسبة التي تحضى بها الواقعية في المناهج المتبعة في تدريس تلك النظريات.

النسبة التي تحتلها المدرسة الواقعية في تحليل الطلبة ولاسيما طلبة الدراسات العليا لواقع العلاقات الدولية وطبيعة النظام الدولي، وكذلك النسبة التي تحتلها النظرية الواقعية من النتاجات العلمية التي تصدر من طلبة الدراسات العليا في

كليات العلوم السياسية . . وكيف اثرت المدرسة الواقعية في بناء الاطر الفكرية للطلبة واسهام هذه المدرسة في ترسيخ فرضياتها في تلك النتاجات العلمية

الاستنتاجات :

نستنتج مما ذكر سابقا ان واقع تدريس العلاقات الدولية والنظريات المختصة بهذا الشان تعاني من عدة معوقات داخل الجامعات العربية والعراقية ولعل اهمها :

ضعف الانتاج المعرفي النظري في حقل العلاقات الدولية في الجامعات العربية والعراقية ، فتدريس مواد العلاقات الدولية في العالم العربي قائم على استهلاك نظريات العلاقات الدولية دون اضافة انتاج معرفي لها .

الحاجة للتراكم الفكري والنظري بشكل كبير في تدريس مادة العلاقات الدولية من اجل المساهمة في الفهم الاكبر للمدارس الفكرية المختصة في فهم طبيعة العلاقات الدولية وتطوير بعض مفاهيم التنظير الدولي .

ضعف التحليل الواقعي واستشراف المستقبل في الدراسات الدولية داخل الاكاديميات المختصة ، على الرغم من ان المدرسة الواقعية تعد اكثر المدارس تاثيرها في تدريس مادة العلاقات الدولة ، على حساب النظريات الاخرى ، ليس فقط على مستوى الجامعات العراقية وانما على مستوى الجامعات العربية والعالمية المختصة في تدريس العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم السياسية بشكل عام .

**الهوامش:**

١- احمد محمد وهبان ، النظرية الواقعية و تحليل السياسة الدولية من مورجنثاو الى ميرشايمر: دراسة نقدية ، ط١ ، الاسكندرية ، د.س ، ص١٦.
٢- ميثاق مناجي دشر ، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول الواقعية المعلصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر) ، مجلة اهل البيت عليهم السلام ، العدد ٢٠ ، جامعة اهل البيت ، العراق ، ص ٣٩٠.
٣- جوليان كوراب كاربوفيتش ، الواقعية في العلاقات الدولية ، ترجمة: ريم العامري ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص ١٧.
٤- جون ميرشايمر ، العالم الحقيقي و العالم الاكاديمي ، ترجمة جلال خشيب ، حوار متمدن ، العدد ٣٨٥٤ ، على الرابط: www.ahewar.org.
٥- جهاد عودة النظام الدولي: نظريات و اشكاليات ، ط١ ، دار الهدى للنشر ، ٢٠٠٥ ، ص٣٢.
٦- مجموعة باحثين ، نظريات العلاقات الدولية: التخصص و التنوع ، ص ١٨٠.
٧- نصار الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٥
٨- احمد محمد وهبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣.
٩- جوليان كوراب كاربوفيتش ، مصدر سبق ذكره ، ٣٢.
١٠- نصار الربيعي مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦.
١١- جهاد عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤.
١٢- احمد محمد وهبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤.
١٣- المصدر نفسه ، ص ٢٠.
١٤- خالد معمري ، التنظير في الدراسات الامنية لفنرة مابعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد ١١سبتمبر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة باتنة الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٠.
١٥- () جون بيليس وستيف سميث ، عولمة السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٠١-٣٠٤.
١٦- جون ميرشايمر ، العالم الحقيقي و العالم الاكاديمي ، ترجمة جلال خشيب ، حوار متمدن ، العدد ٣٨٥٤ ، على الرابط https://www.ahewar.org/
١٧- نصار الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٢.
١٨- عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكييف و التغيير في ظل التحولات مابعد الحرب الباردة ، مجلة الفكر ، العدد٥ ، جامعة محمد خضر ، الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٧.

# التكنولوجيا الرقمية والعلوم السياسية
# في الوطن العربي: بين الواقع والطموح

**م .د . زمن ماجد عودة**
كلية العلوم السياسية جامعة بغداد

**الملخص:**

لـم يكـن حقـل العلـوم السياسـية كحقـل علمـي متخصـص بعيـداً عـن التطـورات التكنولوجيـة العالميـة بـل كان فـي قلـب تلـك التطـورات . اذ اسـهمت التكنولوجيـا الرقميـة فـي احداث نقلـة نوعيـة فـي مفاهيـم العلـوم السياسـية وانتقالهـا مـن المفاهيـم التقليديـة إلـى المفاهيـم غيـر التقليديـة المواكبـة لتطـورات العصـر ، كمـا اسـهمت فـي تحسـين جـودة ورصانـة البحـث العلمـي ، وتنشـيط حركـة التأليـف والنشـر فـي مجـال العلـوم السياسـية وتطويـر عمليـات التحليـل والتفسـير والتنبـوء بمسـتقبل الظواهـر السياسـية . و دورهـا فـي تقريـب وجهـات النظـر بيـن الباحثيـن العـرب وتلاقـح الافـكار العلميـة عـن طريـق عقـد النـدوات والمؤتمـرات الدوليـة . امـا فـي مجـال التدريـس فمـازال استعمال الوسـائل الرقميـة قليـل نسـبياً ؛ وذلـك لعـدم توفـر بيئـة تعليميـة رقميـة متكاملـة فـي اغلـب الجامعـات العربيـة .

الكلمـات المفتاحيـة : التكنولوجيـا العالميـة ، الرقميـة ، العلـوم السياسـية ، الوطـن العربـي .

## Abstract

The field of political science as a specialized scientific field was not far from global technological developments, but was at the heart of those developments. As digital technology has contributed to a

qualitative leap in the concepts of political science and its transition from traditional concepts to non-traditional concepts that keep pace with the developments of the times, as well as contributed to improving the quality and sobriety of scientific research, activating the authorship and publishing movement in the field of political science and developing the processes of analysis, interpretation and prediction of the future of political phenomena. And its role in bringing together the views of Arab researchers and cross-pollinating scientific ideas through holding international seminars and conferences. In the field of teaching, the use of digital means is still relatively low, due to the lack of an integrated digital learning environment in most Arab universities.

Keywords: global technology, digital, political science, Arab world.

**المقدمة:**

أن التطورات العالمية المتسارعة في وسائل التكنولوجيا الرقمية في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرون، و النمو السريع في التقنيات الحديثة بإستخدام الألياف البصرية والذكاء الاصطناعي والأقمار الصناعية والتقنيات السحابية، والاتساع الدولي الهائل الذي طرأ على الأنشطة المعلوماتية أدى إلى توفر قاعدة واسعة من البيانات واتاحة الفرصة أمام الباحثين لإنتاج وتصميم المعلومات، وتطوير عمليات التحليل والتفسير والاستنتاج، وسهولة الحصول على المعرفة وذلك لسرعة جمع البيانات وتدفقها عبر الحدود. لرقمنة المعلومة و زيادة الابتكارات التكنولوجية، وانشاء العديدة من المراكز البحثية المتطورة. الأمر الذي انعكس على احداث تطور في الميدان المعرفي للعلوم العسكرية و الأمنية و الاقتصادية و السياسية.

من هنا يعالج البحث المشكلة الآتية: «على الرغم من التطورات الرقمية الهائلة التي طرأت في الميدان المعرفي والعلمي ولاسيما ميدان العلوم السياسية إلا ان واقع تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي مازال يعاني من قلة استعمال الوسائل الرقمية وذلك لعدم توفر بيئة تعليمية رقمية متكاملة في اغلب الجامعات

العربيـة» .

وينطلـق البحـث مـن فرضيـة مفادهـا : » ان التطـورات التـي شـهدتها التكنولوجيـة الرقميـة فـي العقـد الاخيـر مـن القـرن الحـادي والعشـرون كان لهـا تأثيـرات كبيـرة فـي ميـدان العلـوم السياسـية فـي جامعـات الوطـن العربـي مـن ناحيـة تطويـر طـرق التدريـس والتعليـم وتحسـين جـودة البحـث العلمـي وتنشـيط حركـة التاليـف والنشـر ومـن ثـم فـي تحسـين جـودة مخرجـات العلـوم السياسـية» .

اعتمـد البحـث علـى المناهـج الآتيـة : منهـج التحليلـي الوصفـي ، ومنهـج تحليـل المضمـون مـن خـلال تحليـل البيانـات الاحصائيـة .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة وهي الآتي : -

المحور الأول : التكنولوجيا الرقمية .

المحور الثاني : العلوم السياسية في الوطن العربي .

المحـور الثالـث : توظيـف التكنولوجيـا الرقميـة فـي تطويـر واقـع العلـوم السياسـية فـي الوطـن العربـي .

**المحور الأول: التكنولوجيا الرقمية.**

أدى الانتشـار السـريع للتقنيـات التكنولوجيـة فـي القـرن الحـادي والعشـرين إلـى الحديـث عـن العصـر الرقمـي وافاقـه وتأثيـره فـي مجـالات الحيـاة كافـة . و التـي لاتقتصـر علـى الصناعـات وطـرق الإنتـاج فحسـب بـل امتـدت إلـى الميـدان المعرفـي مـن حيـث انتشـار المعلومـة والتأثيـر فـي طـرق التفكيـر والمعرفـة (ريفيـل ، ريمـي ٢٠١٨ ، ١١-١٢) . اذ اصبـح مئـات الملاييـن مـن البشـر يعملـون كل دقيقـة علـى إنتـاج قـدر غيـر مسـبوق مـن المحتـوى الرقمـي فـي العالـم الشبكي . (شـميدت ، اريـك ٢٠٢٣ ، ١) .

و يرجـع توسـعت اسـتعمال الوسـائل الرقميـة بشـكل كبيـر فـي الآونـة الاخيـرة إلـى : ظهـور وحـدات معالجـة الرسـومات العالميـة GPU بـدلا مـن وحـدة المعالجـة المركزيـة CPU ، والتحـول الرقمـي للاجهـزة المتصلـة بالانترنـت والتـي تعـد مصـادر أساسـية للبيانـات الكبيـرة ، وانتشـار شـبكة الويـب world wide web انتشـاراً عالميـاً (موسـى ، عبـد الله ٢٠١٩ ، ٣٣)، و تطـور اسـتعمال تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي والخلايـا العصبيـة الشـبكية الاصطناعيـة و الروبوتـات الذكيـة التـي اصبحـت تقـوم

باعمال لم تبرمج عليها من قبل فهي روبوتات فائقة الذكاء تمتلك القدرة على التعلم والاستنتاج والقيام بمهام عدة تلقائيا دون برمجة سابقة (بن يحي، شارف ٢٠٢١، ٦٠). فضلاً عن قدرة تكنولوجيا الرقمية ذات الادراك المكاني على انشاء بيئات اجتماعية وربط الناس في فضاءات محلية، والتغلب على حواجز الجغرافيا السياسية (جوردون، اريك ٢٠١٧، ٧٩).

و من أهم شركات التكنولوجيا العالمية والتي تعرف بـ«شركات الحوسبة السحابية» هي : Apple، Microsoft، Amazon، Google، Alibaba، Huawei، Ten cent. و التي تعد جهات فاعلة جيو سياسية قوية مستقلة تمارس تفاعلات اقتصادية واجتماعية وتعمل ككيانات تجارية تسعى إلى بناء قواعد للمستخدمين وللشركات التجارية في المناطق التي تحتوي على اسواق ذات أهمية تجارية واستراتيجية. كما نلاحظ أن تلك الشركات استطاعت أن تفرض سيادتها على الفضاء الرقمي؛ وذلك بفضل قوة خوارزمياتها والخدمات التي تقدمها لمستخدميها اذ وصلت إلى ٤،٧ مليار نسمة في عام ٢٠٢٠، فضلاً عن ماتملكه من تأثير وقوة اقتصادية تنافس الدول اذ تجاوز راس مال لتلك الشركات أجمالي الانتاج المحلي لعدد من الدول. (Auda,Zaman2022,95-96)

اما في الجانب المعرفي والعلمي نلاحظ ان التكنولوجيا الرقمية تعمل على رقمنة المعلومات والتي يقصد بها من الناحية العملية النظام الالكتروني الذي يُمكن بعض الأجهزة من التقاط الصور للمواد المطبوعة واتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها. أي انها العملية التي يتم عن طريقها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسوب تستعمل في النظم المعلوماتية للإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية يمكن عرضها على الحاسوب باستخدام أجهزة الماسح الضوئي (يس، نجلاء احمد ٢٠١٣، ١٦-١٧).

أوضحت شركة Tach Target في تقريرها عام ٢٠٠١ ان التكنولوجيا الرقمية هي التقنيات الالكترونية التي تولد وتخزن وتعالج أو تجهز البيانات في حالتين : الاولى الإيجابية ويتم التعبير عنها بالعدد (١)، والثانية غير الإيجابية يتم التعبير عنها بالعدد(٠). (قاسم، حشمت ٢٠١٨، ٧٠) كما ان المكونات الأساسية التي يعتمد عليها في عملية تنظيم المعلومات واسترجاعها تتمثل في : مراصد

البيانات أو ماتسمى بقواعد البيانات ، تقنية البحث المتمثلة بالخوارزميات ، اللغة سواء أكانت منطوقة أم مكتوبة ، واجهة التعامل والتي تتم بين المستفيد والأنشطة المتصلة به . (قاسم ، حشمت ٢٠١٨ ، ٧٦) .

و من أهم أنواع التقنيات الرقمية . هي الآتي : (Obukhovam, Anna 2020,6)

١ . التقنيات الرقمية الأساسية : هي تقنيات أساسية في عملية التحول الرقمي وتتمثل في (التقنيات السحابية ، التقنيات اللاسلكية ، التقنيات غير الورقية) .

٢ . التقنيات الحرجة : هي التقنيات التي تساعد في توفر تحولاً رقمياً كاملاً تتمثل في (البيانات الضخمة ، والحوسبة السحابية ، والتقنيات غير المأهولة) .

٣ . التقنيات المتقدمة : وهي التي تحقق الانتقال من المواد التناظرية إلى المواد الرقمية وتتمثل في (الذكاء الاصطناعي ، الشبكات العصبية ، سجل البيانات الموزعة ، التعليم الآلي) .

كما نلاحظ أن التقنيات الرقمية أحدثت ثورة في المؤسسات التعليمية عن طريق استحداث طرق حديثة في التدريس والتعلم حيث تسمح الوسائط الالكترونية المتعددة مع الحواسيب الآلية بتطوير روح التعامل التعليمي بين الطلاب والأساتذة مع المادة العلمية . كما تشجع انظمة المعالجة الرقمية التعلم النشط وبناء المعرفة والاستعلام والاستكشاف من جانب المتعلمين و تسمح بالاتصال عن بعد ومشاركة البيانات ، وتعمل على تقديم مجموعة متنوعة من المواد بتنسيقات مختلفة . تتضمن مسحاً للرسومات ، عرضاً رقمياً للتأملات المكتوبة ، وتقديم مقاطع الفيديو والتسجيل الصوتي الأمر الذي يسهم في سرعة جمع المعلومات والبيانات وتحسين جودة مخرجات التعليم (عبد الحي ، رمزي احمد ٢٠١٠ ، ٢٨) .

**المحور الثاني: العلوم السياسية في الوطن العربي.**

يعد حقل العلوم السياسية من الحقول العلمية الحديثة المتخصصة والتي تعنى بدراسة كل مايتعلق بالمجتمع والدولة . ففي هذا الجانب نرى أن معجم ليتره في عام ١٨٧٠ عرف السياسة بانها «علم حكم الدول « ، كما عرف معجم روبير في عام ١٩٦٢ السياسة هي» فن حكم المجتمعات الانسانية « . (دوفرجية ، موريس١٩٨١ ، ٧) هنا نلاحظ اذ كانت السياسة هي العلم الذي يدرس علم الدول

وفن المجتمعات الانسانية فأنه لايقتصر على دراسة الظواهر السياسية فحسب بل يتسع ليشمل دراسة التاريخ والجغرافية ، وعلم الاقتصاد ، وعلم الاجتماع السياسي ، وعلم النفس السياسي ، وعلم الادارة ، والقوانين الدستورية والادارية ، والعلاقات الدولية والدبلوماسية ، والعلوم الاستراتيجية الأمنية والعسكرية وذلك لما لها من تأثر وتأثير كبير في علم الدول .

كما أن العلوم السياسية لا تعنى بدراسة الماضي والحاضر للظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بل تتسع للتنبوء بمستقبل تلك الظواهر ودراسة تأثيراتها وتداعياتها على المدى المتوسط والبعيد استنادا إلى القوانين والنظريات السياسية التاريخية والمعاصرة . (الحمداني ، قحطان احمد ٢٠١٢ ، ٢٩)

وعلى الرغم من التاريخ الطويل لعلم السياسة إلا أن العلوم السياسية ظهرت كحقل معرفي متخصص مستقل في القرن التاسع عشر ، اذ تعد المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام ١٨٧٢ هي البداية لتأسيس هذا الحقل ، ومن ثم الجمعية الامريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٠٣ . لتنتشر بشكل كبير بعد ذلك في عدة جامعات ومعاهد في دول العالم ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ضمن كليات الحقوق والاقتصاد والتجارة والعلاقات الدولية . (عبد الحي ، وليد ٢٠١٢ ، ١٥٣)

اما تدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية فهو حديث العهد اذ يرجع إلى حقبة مابعد الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، لغرض اعداد قادة سياسيين واداريين جدد مؤهلين لادارة المرحلة (كزرار ، الطيب ٢٠٢٢ ، ٩٣) . فلو دققنا النظر قليلاً لرأينا بداية تدريس العلوم السياسية في الجزائر في فترة الاستعمار اذ تم تأسيس اول معهد متخصص بالعلوم السياسية عام ١٩٤٩ ، ومن ثم تأسيس قسم العلوم السياسية ضمن كلية الاداب جامعة بغداد في العراق عام ١٩٥٩ ، وفي القاهرة ضمن كلية الاقتصاد عام ١٩٥٩ . كما تأسس معهد الدراسات السياسية في المغرب عام ١٩٦١ ، وانشاء قسم العلوم السياسية في تونس عام ١٩٦٠ ، وقسم العلوم السياسية في لبنان ضمن كلية الحقوق عام ١٩٦٠ . وفي الاردن تم انشاء قسم العلوم السياسية ضمن ادارة الاعمال عام ١٩٦٥ ، اما في الكويت فقد تم تاسيس قسم العلوم السياسية ضمن كلية التجارة والاقتصاد عام ١٩٦٧ ، وفي الامارات تم انشاء قسم العلوم

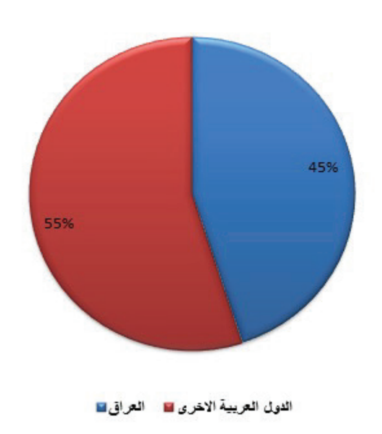
السياسية عام ١٩٧٧ ، اما في المملكة العربية السعودية تم انشاء القسم في عام ١٩٨٢ ضمن كلية الاقتصاد والادارة . فضلاً عن ، تاسيس الجمعية العربية للعلوم السياسية في عام ١٩٨٥ ، واصدارها لمجلة دورية علمية محكمة تعرف باسم المجلة العربية للعلوم السياسية في عام ١٩٧٨ كأول مجلة تعنى بالعلوم السياسية ، ليصدر بعدها العشرات من المجلات العلمية المتخصصة بالعلوم السياسية في الجامعات العربية والمراكز البحثية الحكومية والاهلية . (عبدالحي ، وليد ٢٠١٢ ، ١٥٣)

**المحور الثالث: توظيف التكنولوجيا الرقمية في تطوير واقع العلوم السياسية في الوطن العربي.**

التكنولوجيا الرقمية في تطوير واقع العلوم السياسية في مجالات عدة . للتعرف على تلك الاسهامات بدقة تم اجراء دراسة احصائية من طريق توزيع استبانة الالكترونية على عينة من المختصين في العلوم السياسية في الوطن العربي .

**الرسم البياني رقم (١)**

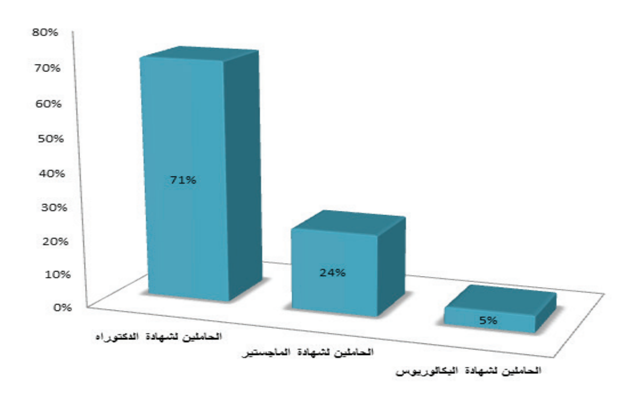
**نسبة البلدان العربية المشاركة في الاستبانة الالكترونية**




يوضح الرسم البياني اعلاه نسبة المشاركين من الدول العربية اذ بلغت نسبة المشاركة من العراق ٤٥٪ ، اما نسبة مشاركة الباحثين من الوطن العربي فقد بلغت نسبة ٥٥٪ .

**الرسم البياني رقم (٢)**

**عينة من المختصين في العلوم السياسية في الوطن العربي**



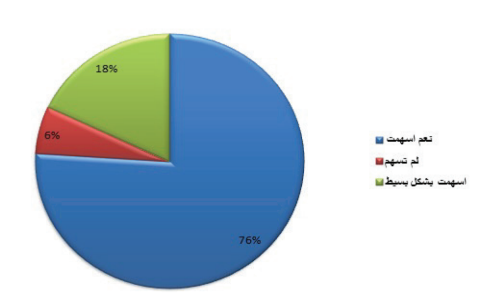

يوضح الرسم البياني اعلاه نسبة المشاركين من المختصين في العينة اذ بلغت نسبة الحاملين لشهادة الدكتوراه ٧١٪ ، ونسبة الحاملين لشهادة الماجستير ٢٤٪ ، اما نسبة الحاملين لشهادة البكالوريوس فقد بلغت ٥٪ .

من اهم اسهامات التكنولوجيا الرقمية في مجالات العلوم السياسية هي الآتي :

**اولاً : مفاهيم العلوم السياسية** : أحدثت التكنولوجيا الرقمية نقلة نوعية في مفاهيم العلوم السياسية وانتقالها من المفاهيم التقليدية إلى المفاهيم غير التقليدية المواكبة لتطورات العصر .

**الرسم البياني رقم (٣)**

**نسبة تطور مفاهيم العلوم السياسية**

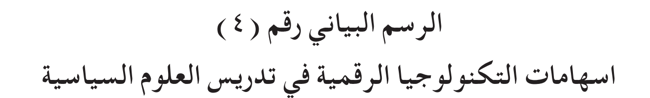



يوضح الرسم البياني اعلاه أن ٧٦٪ من الباحثين يرون أن التكنولوجية الرقمية

أسهمت في أحداث نقلة نوعية في مفاهيم العلوم السياسية ونحن نتفق معهم في ذلك اذ اننا أصبحنا أمام مفاهيم جديدة. ففي الجانب العسكري والأمني اصبحنا امام مفاهيم : الأمن السيبراني، الردع الاستراتيجي الذكي، الأسلحة الذكية، الحروب الذكية، التهديدات الالكترونية، القرصنة الالكترونية، الجريمة الالكترونية. وفي الجانب الاقتصادي اصبحنا امام مفاهيم : الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية، اقتصاد المعرفة. وفي الجانب السياسي والدبلوماسي تطورت المفاهيم إلى : المواطنة الرقمية، الديمقراطية الرقمية، الدبلوماسية الرقمية وغيرها من المفاهيم المتطورة. وهذا ان دل على شيء يدل على أن العلوم السياسيه كانت في قلب التطورات التكنولوجية الحديثة ولم تكن بعيدة عنها.

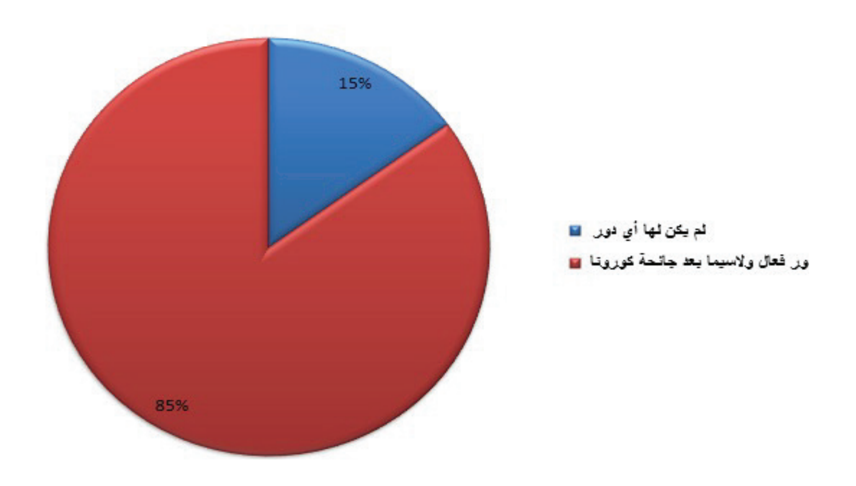
**ثانياً : طريقة تدريس العلوم السياسية** : اثبتت الدراسات العلمية ان العقل يستوعب المعلومات المرئية (الصور، الفيديوات) ٦٠ الف مرة أسرع من النصوص المكتوبة، وان العقل بعد ثلاثة ايام له قدرة على ان يستعيد ١٠٪ فقط من المعلومات النصية في حين يستعيد ٦٥٪ من المعلومات المرئية بسهولة (Spillane James 2022). كما يسهم التعليم الرقمي في تنمية المهارات وانشاء بيئة تعليمية تفاعلية معتمدة على التطبيقات الالكترونية، وتطوير الكفاية العلمية والتقليل من الملل وتوفير عنصر التشويق للطالب، و تقديم المحتوى العلمي للطلبة بطريقة كفوءة وفعالة الأمر الذي يسهم في جودة المخرجات التعليمية (عبد الحي، رمزي احمد ٢٠١٠، ٥١).

نرى ان مناهج العلوم السياسية مواد علمية ياخذ الجانب النظري فيها حيزا كبيرا، وأن هناك قلة في استعمال الوسائل المرئية والعرض عن طريق الباوربوينت والسبورات الذكية. أو أن استعمالاتها قليلة جدا لاتتناسب مع حجم التطورات التكنولوجية في العصر الحالي. ففي الوطن العربي نلاحظ ان الامارات العربية المتحدة حققت نسبة متقدمة في التحول الرقمي (Digital Transformation in the united Arab Emirates 2020) ومن بعدها تاتي المملكة العربية السعودية التي تعمل في هذا المجال. اما بقية الدول العربية مازالت استعمالاتها محدودة بصورة فردية وليست عامة أي من بين كل ٢٥ تدريسي هناك من ٥ إلى ٧ استاذ فقط يستعملون الوسائل التكنولوجية الرقمية الحديثة في تدريس مناهج العلوم السياسية على صعيد الوطن العربي.



**الرسم البياني رقم ( ٤ )**

**اسهامات التكنولوجيا الرقمية في تدريس العلوم السياسية**

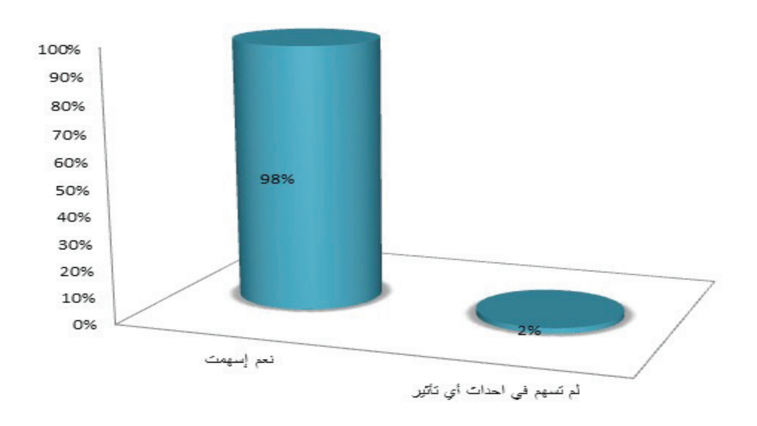



يتضح من الرسم اعلاه أن نسبة ٨٥٪ من الباحثين في العلوم السياسية يرؤن ان دور التكنولوجيا الرقمية فعال في تحسين واقع العلوم السياسية ولاسيما اثناء جائحة كورونا وبعدها . بينما نسبة قليلة تبلغ ١٥٪ من الباحثين لايرون أي دور للتكنولوجيا الرقمية في تطوير طرق تدريس العلوم السياسية .

**ثالثاً : اعداد البحث العلمي في العلوم السياسية** : إسهمت التكنولوجيا الرقمية في مساعدة الباحثين في جمع البيانات والمعلومات بسهولة ، و في سرعة حصول الباحث على المصادر الرصينة من المواقع العالمية ، و عملت على توفير الكثير من الوقت ، وقللت من التكلفة المالية أمام الباحثين . اذ يمكن للباحث الوصول إلى مئات الدراسات والكتب عن طريق الانترنيت و المكتبات في تطبيق التليغرام وتطبيق الفيس بوك .

**الرسم البياني رقم ( ٥ )**

**اسهامات التكنولوجيا الرقمية في اعداد البحوث في العلوم السياسية**

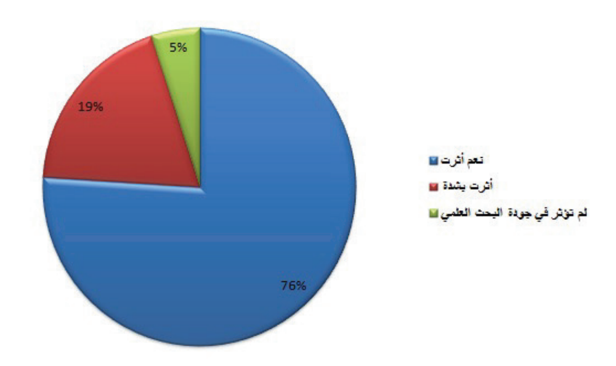



يتضح من الرسم اعلاه ان نسبة ٩٨٪ من الباحثين يرون ان للتكنولوجيا الرقمية تأثير في اعداد البحث العلمي من حيث اختصار الوقت والجهد والتكلفة للباحث .

فضلاً عن ذلك ، اسهمت التطورات التكنولوجية في تحسين جودة ورصانة البحث العلمي عن طريق اطلاع الباحث المتخصص في العلوم السياسية على المصادر الحديثة والمعلومات الدقيقة .

**الرسم البياني رقم ( ٦ )**

**اسهامات التكنولوجيا الرقمية في رصانة البحث العلمي**



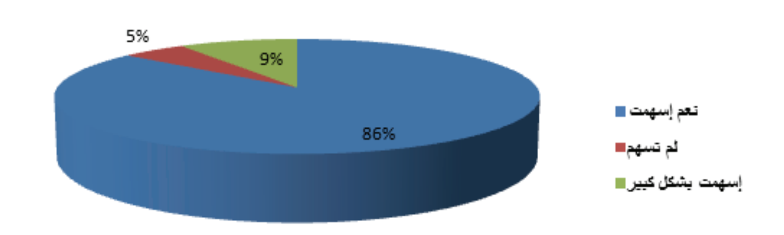

يتضح من الشكل اعلاه ان نسبة ٧٦٪ من الباحثين للتكنولوجيا الرقمية يرون

تاثيرا في تحسين جودة ورصانة البحث العلمي ولاسيما من خلال برامج الاستلال الالكتروني التي تكشف عمليات الانتحال والسرقة العلمية .

**رابعا : جودة التأليف والنشر العلمي** : نلاحظ ان التكنولوجيا الرقمية ذللت امام الباحثين الطريق للتاليف والكتابة في الموضوعات الحديثة ، وسهلت عملية نشر الدراسات والمؤلفات العلمية في العديد من المراكز البحثية و دور نشر في الوطن العربي دون عقبات تذكر .

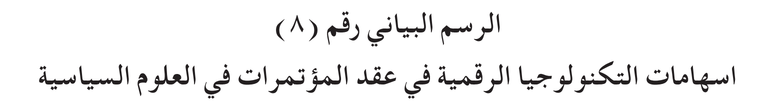
**الرسم البياني رقم (٧)**

**اسهامات التكنولوجيا الرقمية في عملية التأليف والنشر في العلوم السياسية**



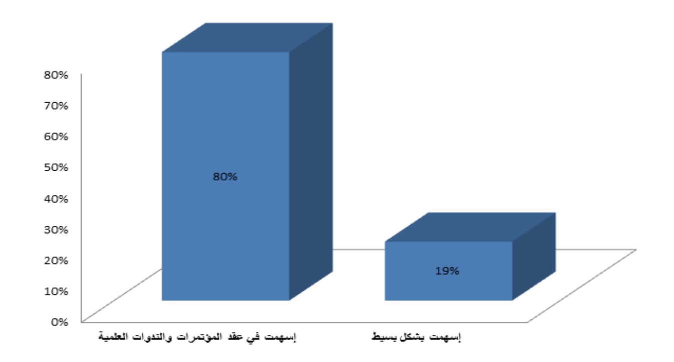

يتضح من الرسم البياني اعلاه ان نسبة ٨٦٪ من الباحثين يرون ان التكنولوجيا الرقمية اسهمت في تنشيط حركة التاليف والنشر في ميدان العلوم السياسية .

**خامسا :عقد المؤتمرات والندوات والورش العلمية** : أسهمت التكنولوجيا الرقمية في عقد المؤتمرات الدولية ومشاركة المتخصصين في العلوم السياسية بسهولة ولاسيما بعد جائحة كورونا عن طريق المشاركة الافتراضية عبر شبكة الانترنيت عبر تطبيق الـ Zoom ، وتطبيق Google Meet .



**الرسم البياني رقم (٨)**

**اسهامات التكنولوجيا الرقمية في عقد المؤتمرات في العلوم السياسية**




يتضح من الرسم اعلاه ان نسبة ٨٠٪ من المتخصصين يرون ان التكنولوجيا الرقمية كان لها إسهام واضح في اجتماع الباحثين العرب من مختلف الجامعات وتبادل الافكار والاراء العلمية لتطوير ميدان العلوم السياسية.

**الخاتمة:**

نرى ان التطور الهائل في مجال التكنولوجيا الرقمية وما انتج من تزايد المعلومات جعل من الوسائل التقليدية عاجزة عن مسايرة التطورات العلمية الحديثة لذا اصبح التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الرقمي ضرورة من ضروريات العصر الحالي.

وعلى الرغم من الاسهامات العديدة التي لايمكن الاغفال عنها للتكنولوجيا الرقمية في تطوير واقع تدريس العلوم السياسية إلا ان هناك بعض التحديات التي تواجه التدريسيين في الوطن العربي وتتمثل ابرزها في الآتي :-

١-عدم تنمية المهارات التكنولوجية لدى بعض التدريسيين والطلبة.

٢-عدم توفر الوقت الكافي لاعداد المحاضرات التفاعلية.

٣-عدم توفر البيئة التعليمية الرقمية داخل الجامعات؛ وذلك بسبب قلة التخصيصات المالية المخصصة لدعم قطاع التعليم الرقمي.

لذا لابد من العمل على توظيف الوسائل الحديثة في تحسين واقع التدريس في العلوم السياسيه في الوطن العربي بصورة عامة ابتداءا من الدراسات الاولية

إلـى الدراسـات العليـا . والعمـل علـى اسـتعمال الوسـائل الرقميـة فـي تحسـين جـودة البحـث العلمـي فـي العلـوم السياسـية للارتقـاء بـه إلـى مصـاف البحـوث العلميـة الرصينـة فـي الـدول الأجنبيـة ، والسـعي نحـو انضمـام المجـلات العلميـة فـي العلـوم السياسـية العربيـة فـي المسـتوعبات العالميـة .

و تطويـر المراكـز البحثيـة المعنيـة بالدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية والأمنيـة فـي الوطـن العربـي والارتقـاء بهـا إلـى مصـاف المراكـز العالميـة . وتحسـين جـودة التأليـف ومعاييـر الكفـاءة والخبـرة العلميـة . والعمـل علـى إيجـاد الحلـول عمليـة ملموسـة للنهـوض بواقـع تدريـس العلـوم السياسـيه فـي جامعـات الوطـن العربـي .

**المصادر:**

**اولا :الكتب العربية والمترجمة .**

١ . بـن يحـي ، شـارف ، ٢٠٢١ : الروبوتـات الذكيـة بيـن الاعتـراف بالشـخصية القانونيـة ومـدى تحمـل المسـؤولية المدنيـة ، فـي مجموعـة مؤلفيـن «دراسـات حـول الـذكاء الاصطناعـي والانسـانيات الرقميـة « ، دار قاضـي للنشـر والترجمـة ، الجزائـر ، ٢٠٢١ .

٢ . جـوردون ، اريـك وادريانـا دي سـوزا اي سيلفا ، ٢٠١٧ : المكانـة الرقميـة اهمية الموقـع فـي عالـم متشـابك ، ترجمـة محمـد حامـد درويـش ، دار هنـداوي . ٢٠١٧ .

٣ . الحمدانـي ، قحطـان احمـد ، ٢٠١٢ : المدخـل الـى العلـوم السياسـية ، دار الثقافـة للنشـر والتوزيـع ، عمـان ، ٢٠١٢ .

٤ . دوفرجيـة ، موريـس ، ١٩٨١ : مدخـل الـى علـم السياسـية ، ترجمـة جمـال الاتاسـي وسـامي الدروبـي ، دار دمشـق للطباعـة والنشـر والتوزيـع ، دمشـق ، ١٩٨١ .

٥ . ريفيـل ، ريمـي ، ٢٠١٨ : الثـورة الرقميـة . ثـورة ثقافيـة؟ ترجمـة سـعيد بلمبخـوت ، سلسـلة عالـم المعرفـة العـدد ٤٦٢ ، الكويـت ، ٢٠١٨ .

٦ . شـميدت ، اريـك ، جاريـد كويـن ، ٢٠١٣ : العصـر الرقمـي الجديـد اعـادة تشـكيل مسـتقبل الافـراد والامـم والاعمـال ، ترجمـة احمـد حيـدر ، الـدر العربيـة للعلـوم ناشـرون ، بيـروت ، ٢٠١٣ .

٧ . عبـد الحـي ، رمـزي احمـد ، ٢٠١٠ : التعليـم عـن بعـد فـي الوطـن العربـي

وتحديات القرن الحادي والعشرين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠.

٨. قاسم، حشمت، ٢٠١٨ : تنظيم المعلومات واسترجاعها في العصر الرقمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨.

٩. موسى، عبد الله، احمد حبيب بلال، ٢٠١٩ : الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٩.

١٠. يس، نجلاء احمد، ٢٠١٣ : الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣.

ثانيا : البحوث والدراسات.

١. عبد الحي، وليد، ٢٠١٢ : العلوم السياسية في الجامعات العربية «اقتراح نموذج»، مجلة عمران، العدد٢، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة. ١٥٣-١٦٩.

٢. كرزار، الطيب، ٢٠٢٢ : تدريس علم السياسة بالمغرب : بين الاطارالنظري والتطبيقي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٣٢، بيروت. ٩١-١١٥.

**ثالثاً :المصادر الانكليزية .**

1.Auda,Zaman Majed,Sameer Jasam,2022:Artificial Intelligence and Evolution ofGlobal System, IPRI Journal xxII, NO1,IsIamabad policy Research Institute.87105-.

2.Digital Transformation in the united Arab Emirates 2020:The ecommunications and Digital government Regulatory Authorlty.

3.Obukhova, Anna, Ekaterina Merzlyakova, Irina Ershova, Kristina Karakulina, 2020: Introduction of digital technologies in the enterprise, E3S Web of Conferences 159, 04004 (2020). 110-.

4.Spillane, James, 2022:Visual Marketing: Apictures Worth 60,000 Words, Business community,December,9, 2022. www.business2community.com

# العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية والنظام السياسي في العراق

**م .د . سعيد كاظم أحمد**
جامعة البصرة

**الملخص**

تنطلق الفكرة الأساسية للبحث من واقع أن العلوم السياسية تُعد مبحثاً علمياً مستقلاً بذاته ومتميزاً عن باقي العلوم كونه يهتم بالدرجة الأساس بالسلوك السياسي على المستويين الكلي والجزئي، كما أنها تُعد هيئة معرفية متكاملة اكتسبت مزيداً من التقدم والتحديث على المستويين الدراسي والعملي خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وبروز واقع جديد في المجتمع الدولي حمل معه ولادة دولاً جديدة وهيئات عالمية لم تكن موجودة سابقاً فضلاً عن انقسام العالم على معسكرين متقابلين صاغا ملامح العالم الجديد الذي خرج من أنقاض الحرب، كل هذه الوقائع والظواهر أدت الى الاهتمام بعلم السياسة وفتحت امامه آفاقاً وأبعاداً تتطلب دراسات معمقة وبحوث متواصلة لتفسير العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية المتجددة في كل يوم ووضع الحلول للأزمات الجديدة الحاصلة بسبب التقاطع الذي يقع بين المصالح المختلفة للدول في مواقعها الجديدة، وفي ضوء ذلك جرى تأسيس مراكز للدراسات تُعنى بتلك الوقائع والظواهر اكسبت هذا العلم مزيداً من التميز عن سائر العلوم الاجتماعية الأخرى، كما أن سرعة المتغيرات الجارية في العالم التي تقود دائماً الى حدوث أزمات واختلافات في المصالح، وتطور المجتمعات وزيادة وعيها واهتمامها بتلك المتغيرات، حفز الباحثين في مجال علم السياسة الى الاهتمام بالدراسات التحليلية والأستقرائية وتحليل الظواهر السياسية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام والاعتماد على منهجية معيّنة في هذا المجال وكانت في الوقت نفسه سبباً في ولادة ظواهر سياسية جديدة تتطلب دراسات ووضع سياسات لمعالجة مثل تلك

الظواهر أو تفسيرها ، وهذا دفع الدول أيضا الى أن تتجه بعلم السياسة من كونه فلسفة وعلم الى كونه مهنة تتطلب فناً في أدارة الدولة ونشاطاتها اليومية على الصعيدين الداخلي والخارجي ،

The basic idea of the research stems from the fact that political science is a scientific study that is independent in itself and distinct from the rest of the sciences, as it is primarily concerned with political behavior at the macro and micro levels. A new reality in the international community brought with it the birth of new countries and global bodies that did not exist previously, in addition to the division of the world into two opposite camps that shaped the features of the new world that emerged from the ruins of war. All these facts and phenomena led to interest in political science and opened horizons and dimensions for it that require in-depth studies and continuing research to explain many renewed political and social phenomena every day and to develop solutions to new crises that occur due to the intersection that occurs between the different interests of countries in their new locations, and in light of this, centers for studies dealing with these facts and phenomena have been established that have earned this science more distinction from all other social sciences Also, the speed of the current changes in the world, which always leads to crises and disagreements concerning interests, the development of societies, and increasing their awareness and interest in those variables, motivated researchers in the field of political science to pay attention to analytical and inductive studies and analyze political phenomena such as political parties, pressure groups, and public opinion, and to rely on a specific methodology in this field, and at the same time it was the cause of the birth of new political phenomena that require studies and development of policies to address or explain such phenomena, and this

also prompted states to turn to political science from being a philosophy and science to being a profession that requires art in managing the state and its daily activities at the internal and external levels.

**المقدّمة**

أن التشابك والترابط الوثيق الذي حصل في العالم مع تقدم العلوم وتطور الحياة اليومية والتغيرات الجارية في الميادين كافة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية أثّرت بشكل كبير على عمل المنظومات السياسية لدول العالم قاطبة ، إذ انتقلت الدولة من كونها وحدة سياسية بسيطة ترتبط بعلاقات محدودة مع وحدات سياسية أخرى الى كونها كيان ذات وظائف متعددة وتواجه في كل يوم تحديات جديدة ضمن واقعها مع الدول الأخرى وهذا الأمر تطلب أن تكون هناك مؤسسات سياسية لها القدرة على مواكبة تلك التطورات والتحديات وعلى تنظيم كل ما يتعلق بالنظام السياسي وتدعيمه في كل مجالاته المتمثلة بكتابة الدستور والادارة العامة للدولة وتنظيم الحياة السياسية وما تشتمل عليه من رأي عام مؤثر وأحزاب سياسية ومنظمات سياسية فاعلة وجماعات ضغط ، فضلاً عن ادارة علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى وتحديد هويتها ومكانتها ضمن السياسة الدولية ودورها الفاعل في المنظمات الدولية وكذلك تطوير وتنمية كفايات رجال السياسة العاملين ضمن تلك القطاعات .

والملاحظ إن الأكاديميات الخاصة بالعلوم السياسية وتزامناً مع تلك التطورات وازدياد الاهتمام بعلم السياسة ، دخلت ميدان عمل النظم السياسية عبر تأسيس مراكز الدراسات المعنية بدراسة الظواهر السياسية ورسم السياسات العامة ووضع الاستراتيجيات والإسهام برفد مؤسسات النظام السياسي بالكفايات المهنية اللازمة لنجاح عمل النظام السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فضلاً عن إجراء الدراسات المستقبلية وتطوير ميدان عمل الفكر السياسي والنظرية السياسية والانتقال بهذا الميدان من المجال التاريخي الى مواكبة التطورات الفكرية الجارية في الحركات الفكرية والاحزاب والجماعات السياسية وتأثيراتها في تشكيل النظم السياسية ومسار السياسة الدولية والعلاقات الدولية . وبناءً على ماتقدم يمكننا القول بأن العلاقة اليوم بين العلوم السياسية كمؤسسة أكاديمية معرفية وبين النظم السياسية كمؤسسات مهنية عاملة هي علاقة تكاملية متواصلة ، وهذا ما تتّبعه العديد من الدول خصوصاً الدول

المتقدمة التي رسمت مسارات جديدة لنظمها السياسية أبتداءً من أواخر أربعينيات القرن العشرين ولغاية الآن.

ومن هنا تنطلق فكرة البحث وتأخذ من واقع العلوم السياسية في العراق وعلاقتها كحقل معرفي أكاديمي مع النظام السياسي كمؤسسة مهنية ميداناً لدراسة هذا الواقع. إذ يركز البحث على طبيعة دراسة العلوم السياسية منذ تأسيسها في العراق كقسم من أقسام كلية الآداب عام ١٩٥٩ والاطلاع على مناهجها الدراسية المقررة في تلك المدة وفيما إذا كان لها دور في إعداد الطلبة ضمن هذا التخصص وتهيئتهم لممارسة الدور المهني والعملي الناجح في المؤسسات الحكومية التي سيوظفون فيها ومدى دعم النظام السياسي لهذا التخصص.

**مشكلة البحث:**

ان العلوم السياسية تعد تخصصاً مستقلاً يُعنى بشؤون السلطة السياسية وإدارة شؤون الدولة ورسم إستراتيجيتها العليا ووضع سياساتها العامة، فإلى أي مدى حقق هذا التخصص علاقة تكاملية مع المؤسسات الحكومية عبر توظيف خريجي العلوم السياسية بوظائف ذات صله بتخصصاتهم الأكاديمية؟

ومن خلال تحديد هذه المشكلة ومحاولة الإجابة عليها سيتم استعراض وتحليل العلاقة بين النظام السياسي في العراق من جهة وآلية عمل المؤسسة الأكاديمية من جهة أخرى وذلك من خلال الفرضية التالية:

**فرضية البحث:**

أن ضعف أو غياب العلاقة التكاملية المتبادلة بين العلوم السياسية كمؤسسة أكاديمية من جهة والمؤسسة السياسية الحكومية في العراق من جهة أخرى سيؤدي الى ضعف الاداء السياسي في الدولة.

وهذه الفرضية ستكون محور الدراسة في هذا الموضوع لأن الغاية من الدراسة التوصل الى إمكانية إيجاد مقاربة بين طرفي الموضوع بجانبيه المؤسسي الحكومي من جهة والمؤسسي الأكاديمي من جهة أخرى، فمن جانب المؤسسة السياسية الحكومية يثار التساؤل الذي مفاده هل هناك توجه من قبل النظام السياسي لاستيعاب مخرجات العلوم السياسية في الوظائف العامة ذات الشأن السياسي أو التي لها صلة بتخصصات

العلـوم السياسـية؟ وهـل كان النظـام السياسـي داعمـاً لهـذا التخصـص عبـر تحديـث تلـك المؤسسـات الأكاديميـة أو اعتمـاده علـى خريجيهـا واسـتيعابهم فـي وظائفـه الرسـمية؟، ومـن جانـب المؤسسـة الأكاديميـة المتمثلـة بكليـات العلـوم السياسـية هـل هنـاك اتصـالات مسـتدامة بيـن تلـك الكليـات ومؤسسـات النظـام السياسـي وتنسـيق فـي العمـل بينهمـا مـن أجـل خلـق علاقـات واتفاقـات لغـرض تهيئـة خريجيهـا وتطويـر كفاءاتهـم وتدريبهـم بشـكل عملـي خـلال مـدة دراسـتهم للعمـل بعـد تخرجهـم فـي تلـك المؤسسـات؟

منهج البحث:

اعتمدنـا فـي دراسـة هـذا الموضـوع علـى المنهـج التحليلـي، وقـد كان اللجـوء الـى هـذا المنهـج مـن أجـل تحليـل وتقييـم الظاهـرة موضـوع الدراسـة وبيـان الأسـباب التـي تسـهم فـي بروزهـا، وفـي الوقـت نفسـه استندنا أيضـاً الـى المنهـج المؤسسـي لأن الدولـة بحـد ذاتهـا هـي مجموعـة مـن المؤسسـات السياسـية والدسـتورية والقانونيـة وإن مـن الضـروري عنـد دراسـة أيـة ظاهـرة التعـرّف علـى بنيـة تلـك المؤسسـات وآليـات عملهـا.

## المبحث الأول

## نشأة العلوم السياسية في العراق وتطورها

أن الاسـتدلال علـى نشـأة العلـوم السياسـية فـي العـراق يرتبـط بتأسـيس الدولـة العراقيـة الحديثة في العـام ١٩٢١ ومـا قبلهـا بمـدة قصيـرة فمـع بدايـة هـذا التأسـيس كان هنـاك تنامياً للوعـي السياسـي لـدى المواطنيـن وهـذا يظهـر مـن خـلال النشـاط السياسـي فـي المجتمـع خـلال مرحلـة التأسـيس ومـا بعدهـا، فالوعـي السياسـي يشـير الـى نشـوء الظواهـر السياسـية ومـن ثـم الـى بـروز أدب سياسـي يسـتند الـى مفاهيـم ووجهـات نظـر سياسـية واقعيـة، اذ يرتبـط نمـو الوعـي السياسـي بالنشـاط الـذي يمارسـه أفـراد المجتمـع مـن أجـل تحقيـق أهداف مرسـومة تتوافـق مـع المصالـح الرئيسـة العامـة، وهـذا النشـاط هـو التطبيـق العملـي للأفـكار السياسـية السـائدة، لأن هـذه الأفـكار تعَبـر عـن نفسـها فـي (النظريـات السياسـية المختلفـة وبرامـج الأحـزاب السياسـية، والبيانات، وسـواها مـن الوثائق)[1]لذلـك نـرى أن المـدة التـي سـبقت تأسـيس الدولـة وأن شـهدت بـروز بعـض الأحـزاب والجمعيـات ذات التوجهـات السياسـية أو العسـكرية مثـل حـزب اللامركزيـة العثمانيـة أو جمعيـة العهـد اللـذان تأسـسا فـي

العالـم ١٩١٣ أو جمعيـة الإتحـاد والترقـي التـي تأسسـت عـام ١٩٠٨ وكان لهـا فـروع فـي بغـداد والبصـرة والموصـل،[٢] الا إن بناءهـا السياسـي والاجتماعـي والاقتصـادي والفكـري لـم يكـن انعكاسـاً للتطـورات الموضوعيـة الجاريـة فـي العـراق بـل إنهـا كانـت عبـارة عـن فـروع لأحـزاب وجمعيـات عثمانيـة.[٣]

إن العلـوم السياسـية بوصفهـا مبحـث علمـي اتخـذ مسـاراً آخـراً مـع بدايات التعليـم العالـي فـي العـراق وهـذا مـا سـنتناوله عبـر مطلبيـن:

المطلب الأول / العلوم السياسية في الاختصاصات الأخرى.

المطلب الثاني / تأسيس قسم العلوم السياسية في العراق.

## المطلب الأول: العلوم السياسية في الاختصاصات الأخرى

يمكـن ان نعـد مدرسـة الحقـوق العراقيـة البدايـة الأولـى لتدريـس مـواد العلـوم السياسـية فـي العـراق، إذ ان العـودة الـى تاريـخ هـذه المدرسـة (الكليـة فيمـا بعـد) يكشـف لنـا العديـد مـن الحقائـق والوقائـع عـن هـذا الاختصـاص وتأسيسـه كقسـم مسـتقل بذاتـه وتطـوره الاكاديمـي فيمـا بعـد.

### ١ - البدايات الاولى لتدريس المواد السياسية في مدرسة الحقوق

وبالرغـم مـن ان الدولـة العثمانيـة كانـت متأخـرة عـن مواكبـة التطـورات الجاريـة فيمـا حولهـا فـي دول أوروبـا والعالـم بشـكل عـام فـأن حاجتهـا الـى موظفيـن متعلميـن ورجـال قانـون لديهـم القـدرة علـى تسيير أمـور الدولـة دفعهـم الـى ايجـاد السـبل لحـل هـذه المشـكلة وتلبيـة تلـك الحاجـة، فلجـأت بـادىء الأمـر الـى تدريـس بعـض المـواد القانونيـة التـي تحتـاج الـى موظفيـن مختصيـن بهـا، وقـد تـم تدريسـهم فـي دار التدريـس بديـوان الاحـكام العدليـة فـي إسـتانبول عـام ١٨٧٠م، غيـر ان هـذا الإجـراء لـم يـفِ بالغـرض بسـبب التطـورات المتسـارعة وعـدم كفايـة إجراءهـم هـذا فـي تلبيـة متطلباتهـم فاتجهـت الـى افتتـاح (مكتـب حقـوق شـاهانه) بتاريـخ ٣١/ ١٠/ ١٨٨٦ وكانـت مـدة الدراسـة فيـه أربـع سـنوات، وقـد كان علـى العراقييـن الذيـن يريـدون دراسـة الحقـوق، أن يسـافروا الـى اسـتانبول للالتحـاق بهـذا المكتـب.[٤]

وفـي ضـوء هـذه الاوضـاع ومـا يعانيـه الطلبـة العراقييـن الراغبيـن فـي دراسـة الحقـوق مـن صعوبـات السـفر فـي تلـك المـدة كانـت هنـاك مطالبـات لافتتـاح مكتـب

آخر للحقوق في بغداد، وكانت تلك المطالبات على شكل عريضة رفعت الى الهيئة الاصلاحية لدراسة أحوال العراق في شهر حزيران ١٩٠٨ وتم افتتاح مكتب الحقوق في ١ أيلول ١٩٠٨ .(٥)

ومع ان الدراسة في هذا المكتب لم تأخذ طابع التعليم العالي، اذ كانت تتم الاختبارات فيها بشكل شفوي فضلا عن توقف الدراسة في المكتب واغلاقه مع بداية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤، الّا إن مايذكر عند تناول موضوع بدايات العلوم السياسية في العراق يدور كله حول هذا المكتب الذي سمى بعدئذ بمدرسة الحقوق وكانت مدة الدراسة فيها ٤ سنوات .(٦)

وبعد اعادة فتح مدرسة الحقوق في عام ١٩١٩ في ظل حكومة الاحتلال البريطاني فأن التوجهات التي سار عليها ناظر العدلية في تلك الفترة (بونهام كارتر) عام ١٩٢٠ هي أن يعاد تنظيمها بإضافة الطلاب السابقين في مدرسة الحقوق العثمانية الذين لم يكملوا دراستهم فيها بسبب توقفها، كما أن طبيعة التدريس اتخذت شكلاً آخراً عندما برزت الحاجة الى وجود كتب مطبوعة وهذا الواقع دفع بعض المدرسين الى طبع محاضراتهم على شكل كتب منهجية، ومن هذه المواد السياسية التي كانت تدرس وتم طبعها على شكل كتاب هي مادة الحقوق الدستورية لمدرسها سليمان فيضي .(٧)

**٢ - تطور مواد العلوم السياسية**

بعد تأسيس المملكة العراقية وتنصيب فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، كانت هناك توجهات نحو تأسيس جامعة تضم عدد من الكليات بإسم جامعة آل البيت، وكان ذلك في كانون الثاني من عام ١٩٢٢، اذ بوشر في البداية بإنشاء الشعبة الدينية ووضعت خطة لتنويع الاختصاصات والكليات فيها، إذ تقرر ان تُلحق مدرسة الحقوق فيها ويُلحق فيها فرعان آخران للعلوم الادارية والمالية على ان يتم تأسيس مدرستين أخريين بعد اكتمال ذلك أحداهما للعلوم التجارية والاخرى للعلوم السياسية .(٨)
والملاحظ هنا أن فكرة تأسيس قسم أو مدرسة (كلية) مستقلة باختصاص العلوم السياسية كانت موجودة في بداية العشرينيات مع تأسيس جامعة آل البيت، كما أن هناك موادا ذات أختصاص سياسي كانت تدرس في مدرسة الحقوق كما اسلفنا سابقا .

في العام ١٩٢٨ وعندما أصبح توفيق السويدي وزيراً للمعارف صدر نظام كلية الحقوق رقم ١٠ وبموجب هذا القانون تغير أسم مدرسة الحقوق الى كلية الحقوق، وفي عام ١٩٣٩ صدر نظام كلية الحقوق رقم ٨ الذي غير أسم رئيس الكلية الى عميد،[٩] وفي تلك المدة أخذت المواد الدراسية ذات الاختصاص السياسي تأخذ حيزاً واضحاً وأكثر تخصصاً في تناولها لمفاهيم الدولة واختصاصاتها وعلاقتها مع الدول الاخرى ومقارنة الدساتير الدولية فيما بينها فضلاً عن تناولها لمفاهيم الدستور والسلطات والحقوق والحريات العامة للشعوب.[١٠] وتجدر الاشارة هنا الى ان الخلافات التي كانت قائمة بين الاطراف المؤثرة في الحكومة العراقية والتي أدّت الى اغلاق جامعة آل البيت و وئد فكرة تأسيس مدرسة للعلوم السياسية في حينها لم تمنع أو تُنهي الرغبة القائمة آنذاك في الدخول الى ميدان هذا العلم، إذ شهدت السنين اللاحقة ولحين تأسيس في كلية الآداب والعلوم، فيما بعد، توجهات وإن كانت بسيطة ومحدودة جداً، نحو ابتعاث عدد محدد من الطلاب الى خارج العراق لدراسة هذا التخصص، فمن بين الطلبة المبتعثين عام ١٩٢٩ كان هناك طالب واحد لدراسة الادارة والسياسة وطالبين خلال عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ وطالب واحد عام ١٩٥٥، كذلك فأن أول من حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية هو الدكتور صالح زكي عام ١٩٤١ من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية أعقبه ثلاثة من دارسي هذا التخصص وهم على التوالي أنيسة االسعدون التي حصلت على ماجستير من جامعة كولومبيا عام ١٩٥١ وفاضل زكي محمد الذي حصل على دكتوراه من جامعة كولورادو عام ١٩٥٦، ثم نوري محمود كاظم الحاصل على دكتوراه من جامعة كاليفورنيا عام ١٩٥٧.[١١]

**المطلب الثاني: تأسيس قسم العلوم السياسية في العراق**

بدأت دراسة العلوم السياسية كتخصص علمي اكاديمي مستقل بذاته في العراق في العام ١٩٥٩ عندما افتتح كقسم في كلية الآداب، ويُعد هذا التأسيس البداية الأولى لدراسة العلوم السياسية بشكل مستقل ليس في العراق حسب بل على صعيد العالم العربي، إذ ابتدأ التدريس فيه في العام الدراسي نفسه (١٩٥٩ - ١٩٦٠)، ويعد هذا الحدث تطوراً معرفياً يشهده التعليم العالي في العراق في تلك الفترة كونه واكب

الاهتمام العالمي المتزايد بالعلوم السياسية خصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وما نتج عن الحرب من أحداث سياسية جديدة تمثلت بولادة دول مستقلة حديثاً في أعقاب الحرب وانقسام العالم الى كتلتين كبيرتين ونشوء مراكز بحوث ودراسات سياسية لمواكبة كل تلك التطورات، وقد تزامن افتتاح قسم العلوم السياسية في كلية الآداب مع تبلور هذا العلم كتخصص مستقل عن بقية العلوم الاجتماعية، وله ميدانه الخاص في البحث والتحليل والاستنتاج.

**١ – تأسيس القسم :**

أفتتح قسم العلوم السياسية في كلية الآداب في العام الدراسي ١٩٥٩ – ١٩٦٠ كما ذكرنا سابقاً وقد ابتدأ التدريس فيه في العام نفسه وكان يضم في بداية تأسيسه ثلاثة مدرسين يحملون درجة الدكتوراه في العلوم السياسية وهم (فاضل زكي محمد رئيسا للقسم، وشمران حمادي، والياس زغيب)، وثلاثة محاضرين يحملون درجة الماجستير وهم (عبد الحسين القطيفي، وعبد اللطيف القصير، وعبد الكريم العطار)، وقد تركزت المواد الدراسية للسنة الأولى على مواد التخصص الرئيسة التالية[١٢] : –

١ – مبادىء العلوم السياسية

٢ – النظم السياسية الحديثة

٣ – التطور السياسي لدول الشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الأولى

فضلا عن مواد أخرى مساعدة مثل :

١ . مبادىء علم الاقتصاد

٢ . مبادىء علم الاجتماع

٣ . اللغة العربية

٤ . اللغة الانكليزية

أما المواد التي كانت تدرس في السنوات اللاحقة فقد توزعت على السنوات الثلاث اللاحقة، ففي المرحلة الثانية دُرّست النظم السياسية الحديثة لدول الشرق الاوسط، والادارة العامة، والتطور السياسي لدول الشرق الاوسط منذ الحرب العالمية الاولى حتى الخمسينيات، والتاريخ السياسي الاداري حتى القرن التاسع عشر فضلا عن اللغة العربية، ومقدمات في العلوم السياسية باللغة الانكليزية، أما السنة الثالثة فقد اشتملت على الأحزاب السياسية والرأي العام، وتطور الفكر السياسي في العصور القديمة

والوسطى، والعلاقات الدولية، والمنظمات الدولية، وتطور الفكر الاقتصادي وكل هذه المواد كانت بواقع ثلاث ساعات أسبوعيا لكل مادة، وفي السنة الرابعة درست مواد أخرى مثل الدبلوماسية والقانون الدولي.

**٢ - تطور القسم**

بعد تخرج الدفعة الأولى من قسم العلوم السياسية عام ١٩٦٣، حدثت عدة تطورات في هذا القسم كان أولها هو انتقاله من كلية الاداب الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فضلا عن إضافة مواد دراسية أخرى تضمنت أصول القانون، والوطن العربي والقانون الدستوري والقضية الفلسطينية ومبادىء الفلسفة، والتطورات السياسية في الدول النامية والحريات العامة وعلم الاجتماع السياسي والقانون الدولي الخاص بالاضافة الى مادة البحوث السياسية التي كانت تدرس في السنوات الثانية والثالثة والرابعة ومادة الجيوبولوتيكي التي درست في المرحلة الثالثة، وقد كانت كل المواد بواقع ثلاث ساعات في الاسبوع لكل مادة. (١٣)

ان التوسع في تدريس مواد التخصص كان يعد تقدما ملحوظا في مدة قياسية كما أنه مهد الطريق لإعداد وتهيئة الأرضية لقسم العلوم السياسية بتشكيل فروع متخصصة في مجالات النظم السياسية والفكر السياسي والعلاقات الدولية.

الى جانب ذلك كان هناك تطور آخر ملحوظ، وهذا التطور يتعلق بعدد الطلبة الدارسين للعلوم السياسية من جهة، وجنسيات الطلبة الذين استقبلتهم جامعة بغداد من غير العراقيين، من جهة اخرى، فبعد أن كان عدد طلبة العلوم السياسية في العام الدراسي ١٩٦٠ - ١٩٦١ (٦٢) طالب فقط، ارتفع هذا العدد في العام الدراسي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ الى (٢٧٧) طالب،(١٤) كما أن توزيع طلبة العلوم السياسية من العراقيين وغير العراقيين خلال الاعوام الدراسية من ١٩٦٧- ١٩٦٨ لغاية ١٩٧٠-١٩٧١ كان كما يأتي: (١٥)

| المرحلة | العراقيين | | الاجانب | |
|---|---|---|---|---|
| | ذكور | أناث | ذكور | أناث |
| الاولى | ٤٢ | ٣٣ | ٢٥ | ٤ |
| الثانية | ١٢ | ٥ | ٢٣ | ٢ |

| الثالثة | ١٦ | ٧ | ١٥ | ٢ |
|---|---|---|---|---|
| الرابعة | ١٧ | ٣ | ١٣ | ٠ |

وفي العام الدراسي ١٩٦٩-١٩٧٠ ألحق قسم السياسة بكلية القانون وأصبح أسم الكلية القانون والسياسة، وابتداءً من العام الدراسي ٧٢-١٩٧٣ وصل عدد التدريسيين من المتخصصين في العلوم السياسية الى (١٧) تدريسي وبدرجات وألقاب علمية متنوعة وكما يأتي:[١٦]

| أستاذ | | أستاذ مشارك | | أستاذ مساعد | | مدرس | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دكتوراه | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | دكتوراه | ماجستير |
| ١ | – | ١ | – | ٧ | ١ | ٦ | ١ |

وخلال الاعوام التالية لغاية العام الدراسية ١٩٧٥-١٩٧٦ ارتفع عدد التدريسيين الى (٣٠) تدريسي من العراقيين إضافة الى (٦) تدريسيين من غير العراقيين كما يأتي:[١٧]

العراقيون:

| أستاذ | | أستاذ مشارك | | أستاذ مساعد | | مدرس | | مدرس مساعد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دكتوراه | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | ماجستير |
| ٢ | – | ١ | – | ٦ | ١ | ١٤ | ١ | ٥ |

غير العراقيين:

| أستاذ | | أستاذ مساعد | | مدرس | | مدرس مساعد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دكتوراه | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | ماجستير |
| ٢ | – | ١ | – | ٢ | – | ١ |

وبالوقت نفسه فأن قسم السياسية بدأ يستقطب الطلبة الأجانب من جنسيات عربية وأجنبية توزعوا على المراحل الدراسية كافة وكان توزيعهم خلال العام الدراسي ٧٥-١٩٧٦ كما يأتي: [١٨]

| المرحلة | العراقيون | | العرب | | الاجانب | | المجموع | | المجموع العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | أناث | ذكور | أناث | ذكور | أناث | ذكور | أناث | |
| الاولى | ٢٣ | ٢٤ | ٢٩ | ٥ | - | ١ | ٥٢ | ٣٠ | ٨٢ |
| الثانية | ٣٠ | ٢٧ | ٢١ | ٢ | ٣ | - | ٥٤ | ٢٩ | ٨٣ |
| الثالثة | ٣٢ | ٤٦ | ٢٥ | ١ | - | ١ | ٥٧ | ٤٨ | ١٠٥ |
| الرابعة | ٣١ | ٣٥ | ١٦ | - | ٢ | - | ٤٩ | ٣٥ | ٨٤ |
| مجموع الطلبة الكلي | | | | | | | | | ٣٥٤ |

وقد بلغ عدد الخريجين للعام نفسه (٨٠) طالب مصنفين كما يأتي: [١٩]

| العراقيون | | العرب | | الاجانب | | المجموع | | المجموع العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | أناث | ذكور | أناث | ذكور | أناث | ذكور | أناث | |
| ٢٨ | ٣٤ | ١٦ | - | ٢ | - | ٤٦ | ٣٤ | ٨٠ |

وقد أستمر تطور القسم حتى تم افتتاح الدراسات العليا فيه لدراسة الماجستير في العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ وبعد ذلك بدراسة الدكتوراه في العام الدراسي ١٩٨٦-١٩٨٧ ثم الاستقلال بكلية مستقلة بنفسها للعام الدراسي ١٩٨٧-١٩٨٨ بإسم كلية العلوم السياسية وقد ضمت مع بداية تشكيلها ثلاثة فروع علمية هي فرع السياسة الدولية، وفرع الفكر السياسي وفرع النظم السياسية فضلا عن مركزي دراسات وهما مركز الدراسات الفلسطينية ومركز دراسات العالم الثالث. [٢٠]

## المبحث الثاني
## العلوم السياسية وعلاقتها المتبادلة مع النظام السياسي

للعلوم السياسية دور مهم في المسار الاجتماعي لأي مجموعة بشرية ، لأنها تعد بالدرجة الأولى مبحثاً اجتماعياً قبل أن تكون علماً نخبوياً أو جدلاً يُدار في مكاتب مغلقة . فالدولة ككيان هي ثمرة سياسية وهي كونها إدارة وشكل حكومي (نظام سياسي)، ومجموعة مؤسسات قانونية وادارية (بيروقراطية) أنّما هي بمعناها الواسع إقليم قومي يضم مجموع المواطنين الذين تربطهم وتوحدهم (علاقات اعتراف وتعارف) فضلاً عن معايير وقيم مشتركة ولهم لغة واحدة وما ينتج عن كل ذلك من مفهوم الأمة ،[٢١] وعلى ضوء ذلك انبرى هذا العلم باشغال حيّز مهم داخل البناء الاجتماعي والسياسي لأي دولة .

وفي هذا المبحث سنتناول العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية والنظام السياسي من خلال مطلبين :

المطلب الأول / علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي

المطلب الثاني/ علاقة النظام السياسي بالعلوم السياسية

### المطلب الأول : علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي

نتناول في هذا المطلب هذه العلاقة من خلال شقين :

#### ١ - العمل الوظيفي الرسمي .

أن العمل الوظيفي الرسمي للعلوم السياسية نقصد به ميدانها الأكاديمي الذي يتحدد داخل المؤسسة الأكاديمية وعبر مناهجها الدراسية ، لذلك فأن هذا العمل يظهر من خلال المهام التالية :

أ. إعداد الطلبة الدارسين في كليات العلوم السياسية وتهيئتهم مهنياً وعلمياً في ممارسة وظيفتهم ضمن هذا التخصص ورفد مؤسسات الدولة بهم سنوياً وبشكل مخطط ومدروس ، وهذا الموضوع يتطلب وجود اتصالات وعلاقات مستدامة بين الكليات المذكورة من خلال جامعاتها وبين مؤسسات النظام السياسي ، وتحديث المناهج الدراسية وفقاً لمتطلبات

النظام السياسي وحاجاته وكذلك لحاجات المجتمع طبقاً للتغييرات التي تطرأ عليه لأن من خلال السياسة يتم تنظيم المجتمع الذي هو موجود أصلاً كحالة وحدث واقعي، [٢٢] فالسياسة قبل كل شي هي تنظيم اجتماعي لوجود انساني قائم في الطبيعة.

ب. مشاركة التدريسيين من كليات العلوم السياسية في لجان مناقشة بحوث الترقية في معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية لموظفي الوزارة ومستشاريها سواء كرؤساء لجان أو أعضاء فيها، فضلاً عن الإسهام في وضع مناهج دراسية ضمن دورات التأهيل الدبلوماسي لموظفي وزارة الخارجية وكذلك في إلقاء المحاضرات في معهد الخدمة الخارجية التي تساهم بتطوير الاداء الوظيفي الدبلوماسي. ولكن نجد هنا أن هذه المشاركة لا تأخذ مداها الواسع مع جميع كليات العلوم السياسية إذ تقتصر على الجامعات الموجودة في بغداد أو القريبة من العاصمة على الرغم من إن هذا الموضوع ذو أهمية لايمكن تجاهلها اذ إنه يسهم بشكل كبير في تحسين الاداء الوظيفي لموظفي وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي وتزويدهم بالأطر المعرفية للعلوم السياسية ودورها في تنمية الجانب العلمي في الوظيفة الدبلوماسية وإبعادها عن النمطية والجمود الوظيفي، وتقديم تفسيرات وشروحات جديدة في عالم متغير بشكل دائم ويحمل معه سياسات خارجية مختلفة ومبنية على أسس علمية لذلك يجب أخذ هذه السياسات بعين الاعتبار في عالم يتجه نحو العولمة. [٢٣]

ج. كذلك يظهر دور العلوم السياسية عبر تأسيس مراكز الدراسات والبحوث السياسية التي ينصب عملها على تزويد النظام بمعلومات وتحليلات ودراسات تُسهم في رسم سياساته وإستراتيجياته العليا وصناعة قراره الخارجي وإدارة السياسة الداخلية للدولة على أن يكون غالبية منتسبي هذه المراكز من خريجي العلوم السياسية الذين لهم القدرة على ممارسة دورهم في التحليل السياسي، وهذا الشأن سيدعم موضوع التخصص في الوظائف وإيجاد حَيز لممارسة المهنة، لأن عملهم سينصب على خلق مقاربة ما بين المجتمع والنظام السياسي، فالاتجاهات الثابتة التي نجدها لدى أكثر المدارس السياسية شيوعاً تشير الى أن هناك حقائق ثابتة(كما

يذكر موسكا) في كل المجتمعات تظهر من خلالها طبقتان من الناس : طبقة تحكم وطبقة أخرى يمارس عليها الحكم والطبقة الحاكمة تكون أقل عدداً وهي تقوم بكافة الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتتمتع بالامتيازات وبالتالي فهي من تصنع مصير المجتمع ،[٢٤] ولذلك فالمطلوب وجود حلقة واصلة بين الطبقتين من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من المواد السياسية داخل المجتمع .

أن وجود مثل هذه المراكز البحثية التي تكون تحت إشراف كليات العلوم السياسية ستقود الى بناء علاقة تكاملية مع مؤسسات النظام السياسي ، بشرط أن تكون تلك المراكز ذات تأثير حقيقي في تقديم الرؤى والاستقراءات والدراسات الى النظام السياسي ، ولكن نجد أنها لم تحقق المبتغى الأساس من وجودها وبقيت محددة في إطار العمل الاكاديمي دون الخوض في مسارات صنع القرار السياسي أو التكامل مع المنظومة السياسية العليا للدولة ، وهذا الخلل الوظيفي قد يكون ناتج عن عدم استجابة النظام أو بسبب عدم تحديث طبيعة العلاقة المتبادلة بينهما .

**٢ - واجبات سياسية - اجتماعية مباشرة مع المجتمع .**

الجانب الاخر من علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي يظهر عبر الواجبات الاجتماعية - السياسية لكليات العلوم السياسية مع المجتمع بصورة مباشرة والذي نقصد به النشاطات والتواصل والمهام التي يجب أن تقوم بها تلك الكليات مع المجتمع ، ويتم ذلك من خلال التالي :

أ. عقد ندوات ودورات وورش عمل مفتوحة مع الجمهور لغرض النفاذ اجتماعياً وتحقيق الاتصال السياسي لان ذلك يتيح لها دراسة الفضاء العمومي الذي تمارس فيه ديناميات السلطة بكل أشكالها ، فالاتصال السياسي يُعد عنصراً مهماً في دراسة هذا الفضاء العمومي للمجتمع لأنه يتيح لنا معرفة الرأي العام ، وطبيعة التلقي والاقناع وتأثير الدعاية في المجتمع ودراسة الفكر المزدوج الموجود والذي يُقصد به (التناقضات في المعتقدات السياسية الذي يغذيه الخطاب المزدوج للشخصيات السياسية) ،[٢٥] ومدى تأثيره في الوسط الاجتماعي كما أن كليات العلوم

السياسية إضافة الى كونها مؤسسات أكاديمية يمكن ان تتشكل بخصوصية أخرى وهي هنا تظهر كمنظومة مؤسسية ضمن إطار عمل اجتماعي ورقابة اجتماعية تفضي الى تكامل مؤسسي وسياسي داخل المجتمع .[٢٦]

ب . يقع على عاتق كليات العلوم السياسية أيضاً مهمة خلق وعي سياسي لدى الجمهور، فالوعي السياسي يعكس المصالح الرئيسة لطبقات وفئات المجتمع من خلال الأفكار السياسية التي تصاغ بشكل نظريات سياسية، كما أنه يمثل صلة الوصل بين المجتمع والمؤسسات السياسية لأنه يعكس الوجود الاجتماعي في أهداف ومهمات سياسية،[٢٧] كما يُسهم في تكوين المواقف السياسية التي يتخذها الأفراد والجماعات، فواحد من أهم التجارب التي تؤثر في تكوين المواقف السياسية هي التجارب التي يحصل عليها الفرد أو الجماعة من المؤسسات السياسية والقانونية وما يصدر عنها من ضوابط وقوانين كونها جزء من النظام السياسي .[٢٨]ويتعلق الأمر هنا بعملية إعادة إنتاج المجتمع وفق معايير علمية مدروسة وخلق وعي اجتماعي بمفاهيم المواطنة والأمة والدولة وصياغة هذه المفاهيم بعيداً عن التأثيرات الايديولوجية القومية أو العرقية أو المذهبية أو الطائفية، وحل الإشكالية المزمنة التي تثقل كاهل وفكر وعقل المواطن العراقي الذي يقع تحت وطأة هويات متعارضة فيما بينها، فعند تحديد هويته الوطنية(القطرية) يكون ملزماً بتحديدها عبر الهوية القومية العربية(الأشمل) من جهة لأنه ينتمي الى الفضاء العربي، والهوية الإسلامية من جهة ثانية بحكم الانتماء الديني الأوسع لمواطني الدولة، ونتيجة لذلك أصبحت الهوية الوطنية في العراق بنية إشكالية تتصادم فيها الانتماءات المتنوعة،[٢٩] وبناءً على هذا الواقع فأن لكليات العلوم السياسية الدور الأهم في توضيح معالم ثقافية سياسية جديدة وتقديم الرؤى العلمية التي تعالج هذه التعارضات وتقدّم في الوقت نفسه مقاربات نظرية للمجتمع في سبيل تنمية الوعي السياسي بما يخدم السلم المجتمعي .

**المطلب الثاني: علاقة النظام السياسي بالعلوم السياسية.**

إن علاقـة النظـام السياسـي بكليـات العلـوم السياسـية يجـب أن تنطلـق أساسـاً مـن مـدى اسـتعداد مؤسسـات النظـام لاسـتقبال مخرجـات هـذه الكليـات وتوظيفهـا طبقـاً لاختصاصاتهـا، وذلـك لأن عمـل المنظومـة السياسية بمجملـه متصـل كليـاً بالمجتمـع مـن جهـة وبالمحيـط الخارجـي مـن جهـة أخـرى فلذلـك يجـب أن يتوافـر لديـه متخصصيـن فـي إدارة هـذه المنظومـة وحسـب المجـالات التاليـة:

١. طبقـاً للتعاريـف الـواردة للنظـام السياسـي يمكـن أن نذكـر بإيجـاز بعـض مـا يتعلـق بموضـوع بحثنـا وهـو إن النظـام السياسـي يعنـي وحسـب تعريـف (ألمونـد)، علـى سـبيل المثـال، بأنـه يتضمـن التفاعـلات الجاريـة فـي داخـل المجتمـع الـذي يقـدم بواسـطتها الوظائـف المتعلقـة بالتكامـل والتكيـف،[٣٠] كمـا يذكـر موريـس دوفرجيـه بـأن صيغـة عمـل النظـام السياسـي هـو صـورة هـذا النظـام المعبُـر عنـه فـي الوسـط الاجتماعـي مـع شـموليته للايديولوجيـا والاقتصـاد والطبقـات الاجتماعيـة وعلـى هـذا الأسـاس يجـب علـى النظـام السياسـي أن يكـون لـه توجهـاً ملموسـاً ومعيُنـاً لتنميـة وديمومـة ادوات عملـه وضمـان مواكبتهـا للتطـورات والتغيـرات والتحـولات الجاريـة فـي المجتمـع علـى الصعيـد الداخلـي وفـي المحيـط الدولـي علـى الصعيـد الخارجـي،[٣١] ويتـم ذلـك مـن خـلال الاعتمـاد علـى المتخصصيـن فـي العلـوم السياسية مـن خريجـي تلـك الكليـات للعمـل داخـل إطـار النظـام السياسـي بكافـة مؤسسـاته، ولكـن لـو اطلعنـا بشـكل سـريع علـى جانـب واحـد مـن جوانـب النظـام وعلـى سـبيل المثـال لا الحصـر فأننـا سـنرى ومنـذ تأسـيس قسـم العلـوم السياسـية عـام ١٩٥٩ فـي العـراق ولغايـة الآن أن مـن بيـن ٢٢ وزيـر خارجيـة تعاقبـوا علـى الـوزارة يوجـد إثنـان فقـط ممـن يحمـل تخصـص فـي العلـوم السياسـية، أحدهـم يحمـل الدكتـوراه والآخـر شـهادة أوليـة، وهـذا يشـير الـى أن الأنظمـة السياسـية المتعاقبـة فـي العـراق لـم تتوجـه أو تسـعى بشـكل جـدي نحـو استيعاب مخرجـات هـذا التخصـص وبشكل منهجي مخطـط، أو خلـق ميدان عمـل حقيقـي ومصنـف بشـكل علمـي (كأن يكـون هيئـة عليـا مشـرفة داخـل بنيـة النظـام السياسـي) يسـتوعب خريجـي العلـوم السياسـية ضمـن وظائـف مسـتحدثة ومتوافقـة مـع مـا يتطلبـه الوضـع مـن مسـتجدات موضوعيـة.

٢. وارتباطاً بالنقطة السابقة فأن مجالات وقطاعات التوظيف لتخصص العلوم السياسية لا تقتصر على وزارة الخارجية فقط أو البنية المركزية للنظام السياسي، بل إنها تشمل عدة وزارات وقطاعات عمل أخرى، وعلى النظام السياسي أن يضع جدولاً لمجالات العمل وفق المنظور التالي:

أ. مجال عمل الحكومات المحلية وصنع السياسات العامة، فهذا القطاع بحاجة الى متخصصين في ميدان العلوم السياسية، لأن آليات عمل الحكومات المحلية ترتبط بهذا الجانب، فالسياسات العامة تنطلق من كونها علاقة قائمة بين الوحدة الحكومية وبيئتها، كما أنها عبارة عن تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل،(٣٢) وفي سياقها العام فأن السياسات العامة هي برنامج عمل يهدف الى مواجهة مواضيع محددة أو قضية معينة من اجل حلُها.(٣٣)

ب. مجال عمل الادارات العامة وقطاعات المنظومات الأمنية، فالمدارس الحديثة في ميدان الادارات العامة تختلف عن المدارس الكلاسيكية التي تحصر موضوع اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة بالقيادات المركزية، إذ أن المدارس الحديثة وكونها تعتمد على الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات تؤكد على ان لابد من وجود مشاركة للمتخصصين وحسب تخصصاتهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة والعمل في القطاعات التي تصنف ضمن اختصاصهم.(٣٤) وطبقاً لذلك فأن فرص العمل لخريجي العلوم السياسية موجودة في عدة قطاعات فرعية لمؤسسات الدولة، وعلى النظام السياسي تفعيل هذا الموضوع.

ج. الدوائر الخاصة بالشؤون الثقافية والاجتماعية وفي مجال دراسة الفكر السياسي وتطويره وكذلك مجال التنشئة الاجتماعية والسياسية ضمن الوزارات المعنية بهذا الشأن وتفعيل القانون رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٧ الخاص بتعديل قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل والذي استحدث عناوين وظيفية من ضمنها عناوين خاصة بخريجي العلوم السياسية تبدأ من الدرجة السابعة وصولاً الى الدرجة الأولى من جدول الوظائف،(٣٥) وكذلك تنفيذ كتاب وزارة التخطيط رقم (٤٦٨٤) في (٢٧)

كانون الأول ٢٠١٨ الموجّه الى وزارة المالية والمرفقة فيه العناوين الوظيفية المستحدثة، وحث وزارة المالية لتنفيذ هذا القانون.

**الخاتمة**

تناولنا في هذا البحث طبيعة العلاقة القائمة بين تخصص العلوم السياسية مع النظام السياسي في العراق، وحاولنا أن نبين ابتداءً أهمية هذه العلاقة وقوتها كون أن ادارة الحكم في الدولة ووضع سياساتها وحضورها في المجتمع الدولي وبناء علاقاتها الخارجية وصنع قرارها السياسي يُعد من صميم تخصص العلوم السياسية، ولكن نجد أن هناك ركود وظيفي ومهني يعاني منه حملة شهادات العلوم السياسية والسبب الرئيس في ذلك عدم وجود طلب عليه في الوظائف العامة من جهة، ولأن الوظائف في ميدان العمل السياسي تتم وفق المصالح السياسية التي تتبع الجهات الفاعلة في العملية السياسية.

وبناءً على ذلك يمكن أن ندرج مجموعة من النتائج التي توصلنا أليها:

١ - إن اعتماد النظام السياسي على خريجي العلوم السياسية في دعم مؤسساته السياسية والمؤسسات الحكومية الأخرى عبر توظيفهم في تلك المؤسسات ضمن اختصاصاتهم تكاد تكون معدومة.

٢ - إن العلاقة المتبادلة بين العلوم السياسية كمؤسسات أكاديمية والنظام السياسي بمؤسساته الحكومية ضعيفة، وبالتالي لا بد من وضع خطط جديدة لتفعيل وتقوية هذه العلاقة.

٣ - إن المناهج المعتمدة في تدريس العلوم السياسية كمقررات منذ تأسيس القسم والى الآن آخذة في التطور والتغيير والتحديث وفي جميع الفروع.

٤ - إن المؤسستين التشريعية والتنفيذية لم تحسم موضوع التوصيف الوظيفي لخريجي العلوم السياسية ولم يتم تخصيص درجات للتعيين وفق هذا التوصيف.

## الهوامش

١- ا . ك . أوليدوف ، الوعي الطبقي ، ترجمة ميشيل كيلو(بيروت : دار ابن خلدون) ،٧٤ .

٢- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية في العراق ( بيروت : مركز الابجدية ١٩٨٠) ، ٧ ، ٨ .

٣- فيليب ويلارد آيرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط (بغداد : دار الراية البيضاء) ، ١٧٥ .

٤- عبدالرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني١٦٣٨-١٩١٧ (بغداد : شركة الطبع والنشر الأهلية ١٩٥٩) ، ٢١٥ .

٥- حسن الدجيلي ، تقدم التعليم العالي في العراق ( بغداد : مطبعة الإرشاد ١٩٦٣) ، ٢٣ .

٦- عبدالرزاق الهلالي ، معجم العراق جـ ١( بغداد : مطبعة النجاح ١٩٥٣) ، ٢٣٥ .

٧- سليمان فيضي, مذكرات(بيروت : دار الساقي١٩٩٨) ، ٢٧٠

٨- حسن الدجيلي ، المصدر السابق ٢١

٩- المصدر نفسه ١٠٠ .

١٠- محمد زهير جرانة ، مذكرات في القانون الدستوري(بغداد : مطبعة العهد ١٩٣٦) ، ٣١ .

١١- قحطان احمد سليمان و صلاح عبدالهادي حليحل ، العلوم السياسية في العراق(بغداد : مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد ٣٧ ، ٢٠٠٨) ، ١٩٧.

١٢- دليل جامعة بغداد١٩٦٢-١٩٦٣ (بغداد : جامعة بغداد١٩٦٣) ، ٤٤ و ٤٥ .

١٣- دليل جامعة بغداد ١٩٧٠-١٩٧١ (بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧١) ، ٣٢٠ و ٣٢١ .

١٤- عبدالجليل الزوبعي و محمد احمد الغنام ، التعليم العالي في العراق اتجاهات نموه ومشكلاته(بغداد : جامعة بغداد ١٩٦٨) ، ٣٣ .

١٥- دليل جامعة بغداد ١٩٧٠-١٩٧١ ، المصدر السابق ، الحصائيات .

١٦- دليل جامعة بغداد ١٩٧٢-١٩٧٣ (بغداد : جامعة بغداد ١٩٧٣) ، ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ .

١٧- دليل جامعة بغداد ١٩٧٦-١٩٧٧ (بغداد : جامعة بغداد ١٩٧٧) ، ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ .

١٨- دليل جامعة بغداد ١٩٧٦-١٩٧٧ المصدر السابق ، ٦٣٢ .

١٩- المصدر نفسه ، ٦٦٢ .

٢٠- قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق ، ١٩٩ .

٢١- بيير بورديو ، عن الدولة ، ترجمة نصير مروة (بيروت- الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٦) ، ٢١٥ .

٢٢- جوليان فرند ، جوهر السياسة ، ترجمة فاروق الحميد (دمشق : دار اللفرقد ٢٠١٦) ، ٢٦ .

٢٣- لبيونـاردو مورلينـو ، علـم السياسـة ، ترجمـة محمـد فاضل(القاهـرة : معهـد البحـوث والدراسـات ٢٠١٨) ، ٣٨٧ .

٢٤- روبـرت أ . دال ، التحليـل السياسـي الحديـث ، ترجمـة عـلا ابـو زايـد (القاهـرة : مركـز الأهـرام للترجمـة والنشـر ١٩٩٣) ، ٧٣.

٢٥- شوقي العلوي ، الاتصال السياسي (تونس : مركز النشر الجامعي ٢٠١٧) ، ٤٦ .

٢٦- آلان توريـن ، انتـاج المجتمـع ، ترجمـة إليـاس بديـوي (دمشـق : وزارة الثقافـة والإرشـاد القومـي ١٩٧٦) ، ٩٥ .

٢٧- أ ك . أوليدوف ، المصدر السابق ، ٧٤ .

٢٨- صادق الأسود' علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده (بغداد : جامعة بغداد ١٩٨٦) ، ٣٨٧ .

٢٩- سـعيد كاظـم احمـد ، دور النظـام السياسـي فـي التحـولات الاجتماعيـة ( بغـداد : جامعـة بغـداد ، أطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة ٢٠٢٠) ، ٢٥٧ .

٣٠- حسـان محمـد شـفيق العانـي ، الأنظمـة السياسـية والدسـتورية المقارنـة (بغـداد : مطبعـة جامعـة بغـداد ١٩٨٦) ، ١٣ .

٣١- موريـس دوفرجيـه ، علـم اجتمـاع السياسـة ، ترجمـة سـليم حـداد (بيـروت : المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنشـر والتوزيـع ١٩٩١) ، ٢٧٨ .

٣٢- جيمـس اندرسـون ، صنـع السياسـات العامـة ، ترجمـة عامـر الكبيسـي (عمّـان : دار المسـيرة للنشـر والتوزيـع والطباعـة ٢٠٠٩) ، ١٤ .

٣٣- المصدر نفسه ، ١٥ .

٣٤- حسـين الـدوري وعاصـم الاعرجـي ، مبـادئ الادارة العامـة (بغـداد : الجامعـة المسـتنصرية ١٩٧٨) ، ١٦١ .

٣٥- الوقائع العراقية (بغداد : الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ٢٠١٧) ، ٢١ و ٢٥ .

# علاقة العلوم السياسية بالنظم السياسية العربية الحديثة
# قطر انموذجا

**الباحثة : اسراء عبد علي كاظم**
دكتوراه نظم سياسية كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

**الملخص**

انقسمت نظرة الفقهاء لعلم السياسة على تيارين التيار الانكلوسكسوني الذي يعد علم السياسة علما قائما بذاته اما التيار الفرنسي فانه يؤمن بان العلوم سياسية هي اجتماع مجموعة علوم مع علم السياسة كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد السياسي فليس هناك علم سياسة منعزل عن هذه العلوم واذ يهتم هذا البحث بموضوع علاقة العلوم السياسية بالنظم العربية هذا العلم الذي شغل على مدى عقود من السنين اهتمام الباحثين والمفكرين بوصفه علما مرتبط بالعديد من العلوم الاجتماعية وامتداد منها الى مختلف الحقول المعرفية فعلى الرغم من كونه العلم الذي لا يمكن حجب واخفاء «فن» جماله وبريقه في كل الاحداث والظواهر السياسية التي تتكرر كل يوم إذ ان تأثيراتها الجذرية لا تحدث فقط على التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع وانما على مستوى السلطة وهيكلتها ومنا سوف نركز في بحثنا هذا على البعدين النظري والتطبيقي للعلوم السياسة في بيان ماهية علم السياسة ودوره في ادارة المجتمع الى جانب علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي في قطر .

الكلمات المفتاحية : علم السياسة، العلوم السياسية، الدولة، النظم السياسية .

**Abstract**

The jurists› view of political science was divided into two currents, the Anglo-Saxon current, which considers political science a self-contained science. As for the French trend, it believes that political science is a meeting of a group of sciences with political science, such as sociology and the science of political economy. There is no political science isolated from these sciences. This research is concerned With regard to the issue of the relationship of political science to Arab regimes, this science, which for decades has occupied the attention of researchers and thinkers, is a science linked to many social sciences and extending from them to various fields of knowledge. Political science that is repeated every day, as its radical effects do not only occur on the social and political composition of society, but rather on the level of power and its structure. We will focus in this research on the theoretical and applied dimensions of political science in explaining what political science is and its relationship to political systems and its role in managing society in addition to culture. politics in Qatar.

Keywords: political science, political science, the state, political systems.

**هدف البحث**

يهدف البحث الى تحديد ماهية علم السياسة وعلاقته بالنظم السياسية العربية ودوره في ادارة المجتمع فضلا عن بيان اهميته

**اشكالية البحث :**

تكمن اشكالية البحث من خلال طرح التساؤلات الاتية :

١ . ما هو تعريف علم السياسة

٢ . ماهي صعوبات التي تواجه تطور علم السياسة في قطر

**فرضية البحث :**

ينطلق البحث من فرضية تتعلق بالعلاقة بين العلوم السياسية وتطور النظم العربية فكثيرا ما تثار النقاشات حول انعزال العالم العربي عن حالة التطور الدولي على مستوى القضايا والمناهج والاهتمامات

**منهجية البحث**

لم يكن من الضروري ان تستقل كل دراسة او بحث بمنهج معين بل تتداخل المناهج في الظروف والمشاكل والموضوعات مع بعضها البعض من حيث انها طريق علمي واضح في دراسة الموضوعات اذ اعتمد المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي حيث تم توظيفه في اطار مفهوم علم السياسة

**هيكلية البحث :**

جاء الموضوع على مبحثين رئيسين :

المبحث الاول : مفهوم العلوم السياسية

المبحث الثاني : علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي في قطر

وخرج البحث الخاتمة

**المقدمة**

علم السياسة هو من احدث العلوم الاجتماعية فلم يبرز كعلم قائم بذاته الا خلال القرن العشرين فالسياسة موجودة في كل مكان. وهي مفهوم واسع الانتشار وقديم قدم البشر. اذ تسود في كل مجال من مجالات الحياة البشرية. سواء أحب المرء أم لا فعليًا لا يوجد أحد تمامًا بعيدًا عن متناول نوع من النظام السياسي. فالعلوم السياسية هي علم اجتماعي ومثل غيرها من العلوم الاجتماعية فهي تدور حول الإنسان و بيئته الاجتماعية (السياسية). كونها من أقدم العلوم الاجتماعية بطبيعتها و لقد خضع نطاق الدراسة لعدة تغييرات على مر القرون. بدأت العلوم السياسية مع الإغريق. فمصطلح «سياسة» مشتق من اليونانية كلمة «بوليس» والتي تعني «دول المدن» وكانت كل مدينة دولة مستقلة، إمارة في حد ذاتها. على سبيل المثال أثينا، سبارتا، كورنث إلخ. ففي كتابه الشهير السياسة كتب

أرسطو : «الإنسان بطبيعته حيوان سياسي وهو بطبيعته أو بالصدفة بدون دولة إما فوق الإنسانية أو تحتها » . فالسياسة هي غرفة التحكم لجميع البشر أنشطة .

## المبحث الاول: مفهوم العلوم السياسية

### اولا : المعنى اللغوي لكلمة السياسة

#### ١ . في اللغة العربية

ان اصل كلمة السياسة عند العرب هو من السوس بمعنى الرئاسة فقول العرب ساس القوم سياسة[١]

#### ٢ . في اللغات الاجنبية

ان كلمة POLICY في اللغة الانكليزية هي السياسة والاصل مشتق من كلمة بولطيقي وهو الاسم الذي اطلقه ارسطو على كتابه واستخدمت كلمات عديدة مشتقة منها مثل بوليتايا اي الدولة ، الدستور ، النظام ، السياسي ، وكلمة بوليتكيا بمعنى الامور السياسية وقد استعملت كلمة POLITICS على السياسات وكل ما يتعلق بحكم الدولة وادارة علاقاتها الخارجية وايضا على الشؤون العامة والاحداث السياسية الداخلية وكذلك الحقوق السياسية[٢]

ومما لا شك فيه ان بين السياسة والدولة رابطة وثيقة والاصل انه عندما يذكر لفظ سياسة او سياسي يفهم منه انه له شانا بالدولة وبتحديد اكثر في حكومة الدولة[٣]

#### ٣ . تعريفات العلوم السياسية :[٤]

كلمة السياسة لها تفسيرات مختلفة . تختلف تعريفات السياسة باختلاف لمجموعة متنوعة من الأنشطة التي تم اعتبارها سياسية من وقت لآخر .

اما بالنسبة للتعريفات المبكرة أو النظرة التقليدية للسياسة :

- وفقا لعالم العلوم السياسية التقليدية من أوائل القرن العشرين مثل هذا كما يتعامل جي دبليو غارنر ، وهنري سيدجويك ، وآر جي جيتيل

وآخـرون السياسـة بشـكل أساسـي دراسـة الدولـة والحكومـة أو المؤسسـات ذات الصلـة.

- عـرّف Gettel R السياسـة علـى أنهـا دراسـة الدولـة فـي الماضـي والحاضـر والمسـتقبل فـي التنظيـم السياسـي والوظيفـة السياسـية، مـن المؤسسـات السياسـية والنظرياتـت السياسـية.
- حسـب لاسـكي فـإن «دراسـة السياسـة تهتـم بحيـاة الإنسـان فيهـا فيمـا يتعلـق بالـدول المنظمـة «.
- وفقًا لغارنر، «تبدأ العلوم السياسية بالدولة وتنتهي».
- وفقًا لما ذكره ليكوك، فإن «العلوم السياسية تتعامل مع الحكومة».

### ٤ . ماهي السياسة

لقـد علـق بالأذهـان منـذ القـدم بعـض الافـكار الخاطئـة عـن السياسـة فقيـل مـا دخلـت السياسـة شـيئا الا افسـدته ولعـل ذلـك عائـد الـى توسـل السياسـة مـن قبـل البعض لتحقيـق مصالـح شـخصية ضيقـة وانيـة والخـروج بالتالـي بالسياسـة عـن اهدافها الاساسـية السـامية فغـدت السياسـة مـع هـؤلاء صـراع علـى النفـوذ مـن اجـل الكسـب المـادي والمعنـوي صـراع ينتـج عنـه تمزيـق المجتمـع وتفتيتـه فـي حيـن ان السياسـة بمعناهـا الصحيـح تهـدف الـى توحيـد وتماسـك المجتمـع وتحقيـق الخيـر العـام فارتباط السـوء بالسياسـة احيانـا لا يعنـي انـه مـلازم لطبيعتهـا انمـا هـو كامـن بالأشـخاص الذيـن يمارسـونها ويحرفونهـا عـن غرضهـا وهـذه الممارسـة تمثـل الشـواذ وليـس القاعـدة لان السياسـة هـي اسـمى نشـاطات البشـرية التـي مـن خلالهـا يحقـق الانسـان وجـوده[٥]

وبغـض النظر عـن النقـاش حـول حـدود الميـان المعرفـي لعلـم السياسـة فقـد حـدد موتمـر اليونسـكو عـام ١٩٤٩ موضوعـات التخصـص فـي اربعـة موضوعـات رئيسـة هـي: [٦]

- الفكر والنظرية السياسية
- الحكومات والنظم السياسية
- ديناميات الحياة السياسية
- العلاقات الدولية والقانون الدولي

بينما حدد الدليل البيوغرافي للجمعية الامريكية للعلوم السياسية الموضوعات في سبعة فروع رئيسية تنطوي على ٤٥ موضوعا فرعيا كما يوضحها الجدول التالي :[٧]

| الموضوع الرئيس | الموضوعات الفرعية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النظرية السياسية | النظم الفكرية السياسية في التاريخ | الفلسفة السياسية | الأيديولوجيات والعقائد | النظم المنهجية والتحليلية | | |
| المؤسسات السياسية | التاريخ السياسي والدستوري | الحكومات المحلية | أ–نظم الحكومات<br>ب–النظم الانتخابية | أ–الأحزاب<br>ب–جماعات الضغط<br>ج–المجتمع المدني | أ–الرأي العام<br>ب–النخبة | أ–السياسة المقارنة<br>ب–القانون العام |
| الإدارة العامة | البيروقراطية | الإدارة المقارنة | تحليل النظم الإدارية | نظرية التنظيم الإداري | التخطيط والبرمجة والموازنة | إدارة الموظفين |
| السلوك السياسي | نظرية صنع القرار السياسي | التنمية والتحديث السياسي | القيم السياسية | نظرية التغير والتكيف السياسي | نظرية الثورة | أ–التنشئة السياسية<br>ب–التعبئة السياسية |
| السياسة العامة | نظرية السياسة العامة | الاقتصاد السياسي | العلم والتكنولوجيا | الموارد الطبيعية والبيئة | الفقر والبنية الطبقية | |
| العلاقات الدولية | نظريات العلاقات الدولية | التنظيم الدولي | السياسة الخارجية | السياسة الدولية | القانون الدولي | العولمة |
| المنهجية | نظرية المعرفة وفلسفة العلم | بناء النماذج | التحليل الإحصائي | المناهج الكمية والكيفية | جمع البيانات الميدانية | الحاسب الآلي |

## ٥ . علم السياسية كعلم للدولة

تعتبر الدولة في المفهوم القانوني على أنها هيئة سياسية تتوفر على ثلاثة أركان لأزمة وهي الإقليم الذي يحدد مجالها الجغرافي، والسكان أو الشعب المستقر في الإقليم، وأخيرا السلطة التي تمارسها الدولة على من يقيم ضمن حدودها كما أن كلمة «دولة» من منظور علم الاجتماع السياسي، تشير إلى فئة خاصة من التجمعات البشرية، أي من المجتمعات، ثمة معنيان عمليا هما: الدولة ــ الأمة و الدولة ــ الحكومة، فالدولة، يمضي الدولة ــ الأمة، تدل على المجتمع القومي، أي إلى نمط من المتحد، نشأ في نهاية العصر الوسيط، وهو حاليا الأقوى تنظيما والأفضل اندماجا ـ أما الدولة ـ الحكومة فتدل على الحكام، قادة هذا المجتمع القومي[٨]. ويعتبر روجيه سالتو علم السياسة بأنه «دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف والعلاقات القائمة بينها

وبين أفرادها الأعضاء، والعلاقات القائمة بينها وين بقية الدول، وما اعتقده الناس وكتبوه وقالوه عن هذه المواضيع[٩]» كما يعتبر أرسطو الدولة «état» أو «state» تعني وضع مستقر ومؤسس لمجال الحاكم والمبني على تحقيق الطمأنينة والرفاهية أو السعادة، والانشغال الفلسفي الذي عني به أرسطو في كتابه السياسة، هو فحص ودراسة المدينة وأغلب علماء السياسة والمنظرين فيها أمثال بلونتشيني ورافاييل ركزوا على الدولة باعتبارها تختزل السياسي وتكثفه أو بتعبير رافاييل ما هو سياسي هو كل ما له علاقة بالدولة و يتحدد موضوع علم السياسة في التصور المؤسسي بمثابة علم للدولة، علم للمجتمع السياسي، وتطبع الظاهرة «المؤسسية الدولة: مؤسسة المؤسسات، إنها المؤسسة العليا المعبرة عن المعرفة والإرادة الإنسانيتين. لقد حقق هذا التصور على المستوى النظري تجاوزا للتصور العلاقي والدينامي، إنه لا يزيح لا خصوصية العلاقات السياسية ولا دينامية السلطة، لكنه يدمجها داخل محل حي ومتجانس، وبحسب رأي موريس دوفيرجي: «حتى أولئك الذين يحددون السياسة كعلم للسياسة عموما، يعترفون بأنها تبلغ في الدولة شكلها الأكثر اكتمال تنظيمها الأكثر كمالا ...» وعليه إن دارس السياسة يعرف «الشيء» السياسي، كالدولة بالطريقة التي يعرف فيها آخرون القوى في الفيزياء والأجسام في الكيمياء»، ويمكن حصر ثلاثة أنواع من المعرفة للدولة[١٠]

أ. علم السياسة التجريبي: إنه علم السياسة الخالص، لكونه وصفيا تفسيريا ووضعيا.

ب. علم السياسة المذهبي: مفاده فلسفة سياسية قد تحيل إلى حكمة وتبصر في التصرف.

ت. علم السياسة التطبيقي: خلق وسائل العمل.

**ثانيا: النظرة الحديثة للعلوم السياسية:**

في بداية القرن العشرين، تم تطوير طريقة جديدة للنظر إلى العلوم السياسية. يُعرف هذا النهج الجديد بالنهج السلوكي. التوجه الرئيسي للجديد الرأي هو معاملة السياسة كنشاط وعملية. في هذا السياق، ظهرت تعريفات جديدة.

- هارولد لاسويل: السياسة هي دراسة التأثير والمؤثر أو دراسة تشكيل السلطة وتقاسمها

- ديفيد إيستون : «السياسة هي التخصيص الرسمي للقيم» .
- كاتلين : «العلوم السياسية هي دراسة فعل السيطرة البشرية والاجتماعية . »
- أندرو هيوود : «يمكن تعريف السياسة على أنها نشاط يتم من خلاله الناس وضع القواعد العامة التي يعيشون في ظلها والحفاظ عليها وتعديلها « .

يعتبر علماء السياسة الحديثون السياسة كعملية تتمحور حول السلطة و تأثير . إنهم لا يهتمون بالدولة والحكومة فحسب ، بل يهتمون أيضًا بـ دراسة وتقييم الأنشطة السياسية والسلطة السياسية والعمليات وغير المؤسسات الحكومية .

**ثالثا :تدريس علم السياسة في المنطقة العربية**

وقد شاع استعمال كلمة السياسة عند العلماء والمفكرين العرب فقد الف ابو نصر الفاربي مجموعة من الكتب منها رسالة في السياسة والسياسة المدنية وعنون ابن سينا احد كتبه كتاب السياسة وكتب ابن حزم كتاب الامامة والسياسة والف الماوردي كتابه المشهور قوانين الوزارة وسياسة الملك وذكر ابن النديم في كتابه الفهرست اسماء كتب عديدة مفقودة ولكنها كانت موجودة في القرن الرابع الهجري وهي تحمل اسم السياسة منحت كتاب تدبير الملك والسياسة لسهل بن هارون وكتاب السياسة للسرخسي وكتاب السياسة والخلفاء والامراء للمفرج المتوفي ٣٠٩ه وابن خلدون الذي قسم السياسة الى انواع مختلفة في كتابه مقدمة ابن خلدون والدينوري في كتابه الامامة والسياسة اما ما قاله ابن كثير بان كلمة السياسة هي كلمة اجنبية معربة من الفارسية واصلها السياسا مركبة من سي بمعنى ثلاثة وسا بمعنى الترتيب وان العرب حرفوها فقالوا سياسة فقد تكون صحيحة ولكن الذي يضعفها هو ان الكلمة مصرفة الى الفعل الماضي والمضارع والامر في حين الدخيلة لا تصرف كما ان المعاجم اللغوية العربية لم تشر الى رواية ابن كثير المنفردة اما ان جنكيز خان وضع دستورا للتتر اسماه السياسا فهو على الاغلب قد اقتبس الكلمة من العرب لان العرب استخدموا هذه العبارة السياسة قبل التتر بعدة قرون[١١]

او هي علم الدولة والسياسة لغة القيام بشؤون الرعية او استخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الارشاد والهداية[١٢]

أما في الوطن العربي ، فإن معهد العلوم السياسية في جامعة الجزائر يمثل أول كلية جامعية عربية متخصصة بالعلوم السياسية منذ عام ١٩٤٩ ، غير أن ذلك كان تحت حكم الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، ثم ارتبط بمعهد الإعلام في فترة لاحقة ليصبح معهد العلوم والسياسية والإعلام . وفي بقية الدول العربية كانت أول كلية للعلوم السياسية تلك التي فُتحت في العراق عام ١٩٨٧ ، بينما بقيت العلوم السياسية على مستوى الأقسام التي ترتبط بكليات مختلفة ، فهي مع الحقوق أحيانًا أو مع الآداب أو الاقتصاد أحيانًا أخرى ، وهذا أمر مرتبط بتأثيرات تاريخية مختلفة ، كما تأسست الجمعية العربية للعلوم السياسية في عام ١٩٨٥ . وحتى عام ٢٠١٠ قد توزعت دراسة تخصص العلوم السياسية في ٣٩ قسما للعلوم السياسية في الجامعات الحكومية العربية . وتتباين المقررات التي يجري تدريسها من حيث درجة العناية بموضوعات محددة ، بسبب الخلفيات الأكاديمية للأساتذة ، ويلاحظ غلبة النموذج الفرانكوفوني في الجامعات المغاربية قياسًا بالأنجلوسكسونى في الجامعات المشارقية .(١٣)ولكن بعض الدول العربية والجامعات فيها لازالت ليس لديها اقسام للعلوم السياسية مثل دولة قطر حيث لا يوجد قسم للعلوم السياسية في جامعة قطر والذي لم يفتح سوى عام ٢٠٠٩ بمسمى شؤون دولية وهذا هو التخصص الحديث كبديل عن العلوم السياسية اما بالنسبة لكلية السياسات العامة فهي الكلية الأحدث التي أطلقتها جامعة حمد بن خليفة ، وهي تعكس الأولوية التي توليها الجامعة لدعم والإسهام في تطوير سياسات فعالة من شأنها أن تُسهم في تنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ . .

**رابعا : أهمية العلوم السياسية في إدارة المجتمعات العربية الحديثة**

لقد أبانت الأزمات السياسية التي ألمت بالدول العربية منذ ٢٠١١ على الأهمية الاستراتيجية لتخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ودور النخب العلمية والعقول السياسية الاستراتيجية في مأسسة التفكير والتخطيط السياسي وفق رؤى منهجية وتصورات واقعية وعلمية ، فالتنظير السياسي لحل الأزمات وإدارتها ينطلق من المعاهد البحثية وغرف وعلب التفكير الاستراتيجي ومراكز البحث المتخصصة في الاستشراف والمستقبليات ، وهي بنوك لجمع رأس مالِ الأفكار وإنتاجها وهندسة الاستراتيجيات وتطويرها . ومما يثير العَجَبَ ؛ أنَه فيِ الوقت

الـذي يحظـى فيـه هـذا التخصـص بالاهتمـام البالـغ لـدى الـدول الرائـدة، والتمكيـن المسـتحق والتطويـر الدائـم لأدواتـه المنهجيـة ومقارباتـه العلميـة ومؤسسـاته البحثيـة، نجـد الكثيـر مـن الـدول العربيـة تحـارب هـذا التخصـص والبعـض منهـا تمنـع دراسـته كليـا، ظنـا منهـا أنـه تخصـص ينمـي حاسـة «الوعـي السياسـي» لـدى الشـعوب المستَبَدَّةِ ويفتـح أقْفَـالَ عقولهـا حـول مفاهيـم: الشـرعية والمشـروعية والمجتمـع المدنـي والتنشـئة السياسـية والنظـام السياسـي وأشـكاله والديمقراطيـة التشـاركية والتمثيليـة، التـداول علـى السـلطة، والحكـم الأوتوقراطـي والثيوقراطـي والديمقراطـي، أنـواع السـلطة، والحكـم الراشـد والمسـاءلة، وغيرهـا مـن المفاهيـم المركزيـة التـي تذكـي جـذوة الوعـي السياسـي فـي المجتمـع(١٤)

**المبحث الثاني: علاقة العلوم السياسية بالنظام السياسي في قطر**

علـى المسـتوى الاكاديمـي يـدور نقـاش عميـق حـول دور قطـر وسياسـتها يتجـاوز التحيـزات السياسـية والمواقـف والكتابـات الاعلاميـة اذ ان التناسـق بين الثقافة السياسـية وبنيـة النظـام السياسـي ضـروري لاسـتقرار النظـام وعملـه بشـكل جيـد والتفـاوت بينهما يهـدده فهنـا تمثـل قطـر حالـة قائمـة بذاتهـا تغـري بالبحـث والدراسـة نظـرا لمـا تمثلـه مـن تحـد لأبـرز مقـولات نظريـة السياسـة الدوليـة لذلـك يسـعى هـذا البحـث الـى تفسـير علاقـة السياسـة بالنظـام السياسـي فـي قطـر بالاتـي بيانـه:

**اولا : توسيم المجتمع القطري**

قطـر دولـة صغيـرة لا تتجـاوز مسـاحتها ١١٤٣٧ كلـم مربعـا فـي حيـن وصـل عـدد سـكانها عـام ٢٠٢٢ الـى ٢٩٣١ مليـون نسـمة حسـب تقديـرات اجراهـا جهـاز الاحصـاء القطـري. فهـي واحـدة مـن تلـك الـدول الصغيـرة التـي طالمـا اظهـر المجتمـع الدولـي قلقـا ازاء ضعفهـا وقـد حضـر هـذا القلـق بشـكل لافـت فـي دراسـات ومراجـع العلاقـات الدوليـة فـي السـتينيات والسـبعينيات التـي ركـزت فـي تلـك الحقبـة الزمنيـة علـى القيـود التـي يفرضهـا صغـر الحجـم علـى قـدرة الدولـة التنافسـية فـي المجـالات السياسـية فهـذه الحالـة فرضـت علـى الـدول الصغيـرة تبنـي اسـتراتيجية تكويـن السـمة سـمة لبنـاء مكانـة فريـدة مـن نوعهـا لان هـذا فـي المقـام الاول يعـزز الشـرعية وفـي الدرجـة الثانيـة يظهـر للأخريـن قيمـة وفائـدة الدولـة(١٥)

وبشكل عام فان ما شهده الاقليم الجيو سياسي المحيط بدولة قطر من احداث سياسية طيلة العقود الماضية عزز مخاوف دولة قطر وقلقها خاصة مع :

أ. احتلال العراق للكويت في العام ١٩٩٠ وما حمله ذلك من عوامل قلق للدول الصغيرة ومصدر القلق لقطر كان يتمثل بموقعها الجيو سياسي بين القوتين المتنافستين في الخليج وهما السعودية وايران وهو ما يعني امكانية وقوعها ضحية للتنافس على الجغرافيا السياسية في المنطقة

ب. شعور القيادة القطرية التي حكمت البلاد في ٢٧ يونيو ١٩٩٥ بان دولا اقليمية رئيسية كالسعودية ومصر لا ترحبان بالنظام الجديد في قطر واعتبارها هذا النظام مصدر قلق لها

ت. من هنا استوجبت الحكمة وضع الاستراتيجيات التي توفر لدولة قطر فرصة جيدة لتعزيز سيادتها وبقائها على قيد الحياة[١٦]

وبذلك تؤكد الدولة القطرية بشدة على الاستثمار في رأس المال البشري في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ . فالركائز الأربع للرؤية الوطنية هي التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، والتي تؤكد على هدف تنمية المجتمع من خلال الاستثمار بشكل كبير في بناء رأس المال البشري لتحقيق الازدهار الدائم . تركز الدولة القطرية على التعليم لخلق قوة عاملة وطنية سليمة جسديًا وعقليًا تتمتع بإحساس قوي بهوية مشتركة تستند إلى الثقافة العربية والقيم الإسلامية على النحو المنصوص عليه في الرؤية الوطنية . إن الحفاظ على العلاقات بين الدولة والمجتمع من خلال الثقافة السياسية القائمة على الثقة والرضا بين الأشخاص ، والاستثمار في رأس المال البشري وتلبية التوقعات لتحسين أوضاع مواطنيها بكل الوسائل ، هي خطوة حاسمة بالنسبة لدولة قطر .[١٧]

نظرًا لأن قطر دولة ملكية ، فمن الواضح أن الأساليب الرسمية والمؤسسية للمشاركة السياسية هرمية ومن ثم عمودية . ومع ذلك ، وبمساعدة رأس المال الاجتماعي ، يمكن للمجتمع أن يفتح قنوات للعلاقات الأفقية بين الدولة والمجتمع عند مشاركته سياسياً عبر التجمعات غير الرسمية[١٨]

ربما برزت قطر بوصفها الدولة الخليجية الأكثر إثارة للجدل في العقود الماضية لتصبح محورا مركزيا في تغيير الديناميكيات الجيوسياسية في الخليج العربي على وجه الخصوص والشرق الأوسط بشكل عام . في حين كانت قطر

في بؤرة الاهتمام الدولي القوة الصاعدة في منطقة الخليج ، كان صعودها يواجه تحديًات كبيرًة بسبب العديد من العوائق التي قام بها جيرانها في حقبة ما بعد الربيع العربي ، والتي تحولت فيها موازين القوى الإقليمية من التكامل الإقليمي إلى الصراع الإقليمي . اذ تبرز القيادة بوصفها العامل الرئيسي الذي أدى دورا حاسما في تحول قطر وادارة الازمات من خلال خريطة طريق مميزة ومستقلة واستراتيجية وبذلك يتم تعريف القيادة السياسية ظاهرة تاريخية وعالمية اعتمادا على الثقافة السياسية والنظام[١٩] إذ يمكن للقادة ممارسة السلطة المطلقة ، هي أقل تقييدًا بالهيكل المؤسسي من الديمقراطيات ، تأثير القيادة مهم جدًا في التغيير أو الصراع . لذلك نظرا ، لان العملية السياسية في الأنظمة الاستبدادية تتطور بدلاً من ذلك كنتاج لمبادرة القائد في هيكل واجراءات مؤسسية أقل تعقيدًا ، فإن كفاية القيادة مهمة بشكل كبير .[٢٠]

بناء على ظهورها كقوة عظمى في مجال الغاز شهد العقد الماضي قيام قطر بترجمة نفوذها الدولي المتنامي الى اصول كبيرة من القوة الناعمة وكان انشاء قناة الجزيرة بمرسوم اميري في تشرين الثاني ١٩٩٦ من الامور ذات الاهمية الخاصة اظهر مستوى من الاستقلال التحريري والتقارير الاستقصائية التي تفوقت كثير على منافسيها الاقليميين الذين تديرهم الدولة وسرعان ما اكتسبت جمهورها في جميع انحاء العالم في الوقت نفسه احتلت قطر مكانة متميزة في مبادرات الوساطة الدبلوماسية تضمن الدستور القطري الاشارة الى الحل السلمي للنزاعات الدولية باعتباره حجر الزاوية في سياسة قطر[٢١]

**ثانيا : النظام السياسي القطري داعم للثقافة السياسية**

للنظام السياسي اسهام فعال في تكريس الثقافة السياسية وذلك بتبني الارهاصات الاولية التي قام عليها النظام السياسي اذ تتبنى الدولة ثقافة النخبة التي تجد طريقها الى الجماهير من خلال الاعلام او النظام التعليمي[٢٢] وهذه الالية تفسر لنا الطريقة التي كرست بها الثقافة السياسية وطريقة اعادة انتاجها فتبعا للظروف الداخلية او الخارجية قد يطرا تغيير طفيف على التنظيم الداخلي للنظام السياسي فمثلا مجالس الشورى لا تزال تحمل في طبيعتها الاستشارية رمزية علاقة المجتمع بالنظام السياسي والتي لا تتجاوز محور الشورى غير الملزمة[٢٣]

توفر الثقافة السياسية في قطر مكونات فريدة تتجاوز النهج المتمحور حول النفط فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمجتمع والهوية الوطنية، حيث تتم إضافة عناصر رأس المال الاجتماعي والبشري إلى هذه الأدوات التقليدية وغير التقليدية للمشاركة السياسية(٢٤)

فإن الدولة والمجتمع ليسا مجتمعين منفصلين تمامًا في الخليج، بل بالأحرى «الدولة متأصلة بشكل أعمق في المجتمع في الخليج ولديها طرق أكثر دقة للتأثير و تشكيل الدولة «. نظرًا لأن بنية الدولة تطورت من التقاليد القبلية، فإن أعضاء القبيلة لا يعترفون بهيكل الدولة مع نظام سلطة قائم على الدرجات، ولكن بدلاً من ذلك يبنون مجتمعاتهم على الأخوة وراء زعيم مشترك. بالنسبة للأنظمة السياسية للديمقراطيات المنتخبة، الحكام هم النخبة السياسية التي تمثل الدولة. في الخليج، يشجع الارتباط القبلي بالأرض الناس على النظر إلى الحاكم والنخب السياسية على أنهم قادة مجتمعهم، أي شخص مثلهم ولكنه يحكمهم. البعد الثاني للعلاقات بين الدولة والمجتمع في الخليج هو وجود قنوات غير رسمية للمشاركة السياسية والمشاركة التي قد تحل محل الهياكل الرسمية، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى هذه الهياكل. اليوم، تمت إضافة وسائل التواصل الاجتماعي كآلية افتراضية للحوار إلى هذه الأدوات التقليدية.(٢٥)

**الخاتمة**

ان علم السياسة ميدان شاسع ويتجه للامتداد فالي جانب المواضيع التي يتناولها تضاف دائما مقتربات جديدة فالسياسة موجودة في كل مكان. وهي مفهوم واسع الانتشار وقديم قدم البشر. اذ تسود في كل مجال من مجالات الحياة البشرية. سواء أحب المرء أم لا فعليًا لا يوجد أحد تمامًا بعيدًا عن متناول نوع من النظام السياسي اذ ان واقع العلاقة بين العلوم السياسية والنظم السياسية يضعها امام جملة من الصعوبات المستقبلية لذلك لابد لها من الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في ما يتعلق بتدريس العلوم السياسية من خلال الاهتمام بانشاء المؤسسات والمراكز البحثية التي لها الدور الاساسي في تخريج كوادر ونخب متخصصة في مختلف جوانب العلوم السياسية وبذلك توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وبالاتي بيانه:

**الاستنتاجات**

١. ان مرور ما يناهز النصف قرن على تأسيس حقل العلوم السياسية لا ينفي وجود معضلات عدة يواجهها

٢. ضرورة تطوير المناهج والمقررات الدراسية

٣. استحداث اقسام وفروع متخصصة في العلوم السياسية

٤. تمثل قطر حالة قائمة بذاتها تغري بالبحث والدراسة نظرا لما تمثله من تحد لأبرز مقولات نظرية السياسة الدولية

**التوصيات**

١. تتبنى الدولة ثقافة النخبة التي تجد طريقها الى الجماهير من النظام التعليمي والمؤسسات العلمية.

٢. تنمية الوعي والثقافة السياسية لدى افراد المجتمع القطري

٣. ينطلق التنظير السياسي لحل الأزمات وإدارتها من المعاهد البحثية وغرف وعلب التفكير الاستراتيجي ومراكز البحث المتخصصة في الاستشراف والمستقبليات

## الهوامش

١ . ابن منظور لسان العرب, ج٦,بيروت,دار احياء التراث العربي,١٩٩٦,ص٤٢٩ .

٢ . قحطان الحمداني الاساس في العلوم السياسية, ط١, دار مجدلاوي للنشر,٢٠٠٤,عمان,ص٢١ .

٣ . حافظ علوان حمادي الدليمي, المدخل الى علم السياسة,ط١, دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية, ٢٠١٨, ص١١

4. POLITICAL SCIENCE COURSE: BA LLB SEMESTER I DEEPIKA GAHATRAJ MODULE: MODULE I, Political Science: Nature and Scope and it's relation to Law,p1.

٥ . عصام سليمان مدخل الى علم السياسة, ٢, دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت,١٩٨٩, ص٩-١٠ .

٦ . وليد عبد الحي, العلوم السياسية في الجامعات العربية اقتراح نموذج, مجلة عمران, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, العدد٢, ٢٠١٢, ص١٥٤ .

٧ . المصر نفسه,ص١٥٥ .

٨ . نور الدين التقاوي, محمد المنصوري, علم السياسة محاولة في التقريب النظري, مجلة منازعات الاعمال,العدد٢٦,المغرب,٢٠١٧,ص٢٤٠-٢٨١ .

٩ . جان مينو ، مدخل إلى عالم السياسة ـ ترجمة جورج يونس منشورات عويدات ، بيروت ، الطبعة الثانية ،, ١٩٧٧ ، ص ٨٣ .

١٠ . عبد الرحيم العماري "نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر " منشورات زاوية للفن والثقافة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ، ص ٤٤ .

١١ . قحطان الحمداني, الاساس في العلوم السياسية, ط١, دار مجدلاوي للنشر,٢٠٠٤,عمان,ص١٩-٢٠ .

١٢ . احمد عطية الله, القاموس السياسي, ط٥,منشورات دار النهضة العربية, مصر,١٩٧٤,ص٦٦١

١٣ . وليد عبد الحي ، العلوم السياسية في الجامعات العربية : اقتراح نموذج ، مجلة عمران ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد ٢ ، خريف ٢٠١٢ ، ص ص ١٥٣ - ١٦٩ .

١٤ . حرز الله محمد الاخضر, العلوم السياسية تخصص استراتيجي جنى عليه الدخلاء,مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت, على الموقع الالكتروني

: https://al-sharq.com/opinion/05/01/2020/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-

تاريخ الزيارة, ٢٠/١١/٢٠٢٢ .

١٥ . نواف التميمي, الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر, ط١, مركز الجزيرة للدراسات,قطر,٢٠١٢,ص٦٤-٦٥ .

١٦ . المصدر نفسه, ص٦٥-٦٦ .

17. Dogan P, Camden g, The Political Culture in Qatar, 2020. 5.

18. ipad4

19. Jean Blondel, Political Leadership Towards a General Analysis (London: Sage Publications, 1987); Robert C. Tucker, Politics as Leadership (Columbia MO University of Missouri Press, 1995); Joseph Mascuilli, Milkhail A. Molchaov, and W. Andy Knight, "Political Leadership in the Context," Ashgate Research Companion to Political Leadership, (January, 2009): 2-26. according to Esra Çavuşoğlu From Rise to Crisis: The Qatari Leadership,p83

20. Esra Çavuşoğlu From Rise to Crisis: The Qatari Leadership, 2020,84.

21. Kristin Coates UIrichsen, Qatar: Emergence Of a Regional Power With International Reach,2012,ipad6,

٢٢ . فايد العليوي, الثقافة السياسية في دولة مجلس التعاون الخليجي, مجلة رؤية تركية, مج٤,العدد٣,مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, ٢٠١٥,ص١٨١

٢٣ . المصدر نفسه .

24. Dogan P, Camden G, The Political Culture in Qatar:Beyond the Rentier State,2020, 2.

25. Ipid3.

# الشرعية الدستورية في العلوم السياسية وأثرها على الانظمة السياسية العربية المعاصرة

الباحث والمحامي والمستشار القانوني
والخبير القضائي
**عبد الاله مشعل نواف الحسان**

**أ .م .د . سداد مولود سبع**
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-
جامعة بغداد

**الملخص**

تعد الشرعية احد اهم مداخل دراسة النظم السياسية في العلوم السياسية ، وهي تشير إلى الاعتراف العام والقبول بالنظام السياسي ومن هذا المنطلق يتضح أن القبول والطاعة هما أساس الشرعية ، ومن ثم فإن أي نظام سياسي يحتاج إلى القبول الشعبي والرضا الجماهيري عبر الاطر القانونية المتفق عليها داخل كل بلد ، ومقياس تطور البلدان واستقرارها يكمن في قياس مقدار الشرعية السياسية التي نجحت تلك النظم في تحقيقها من عدمه .

واشكالية النظم السياسية العربية هي عميلة مركبة ومعقدة ، فهي ما بين نظام فقد شرعيته السياسية التامة وخضعت لسياسة الاستبداد ، الامر الذي افضى لسقوط العديد منها مع موجة الاحتجاجات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١ ، وبين انظمة حاولت المحافظة على اطر الشرعية السياسية الرسمية الا انها فشلت في تحقيق المشروعية السياسة ، او البعض الاخر منها جعل من الشرعية السياسية بوابة لبقاء راس النظام الحاكم في السلطة ، وهذا يشير الى ان مشكلة الشرعية في البلدان العربية تعاني من اشكالية بنيوية لها علاقة بالثقافة السياسية لتلك البلدان وطبيعة الظروف التي نشات على اساسها تلك البلدان ، وطبيعة اقتصادها الريعي الذي كان له الاثر الكبير في تجذر مشكلة الشرعية في النظم السياسية العربية

**الكلمات المفتاحية**

الشرعية ، الانظمة السياسية . النظم السياسية العربية

**Keywords**

legitimacy, political systems. Arab political systems

## Summary

Legitimacy is one of the most important entrances to the study of political systems in political science, and it refers to general recognition and acceptance of the political system. From this standpoint, it is clear that acceptance and obedience are the basis of legitimacy. Therefore, any political system needs popular acceptance and mass satisfaction through the legal frameworks agreed upon within each A country, and the measure of the development and stability of countries lies in measuring the amount of political legitimacy that these regimes have succeeded in achieving or not

. The problem of Arab political systems is a complex and complex process, as it is between a regime that has lost its full political legitimacy and submitted to the policy of tyranny, which led to the fall of many of them with the wave of Arab protests that erupted in 2011, and between regimes that tried to maintain the frameworks of official political legitimacy, but failed to achieve Political legitimacy, or some of the other ones, made political legitimacy a gateway to the survival of the head of the ruling regime in power, and this indicates that the problem of legitimacy in the Arab countries suffers from a structural problem related to the political culture of those countries and the nature of the conditions on which these countries were established, and the nature of their rentier economy Which had a great impact on rooting the problem of legitimacy in the Arab political systems

**المقدمة**

يعد موضوع النظام السياسي احد المداخل المنهجية الاساسية في دراسة العلوم السياسية، لكونها الركن الاهم لدراسة الدولة، والمجتمع وطبيعة واشكال السلطات الحاكمة، والتي من خلال بحث ودراسة النظام السياسي امكننا التمييز والفصل بين انواع واشكال النظم السياسية والتي توزعت بين نظام ديمقراطي ونظام مستبد، وتندرج في اطارهما مستويات واشكال مختلفة من السلطات تاخذ اطر متعددة فمنها نظام رئاسي، وبرلماني ونظام الجمعية، كذلك هناك اختلاف بحسب طبيعة العلاقة بين السلطات الرسمية وغير الرسمية بمعنى قدرة النظام السياسي على استيعاب الاحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والسماح لها بالعمل السياسي، يضاف الى ذلك ادارة النظام السياسي جغرافيا، وهنا يتوزع بين نظام المركزية ونظام اللامركزية الادارية وبين النظام الفيدرالي، وبين تلك التفرعات تندرج بعض النظم السياسية الديمقراطية والبعض الاخر تدرج ضمن النظم الاستبدادية، وما بينهما يدرج على ايضا تدرج بعض النظم التي تاخذ بكل اشكال الديمقراطية من الناحية النظرية، الا انها عمليا توصف بانها انظمة مستبدة، والمثال الابرز عليها هي النظم السياسية العربية.

واحد مقايس ان النظام السياسي ديمقراطي من عدمه هو شرعية النظام السياسي من عدمه، وهنا انصبت دراسة العلوم السياسية على البحث والتقصي في لدراسة اسس الشرعية السياسية والتي تعتمد على القواعد القانونية والدستورية لتعزيز استقرار النظام السياسي وضمان قوته وسطوته للحفاظ على اركانه لكن باطار مقبوله اجتماعيا، لكون الشرعية تعتمد على الرضا الشعبي، ونظرة المحكومين إلى السلطة، والانسجام بين الحاكم والمحكومين،

وبما ان النظام السياسي مجموعة من الاسس والركائز المتناسقة فيما بينها تعتمد على التواصل بين مكونات تلك النظام وباقي وحداته المجتمعية والسياسية، لذا فان الشرعية الدستورية لا تتوقف عند حدود الاطر القانونية والدستورية بل تعتمد ايضا على الرضا الشعبي الذي ركيزته الاساسية درجة التفاعل بين السلطة والمجتمع.

**أهمية البحث :**

اهميـة البحـث مصدرهـا الاسـاس مفـردة الشـرعية واختـلاف وجهـات النظـر فـي تفسـير ووسـائل قياسـه الدسـتورية والقانونيـة فـي النظـم السياسـية والتـي تخضـع لمعايير مختلفـة ومتباينـة بيـن نظـام واخـر وبيـن مرحلـة واخـرى ، وهنـا تاتـي اهميـة البحـث في هـذه المفـردة فـي مجـال العلـوم السياسـية ، لكونـه يكشـف حجـم الدراسـات العلميـة والتـي ارسـت علـى اساسـها المنهجيـة العلميـة للبحـث فـي شـرعية النظـام السياسـي ، فضـلا عـن ذلـك تاتـي البلـدان العربيـة كنمـوذج ثـري للبحـث فـي هـذا الموضـوع اذا ركـز العديـد مـن الكتـاب والمفكريـن الغـرب محـددات وضوابـط الشـرعية الدسـتورية فـي النظـم السياسـية العربيـة ، والتـي مـن خـلال تلـك الدراسـات العليمـة تـم الكشـف عـن مجـالات الخلـل فـي طبيعـة تلـك النظـم وتشـخيص ضعـف قدراتهـا وفشـلها فـي مواكبـة التطـورات والتحديـات التـي طـرأت علـى النظـام الدولـي ، ولعـل السـبب فـي هـو احـد اسـباب انـدلاع حركـة الاحتجاجـات العربيـة فـي العـام ٢٠١١ ، لكـون تلـك النظـم فشـلت فـي سـد الفجـوة بينهـا وبيـن مجتمعاتهـا .

**مشكلة البحث**

تكمـن اشـكالية البحـث فـي التخلـف والتبعيـة التـي كانـت تعانـي منهـا النظـم السياسـية العربيـة وعـدم قدرتهـا علـى مواكبـة التطـورات العالميـة ولا موجـات التكنولوجيـة المتقدمـة التـي جعلـت مـن تلـك النظـم تعانـي مـن انكشـاف سياسـي امـام شـعوبها وامـام التطـور التحديـث الحاصـل فـي العالـم الامـر الـذي افضـى الـى ضـرورة اعـادة النظـر بمضمـون الشـرعية الدسـتورية والانتقـال الـى البحـث عـن شـرعية سياسـية ثمارهـا الانتـاج ومخرجـات النظـام الا ان هـذا مـا اصطـدم بعـدم رغبـة الانظمـة العربيـة الحاكمـة بالتحديـث والتطـور ، وهـذا مـا سـنحاول الاجابـة علـي مـن خـلال الاسـئلة التاليـة :

-ما هية الشرعية ومصادرها .

-العلاقة بين مبدأ الشرعية وبعض المصطلحات الأخرى

-أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

**الفرضية :**

تنطلق الفرضية من حقيقة مفادها كلما كانت هناك حرية لتواصل المجتمع مع السلطة كلما تعززت شرعية النظام السياسي، والعطس صحيح، وهذه الفرضية لو تحققت صحتها لامكن النظم السياسية العربية من تعزيز شرعيتها السياسية والدستورية بعيدا عن استخدام الاكراه والاجبار.

## المبحث الأول

## ماهية الشرعية ومصادرها

تعد تبر الشرعية من أهم الضمانات لحقوق وحريات المواطنين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث لا تستطيع الهيئات والحكام أن تفرض القيود على الحريات إلا من خلال القواعد القانونية، طالما ظلت تلك القواعد القانونية قائمة، ذلك لأن تحديد حقوق وحريات المواطنين يتم وفقاً للقواعد القانونية.

### المطلب الأول : مفهوم الشرعية لغة واصطلاحاً

**اولا : الشرعية لغة**

الشرعة والمشرعة والشراع المواضع التي ينحدر منها الماء، لذا سمي المولى عز وجل بالشارع لأنه مصدر الشريعة( ابن منظور، ١٩٨٨)، وفي كلام العرب الشريعة والشرعة، شرعة الماء بمعني المورد أو المشرب، وفي ذلك يقول الإمام «الرازي»(الرازي، ١٩٩٠) شرعة الماء هو مورد الشاربة، ويقول «الأزهري» ولا تسميها العرب شرعة حتى يكون الماء عداً لا انقطاع له كماء الأنهار، ويكون ظاهراً معيناً لا يستقي منه برشاً «أي دلو»، كما تطلق كذلك على الطريق المستقيمة على حد تعبير «الفيروز آبادي» الظاهر المستقيم من المذاهب(ابادي، ٢٠٠٥)، ومنه قوله تعالي: «ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ»(سورة الجاثية)، فمشروعية الشيء هو الأساس الذي يجعله مشروعاً موافقاً.

وبين الشرعية والشريعة جناس كامل لفظاً ومعني، فكلاهما مصدر من فعل واحد هو شرع، والشِراع بالكسر شِراع السفينة وأشرع باباً إلى الطريق أي فتحه إلى الشارع، وشرع فلان إذا اظهر الحق وقمع الباطل(جريشة، ٢٠٠٧).

**ثانيا: مفهوم الشرعية من الناحية الاصطلاحية:**

يُعّرف فقهاء القانون العام مبدأ الشرعية بأنه «خضوع كلاً من الحكام والمحكومين للقانون بمعناه الواسع»، بمعني سيادة حكم القانون وخضوع جميع السلطات الحاكمة في الدولة لأحكامه»(الطماوي، ١٩٧٦)، وهذا يعني أنه يجب احترام القواعد القانونية القائمة حتى تتوافق جميع إجراءات السلطات العامة للدولة مع القانون بشكل عام، سواء كانت هذه السلطات تشريعية أو قضائية أو تنفيذية (الشاعر، ١٩٩٧).

يتطلب هذا التعريف أنه يجوز للأشخاص ذوي المصلحة والأهلية طلب إلغاء أي إجراء من قبل السلطات العامة وقراراتها الملزمة غير القانونية، أو طلب تعليق تنفيذها أو تعويضهم أمام محكمة إدارية مختصة، ما يعني ان تخضع الدولة للقانون في كل الاعمال والتصرفات والامتيازات التي تمتع بها(الحكيم، ١٩٨٧). وهي هنا تعني سيادة القانون، ولا يمكن تحقيق هذه السيادة إلا بإخضاع الحكام والمحكومين للقانون، وكذلك التبعية لجميع السلطات العامة في الدولة في جميع أعمالها وأنشطتها مع القانون. (الطماوي، ١٩٨٦).

وبسبب التباين بوجهات النظر حول تحديد مضمون القانون الواجب الخضوع لتحقيق الشرعية فقد برز اتجاهين لتفسيرها:

الاتجاه الأول: ذهب إلى التوسع في مضمون الشرعية توسعاً كبيراً بحيث يشمل كافة القواعد القانونية المُلزمة الصادرة في الدولة أياً كان مصدرها، سواء كانت مدونة أو غير مدونة، ويأتي في مقدمة مؤيدي هذا الاتجاه الفقيه «جورج فيدل»، الذي ذهب إلى أن مبدأ الشرعية ينصرف إلى احترام القانون بمدلوله الواسع، ومن ثم يمتد الخضوع لكل القواعد القانونية المُلزمة بغض النظر عن مصدرها(Vedal,1964).

وفي نفس الاتجاه ذهب غالبية الفقهاء والمفكرين العرب، إذ يرون أن المقصود بالقانون عند تطبيق مبدأ الشرعية هو «المفهوم الواسع الذي يشمل

كل قواعد القانون الوضعي النافذة في الدولة، ومن ثم ينصرف مدلوله إلى كل قاعدة قانونية مجردة أياً كان مصدرها وعلى اختلاف درجاتها وقوتها المُلزمة «(الطماوي، ١٩٦١). ويتوسع أنصار هذا الاتجاه إذ لا يكتفون بتلك القواعد القانونية المكتوبة فحسب بل يضيفوا إليها قواعد قانونية أخرى غير مكتوبة مثل العرف والقواعد القانونية العامة، وهذا المفهوم الواسع لمدلول القانون والتي تُشكل مضمون الشرعية.

الاتجاه الثاني: عارض بعض الفقهاء بشدة هذا التوسع في مدلول القانون ومن ثم في مضمون مبدأ الشرعية، ويتزعم هذا الاتجاه الفقيه «إيزمان» الذي يرى أن هذا التوسع يُعد خروجاً على الاعتبارات التاريخية المتعلقة بهذا المبدأ، فالقانون إنما يعرف بمدلوله المحدد، وهو مجموع القواعد التي تضعها السلطة التشريعية أو تشترك في إصدارها مع رئيس الدولة طبقاً للدستور وتصاغ في قالب شكلي وتحمل اسم القانون، ومن ثم فلا محل للقول بأن تتقيد الإدارة بقواعد يقررها القضاء الإداري، إذ يمكن تصور ما قد يسفر عنه التطور القضائي في المستقبل» (Eisenmann,1957).

ووفقاً لهذا التصور فإن أنصار هذا الاتجاه يروا أن القواعد التشريعية هي فقط التي يجب أن تلتزم بها كافة السلطات العامة في الدولة، ومن ثم فإن التوسع في مضمون مبدأ الشرعية يشكل خطراً كبيراً على التصور الأصيل والأمثل له، وعلى نفس المنوال سار بعض الفقه العربي مؤيدين ضرورة تضييق مبدأ المشروعية مستبعدين التوسع في مدلوله(البرزنجي، ١٩٧٠). وذلك لكون القوانين اذا ما تم الالتزام بها غالبا ما يصاب العمل السياسي بالجمود ويشل عمل النظام السياسي.

ويبرر أصحاب الاتجاه الثاني بان مبدأ الشرعية رافض فكرة التوسع بمفهوم الشرعية، فإنهم بأسانيدهم يخلطوا بين مبدأ سيادة التشريع أو سمو العمل التشريعي الصادر من السلطة التشريعية المختصة وبين مبدأ الشرعية، ولعل الأخذ بهذا المفهوم كان من الممكن في وقت سابق، وقت كانت السلطة التشريعية هي صاحبة الاختصاص الوحيد في إصدار القواعد التشريعية العامة، وكان دور السلطة التنفيذية بمثابة المنفذ لها فقط، لكن مع تطور الدولة وتدخل الإدارة في الكثير من الشئون بما فيها إصدار القواعد التنظيمية «اللوائح «والتي تعالج من خلالها ما يعجز القانون عن معالجته، فإنه ليس من المنطق استبعادها من نطاق

القانون بمفهومه العام والواسع، لأنها جزء أصيل من البناء القانوني للدولة، ولا يمكن تجاهل دورها في حياة الأفراد، ومن ثم فإن مخالفتها تُعد إهداراً لمبدأ المشروعية.

**المطلب الثاني: أساس شرعية سلطة النظام السياسي**

سيتم البحث في اساس نظريات الشرعية الدستورية للنظام السياسي من خلال النظريات التالية وهي: -

١- «نظرية سيادة الأمة»: إن السيادة وفق هذه النظرية تكون بيد الأمة، والأمة هي شخصية قانونية مستقلة عن المواطنين الذين تتكون منهم، ولكن يمثل الأمة كشخص معنوي فئة من المواطنين ذات صفات محددة، لذلك نجد الأمة لا تعبر عن إرادة المواطنين في الحاضر فقط وإنما يدخل في تكوينها أعراف وقيم وصفات الماضي والمستقبل، ويترتب على هذا أن يكون الاقتراع ليس شاملاً لكل بالغي سن الرشد السياسي وإنما يكون بالمواطنين الذين تتوفر فيهم شروط تتعلق بالعلم والثروة والذين يستطيعون القيام بمسؤوليات اجتماعية، وبناءً على ذلك يصبح هذا الاقتراع ليس حقا بل وظيفة يؤدونها باسم الأمة ولصالحها، وهذه الوظيفة تصبح واجبًا. (ممدوح، الفراج، ٢٠٢١)

٢- «نظرية السيادة الشعبية»: وفق هذه النظرية تعد السلطة ملكًا لجميع أفراد الشعب السياسي، ولذلك تختلف هذه النظرية عن سابقتها؛ حيث لا تعد الأمة وحدة مجردة مستقلة عن الأفراد وتخصها بالسيادة، ومن ثَم، تكون سلطة الدولة حقًّا لكل الأفراد البالغين سن الرشد السياسي في ممارسة هذه السلطة سواء أكان ذلك بصورة مباشرة عن طريق الاستفتاء أو غير مباشرة عن طريق ممثليه المنتخبين، ولذلك ترفض نظرية السيادة الشعبية الآراء التي جاءت بها نظرية السيادة ولا تقر بوضع الأمة فوق المواطنين بل تعتبر كل السلطة ملكًا لكل الشعب السياسي، ونتيجة لذلك أخذت نظرية السيادة الشعبية بالاقتراع العام لجميع المواطنين دون تمييز؛ حيث تعد كل فرد من أفراد الشعب السياسي يملك جزءًا من سلطةً الدولة، وبالتالي فإن ذلك يجعل الانتخاب حقًّا أساسيًّا لكل المواطنين السياسيين.

لـذا يمكـن القـول بـإن الانتخـاب حـقّ أساسـيّ لـكل مواطـن، وتكـون ممارسـته عمـلًا اختياريًـا لا تخضـع إلا لشـروط السـن والأهليـة والتمتـع بالحقـوق المدنيـة، ولهـذا يكـون النـواب وفـق هـذه النظريـة هـم وكلاء عـن الشـعب، فيمكـن محاسـبتهم وإبدالهـم عـن طريـق الشـعب السياسـي، وذلـك عـن طريـق الاسـتفتاء. (ممـدوح، الفـراج، ٢٠٢١)

## المبـحـث الثانـي

## العلاقة بين مبدأ الشرعية وبعض المصطلحات الأخرى

إذا كان هنـاك اتفـاق عـام علـى أن المقصـود بمبـدأ الشـرعية هـو الالتـزام بأحـكام القانـون بالنسـبة للجميـع – حكامـاً ومحكوميـن – وعلـى المسـاواة، إلا أن فقهـاء القانـون العـام عبّـروا عنـه بعـدة مصطلحـات، كونهـا تلتقـي معـه فـي كثيـر مـن النقـاط والأهـداف المشـتركة كمبـدأ الشـرعية ومبـدأ تقييـد سـلطة الحاكـم ومبـدأ الدولـة القانونيـة ومبدأ سيطرة أحكام القانـون أو مبـدأ سيطرة البرلمـان، ومـن فقهـاء الشـريعة الإسـلامية مـن عبّـر عنـه بمبـدأ حاكميـة الله فـي مقابـل حاكميـة البشـر، ومنهـم من عبّـر عنـه بمبـدأ سـيادة أحـكام الشـريعة، ومنهـم مـن أطلـق عليـه المشـروعية الإسـلامية، وهـذا يستوجب ضبـط هـذه المصطلحـات وتحديـد العلاقـة بينهم وبيـن مبدأ الشـرعية، وهـو مـا سـنتناوله فـي التالـي:

### المـطلـب الأول: علاقـة مبـدأ المشروعيـة بمبدأ الشرعيـة وسيادة القانون

يـرى فقهـاء القانـون انه لا خـلاف بين الشـرعية والمشـروعية الا ان مفكري السياسـية يـرون ان هنـاك اختـلاف كبيـر بيـن الشـرعية والمشـروعية ولـكل منهمـا ركائـز واسـس محـددة بثوابـت معينـة (الحلـو، ١٩٧٧) اذ يسـتند فقهـاء القانـون علـى أن المبدأيـن – المشـروعية والشـرعية – لهمـا نفـس المعنـي إلا أن جانبـاً مـن الفقـه يفـرق بينهمـا عمـلاً بقاعـدة أنـه كلمـا زاد مبنـي الكلمـة كلمـا زاد معناهـا، ممـا يعنـي أن مفهـوم المشـروعية أوسـع علـى أسـاس أن فكـرة الشـرعية تتعلـق بالجانـب السياسـي – أي علاقـة الحاكـم بالمحكوميـن – فـلا تكـون السـلطة شـرعية إلا إذا اسـتندت علـى رضـا المحكوميـن، بينمـا فكـرة المشـروعية تتعلـق بالجانـب القانـونـي – أي بإيجـاد سـند قانونـي – سـواء كانـت قاعـدة أو نـص يبـرر التصرف(جعفـر، ١٩٩٥)، لذلـك فـإن فقهـاء القانـون العـام

لـم يذهبـوا مذهبـاً واحـداً فــي تحديـد معنـى المصطلحيـن، بـل أدي بهـم الاجتهـاد الفقهـي إلـى إيجـاد اتجاهيـن رئيسـين:

الاتجـاه الأول: يـرى أن هنـاك فرقـاً دقيقـاً بيـن مفهـوم الشـرعية والمشـروعية رغـم وحـدة اشـتقاقهما مـن أصـل واحـد هـو الشـرع أو الشـريعة، إلا أنهمـا يختلفـان مـن حيـث المفهـوم الدقيـق لـكل منهمـا، فالشـرعية مشـتقة مـن الشـرع بصيغـة الفعليـة ومعناهـا موافقـة الشـرع، والمشـروعية مشـتقة مـن الشـرع بصيغـة المفعوليـة وتفيـد محاولـة موافقـة الشـرع، والمحاولـة قـد تصيـب وقـد تخيـب، ومـن ثـم فـإن الفـرق بيـن الشـرعية والمشـروعية يماثـل الفـرق بيـن الصـورة الفعليـة - علـى وزن الشـرعية - والصـورة المفعوليـة - علـى وزن المشـروعية - لنفـس الشـيء، فالصـورة الفعليـة تصـور الشـيء تصويـراً حقيقيـاً بينمـا الصـورة المفعولـة تصـوره مـن وجهـة نظـر فاعلهـا وتختلـف عـادة عـن الأصـل فـي حـدود معينـة. (الحلـو، ١٩٧٧)

وينتهـي هـذا الاتجـاه إلـى أن المشـروعية تعنـي احتـرام قواعـد القانـون القائمـة فعـلاً فـي المجتمـع، فهـي فـي حقيقـة الأمـر مشـروعية وضعيـة، أمـا الشـرعية فهـي فكـرة مثاليـة تحمـل فـي طياتهـا معنـى العدالـة ومـا يجـب أن يكـون عليـه القانـون، فمفهومهـا أوسـع مـن مجـرد احتـرام قواعـد القانـون الوضعـي العادلـة، إذ يتضمـن هـذا المفهـوم قواعـد أخـرى يسـتطيع عقـل الإنسـان السـليم أن يكتشـفها، ويجـب أن تكـون المثـل الأعلـى الـذي يتوخـاه المشـرع فـي الدولـة ويعمـل علـى تحقيقـه إذا أراد الارتفـاع بمسـتوي مـا يصـدر مـن تشريعات(الشـاعر، ١٩٨٢).

الاتجـاه الثانـي: يـرى - خلافـاً لمـا ذهـب إليـه الـرأي الأول - عـدم التمييـز بيـن الشـرعية والمشـروعية وأنهمـا مترادفان(متولـي، ١٩٧٥)، فمقتضـي الشـرعية الالتـزام بالقانـون الطبيعـي ومـا يختزنـه مـن مبـادئ قانونيـة عامـة كالعدالـة والحقـوق الفرديـة والصالـح العـام، والتـي هـي أسـاس القانـون الوضعـي الـذي يتطلـب أن تحترمـه جميـع السـلطات، فمعظـم كتابـات فقهـاء هـذا الاتجـاه تطلـق علـى مضمـون هـذا المبـدأ مـرة اصطـلاح الشـرعية ومـرة اصطـلاح المشـروعية، وإن الاسـتقرار مـع تغليـب المشـروعية، لأن المبـدأ يُـعد قيـداً علـى تصرفـات السـلطات العامـة، ويتطلـب الالتـزام بـكل القواعـد القانونيـة المكتوبـة وغيـر المكتوبـة، ومـن بيـن هـذه القواعـد القانونيـة العامـة التـي يسـتقر عليهـا المجتمـع، فضـلاً عـن الالتـزام بقواعـد المشـروعية الوضعيـة، وطالمـا أن هـذا المبـدأ يعنـي احتـرام الأفـكار المثاليـة التـي تحمـل فـي

طياتها معنى العدالة، ويعني احترام قواعد المشروعية الوضعية، فلا يكون ثمة مجال للتفرقة التي نادي بها أصحاب الاتجاه الأول. (الحلو، ١٩٧٧)

الا اننا نرى ان الشرعية والمشروعية يوجد بينهما فرقا كبير فالشرعية تستند على الاسس القانونية والدستورية اما المشروعية فانها تستند على الرضا الشعبي والنظم العربية تقدم نماذج واضحة على ضعف الشرعية السياسية مقابل تحقيق المشروعية السياسية.

وعلى الرغم من أن الاتجاه الأول كان موفقاً في وضع حدود فاصلة للتمييز بين كل من مصطلحي الشرعية والمشروعية، إذ حاول إيجاد تأصيل فكري وفقهي لخضوع السلطة لقيم وأهداف سابقة على وجودها، ومن ثم فإن ما تصدره من تشريعات وتنظيمات وقرارات يجب أن تتطابق مع هذه القيم والأهداف، لكن يؤخذ على هذا الاتجاه أنه لا يعصم من استبداد السلطة لأن الضمانات التي وضعها لمبدأ الشرعية تقع في داخل النظام القانوني للدولة، وتتحرك في إطاره فكيف تكون رقيبة على شرعيته، ومن ثم فإن المواطن مكلف بطاعة القانون طالما أنه صدر صحيحاً من حيث الشكل دون أن يكون له حق تمحيص سند السلطة في إصداره(سميع، ١٩٨٩)، والواقع العملي يشير إلى حدوث ذلك، فكثيراً ما تصدر تشريعات من أعلى سلطة تشريعية في البلاد - السلطة التشريعية - والمفترض فيها أنها تنوب عن إرادة الشعب، نجد أن هذه التشريعات هي بكل تأكيد مشروعة من حيث الشكل ولكن وبكل أسف تفقد مصداقيتها وشرعيتها لأنها لا تلبي رغبات الإرادة الشعبية.

وأيضاً ومما يؤخذ على هذا الاتجاه ويرجح لدينا الاتجاه الثاني أنه عندما أشار إلى القيم والأهداف العليا التي تقف خلف السلطة وتهديها إلى توخي العدل في مشروعيتها القانونية والتي لا تعدو أن تكون قيماً وأهدافاً تجريدية خالية من الجزاءات الفعلية التي تمنع استبداد السلطة فهي أقرب إلى الضمانات السياسية أكثر منها ضمانات قانونية.

**ثالثا: علاقة مبدأ المشروعية بمبدأ سيادة القانون**

حدد اغلب فقهاء السياسة والقانون أن مبدأ المشروعية يعني سيادة حكم القانون (الطماوي، ١٩٦١)، بل إن بعض الفقهاء ذهب إلى استبدال مبدأ

المشـروعية كلياً باصطـلاح آخـر أقـرب فـي الدلالـة علـى المعنـي المقصـود بـه وسـماه مبدأ «سيطرة أحكام القانـون»(متولي، ١٩٧٥)، لأن كلمـة مبـدأ المشروعيـة فـي الفقـه الفرنسـي ليسـت ترجمـة صحيـحـة لكلمـة «LÉGALITÉ»، ومـن ثـم فـلا يـدل مبنـاه على شيء مـن معناه، وهـو مـذهب غالبيـة الفقـه الفرنسـي والمصـري(جمال الديـن، ٢٠٠٣)

لـذا فـان هـذا يشـير الـى أن معظـم الفقـه يـكاد يُجمـع علـى أن مبـدأ المشـروعية يتـرادف تمامـاً مـع مبـدأ سـيادة القانـون، أو سـيطرة أحـكام القانـون نظـراً لأن جوهـر المشـروعية يكمـن حقيقـة فـي سـيادة حكـم القانـون بيـن الفـرد والدولـة، إذ أن العلاقـات القانونيـة بيـن الأفـراد وبيـن بعضهـم علاقـات ذات أطـراف متسـاوية، ولكـن الأمـر مختلـف بالنسبة للعلاقـة بيـن الفـرد والدولـة، إذ تكـون الدولـة علـى قـدر أعلـى مـن الفـرد بموجـب السـلطة العامـة التـي مُنحـت لهـا، ممـا يجعلهـا فـي مركـز قـوي يسـمح لهـا بالتهديـد أو الإسـاءة إلـى حريـات وحقـوق الأفـراد، ممـا يسـتوجب البحـث عـن ضمانـة تقـف حائـلاً دون هـذا الاسـتبداد والتعسـف، وذلـك مـن خـلال الاحـتكام إلـى القانـون، بـأن يستطيع المواطـن الالتجـاء إلـى القضـاء مبينـاً أوجـه مخالفـة السـلطة للقانـون، فـإذا مـا صحـت دعـواه حكـم القاضـي بإلغـاء عمـل السـلطة غيـر المشـروع أو بالتعويـض عنـه أو كليهما(علـي، ١٩٨٤)

وعلـي الرغـم مـن ذلـك يـرى البعـض أن هنـاك تفرقـه بيـن مبـدأ المشـروعية ومبـدأ سـيادة القانـون نظـراً لاختـلاف معنـى كل منهمـا عـن الأخـر مـن حيـث الهـدف والمجـال والنطـاق، فهـدف مبـدأ المشـروعية الـذود عـن حقـوق الأفـراد ضـد تعسـف السـلطة، ونطاقـه يتمثـل فـي جميـع أعمـال السـلطات، ومجالـه هـو كافـة نظـم الحكـم باختـلاف أشـكالها، فـي حيـن أن مبـدأ سـيادة القانـون هدفـه سياسـي يتمثـل فـي خضـوع السـلطة التنفيذيـة للسـلطة التشـريعية نظـراً لكـون هـذه الأخيـرة تحتـل فـي سـلم الهيئـات العامـة مرتبـة أعلـى مـن تلـك التـي تحتلهـا الأولـي، علـى اعتبـار أن التشـريع هـو تعبيـر عـن الإرادة العامـة، أي إرادة الشـعب – صـاحب السـيادة – والتي لا تعلوها إرادة، ومن ثم فـإن نطـاق مبـدأ سـيادة القانـون يقتصـر فقـط علـى أعمـال السـلطة التنفيذيـة وإن مجالـه لا يتمثـل إلا فـي النظـم الديمقراطيـة دون النظـم الديكتاتوريـة.

ويُفهـم مـن هـذه النظـرة أن مبـدأ المشـروعية يعتبـر مبـدأ قانونـي قصـد منـه صالـح الأفـراد وحمايـة حقوقهـم ضـد السـلطة فهـو يسـتهدف خضـوع جميـع السـلطات العامـة

للقانون وتقييد الإدارة – على الأخص – بالقانون، مما يعني أنه أكثر اتساعاً من مبدأ سيادة القانون الذي يُعد ضيقاً – وفقاً للرأي السابق – لاستهدافه تقييد السلطة الإدارية في الدولة فقط، إضافة إلى أنه ينبع من فكرة سياسية تتعلق بتنظيم السلطة العامة في الدولة، في حين يرى جانب من الفقه أن مبدأ المشروعية تفريع عن مبدأ أعلى هو مبدأ سيادة القانون. (الجرف، ١٩٧٣)

لذا فاننا نرى على الرغم من التمييز والتفرقة بين المشروعية الشرعية، الا ان كلاهما واحد يكمل الثاني في الحفاظ على استقرار الشعوب وصيانة مصالح الجماهير داخل البلدان، ولعل البناء غير المكتمل للعديد من النظم العربية سببه هو الاتفاق والتوافق على تحديد المشروعية والشرعية بكفة واحدة.

**المطلب الثاني: العلاقة بين مبدأ المشروعية ودولة القانون ومبدأ الدولة القانونية**

بداية وقبل أن نتناول الأساس الذي تقوم عليه دولة القانون، نود أن نشير إلى أن الفقه الفرنسي يطلق اصطلاح دولة القانون على مبدأ المشروعية للدلالة على خضوع السلطة لقاعدة قانونية. (السروري، ٢٠١٢)، وهذا يعكس المدرسة الفكرية الفرنسية، والتي هي تختلف اختلافا كبيرا بين باقي المدارس الفكرية ولاسيما العربية التي ترى بالمشروعية مبدا لا يضمن خضوع النظام السياسي لسلطة القانون، وهذا بالطبع يعكس خصوصية كل بلد.

ويدافع انصار نظرية دولة القانون عن رؤيتهم كونها كانت منطلقاً من مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك بأن يخضع البرلمان كسائر باقي السلطات للرقابة الدستورية متجاوزة بذلك مبدأ سيادة البرلمان، فهدف دولة القانون حماية الحقوق والحريات من احتمالات افتئات السلطة التشريعية وانزلاق البرلمان نحو تقييد ممارسة الحريات بحكم ما له من السيادة المطلقة في التشريع. (صيلبا، ٢٠٠٢)

لذلك فإن غرض دولة القانون إخضاع السلطة التقديرية للمشرع للرقابة على دستورية القوانين خاصة ما تعلق منها بالحقوق والحريات، وفي المقابل تمثل دولة القانون بأنها دولة الحقوق والحريات لأنها تقتضي أن تكون الحريات مادية دستورية تحظى بحماية الدستور، وتجعل كافة أفرع القوانين ملتزمة بحماية وضمان حقوق الإنسان كونها لن تصدر إلا إذا كانت دستورية بقرار من أجهزة الرقابة الدستورية «القضائية أو السياسية (صيلبا، ٢٠٠٢).

ومـن ثـم فـإن دولـة القانـون تفتـرض وتسـتلزم بجانـب مبـدأ الدسـتورية ومبـدأ سيادة القانـون ومبدأ الفصل بين السلطات ومراقبتها بعضها لبعض وجود ضمانات لممارسـة الحريـات السياسـية بالمسـاواة، فالفـرد فـي دولـة القانـون هـو بالأسـاس مواطـن صاحـب حقـوق طبيعيـة راسـخة يضمنهـا ويحميهـا القانـون، بحيـث يشـعر الجميـع فـي الأخيـر بحالـة الاقتـدار السياسـي علـى التغييـر والمشـاركة الفعليـة فـي السـلطة وصنـع القـرارات، فدولـة القانـون هـي دولـة المسـاواة ففيهـا لا أحـد فـوق القانـون، ولا فـرق بيـن رجـل السـلطة والرجـل العـادي.

أمـا الدولـة القانونيـة فهـي تعنـي خضـوع الدولـة فـي جميـع مظاهـر نشـاطها التنفيـذي والإداري والقضائـي والتشـريعي للقانـون، والقانـون فيهـا ليـس أداة لعمـل الدولـة ولكنه أيضـاً الضمـان الـذي يكفـل حقـوق الأفـراد فـي مواجهـة الدولـة، وقـد عّـرفت المحكمة الدسـتورية العليـا الدولـة القانونيـة بأنهـا: «هـي التـي تتقيـد فـي كافـة مظاهـر نشـاطها - وأيـاً كانـت طبيعـة سـلطتها - بقواعـد قانونيـة تعلـو عليهـا وتكـون بذاتهـا ضابطـاً لأعمالهـا وتصرفاتهـا فـي أشـكالها المختلفـة، وتتوافـر لـكل مواطـن فيهـا الضمانـة الأوليـة لحمايـة حقوقهـا وحرياتهـا.

## المبحث الثالث

## أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

تعانـي الأنظمـة السياسـية العربيـة مـع اشـكاليات عـدة اعاقـت ترسـيخ الشـرعية الدسـتورية فـي تلـك النظـم والسـبب يعـزى الـى ان الواقـع العربـي يمتـاز بتعـدد وتنـوع سـواء علـى مسـتوى شـكل النظـام السياسـي فهنـاك نظـم اخـذت شـكل مشـيخة إلـى إمـارة إلـى سـلطنة إلى مملكـة إلى جمهوريـة إلـى جماهيريـة، أو علـى العلاقـة بيـن السـلطات رئاسـي او برلمانـي او علـى الاسـاس التعدديـة الحزبيـة مـن عدمهـا.

فالـدول والأنظمـة العربيـة لا تتوفـر فـي غالبيتهـا علـى الشـرعية، وإن توافـرت لبعضهـا فمـا هـي إلا شـرعية شـكلية تأتـي بهـا أجهـز الحكـم ومؤسسـاتها الرسـمية عـن طريـق الأسـاليب التعبويـة التـي تعرفهـا الممارسـة السياسـية العربيـة، ولذلـك نجـد أن هـذه الأنظمـة تحـاول فـي إطـار المحافظـة علـى ديمومتهـا واسـتمرارها إلـى اسـتخدام العنـف القسـري والتعسـفي لمواجهـة أي معارضـة سياسـية أو اجتماعيـة، مستخدمة فـي الوقـت نفسـه سـبلاً متعـددة لغـرض خلـق شـرعيتها بأسـاليب الترهيـب

والترغيب. حتى أصبحت ظاهرة استمرارية النظام الحاكم في هذه الأقطار مصاحبة فيها لقمع كل أشكال المعارضة، والإعتراف لهذا النظام بوحدانيته في القيادة والفكر والإيديولوجيا، وأكثر من ذلك امتلاكه لهذه الدولة وهذا الشعب. (ناصوري، ٢٠٠٨)

يقول هيوسن: «إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي الشرعية السياسية، إذ أن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية، والسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة.

**المطلب الأول: مظاهر الازمة في الأنظمة السياسية العربية**

ان هذه الظاهرة أي أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة العربية ليست أمراً طارئ عليها، بل هي أمر ملازم لها منذ نشأتها، فحينما حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي بعد حقبة طويلة من الاستعمار، تسلمت السلطة فيها نخب لم تكن قد جهزت أمرها حول مصدر الشرعية الأساسي الذي تستند إليه، ولم تحاول في معظمها الحصول على إجماع شعبي حول هذه المصادر، فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدي المستند إلى التقاليد القبلية والمذاهب الدينية كما هو الحال في دول الخليج، أو بالانتساب إلى أصول عربية قرشية شريفة كما هو الحال في الأردن والمغرب، فيما حاول البعض الآخر أن يبني مصدراً جديداً للشرعية باعتماده على العقلانية القانونية الدستورية كأساس و مصدر لها، وإن كان هذا الأمر لم يتجاوز الشكليات والمواد الدستورية فقط، كما حاول بعضها أيضاً الإستناد إلى شرعية ثورية عمادها القيادة الكارزيمة الملهمة والإيديولوجية الاشتراكية المبنية على نظام الحزب الطليعي الذي يحكم بمفرده، أو بإيجاد تحالف مع أحزاب وقوى أخرى في المجتمع. وقد جربت بعض النخب في بعض الأقطار العربية أكثر من مصدر من هذه المصادر في فترات زمنية متلاحقة بعد الاستقلال دون أن تستقر على واحدة منها. (سعد الدين، ١٩٨٧)

إن هذا التنوع أو التخبط في مصادر الشرعية لم يكن في الواقع اختياراً حراً للنخب الحاكمة أو للمحكومين في الوطن العربي، كما لم يكن تعبيرا أميناً عن

الخريطة الاجتماعية في كل قطر عربي أو تجسيداً صادقاً لنظام قيمي متسق أو لثقافة سياسية مدنية موحدة، حتى في داخل القطر الواحد، لذلك ظلت هذه المصادر جميعاً على تنوعها قاصرة عن ملء فراغ الشرعية، وهو الفراغ الذي نشأ منذ انهيار الخلافة الإسلامية والتي كانت الدولة العثمانية آخر رموزها.

وحينما نقول أن التنوع في مصادر الشرعية لم يكن اختيار حراً للنخب الحاكمة أو المحكومين في الوطن العربي، فإننا نعني أن المسئول على هذا بالتحديد هو الإستعمار بشكليه القديم والحديث، الذي كان وما يزال يمارس دوراً رئيسياً في زرع النخب الحاكمة في الدول العربية، وكذا إضفاء نوع من الشرعية المصطنعة عليها. (سعد الدين، ١٩٨٧)

فبعد انهيار الخلافة العثمانية لم يكن هناك خيار أمام الشعوب العربية سوى القبول بالخيارات السياسية الوافدة في بناء الدولة الحديثة على شاكلة النماذج الأوربية والتي فرضتها القوى الاستعمارية الموجودة آنذاك. وهذا بالطبع ما حال دون صياغة ثقافة سياسية مستقلة وتلقائية في المجتمعات العربية، والتي لم يكن لديها تقاليد سياسية خاصة بالدولة في تلك الفترة بسبب تعرضها لاستعمار حد من قدرتها على تشكيل ذاتها السياسية كما قام بمسخ التقاليد السياسية والمؤسساتية لديها، وحتى اليوم لا تزل العديد من الدول العربية تفتقر إلى المتطلبات الأساسية الضرورية كي تصبح دولاً ذات شرعية مستقلة واستقرار سياسي، ففقدان التقاليد المميز للدولة وضعف الجوانب المؤسسية في الثقافة السياسية لديها أوجد حالة من الصراع الدائم بين النخب المتصارعة على السلطة داخل الدولة، وأصبح بذلك الطريقة المثلى لترسيخ دعائم السلطة السياسية وإحلال الاستقرار السياسي فيها هو انتهاج سياسات تتسم بالشمولية والبيروقراطية والعنف. (داور، ٢٠٠٦)

وحتى الدول العربية التي حاولت التخلص من هذا الإرث الاستعماري، عن طريق تبنيها للشرعية الثورية أو بالاستناد إلى بعض المبادئ الإسلامية لتبرير سلطتها، وجدت نفسها مضطرة إلى إتباع سياسات الهدم والتدمير للأنظمة الإجتماعية والسياسية التقليدية، وإقامة أنظمة جديدة على النمط الغربي الاستعماري، بحجة بناء مؤسسات وقيم حديثة تسمح بالتنمية والخروج من التبعية والتخلف التي هي فيها، إلا أن هذه العملية التحديثية أدت بدورها إلى خلق ازدواجية في النظم الاجتماعية لهذه الدول.

كما أنها أفرزت حالة من الصراع في الولاءات داخل الأنظمة السياسية القائمة، فتعرض بذلك نظام القيم فيها إلى حالة من انعدام أو فقدان التوازن، وحدوث خلل في سلم الأولويات لهذه القيم نتيجة حالة الاحتكاك والصدام الحاصلة بين القيم الوافدة والقيم الأصيلة، هذا الخليط من المفاهيم والقيم السياسية الأصيلة والوافدة المتصارعة فيما بينها، أدى إلى حالة تحطم الوعي بالمدركات الشاملة للثقافة السياسية، مما أدى بدور إلى حالة من عدم الإتزن في تقديم التبريرات لدى السلطة الحاكمة حول شرعيتها، وعدم ثقة المواطنين

فيها، وهنا بالتحديد بدأت شرعية السلطة في الأنظمة العربية ترتبط بشخصية الحاكم فيها بحيث أصبحت تعد هي منبع الشرعية وأصل السلطة فيها، فظهرت الناصرية والبومديائية والبورقيبية والأسدية والصدامية... وأصبحت السلطة في الأنظمة السياسية العربية محتواة داخل أشخاص. (العوالمة، ١٩٩٢)

ومن هنا فإن الأشكال السياسية المصطنعة التي سادت المنطقة العربية كنتيجة للإرث الإستعماري ومشكلة من الملكيات التقليدية والدكتاتوريات البيروقراطية، برغم من أن لكل شكل طريقته الخاصة في اكتساب الشرعية، إلا أنهم في مجموعهم لا يعبرون عن المؤشرات الحقيقية الشرعية سياسية مستقرة أو مستندة إلى منظومة من المفاهيم المعرفية والقيمية. فالأنظمة الملكية العربية تعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على البعد الديني والقبلي، فنجد مثلاً: أن كلا من المملكتين الأردنية والمغربية تستمدان شرعيتهما من صفة نسبهما إلى أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما بالنسبة للمملكة السعودية والسلطنة العمانية فهما يستندان في شرعيتهما على خدمة المذهب الديني الوهابي بالنسبة للسعودي والإباضي بالنسبة للعماني، فيما تستند باقي الأنظمة الملكية المتبقية في الخليج العربي وهي: النظام القطري والكويتي والبحريني والإماراتي في شرعيتهم إلى المصدر القبلي والعشائري. (سعد الدين، ١٩٨٧)

أما باقي الأنظمة العربية والتي تصنف في خانة الأنظمة الجمهورية لأن دساتيرها تنص صراحة على أن الشعب أو الجماهير هي مصدر السلطة، فهي لا تستند في شرعيتها على المصدر التقليدي أو لا على المصدر العقلاني القانوني، ومعظمها يستمد شرعيته إما من إيديولوجية ثوية أو من قيادة ملهمة أو منها معا، فبعكس الأنظمة الملكية التي اعتمدت في شرعيتها أساساً على المصدر التقليدي

للشـرعية تدعمـه فـي ذلـك بشـكل ثانـوي الإنجـازت الداخليـة والمهـارة السياسـية للقيـادة هنـاك ، فـإن المصـدر الرئيسـي الوحيـد الـذي استندت إليـه الأنظمـة الجمهوريـة العربيـة هـو إيديولوجيتهـا الثوريـة ، أي قدرتهـا علـى إحـداث التغييـر وتحقيـق الأهـداف الكبـرى التـي روجـت لهـا ووعـدت بانجازهـا ، والتـي جعلـت منهـا مبـرراً لإسـتلائها علـى السـلطة واسـتمرارها فيهـا واحتكارهـا لهـا ، وسـبباً فـي وجـوب إلتفـاف الجماهيـر حولهـا ومنحهـا التأييـد والطاعـة ، وتـرك المعارضـة لأنهـا مـن أسـباب التفرقـة ومـن صنـع أيـادي أجنبيـة خبيثـة لا تريـد الخيـر والعـز لهـذه الـدول . (سـعد الديـن ، ١٩٨٧)

هـذه المصـادر مـن الشـرعية اللاعقلانيـة للـدول العربيـة أظهـرت الطابـع المنغلـق والتقليـدي للسـلطة فـي الأنظمـة السياسـية فيهـا ، حيـث أن السـلطة مطلقـة وقهريـة والخضـوع إكراهـي للرعيـة . حيـث أن الأنظمـة العربيـة تتسـم بالغيـاب الكلـي للرقابـة الإجتماعيـة الفعالـة ، فـلا يوجـد مركـز قـادر علـى إخضـاع السـلطة المطلقـة فيهـا للرقابـة أو تحجيمهـا ، ووجـود الدسـاتير فـي بعـض الـدول منهـا لا يعنـي الرقابـة الدسـتورية ولا الإلتـزم بمتضمنـات الدسـتور ذاتـه ، أو أن تتخـذ سـلطة النظـام عنـد المتـاح بـه وفـق القواعـد الدسـتورية ، الأمـر الـذي يفسـر المظهـر المشـخص للأنظمـة العربيـة التـي تسـعى أكثـر مـن غيرهـا إلـى خلـق الأسـاطير حـول شـخصية الحاكـم ، ثـم تبريرهـا وتحويلهـا إلـى مصـادر للشـرعية كالتاريـخ والديـن والنسـب الشـريف وهـالات القداسـة(عروب ، ٢٠٠٩) وعلـى هـذا الأسـاس يشـخص «جيمـس تيـراس» الدولـة فـي الأقطـار العربيـة علـى أنهـا «دولـة توفيقيـة» تتميـز بمـا اسـماه « الدولـة التعدديـة» فهـي :

أولا : هـي دولـة تاريخيـة حيـث تخضـع السـلطة فيهـا للنخـب السياسـية والأنصارهـا مـن الجماهيـر تعمـل البيروقراطيـة التقليديـة فيهـا كأداة للمحسـوبية السياسـية .

ثانيـا : هـي دولـة حديثـة تعمـل علـى دمـج المواطنيـن المحلييـن فـي الأمـة الدولـة لتأكيـد شـرعية النظـام وشـرعية النخـب الحاكمـة فيـه علـى وجـه الخصـوص ، كمـا تعمـل أيضـاً علـى تبديـد عـدم الرضـا وتعبئـة التضامـن مـع النخـب الحاكمـة مـن أجـل تأكيـد شـرعية النظـام وحشـد الدعـم لـه .

ثالثـا : هـي دولـة قمـع : تديـر أجهـزة القمـع التـي تملكهـا الدولـة مـن أجـل حمايـة الطبقـة الحاكمـة التـي تعتبـر دائمـاً فـوق المجتمـع وفـوق القانـون ، وفـي دولـة القمـع يصبـح القهـر هـو الناظـم الأساسـي لعلاقـة الدولـة بالمجتمـع ، بحيـث تكـون الرقابـة علـى السـلوك والحيـاة الشـخصية للأفـراد والجماعـات وظيفـة سياسـية سـامية مشـتقة

من التعاليم والشريعة الإسلامية، والتنكيل والقضاء على أي معارضة سياسية هو ضرورة من ضرورات الأمن القومي. (والي، ٢٠٠٣)

إن هذا النمط من توفيقية الدولة هو ما يشكل هيكل الدولة المعاصر في الوطن العربي، ولعل هذا ما يفسر لنا ظاهرة الإستقرار الظاهري على الأقل الذي تعرفه بعض الأنظمة العربية، فهذا الإستقرار لم يكن نتيجة تفكير واقعي من قبل النخبة الحاكمة في تلك الدول على حد قول «وليام زرتمان» بل جاء نتيجة الممارسة الفعالة لأدوات السيطرة وأجهزة المخابرات والأمن الداخلي في هذه الدول، فهذه الأدوات أثبتت نجاعتها كآليات للتحكم والسيطرة على المعارضة، والتقليل من إمكانية وقوع أي هجوم عنيف ضدها. وبذلك لا ينبغي أن نفهم استقرار وديمومة بعض أنظمة الحكم في الدول العربية كدليل على صلاح حكمها أو شرعيتها، بل هو مؤثر فقط على عدم قدرة شعوب هذه الدول أو عدم استعدادهم للإطاحة بها. كما أنه لا ينبغي أن نفهم استمرار رئيس الدولة في منصبه لمدة عقود في هذه الدول دليلاً على شرعيته أو رضا الناس عنه، إنما هو فقط دليل على قوة القمع والرقابة والتفوق للأجهزة العسكرية والأمنية في تلك الدول. (والي، ٢٠٠٣)

### المطلب الثاني: انعكاسات أزمة الشرعية على الاستقرار الاجتماعي في الوطن العربي

المؤشرات والحقائق التي تؤكد أن المشهد العربي يعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية، التي باتت لا تؤثر على راهن العرب فحسب، بل على مستقبلهم ومكاسبهم الحضارية. وبسبب هذه الأزمات والمشكلات تزيدت أعمال العنف مما بات يهدد الإستقرار الإجتماعي في المنطقة العربية،

وبرؤية متزنة وراعية للكثير من نماذج العنف في الفضاء العربي نجد أن هناك أسباباً سياسية مباشرة لبروز هذه الظاهرة. فلا شك أن انعدام الحياة السياسية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف التي يعانيها العالم العربي.

إذ تعمل الكثير من الفواعل والمكونات الاجتماعية في العالم العربي على

ممارسة أنواع من العنف لتجاوز نقاط الضعف البنيوية التي تعاني منها المؤسسات الرسمية، هذا بدلا من أن تبحث عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، واستخدامها للعنف هنا يزيد من تفاقم المشكلة، فمن الطبيعي تماماً أن ينتهي استخدام القمع وتقييد الحريات وهضمها إلى دفع المجتمع إلى سلوك مسارب أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج ومجابهة العنف الرسمي بعنف مضاد، وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبه لها دائماً؛ وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإنْ كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة.

فأزمة الشرعية التي تتخبط فيها الأنظمة السياسية العربية منذ أمد بعيد سرعان ما سوف تفتح الباب واسعا أمام أنواع أخر من الأزمات، أزمات مرتبطة بها وناتجة عنها، هذه الأزمات التي تتجلى أهم مظاهرها من خلال:

**١- أزمة الثقة المتبادلة بين النظام والمواطنين:**

إن أساس الشرعية هو وجود الثقة بين الحاكم والمحكوم، فهي التي تمنح إحساساً لدى المحكومين بأن هذه السلطة التي تحكمهم وتدير شؤونهم العامة تمثلهم وتمثل مصالحهم، أما غيابها أو نقصها فهو أكبر مؤثر على وجود أزمة شرعية، فالثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم هي الضامن القيمي والنفسي لاستمرار النظام، وهي الأساس الذي على أساسه يستطيع النظام اتخاذ القرارات المصيرية في الدولة، وتصدي للمشكلات وحل الأزمات التي يتعرض لها المجتمع، أما عندما تبدأ هذه الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم في الاهتزاز يكون النظام السياسي في بداية طريقه لمواجهة أزمة شرعية. (حسنين، ١٩٨٥) وهذا الأمر قد أصبح بادياً للعيان في جميع الأقطار العربية، حيث صار المواطن العربي بغض النظر عن إختلاف الأقطار التي ينتمون إليها يعاني من أزمة ثقة إتجاه حكومته والسلطة التي تحكمه، حيث أصبح لا يثق فيما تقول أو فيما تفعل، بل إنه بات يؤمن بالتكهنات القادمة من مراكز البحوث والاستخبارات الغربية، ولا يؤمن بالتصريحات والوعود القادمة من الحكومات العربية، وحتى الحكومات في الوطن العربي فهي الأخرى باتت لا تثق في ولاء هذا المواطن، بل إنها أصبحت تعده أخطر أنواع التهديدات التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.

**٢- تزيد لجوء المواطنين لاستخدام العنف :**

إن أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم وعدم رضا أفراد المجتمع على هذه السلطة، غالباً ما يقود إلى سعيهم إلى ترجمة هذا السخط إلى أعمال عنف معادية للنظام القائم، وقد يأخذ هذا العنف أشكالاً وأنواعاً متعددة كالإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات، وأحياناً يصل إلى حد أعمال الشغب والاغتيالات. (حسنين، ١٩٨٥)

**٣- تزايد لجوء النظام إلى العنف :**

إن اهتززت ثقة المواطنين في النظام، وتدهور شرعيته وتزايدت أعمال العنف الموجهة إليه، تدفعه إلى اللجوء المتزايد لاستخدام القوة والإكراه ليضمن استمرار وليواجه القوى المناوئة له، فيركز على الجيش والشرطة والمخابرات، كما يلجئ إلى سن قوانين استثنائية تشرعن له تقييد الحريات وممارسة العنف الرسمي ضد المواطنين، (حسنين، ١٩٨٥) وهذا العنف يكون إما بإثارة الذعر الدائم لدى الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة كانت وتصوير حالها هو أفضل الأحوال في ظل الوضع القائم، وأن التفكير مجرد التفكير في أي بديل للنظام القائم هو أمر ينطوي على «كارثة محققة»، وإما في حالة عدم نجاح وسائل التخويف ــ اللجوء إلى استخدام القمع المباشر ككفيل بالمهمة. (سعد الدين، ١٩٨٧)

**٤- انهيار قواعد العمل السياسي وشرعنه العنف :**

ادت التوتر المستمر بين الجماهير والسلطة الى بروز ظاهرة العنف. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهر العنف وبروزها. وقد عبر هذا التناقض والتدهور عن أعلى تجلياته المادية، في انفلات غرائز العنوان المتبادل بين مكونات الحقل السياسي في مشاهد متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة أو تكاد عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية، أي كفعالية تنافسية سلمية، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف - المادي والرمزي - أن يتحول

إلى اللغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبه ضد الجميع .

وتباينت التغيرات التي لحقت بمؤشر الحكم في الدول العربية ، فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض شهدت المؤشرات المتعلقة بفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وضبط الفساد تراجعاً حاداً على مدار الفترة ما بين عامي ١٩٩٦- ٢٠٠٧م ، أما البلدان ذات الدخل المتوسط والأدنى فقد سجلت تقدماً هامشياً على صعيد الاستقرار السياسي ، في حين تراجعت بقية المؤشرات الأخرى وتحديداً تلك المتعلقة بفعالية الحكومة والنوعية التنظيمية وحكم القانون وضبط الفساد ، في المقابل سجلت البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع والدول ذات الدخل المرتفع تطورات إيجابية على صعيد بعض المؤشرات في حين بقي مؤشر حكم القانون والتمثيل السياسي والمسائلة متدنية لدى جميع الأنظمة والبلدان العربية . (الأمم المتحدة ، ٢٠٠٩)

**٥- ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي :**

ادى انهيار المؤسسية السياسية وانتشار الفساد داخل الدولة إلى ارتفاع مستوى عدم الاستقرار في المجتمع ، وهذا نتيجة العنف والعنف المضاد الممارس داخل الدولة ، وهذا ما يؤدي بدور ، إلى انخفاض مستوى المشروعية السياسية نتيجة فقدان المؤسسات السياسية لمصداقيتها لصالح القوة والعنف - وظهور بذلك ظاهرة التفسخ النظمي داخل الدولة ، بحيث أنها تصبح عاجز على الارتقاء إلى الحد الأدنى من القيم المشتركة داخل المجتمع ، فيظهر للعلن ضعف المؤسسات السياسية لدولة وعدم قدرتها على مواجهة المشاكل والتحديات التنموية وتلبية متطلبات المواطنين كما يظهر التناقض بين الممارسات والشعارات في هذه النظم ، وتزيد لجوئها إلى الإعتماد على الإنجازت المادية وبروز عنصر الشخص في القيادة كبديل على المؤسسات السياسية المحطمة ، فيتحول بذلك كل الثقل السياسي في الدولة لصالح طائفة أو فئة أو أفراد معينين ، أما مفهوم المصلحة العامة فيغيب في المجتمع . (العوالمة ، ١٩٩٢)

وهذا الأمر يتضح جلياً في معظم الأنظمة السياسية العربية ، فهي تعاني من ضعف البناء المؤسسي فواقع الحال يوضح سيطرة أشخاص أو طوائف على السلطة في جميع الأنظمة العربية من ما يجعل الطابع الوحدانية والسلطوية

والرعوية يبقى الصفة المشتركة لأغلب البلدان العربية، حيث لا يسمح فيها لأي تيار أو مؤسسة أو حزب بالبروز فوق شخص الحاكم، (الجابري، ٢٠٠٧)هذا الشخص الذي لأجله تم تفريغ كل المؤسسات الدستورية والقانونية في الدولة من جوهرها، كما تم حمايته بمجموعة من القوانين الاستثنائية البعيدة عن سلطة القانون، والذي إذا رحل حلت بالبلاد ويلات الصراع وعدم الاستقرار.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولا : الاستنتاجات

١-إن غياب الشرعية في الوطن العربي - سواء على صعيد مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع - دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي أو الرمزي؛ بحيث إن غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في العديد من الأحيان إلى استخدام أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية.

٢-سابقا كان المجتمع يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك أدوات العنف واستخدامها فتحول الفضاء السياسي والاجتماعي العربي من جراء هذا التوتر والتباين إلى وعاء للعديد من النزعات والتوتر وتترعرع مشاريع العنف والإقصاء، اما في الوقت الراهن فقد بدا يعبر بوسائل اخرى مثل شبكات التواصل الاجتماعي او الاحتجاجات السلمية نتيجة لوعي المواطن العربي بحقوقه بشكل اكبر، ورغبته بالتغير السلمي، وهذا ما برز بعد العام ٢٠١١.

٣- افضت عملية ضعف الشرعية وديمومتها الى حالة من القطيعة او الانفصام بين مؤسسات الدول وبين المجتمع، ولعل الجانب الخطير لهذه الأزمة هو وجود وضع متفكك يهدد بتفكك الدول، او تحولها الى الدولة الفاشلة ومثال على ذلك ليبيا واليمن.

### ثانياً : التوصيات

١- العمل على إيجاد تشريعات جديدة تلائم تطلعات الجماهير وتلبي مطالبهم لاسيما بعد الوعي السياسي الذي شهدته اغلب الجماهير العربية والتي جعلها

تنتفض ضد انظمتها السياسية لتطالبها بالتغيير وليس اسقاط النظام السياسي، وكما كان معمول به سابقا لضمات الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي،

٢- أن الشرعية السياسية ذات صلة وثيقة بالمشروعية السياسية لذا لا يمكن الاعتماد على الشرعية السياسية دون تحقيق المشروعية السياسية لاسيما وان تجربة التحول الديمقراطية التي شهدتها عددا من النظم العربية بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي اثبتت عدم جدوى تحقيق الشرعية السياسية كضمانه لاستقرار النظام السياسي.

٣- ضرورة السعي لتوسيع مصادر الشرعية السياسية، كونها الركيزة الاساسية لبناء الدول والامم، وعدم الاعتماد على الاطر التقليدية في بناء الشرعية السياسية، لاسيما بعد تغيير مفاهيم الامن من اطره التقليدية الى اطره الاوسع اذا بدا البحث عن الامن الانساني، والذي اصبح بوابة لاختراق الدول والانظمة العربية والتشكيك بشرعيتها السياسية، فضلا عن التنمية المستدامة والذي ايضا بدا يهدد مشروعية العديد من البلدان، والتي هي تخلل بشكل او باخر بشرعية العديد من البلدان العربية، لاسيما وان اغلب الانظمة العربية تمتاز باقتصاد ريعي، قابل للنفاذ، مقابل غياب او ضعف الاقتصادات العربية، عدا عددا قليل من الانظمة العربية التي بدأت تدرك مخاطر تنويع مصادر اقتصادها، والتي كانت بوابى للحفاظ على شرعية النظام السياسي.

**قائمة المصادر**

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

١. إبراهيم سعد الدين، وهلال علي الدين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. ط. ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٢. ابن منظور – لسان العرب – الجزء السابع – الطبعة الأولى– ١٩٨٨.

٣. أحمد داور: أغلواء العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، تر. ابراهيم البيومي، القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠٠٦.

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ عمان: المكتب الإقليمي

للـدول العربيـة، ٢٠٠٩.

٥. توفيـق ابراهيـم حسـنين «مشـكلة الشـرعية السياسـية فـي الـدول الناميـة. . رسـالة ماجستير: كليـة الإقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهـرة، ١٩٨٥.

٦. خالـد عبـد الحميـد سـعود العوالمـة «الثـور» الايرانيـة وشـرعية النظـم السياسـية العربيـة» (رسـالة ماجسـتير كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعة القاهـرة، ١٩٩٢.

٧. خميـس حـزم والـي، إشـكالية الشـرعية فـي الأنظمـة السياسـية العربيـة. بيروت: مركـز دراسـات الوحدة العربيـة ٢٠٠٣.

٨. د. أميـن عاطـف صليبـا – دور القضـاء الدسـتوري فـي إرسـاء دولـة القانـون – دراسـة مقارنـة –٢٠٠٢.

٩. د. أنـور أحمـد رسـلان – وسـيط القضـاء الإداري – دار النهضـة العربيـة – طبعـة ١٩٩٧.

١٠. د. رمزي الشاعر – تدرج البطلان في القرارات الإدارية – طبعة ١٩٩٧.

١١. د. رمـزي طـه الشـاعر – القضـاء الإداري ورقابتـه علـى أعمـال الإدارة » قضـاء التعويـض – قضـاء التأديـب – المرافعـات الإداريـة » – دار النهضـة العربيـة – طبعـة ١٩٨٢.

١٢. د. سـعيد عبـد المنعـم الحكيـم – الرقابـة علـى أعمـال الإدارة فـي الشـريعة الإسـلامية والنظـم المعاصـرة – رسـالة دكتـوراه – جامعـة القاهـرة سـنة ١٩٧٦ – الطبعـة الثانيـة سـنة ١٩٨٧.

١٣. د. سليمان الطماوي – القضاء الإداري – الكتاب الأول – طبعة ١٩٨٦.

١٤. د. سـليمان الطمـاوي – القضـاء الإداري ورقابتـه لأعمـال الإدارة – الطبعـة الثالثـة سـنة ١٩٦١.

١٥. د. سـليمان الطمـاوي – النظريـة العامـة للقـرارات الإداريـة – الطبعـة الرابعـة ١٩٧٦.

١٦. د. صالـح حسـن سـميع – أزمـة الحريـة السياسـية في الوطـن العربـي – رسـالة دكتـوراه سـنة ١٩٨٩.

١٧. د. طعيمـة الجـرف – مبـدأ المشـروعية وضوابـط خضـوع الدولـة للقانـون – مكتبـة القاهـرة الحديثـة – ١٩٧٣.

١٨ . د . عبد الجليل محمد على – مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي والنظم القانونية المعاصرة – الطبعة الأولي سنة ١٩٨٤ .

١٩ . د . عبد الحميد متولي – الحريات العامة » نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها» – منشأة المعارف – طبعة ١٩٧٥ – .

٢٠ . د . عبد الحميد متولي – القانون الدستوري والأنظمة السياسية .

٢١ . د . عبد الكريم محمد السروي – الرقابة الشعبية على سلطات رئيس الدولة .

٢٢ . د . عصام عبد الوهاب البرزنجي – السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ – صفحة ١٢٤ : ١٢٩ .

٢٣ . د . على جريشة – المشروعية الإسلامية العليا – صفحة ٢٥ ، د . مصطفي كمال وصفي – النظام الدستوري الإسلامي –٢٠٠٧

٢٤ . د . ماجد راغب الحلو – القضاء الإداري – الطبعة الأولي سنة ١٩٧٧ .

٢٥ . الرازي – مختار الصحاح – الطبعة الرابعة سنة ١٩٩٠ .

٢٦ . الرقابة الشعبية على سلطة رئيس الدولة «دراسة مقارنة بين النظامين الدستوري المعاصر والإسلامى» الناشر : دار المطبوعات الجامعية ؛ ٢٠١٢ .

٢٧ . الفيروز آبادي – القاموس المحيط – الجزء الثاني ، ٢٠٠٥ .

٢٨ . القضاء الإداري . . . الرقابة على أعمال الإدارة «مبدأ المشروعية – تنظيم القضاء الإداري دراسة مقارنة» ، منشأة المعارف ؛ ٢٠٠٣ .

٢٩ . محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي ، ط٧ ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٧ .

٣٠ . منار ممدوح ، أسماء فراج ، «مفهوم الشرعية» ، الموسوعة السياسيّة ، ٢٠٢١-٠٤-٢٦ ، تاريخ آخر دخول : ٢٠٢٣-٠١-١٥ ١٦ : ٠٧ ، متاح على الرابط التالي : https : / /political-encyclopedia . org /dictionary/ مفهوم الشرعية

٣١ . ناصوري ، أحمد «النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، ٢٠٠٨ .

٣٢ . هشام أحمد عوض جعفر . اللغة : العربية . دار النشر : المعهد العالمي للفكر الإسلامي . سنة النشر : ١٩٩٥ .

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. Charles Eisenmann، le droit administratif et le principe de légalité، études et documents du conseil de état، 1957، P. P 25 - 40.

2. George Vedal، DroitAdministratif، 3e edition، Thémis، Paris، 1964، P.P 189 - 230.

Political_Science_in_the_Arab_World_A_Narrative,accessed December 14,2022.

https://www.arabpsn.org/about,accessed 10 December 2022.

13. Internet Encyclopedia of Philosophy, “The Frankfurt School and the Critical Theory,” https://iep.utm.edu/critical-theory-frankfurt-school/,accessed 12 December 2022.

14. Muhammad Azeem,”The state as a political practice: Pakistan’s postcolonial state beyond dictatorship and Islam”, Third World Quarterly, 41:10, 1670-1686, DOI: 10.108001436597.2020.1780115/,

15. Political Science in Pakistan, in Think faculty, https://thinkfaculty.com/political-science-scope-pakistan/,accessed 11 December,2022.

16. Naveed Sultana, “How does politics affect the higher education on Pakistan,” published in Asia Proceedings of Social Sciences, file:///C:/Users/dell/Downloads/ahqanamta,+276-Article+Text-99620181123-2-1-.pdf,accessed 10 December 2022.

Endnotes

1. https://www.britannica.com/topic/political-science,accessed 15 December 2022.

2. https://sk.sagepub.com/reference/intlpoliticalscience, accessed 14 December 2022

3. Keohane, Robert O. "International Institutions: Two Approaches." International Studies Quarterly 32, no. 4 (1988): 379–96. https://doi.org/10.23072600589/.

4. Geof Mulgan, "Thesis, Anti thesis and Synthesis: A constructive direction for politics and policy after Brexit and Trump," https://www.nesta.org.uk/blog/thesis-antithesis-and-synthesis-a-constructive-direction-for-politics-and-policy-after-brexit-and-trump/,accessed 10 December 2022.

5. Beck Little, "How democracy developed in Ancient Greece," https://www.history.com/news/ancient-greece-democracy-origins,accessed December 16,2022.

6. Bayat, A. (2010). Life as Politics. How Ordinary People Change the Middle East. Amsterdam: Amsterdam University Press, https://hdl.handle.net/188715229/,accessed December 9,2022.

7. Omar, Hussein, 'Arabic Thought in the Liberal Cage', in Faisal Devji, and Zaheer Kazmi (eds) Islam after Liberalism

(2017; online edn, Oxford Academic, 24 Jan. 2019,), https://doi.org/10.1093/oso/9780190851279.003.0002, accessed 15 December 2022.

8. Hamdy A Hasan, The Development of Political Science in the Arab World: A Narrative,January 2009, SSRN Electronic Journal,DOI: 10.2139/ssrn.1697469, https://www.researchgate.net/publication/272300398_The_Development_of_Political_Science_in_the_Arab_World_A_Narrative,accessed December 14,2022.

9. https://www.arabpsn.org/about,accessed 10 December 2022.

10. Andrew F. March, "Political Islam: Theory," in Annual Review of Political Science, Vol 18, March 2015, https://www.annualreviews.org/doi/10.1146/annurev-polisci-082112141250-,accessed 10 December 2022.

11. Maria Josua & Mirjam Edel, "The Arab uprisings and the return of repression, Mediterranean Politic"s, 26:5, 586-611, DOI: 10.108013629395.2021.1889298/, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.108013629395.2021.1889298/

12. Hamdy A Hasan, The Development of Political Science in the Arab World: A Narrative,January 2009, SSRN Electronic Journal,DOI: 10.2139/ssrn.1697469, https://www.researchgate.net/publication/272300398_The_Development_of_

in 70s and 80s who produced scholarly work comparable to the best in the world. Scholars like Eqbal Ahmed, Ishtiaq Ahmed, Saeed Shafqat, Hamza Alavi , and Ayesha Jalal emerged producing original scholarly works that offered candid criticism as well as solutions for political and ideological emancipation of the masses. A spate of scholarly articles being published in high quality social science journals with international accreditation on subjects that were earlier considered taboo like civil-military relations, anti-authoritarianism, ethno-linguistic deprivations, extremism, and elite capture of the national resources has led to socio-political awakening and reforms.

Pakistan currently has the world's largest Fulbright program for USA featuring 189 students through a funding of $18.44 million with bulk of the scholarships allocated to social science researchers. Most of the Pakistani students return after acquiring foreign degrees and get integrated in think – tanks, academia, and government jobs. The scope for political science research backed by modern data collection and research tools is bright as an increasing number of young researchers have started feeding the policy makers through high quality research in areas like political and governance reforms[١٥]. Academic freedom, ability to tolerate criticism, capacity building of faculty, increased funding, and high class research publications have contributed towards improvement of political science as an academic discipline in Pakistan.

There is some negativity attached to the over politicization of the campus environment due to the political parties' penchant to treat student politics as their proxies.[١٦]This negativity, however, gets assuaged due to the political grooming of the student leaders in campuses as the future political leadership of the country.

high class scholarly publications. Despite having some good natural science research publications, the score on social science journals and publication is low in the Arab World. Furthermore the censorship and restrictions on publications also limit the scope of published political science concepts in Arab countries. The shortage of funding for high quality scholarly publications that do not toe the government line is another serious limitation obtruding constraints upon political science as an academic discipline in Arab countries.

To conclude, the Arab World has a lot of potential to develop political science as an effective academic discipline that inspires political reforms and governance reforms. The political space for the discipline has opened up in the shape of new political developments and the emergence of young and dynamic leadership, cognizant of the need to connect forcefully with the developed world in the spheres of politics, economics, and human security. There is ,however ; a need for increased funding for political science, rightly dubbed as the mother of social sciences, and opening up ideological space for the academic to benefit from the contrarian view point.

Here it is deemed appropriate to attempt a brief comparison of the state of the academic discipline of political science in Arab World with the development and progress of political science as an academic discipline in Pakistan. Pakistan's post-colonial struggle with independent nationhood featured a roller coaster political journey featuring military dictatorships, hybrid democracy, and pure democracy as per constitutional dictates.[١٤] Pakistan's experience shows that despite several top class universities and colleges left by the British colonialists, the subject of political science remained a theoretical construct, away from practical realities of politics till the seventies when the democratic transition opened up space for critical inquiry and research in political science. Several top class academic researchers and scholars of international repute emerged

There are ,however, problems that negatively impact the development of political science as a discipline that could compete at international level and yield workable solutions for political and democratic consolidation in Arab World. The problems afflicting Political Science are effectively reflected in the quotation of a Saudi political scientist Matrook Al Falih:

"Conducting research in Arab universities is very limited. The dissemination of knowledge is very poor and confined to a very narrow circle of specialists and academics. Such research papers often rely on theories and concepts which are either abandoned or obsolete. In addition, research centers at universities and colleges do not provide funds for professors to conduct research because of the administrative complexities and political environment prevailing in the Arab countries".[12]

The development of political science in the Arab World suffers from several pathologies. These include lack of academic freedoms and ideological restrictions on the research topics. The main reason is the disconnect between the political system and liberal democratic traditions. For full flowering of the political science potential the students have to be exposed to practical experience of politics in the shape of internships in national legislatures, an aspect that is a weak link in Arab countries.

Another weakness is the low tolerance threshold for the criticism of governments, political systems, and the governance mechanisms. The lifeblood of political science in modern world is the ability to challenge and criticize the existing structures of social and political iniquities. A critical theory is an approach to social philosophy that focuses on society and culture to critique and challenge the existing power structures. Under authoritarian dispensations the critical theory of Frankfurt school of thought would be a political heresy[13]. That is another serious limitation on the political science in the Arab World.

The dissemination of political science concepts depends upon

and strategic studies in early seventies to include subjects like Arab Nationalism. The return of Western qualified Arab political scientists in the seventies and the improved economic situation gave major fillip to Arab political science. Factors like ideological conflicts among Arab countries also influenced the trajectory of growth of political science in the Arab World. The Arab Association of Political Science (AAPS) that called for a common Arab outlook on political science is an expression of Arab political scientists' will to shape an independent political science philosophy in accordance with the political and social realities of the Arab World[٩]. After 911/ the ostracizing of the Muslim World resulted in a desire to introduce interfaith harmony and dialogue among the civilizations. Political science has made visible progress despite several obstacles. The conversion of the political science department in the University of Baghdad into a College of Political Science in 1987 is indicative of that visible progress.

The development of political science in Arab World is also impacted by a dichotomy. That dichotomy is the difference between the world view of the political science scholars following traditional Shariah rooted in political concepts and the world view of the scholars rooted in Western concepts of political science[١٠]. The resulting lack of conceptual integration leads towards political polarization and conflicts. The political science is supposed to yield political solutions that are indigenous, homespun, and nationalistic. In the absence of such solutions anchored in the political culture and sociology of the Arab world the public frustration grows leading towards Arab Spring type uprisings. In the Post Arab Spring environment a number of political science research institutes and universities started focusing on subjects like Authoritarianism, Democratic Pluralism, Political Economy of Development, and civil-military relations, which is a positive development[١١].

and data is obstructed and limitations imposed upon the researchers' ability to criticize the existing systems of politics and governance. New concepts and fresh ideas can only germinate through a dialectical relationship between thesis and anti-thesis leading towards synthesis[٤]. When that dialectical relationship is disturbed the resulting gap leads towards ossification of political thought. A similar ossification was witnessed in ancient Greece where democracy first emerged as a concept with a universal appeal but degenerated later into a dogma when the democratic principles of pluralism, accommodation and accountability were abandoned[٥].

Political science evolves under a salubrious environment. In the Middle East the emergence of political science in nineteenth century had its origins in the political philosophy of scholars like Muhammad Abduh who espoused the concept of political Islam and Abdul Rehman Al Kawkabi who mainly focused on problems of despotism in political science[٦]. Scholars like Ahmed Lutfi Al Sayyed translated the Aristotelian version of political science in Arabic[٧]. The seminal contributions of these scholars were followed by development of political science as an independent discipline in Universities in Cairo, Alexandria and Baghdad. The credit goes to the pioneers who shaped the behaviouralist tradition of political science to introduce a political science tradition in departments of legal and commercial studies to which political science earlier was a mere adjunct. Though departments of political science were established in Cairo, Baghdad, and Lebanon in early sixties, yet due to a strong tradition of legal and comparative politics' study, instead of domestic politics, the accent of the pioneering political scientists was on public, international law, comparative government, constitutional law, and diplomacy[٨].

Research Institutions like Al Ahram Center for Political and Strategic studies and Centers for Arab Unity diversified their focus from political

**Factors Affecting the Development of Political Science in Arab World and a Brief Comparison with Pakistan**

**By**

**Doctor Raashid Wali Janjua**

**Director Research Islamabad Policy Research Institute**

The topic for analysis is "Factors affecting the emergence of political science in the Arab World and a brief comparison with Pakistan." Political Science as is generally known is the scientific study of politics.[١] It is an academic discipline of social sciences that deals with the system of politics, governance and power relations. Politics does not follow political science but political science does follow politics. Several variants of political science in Arab World include comparative politics, international relations, political theory, public policy, domestic politics, governance and political economy[٢]. The approaches used while analyzing several aspects pertaining to above variants include positivism, rational choice theory, realism, institutionalism, structuralism and post structuralism[٣]. It is generally understood that these subjects and approaches depend on certain factors that allow the researchers and academics to carry out a systemic and scientific study of political phenomena after collection of the relevant data and facts in an environment that encourages candid analysis.

There are two kinds of environments that affect the shape and direction of political science scholarship. The first kind is the fructifying environment where the academic institutions are liberal, allowing researchers and students to access the primary resources and data without obtruding any constraints upon their academic freedom. The second environment is stultifying, where the access to primary resources

يهـدف مؤتمر العلـوم السياسـية الدولـي والذي عقد تحـت عنوان «التطـورات المنهجيـة والمعرفيـة فـي العلوم السياسـية : واقـع العلوم السياسـية في العـراق والعالم العربـي» في بغداد-العـراق للمدة من ٢١ - ٢٢ كانـون الأول ٢٠٢٢ ، إلـى الجمـع بيـن الباحثيـن والأكاديميين والعلماء لتبادل خبراتهم والأفكار الجديدة ونتائج البحوث حول جوانب العلوم السياسـية جميعها ومناقشة التحديات العملية التي تمت مواجهتها والحلـول المعتمـدة ، إلـى جانب المناقشـات حول أحـدث التطورات والاتجاهات والاهتمامـات العلمية والتحديات في هذا المجال ، علاوة على الإسـهام في استشـراف وبناء مسـتقبل العلـوم السياسـية بناءً على مبـادئ التبادل المفتوح للمعلومـات والتواصل عبر الحدود بين مختلف المشارب الفكرية والعلمية .

تطمح كلية العلوم السياسية إلى أن يكون المؤتمر خطوة رائدة تستمر سـنوياً ، ليكـون أحد أكثر الأحـداث الأكاديمية تأثيراً فـي هذا المجال ، ويسجل مع الوقت تاريخ طويل وسجل حافل . كما يعمل القائمون على المؤتمر على أن يبدأ مؤتمر كل سـنة من حيث أنتهى مؤتمر السنة السابقة ومـا خرج به مـن طروحات ونتائـج ، ليكـون المؤتمر سلسـلة متكاملة الحلقات .